سطو على مدينة الجزائر

بيار بيان

سطو على مدينة الجزائر

تحقيق في عملية نهب
جويلية 1830

منشورات الشهاب

© منشورات الشهاب، 2013.

ردمك : 978-9947-39-043-6

الإيداع القانوني :4025-2013

صدر عن نفس المؤلف

Pétrole, la 3ème guerre mondiale, Calmann-Levy, 1974.

Après Mao, les managers, Fayolle, 1977.

Bokassa 1er, Alain Moreau, 1977.

Les Emirs de la République, en collaboration avec Jean-Pierre Sereni, Seuil, 1982.

Les Deux Bombes, Fayard 1982, nouvelle édition 1991.

Affaires africaines, Fayard, 1983.

Vol, l'affaire des «avions renifleurs», Fayard, 1984.

Secret d'Etat, Fayard, 1986.

Les chapellières, récit, Albin Michel, 1987.

La menace, Fayard, 1988.

L'argent noir, Fayard, 1988.

L'homme de l'ombre, Fayard, 1990.

Vol UT 772, Stock, 1992.

Le mystérieux Docteur Martin, Fayard, 1993.

Une Jeunesse Française, François Mitterand, 1934-1947, Fayard, 1994.

L'extrémist, François Genoud, de Hitler à Carlos, Fayard, 1996.

TF1, un pouvoir, en collaboration avec Christophe Nick, Fayard, 1997.

Vies et morts de Jean Moulin, Fayard, 1988.

Bethléem en Palestine, en collaboration avec Richard Labévière, Fayard, 1997.

La Diabolique de Caluire, Fayard, 1999.

Manipulations Africaines, Plon, 2001.

Dernieurs combats, dernières souffrances, Plon, 2002.

La Face cachée de monde, en collaboration avec Philippe Cohen, Fayard, 2003.

تـنـبـيـــه

تشكل عمليات النهب التي قامت بها قوات الغزو في الجزائر في جويلية 1830 صميم قصة **سطو على مدينة الجزائر**. وقد تترك المبالغ الهامة وتقديرات الذهب والفضة المذكورة القارئ محتاراً، هذا لأنه معبر عنها بقيمة الفرنك في العام 1830. إلا أنّ أنماط الحياة وكذا الهياكل الاقتصادية قد تغيرت كثيراً منذ ثورة جويلية كي يتجرأ أهل المال والاقتصاد على وضع جداول تحويل قيم فرنكات الأمس إلى قيم الأورو اليوم، ولا حتى بنك فرنسا سوف لن يغامر بذلك. ومع ذلك سيحتاج القارئ في حاجة إلى بعض المعطيات كي يكوّن فكرة عن حجم وقيمة المبالغ المسروقة والمختلسة.

قصدت عدم تحويل قيم المبالغ الصغيرة، واكتفيت بذكر ما يقابل الكميات الكبيرة للذهب والفضة بالفرنكات في 2001 مستعيناً في ذلك بأعمال بيار فرانسوا بينو، المؤرخ المختص في تاريخ المالية في القرن التاسع عشر[1]. وتبعاً لتقديرات هذا الأخير، ستكون قيمة فرنك واحد في العام 1830 **إجمالاً** 50 فرنكاً في العام 2001. كما سأقترح، من حين لآخر، قيم تحويل فرنكات بقيمة العام 2001 إلى الأورو.

كانت أكثر المبالغ النقدية استعمالاً في كتاب **سطو على مدينة الجزائر** 50 مليون فرنك بقيمة العام 1830 ومضاعفات هذا المبلغ التي هي 150،

---

1 – وقد كتب على الخصوص **القباض العامون للمالية** (1795 – 1865) بدار دروز للنشر بجنيف 1990، **كامباسيراس**، دار نشر بيران 1996.

و250، و500، و750 مليون فرنك بقيمة العام 1830. وعندئذ ستكون قيمة 50 مليون ما يساوي 2,5 مليار فرنك بقيمة العام 2001، وتتجاوز بقليل 380 مليون أورو. أما 750 مليون فرنك بقيمة العام 1830 فهي ستعادل 37,5 مليار فرنك في العام 2001، أي أكثر بقليل من 5,7 مليار أورو.

كما يمكن للقارئ أيضا أن يشكل لنفسه فكرة عن قيمة المبالغ المختلسة، وهذا إنطلاقاً من القيم التالية :

كان في باريس ثمن الخبز ذو الأربعة أرطال ما بين 80 و90 سنتيم، ولتر الخمر ما بين 65 و 85 سنتيم، وكان الأجر اليومي لعامل بناء ما بين 2 و4 فرنكات، وأجر عامل صباغة البنايات ما بين 2,5 و6 فرنكات، في حين كان أجر الموظف الإداري 600 فرنك شهرياً، ومرتب مدير إدارة مركزية ما بين 20 ألف و25 ألف فرنك.

أما ميزانية فرنسا في العام 1830 فكانت تقدر بـ 973 مليون فرنك.

للقارئ أن يستغرب حين يلاحظ أن كتابة كلمة قصبة، وهي أحد أهم الأماكن التي تدور فيها أحداث القصة، تختلف حسب الصفحات من قصوبة إلى كسوبة، ثمّ قسوبه وكصبة... إذ لم تكن قد حدّدت بعد طريقة كتابتها في عام 1830 وكانت تتغير حسب كُتاب المقالات أو الرّسائل الرسمية أو الكُتب، ولقد ارتأيت نقلها على حالها دون تغيير.

يمكن للقارئ أن يندهش كذلك للاستعمال المتكرر لأسلوب الحوار لسرد أحداثٍ لم يكن طبعاً الكاتب حاضراً حين وقوعها، فليطمئن القارئ، فطريقة السرد هذه لم تترك أي مجال للخيال أن يسرح، بل تركزت دائماً **على أدلّة موثقة**. وأخيرا، ولتسهيل القراءة، تم التقليل من الرجوع إلى الهوامش والاكتفاء بذكر أهم المصادر في نهاية كل جزء.

1

سفينتان شراعيتان محملتين بالذهب

ترسوان بفيلفرانش

إن هذا الطقس لا يشجّع المرء على الخروج. إن كانت « تلة السيمافو » تحمي المرسى من رياح الشرق القوية، فهذا لم يمنع الطقس من أن يكون سيّئا في 25 أوت هذا في الميناء القديم لفيلفرانش. كان البحر هائجاً، وكانت الرياح التي تهب من ناحية ليغوريا تثني السفن التي تصل من تولون ومرسيليا وماون وجبل طارق أو من السواحل البربرية عن الرسو هنا. ومع ذلك، وفي صبيحة ذلك اليوم، تمت الإشارة من أعلى القلعة إلى أن سفينتين شراعيتين تبدوان وكأنها تعانيان صعوبات في الاقتراب من مدخل الخليج، ورغم هذه الصعوبات فهما ما زالتا تتقدمان... وأخيراً أصبحتا في مأمن من الرياح والأمواج، وتتقدمان ببطء نحو حوض الميناء الجميل لمملكة سردينيا.

يحاول البحارة المجتمعون التعرف على السفينتين وعلى المكان التي قدمتا منه، وها هي العيون الخبيرة تفك **رموز هويتهما** الواحدة تلوى الأخرى من على الصواري والهيكل. مرحى ! إنهما سفينتان يونانيتان ترفعان الراية الروسية، وتحملان علما أحمراً والأرقام 36 و60.

تقوم **بوسايدون وبينيلوب** بالمناورات الأخيرة للرسو. إنها الساعة الخامسة مساءً الآن، وقريباً سيقوم الموظفون السردينيون العاملون في مصلحة الصحة

بالصعود إلى متنيهما ومساءلة قبطانيها، ثم سيوجهون طواقمما ومن سيكون عليها من مسافرين نحو المحجر الصحي ليتم، إن اقتضى الأمر، وضعهم في الحجر الصحي.

كانت تلك السفينتان جزءً من أرمادا مكونة من 357 سفينة استأجرتها في مرسيليا دار سيلبير التي كلفها الجنرال دي بورمون، وزير حربية الملك شارل العاشر، بشراء وإيصال الطعام والشراب والعلف والتجهيزات إلى السواحل الجزائرية، وذلك لتغطية إحتياجات 34 ألف جندي من قوات الغزو الفرنسي وحوالي 4 آلاف حصان لمدة شهرين. فقد احتلّ الجنرال دي بورمون قائد هذا الجيش مدينة الجزائر في 5 جويلية الماضي.

غادرت **بينيلوب وبوسايدون** الجزائر في 16 أوت وكان على متن الأولى 22 شخصاً، من بينهم القبطان اليوناني جورجيو اندوني ومسافر فرنسي يقطن في فانتيميل، وهو أدولف شابون الذي كان شريك المصرفي النيسي ستيفانو كارلون في عمليّة تموين موناكو بالحبوب. سأل محافظ الصحة اندوني الذي أكد له أن حمولة بينيلوب مُكوّنة أساساً من الرصاص، ولكنه أبدي دهشته من أن السفينة الشراعية التي غادرت الجزائر حاملة الراية الفرنسية قد وصلت إلى فيلفرانش براية الروسية.

– **عدى الرصاص، هل هناك من سلع أخرى ؟** سأل ضابط السلامة وهو مرتاب بعض الشيء.

– **هناك فضة قديمة مشغولة...**

– **ولماذا هذا التغيير في الراية ؟**

– **إن السفينة، في الواقع، تحمل الراية الروسية، لكن أعوانالصحة في الجزائر نصحوني بالإبحار حاملاً الراية الفرنسية لدواع أمنية[1].**

1 – هذا الحوار مقتبس من وثيقة الحجر الصحي للتراث السرديني في أرشيف محافظة الألب البحري في نيس.

سأل عون آخر للسلامة الصحية جيوفاني ميكاري، قبطان البوسايدون، فأعطاه هذا الأخير نفس الأجوبة عن نفس الأسئلة. وعدى أعضاء الطاقم الستة عشر، كان على متن السفينة إيميه بينوا سيلييز، وهو تاجر باريسي يقطن في 91 شارع بارادي بمرسيليا، برفقة خادمه. كانت البوسايدون هي الأخرى تنقل الرصاص بالإضافة إلى 68 طرداً، منها 32 سلة من قناني الخمر و25 صندوقاً من التبغ، كانت، حسب ميكاري بضائع تم شحنها في مرسيليا ولم تستهلك.

– **بإستثناء الرصاص، أتنقل شيئا آخر ؟**

– **ما من شيء آخر**... أجابه ميكاري بشكل مقتضب.

لكنه لا يحسب الزرابي الثمانية، والصناديق الأربعة الممتلئة بالفضة المشغولة الموجودة في أمتعة المسافرين...

انتقل بسرعة خبر وصول السفينتين الشراعيتين حتى بلغ نيس، وسارع آفيغدور وكارلون، أكبر مصرفيين في المدينة، إلى أخذ عربتيهما والذهاب للتحدّث مع آدولف شابون وإيمي بينوا سيلييز. ونشأت في وسط هذا الغليان، وفي بضع ساعات، شائعات ابتعثت المحادثات في أوساط نيس للأعمال مفادها أن السفينتان الشراعيتان لا تحملان الرصاص بل كميات كبيرة من الذهب **تم اختلاسها** من خزينة إيالة الجزائر. ونمت الشائعات بسرعة وانتشرت إلى أن وصلت جسر الفار أو جسر الفرنسيين، حيث مقر الجمارك الفرنسية، ومن هناك واصلت طريقها إلى أنتيب، أين كانت السلطات الفرنسية تراقب عن كثب كلّ ما يحدث في نيس.

قام رئيس بلدية مدينة أنتيب حال تبليغه الخبر بكاتبة رسالة سلّهما مرسول إلى الأميرال دوبيري الموجود منذ عودته من الجزائر في الحجر الصحي بمرسى تولون. وكان قد تم اعلام الأميرال، مثله مثل كل مسؤولي البحرية

والجيش والجمارك والشرطة، بالاختلاسات المحتمل حدوثها في الجزائر كانت خزينة الإيالة ضحيّتها. إذ أشارت مراسلات من الجزائر، ولاسيما تلك التي أرسلها الجنرال لوفيردو، إلى عمليات نهب قام بها ضباط سامون في الجيش، لذا أرسلت باريس تعليمات صارمة إلى كل موانئ فرنسا كي يتمّ التحقق من كل حمولات السفن القادمة من الجزائر.

لقد اشتبه كل من لويس فيليب والوزير الجديد، الذي تم تعيينه بعد ثورة جويلية، في أنّ شارل العاشر ووزير الحربية الحكومة المُقالة، الماريشال دو بورمون قاما بتهريب جزء من خزينة إيالة الجزائر.

فور قراءته رسالة رئيس بلدية أنتيف، أرسل الأميرال دوبيري برقية إلى وزارة البحرية التي أعلمت بدورها الوزارات المعنية بهذه القضية، على الخصوص وزارتي المالية والشؤون الخارجية. فقررت الأولى إرسال مفتش عام للمالية إلى فيلفرانش للتحقيق في الخبر، وكان عليه، في حال تأكيده، أن يطلب من السلطات السردينية أن تسلم إلى السلطات المؤهلة المبالغ الكبيرة الموجودة على متن السفن وتبرير ذلك بأنها « **حتماً نتيجة من إحدى عمليات السلب التي تعرضت إليها خزينة الجزائر** »، وفي حالة رفضها الامتثال لذلك فعليه أن يرفع دعوى أمام المحكمة السردينية طالبا حجز المبالغ. وقامت فوراً وزارة الشؤون الخارجية من جانبها بالإجراءات اللازمة لدى سفير سردينيا بباريس، الفارس دي كوندول وقنصل فرنسا بنيس وسفير فرنسا بتورينو، عاصمة مملكة سردينيا.

عند وصوله من باريس قدم المفتش العام جون توما، الذي كان مرفوقا بالسيد دوبري، جواز سفره إلى الشرطي السردييني في موقع الجمارك بجسر الفارو، دقق هذا الأخير ولا يجد التأشيرة التي تسمح له بالذهاب إلى ميناء فيلفرانش السردييني، ومع ذلك تركهما ليواصل طريقهما شرط أن يذهبا إلى

حاكم نيس ليحصلا على التأشيرة. رأى رئيس المهمة توما أن لا وقت له ليضيّعه فذهب مباشرة إلى فيلفرانش. في ذلك الحين، تم إعلام الحاكم فأرسل الشرطة لإحضار الموظفين الفرنسيين إلى ثكنة نيس، وكان الفارس ديكوندول هو من فعل. رغم احتجاجات توما ودوبري رفض الحاكم بعناد، متحججا بأوامر جاءت من تورينو، السماح لهما بالقيام بالمهمة التي كلفتهما بها الحكومة الفرنسية.

– ابقيا بنيس حتى تأتي الأوامر التي سأطلب من حكومتي بتورينو إعطائي.

– أنا أرفض، وأطلب منكم تعيين شرطيين لمرافقة السيد دوبري حتى فيلفرانش ليجلبا أمتعتنا التي تركناها هناك، أجابه توما منفعلا.

وفي الليلة التالية، تجاهل الرجلان تعليمات الحاكم واتجها إلى فرنسا، وقام السيد توما على الفور بكتابة احتجاج أبلغه إلى الحاكم عن طريق قنصل فرنسا بنيس.

حينها تأكّدت الشائعات، وكان قنصل فرنسا بنيس أول من أكد رسميا، في رسالة بتاريخ 6 سبتمبر إلى قنصل فرنسا بجنوة، وصول الباخرتين الشراعيتين القادمتين من الجزائر.

« تم إنزال من إحداهما 8000 كوادروبل في المحجر الصحي مؤمّنة باسم السيد شابون من موناكو والتي أخذها السيد كارلوني الذي كان مصرفيا من نيس، وقام أيضا بإنزال كيسين من الفضة المشغولة [. . .]. أما فيما يخص السفينة الأخرى [. . .] فتم إنزال منها في المحجر الصحي 8000 نصف مويدور أخذها السيد آفيغدور، وهو مصرفي آخر من نيس ».

أشار القنصل إلى أن الباخرتين ومسافريها عادتا نحو مرسيليا في 31 أوت و4 سبتمبر دون إعادة شحن 16000 قطعة ذهبية، وهو رقم تم إعلام القنصل

الفرنسي به من طرف الإدارة السردينية والقنصل الروسي. سنرى فيما بعد أنه من المحتمل أن المبالغ التي تم تفريغها كانت أكبر، إذ لم يصدق محافظوا الصحة طويلا تصريحات القبطانين الذين كانا يصران على أنهما يحملان الرصاص...

لم يكتف قنصل فرنسا بإعلام باريس، بل لجأ كذلك إلى محكمة سردينيا عن طريق محضر قضاء لتبليغ المصرفيين من نيس بمعارضة حكومة فرنسا أخذ الصناديق التي قام كل من السيدين سيلييز وشابون بتفريغها، وقد تكلل المسعى بالنجاح في البداية. غير أن وزير الشؤون الخارجية لم تصرّف أعوانه في نيس وفيلفرانش، فقام بطرد نائب قنصل فرنسا بفيلفرانش وأرسل إلى القنصل رسائل تعبّر عن غضبه. قد أصبح جليا لباريس بأن السيدين سيلييز وشابو وجها عمدا سفنهما نحو إيطاليا حتى يبعدانها عن « **تفتيش الجمارك الفرنسية** »، بناءً على ما كتبه الأميرال دوبيريه في 20 سبتمر بعد تلقيه معلومات قادمة من الجزائر.

كما بدا بديهيا بالنسبة للسلطة الجديدة أن الكنز الذي وجد في الجزائر أكبر من 48 مليوناً المصرح بها رسميا، وأن الإشاعات بخصوص النهب ثابتة، أفلم يصرح في 18 سبتمبر البارون لويس، وزير المالية الجديد، أمام البرلمان بمناسبة تقديم قانون المالية : « **ستغطي عملية الجزائر شيئا فشيئا تكاليفها، وكانت ستنتج أكبر من ذلك لو كانت نزاهة بعض الأعوان تامة أكثر** ».

إثنى عشر يوماً بعد هذا لاتهام الخطير، ورغمه، أرسل البارون لويس تعليمات إلى قنصل فرنسا بنيس تأمره بالتخلي عن المتابعات القضائية بخصوص الإختلاسات التي قام بها سيلييز وشابون. ما الذي حدث ؟ بطلب من المصرفي كارلوني قامت المحكمة السردينية، التي أيدت طلب الفارس دي كوندول بخصوص حجز الأملاك محل النزاع، بإلغاء قرارها في 13 سبتمبر

ورفعت الحجز عن الأموال الموضوعة لدى المصرفيين من نيس، مبررة قرارها بعدم صلاحيتها. وذهبت المحكمة إلى أبعد من ذلك بنفيها أن يكون الفرنسيان قد أودعا ذهبا أو فضة عند المصرفيين كارلون وآفيغدور. « **الحقيقة هي أن كل ما قام به هذان السيدان هو القيام بمعاملة بنكية وحسب...** »، أي أنه حتى قبل وصول السفينتين الشراعيتين إلى فيلفرانش من المحتمل أن 16000 قطعة من الذهب المنقولة لم تكن بحوزة سيلبير وشابون، فهما كانا قد استلما مسبقا من المصرفيين من نيس رسائل أو وعود اً بصكوك مقايضة قدّمها مصرفيون أو تجار من أكبر المدن الأوربية، وخاصة مرسيليا. وبعد هذا القرار بوقت طويل، أصبح من الصعب للسادة سيلبير وكارلون وآفيغدور تصفية حساباتهم، ومثلوا أمام محكمة التجارة لفض نزاعاتهم. وتؤكد بالطبع تلك الوثائق القضائية، الموجودة فيأرشيف مملكة سردينيا المحفوظ في محافظة الآلب البحرية بنيس، بأن إيميه بينوا سيلبير قام فعلا بتبديل قطع ذهب مقابل صكوك مقايضة. لكن هذا لم يمنع محكمة نيس من إلغاء قرارها السابق لصالح قنصل فرنسا، متحججة « **بالضرر الكبير الذي مس شرف المعنيين** ».

ماذا سيفعل الفارس دي كوندول أمام قرار يبعد إمكانية استرجاع الخزينة الفرنسية لجزء من كنز خزينة الجزائر ؟ خلافا لكل التوقّعات، قررت باريس ترك أكوام قطع الذهب التي كانت في السفينة لمصرفيي نيس، لقد اعتبر البارون لويس أن أي إجراء ليس له أن يكلل بالنجاح، لأنه سيستحيل على فرنسا تقديم وثائق ملكية لهذا الذهب أمام محكمة نيس، وهو ذهب نهبه أفراد من الجيش الفرنسي، وفضلا عن ذلك يرى الوزير أن هذا الإجراء « **لن يكلفنا مصاريف فحسب، بل سيعرضنا أيضا إلى طلبات تعويض** ». هناك أسباب أخرى لا يمكن للبارون لويس أن يشرحها للفارس دي كوندول،

فلجنة التحقيق بالجزائر المكلفة بتسليط الضوء على تهريب كنز الجزائر علقت أعمالها في 22 سبتمبر. لقد أصبح من الضروري الآن للحكومة الجديدة الناجمة عن ثورة جويلية أن تدفن القضية، وقد كاد ذلك أن يحدث بنجاح تماما إلى حد يومنا هذا.

المصادر :

Toulon. Archives de l'Amirauté (et notamment 2 A3 10, 2, 46, 47, 50, 51, 51bis).

Nantes. Archives diplomatiques. Gênes, Turin.

Nice. Archives départementales des Alpes-Maritimes. Fonds sard (notamment 5 FS 33, 6 FS 13), archives du consulat de france à Nice (notamment 1 Z 28) et fonds Carlone.

Turin. Archiviodi Stato. Archives de la Marine.

2

رحلة البحث عن الكنز

كان أول لقاء لي بالكونت دو بورمون في كراوون، خلال اجتماع انعقد يوم 24 مارس 1795، وكان علينا حينها تعيين من منا سيذهب إلى مدينة رين للقاء الجنرال هوش وتوقيع اتفاقية سلم مابيلي.

كنت قد حاربت إلى جانب دو بورمون، حتى فرض علينا بونابرت وضع سلاحنا. بعدها بسنوات قام هو بغزوة الجزائر، ولكنه لم يستمتع بانتصاره، لأن شارل العاشر أطيح به فورا بعد المعركة. ومن إنجلترا وثم من إيطاليا قام بالتحضير لعودة هنري الخامس وإطاحة « المحتال » لويس فيليب. كان يكتب لي من حين لآخر ويوقّع رسائله بالإسم المشفر **لوران**، بينما حافظت على نفس الاسم المستعار « قلب الأسد » الذي أستعمله منذ حرب الشوان الأولى.

عاد بورمون إلى فرنسا في العام 1832 برفقة الدوقة دو بيري، وكنت أنتظره بفارغ الصبر لأخدم **السيدة** ولألتحق بالجبهة بالرغم من سنواتي الستين. لكننا خسرنا، وسافر الماريشال إلى الخارج، أمّا أنا، فبعد أن حكم علي بالإعدام، تواريت عن الأنظار لبضع سنوات واختفيت في الغابات المحيطة بريالللي، في منطقة اللّوار السفلى، للإفلات من الشرطة، وعندما استتب الهدوء ذهبت للإقامة في مدينة نانت والعمل في تجارة الخشب...

صديقي القارئ أنت لا تحلم.. هذا « **الأنا** » هو للكاتب الذي استعار شخصية جده الشواني البعيد، القائد المهيب الفرقة الثالثة لبريتاني العليا، جان تيريان الملقب بقلب الأسد.

بعد ذلك بأقل من مائة وثلاثين سنة، ها أنا ذا **قلب الأسد** في القرن العشرين. لقد جعلتني حرب الجزائر أغير تماما انتمائي السياسي، فقد ناضلت ضد الجزائر الفرنسية لكي ألغي ما قام به بورمون ضد إرادة غالبية الشعب الفرنسي. إني لست بنادم على مواقفي، ولكن احتراما للماضي، أردت كتابة سيرة حياة الماريشال دو بورمون، الذي على ما يبدو لي لم يحظ بالمكانة التي يستحقها في التاريخ، إذ كان وراء مرحلة أليمة من التاريخ، يصفها الأغلبية « بالبطولية »، تجمع غزو واستعمار الجزائر، والتي ما زالت، بعد أكثر من 40 عاما من استقلال هذه البلاد، تشغل حيّزاً كبيراً من ذاكرتنا وحياتنا اليومية.

ساند الفرنسيون ولمدة 132 سنة ضم الجزائر إلى فرنسا، ولكنّهم لم يرفعوا لصاحب الفضل في ذلك أي نصب تذكاري ولم يعلقوا له أية لافتة، وأدهى من ذلك هو أن قلّة من الناس يقرنون اسمه بغزو الجزائر. لم كل هذا الإجحاف ؟ بالرغم من هذا العمل الحربي البطولي بقي دو بورمون شخصية مشبوهة بسبب خيانته في معركة واترلو. كنت أود، باختصار، سرد حكاية هذا المغامر الذي كان على استعداد للموت من أجل معتقداته، والذي ذهب للمرة الأخيرة، بعد مغامرته المؤسفة إلى جانب الدوقة دو بيري، ليضع سيفه في خدمة الملك المستبد دون ميغال بالبرتغال، وهو عمل شبيه بعمل المتزقة كلفه فقدان جنسيته الفرنسية سنوات بعد احتلال الجزائر، وهكذا مات فاتح الجزائر الغازي محرومًا من حقوقه المدنية.

لم يتحمّس ناشري لمشروعي، حيث أن سمعتي المتواضعة لن تضمن له مبيعات عالية، وماذا لو قمت ببساطة، بدل كتابة الترجمة الذاتية، برواية قصّة غزو الجزائر وأمشي على خطى قائد الحملة العسكرية ؟ بالرجوع إلى الماضي سيمكنني عندئذ سرد أهم جوانب حياته.

قمت إذن لسنوات عديدة بجمع أجزاء صغيرة من حياته وجدها في أرشيف عائلته وفي أرشيف لندن. بحثت في تاريخ عركة واترلو، وشكلت ملفات مهمة تسترجع أحداثاً تصل إلى حرب المائة يوم، وبدأت أتعمّق في تاريخ غزو الجزائر في حد ذاته...

علي أن أعترف للقارئ، قبل مواصلة القصة، بأنني كنت في طفواتي شغوفاً جدًّا بألعاب اقتفاء الأثر التي كنت ألعبها في حديقة لامارتينيار والغابات الصغيرة المحيطة بسابليه، وبمجموعة القصص المصوّرة للشباب « سيني دو بيست »، وكان تانتان معلمي وكان طموحي أن أكون باحثا عن الكنوز. كانت أحلم بأن أعيش مغامرة كمغامرة **قصّة كنز راكام الأحمر**، رغم قبلت، على مضض، ارتداء السراويل الطويلة، إلاّ أنني اتحفظت في جزء من ذهني بحبي لقصص الكنوز، وكان كتاب المفضّل بالطبع رواية **الكونت دي مونتي كريستو** لمؤلّفه آلكساندر دوما، والذي لا زلت أجد في قراءته نفس المتعة... وأجد دائمًا في تحقيقاتي تلك متعة تعجز الكلمات عن وصفها في إيجاد تلك المعلومات الثمينة، وكأنها جواهر مخبأة في قلب قصص مجهولة، أو هكذا أتصورها، ولا يهم إن كانت هذه المعلومات من الحاضر أو من الماضي، وكم خفق قلبي، منذ 20 سنة خلت عندما كنت أعمل في مصالح الأرشيف بمحافظة اللوار الأطلسي بنانت، حين فككت الخيط الذي كان يربط حزمة من الرسائل تم حجزها في خريف العام 1793 في ملكية الشابيليار التي كانت مسكناً لبعض أسلافي. انتابني إحساس لا يصدق بأنني

كنت أول من أعاد قراءة هذه الرسائل التي أكلها الغبار والتي تسرد حيوات تشابكت أحداثها، بل وتصادمت، في قلب مرحلة سوداء.

أميل، إذن، عندما أبدأ أيّ تحقيق إلى البحث عن الكنز (أو الكنوز) لأنني أستمدّ شرعيتي الوحيدة عند إيجاده كوني لست مؤرخًا، وخلال تحقيقي في غزوة الجزائر سرعان ما اكتشفت بقضية « كنز الإيالة ». إن القارئ على دراية مُسبقة بأن شائعات ترددت في باريس، في الأيام التي تلت الاستيلاء على الجزائر، عن عمليات نهب قام بها أفراد من الجيش، مما أدى إلى إنشاء لجنة تحقيق للتأكد من صحة تلك الشائعات... أعدت تركيز دراستي لتنصبّ على هذه القضية، وسرعان ما اكتشفت أنه تم كتمها بالرغم من الكفاح الصعب الذي قام به مقرر تلك اللجنة الذي لم يتقبل أبدا السرعة التي أقفل فيه « **تحقيقه** ». ولأكثر من مائة سنة، لم يكن هنالك أحد ليذكر عمليات نهب لكنز الجزائر، إلى أن اكتشف مارسيل إيمريت، وهو مؤرخ وأستاذ بكلية الآداب بالجزائر، تقريرا لمحافظ الشرطة مؤرّخا في العام 1852 يؤكد، استناداً على اكتشافات المقرر السابق للجنة التحقيق، بأن هناك مبالغ هامة جدا تم إختلاسها، وبأن جزءا كبيرا من هذا النهب وصل إلى الخزائن لويس فيليب الخاصة.

أكّد إيمريت في خلاصة عمله بأن هذا الكنز كان السبب الرئيسي لغزو الجزائر، داحضا بالتالي التاريخ المتفق عليه بخصوص الدوافع التي أدّت إلى القيام بهذه الحملة العسكرية، أي الانتقام لإهانة داي الجزائر لفرنسا (حادثة ضرب القنصل دوفال بالمروحة) والقضاء على القرصنة. لكن البحث الذي كان يؤكد بكل بساطة بأن الجزء المتعلّق بالجزائر في تاريخ فرنسا بدأ بعملية سطو كبيرة لم يلق الصّدى المنشود لأنّه نشره في العام 1954، إذ اندلعت حرب الجزائر في الأول من نوفمبر من نفس العام... بعد ذلك بعشر سنوات عزّز المؤرخ شارل أندري جوليان، في أسطر قليلة ولجمهور أوسع، أطروحة

مارسيل إيمريت دون أن يؤكدها أو يدحض التاريخ المتفق عليه منذ ما يقرب 175 سنة، وأعاد بدوره عمار حمداني، وهو كاتب وصحفي جزائري، إحياء أعمال مارسيل إيمريت، في العام 1985، وأضاف إليها عددًا كبيرًا من المراجع لتعزيزها، ولكنه أضعف بحثه أحيانًا حين حاول أن يثبت أحداثًا دون امتلاك أدلة كافية، ولاسيّما مسألة اغتناء الماريشال دوبورمون.

أيقنت حينها بأن الكثير من السبائك والقطع الذهبية، مجازًا وحقيقية، تنتظر الاكتشاف. وهكذا انطلق تانتان، وباشرت التحقيق من حيث تركه من سبقني. وجدت، في بادئ الأمر، رسائل رسمية، أغلبها لم ينشر قطّ، لقناصلة كانوا في الجزائر فيالعام 1830، وهم قناصلة بريطانيا العظمى وهولاندا وسردينيا والسويد، وكذا قناصل فرنسا في سواحل البحر المتوسط، ووثائق الحجر الصحي الذي تم في نفس الموانئ، وحين كنت أعمل في أرشيف مملكة سردينيا بنيس... اكتشفت شيئا فشيئا أثارا للذهب المهرّب، وهكذا تمكنت، ولأول مرة، من سرد قصة السفينتين الشراعيتين الروسيتين المحملتين بالذهب اللتين وصلتا إلى فيلفرانش.

لاحظ على الفور بعض المقربين إليّ أوجه الشبه بين ما أصبح « قصتي » وقصة رواية **الكونت دي مونتي كريستو**، « **كتابي** » المفضّل، فالقاسم المشترك بين القصتين هو كنز وُجد في البحر المتوسط، أحدهما على سواحله والآخر على جزيرة. لطالما اعتقدت أن كنز مونتي كريستو كان عظيماً، ولكنّه في الواقع ضئيل مقارنة بكنز الإيالة. إن كان الكنز في الرواية قد وُظف لخدمة الفضيلة، فإنه استعمل في واقعنا هذا لمكافأة الرذيلة. لندرس أوجه التشابه، يبدو شريرا رواية مونتي كريستو، وهما البارون دانغلار والكونت دو مورسير، وكأنهما إحدى شخصيات قضية كنوز الإيالة، إذ أسّس الأول ثروته كممول للذخيرة قبل أن يصبح بارونا، كما كان الحال بالنسبة للبارون فرانسوا آليكساندر سيليار، وأسّسها الثاني بمساعدة أحد الجنرالات

على الهرب غداة معركة لينييه، ثم في مساعدته على الاستيلاء على قلعة التروكاديرو التي كانت تحمي ميناء قادش بإسبانيا، بغرض تدعيم سلطة آل بوربون، وقد وضع آليكساندر دوما شخصية الكونت دي مورسير في بطانة فاتح الجزائر الجنرال دو بورمون. أهذا حقًّا من محاسن الصدف ؟

كتب ديدييه دو كوان، رئيس جمعية أصدقاء أليكساندر دوما، قائلاً : « **يبدو لي أن هذه الرواية تكشف لنا ماهية سرّ دوما** »، ولكنه موْضَعه في قلب ملحمة آل دافي دو لابايّيتوريه الذين كانوا تجار عبيد في مونتي كريستو بجزيرة سان دومينغ، وليس في الجزائر... ذلك أمر ممكن، ولكن دوما العظيم كان متشبعا أيضا بأحداث قضية كنز الإيالة حين كتب روايته، إذ عبر عن غبطته، فور انتشار خبر احتلال الجزائر، لرؤيته « **وكر الضباع هذا** [...] **وقد سحقه السيد دوبورمون أخيرا** »، ثم قرّر الانتقال إلى هناك لكي يستمتع بمنظر « **ما كان مؤكّدا بأنه متعة للناظر في الأيام الأولى من الغزو** ».

وبالفعل وصل إلى مرسيليا، ليستقلّ عربة نقل البريد والأفراد، يوم الاثنين 26 جويلية، وبحوزته 3 ألاف فرنك ذهبية عندما سمع بخبر مراسيم إلغاء حريةا لصحافة في جريدة **لومونيتور**، فقرر العودة فورا إلى باريس حتى يكون في الصفوف الأولى من ثورة على وشك أن تندلع.

كان دوما يعرف جيدا بعض شخصيات قضية الجزائر، كالبارون دو نييه، وهو المقتصد العسكري لجيش الإحتلال، الذي كان مشتبها بأنه ملأ جيوبه واغتنى في الجزائر، حتى أنه أصبح، في نوفمبر 1833، عشيق الممثلة ماري دورفال، زوجة سكرتير الماريشال دوبورمون الذي كان أول من كتب كتابا حول غزو الجزائر، و كان من بين المقربين من لويس فيليب الذي كان أحد أهم المستفيدين من الغنيمة. كما كان أليكساندر دوما منبهرًا بسحر الدوقة دو بيري، التي كانت هي الأخرى ممثلة، التي جثم أمامها في 10 جوان 1830

وخصها بصفحات شهيرة، ولهذا السبب ظلّت رواية الكونت مونتي كريستو قريبة مني طيلة مدة تحقيقي...

إلاّ أن الواقع في قضيتي غالبا ما كان يتجاوز الخيال، إذ كان دانغلار ومورسيرف يبدوان لقمة سائغة مقارنة بكيسنير أوكولو أو أوفرار الذين كانوا في قلب قصة كنز الجزائر، وأذهب إلى أبعد من ذلك وأقول بأنني كنت أحيانًا أتوقّع ظهور الرئيس بوش ودونالد رامسفيلد والمحافظين الأمريكيين الجدد فجأة بسبب اتباع صقور واشنطن استراتيجية في العراق مماثلة لتلك التي تبنّاها شارل العاشر والأمير دو بولينياك والجنرال دوبورمون، فهم حذوا حذو أمثلتهم العليا وأخفوا نوايا دنيئة وراء اعتبارات جميلة ونبيلة. وفي محاولة منهم إنقاذ ملكية تحتضر عن طريق شراء الذّمم، لم يتردد الفرنسيون الثلاثة في نهب كنوز الإيالة وهم يصرون أن الأسباب وراء هذا العمل البطولي « نزيهة » و« لهدف أوروبي بامتياز » وبأنه تم « باسم قوى المسيحية » و « خدمةً لمصلحة الإنسانية جمعاء »، إضافة إلى غيرها من التفاهات مثل وضع حدّ لاستعباد المسيحيين والقرصنة البربرية، ولمعاقبة داي الجزائر على الصفعة التي تلقاها القنصل الفرنسي... ولمّا تم الإستيلاء على كنوز الذهب والفضّة، ونهب المخازن المليئة بكلّ ما هو ثمين، وكذا المؤسسات الدينية ومنازل الخواص، وابتزاز الأتراك، وفي الوقت الذي كان فيه جزء من هذه الغنائم تعبر البحر نحو تولون وموانئ أخرى، على أساس أنها غنائم حرب رسمية، كان الصحافيون والليبراليون يطردون شارل العاشر من كرسي الحكم ولم يصله بعد مال الجزائر، وأصبح على لويس فيليب وعلى فرنسا أن يقدرا المبلغ الذي نتج عن عملية السطو واسترجاعه وتسييره في صالحهما، وأن يفكّرا كذلك في مسألة مستقبل الجزائر، وهذا في الوقت الذي كانت تغزو باريس شائعات عن عمليات النهب التي يقال أن ضباط سامين كانوا وراءها...

بالتالي فإن أساس العلاقات التي تربط باريس والجزائر، والتي لا تزال مهمة حتى يومنا هذا بالنسبة للبلدين، هو عملية سرقة مبتذلة تخفيها تمثيلية محكمة لتضليل الرأي العام، وقد تم تجاهل هذا الجانب المخزي من المغامرة الجزائرية لأنه كان يشوّه الصورة الجميلة لما زعمت فرنسا بأنه عمل تمديني. وإنه لمن المعترف به اليوم أن غزو الجزائر كان مسألة شرف مُهان، والنتيجة المباشرة لصفعة داي الجزائر لأحد ممثلي فرنسا. لقد غطّى هذا الكنز الشهير، رسميا، أكثر من النفقات التي ترتبت عن عملية الغزو، أي ما يقارب 48 مليون فرنك من الذهب والفضة، في حين وصل كنز الإيالة إلى 250 مليون فرنك على أقلّ تقدير، أي أنه تم إختلاس 200 مليون على الأقل، وهو ما يساوي 10 مليارات فرنك في العام 2001، وهو اختلاس يجعل قضية إيلف تبدو مجرد حدث صغير في قسم الأحداث المتفرقة...

أين ذهبت هذه الأموال الضخمة ؟ من الذي استفاد منها ؟ وعبر أية مسالك تم نقل هذه الأكوام من الذهب والفضة لتصل محتالين من عائلات محترمة ؟

بينما أجلس في المقر المؤقت لمصالح الأرشيف محافظة الآلب البحري بنيس، والذي يوجد على مرمى حجر من جسر الفرنسيين الذي كان يمثل آنذاك الحدود بين فرنسا ومملكة سردينيا، انغمست في ملفات أرشيف مملكة سردينيا التي توفّر ما يكفي من التفاصيل لإعادة بناء أحداث لم يسبق وأن يصفها أحد من قبل، وكي أترك خيالي يسرح على هواه...

3

ريش طاووس على خد قنصل مضارب

بدأ عملية الاستحواذ على كنز الجزائر بالتحايل قبل جويلية 1830 بكثير، إذ أن خلافات لأسباب مالية دنيئة، كان للفرنسيين دور الطرف السيئ فيها، كانت قد أثرت على العلاقات المميزة بين فرنسا وقائد البرابرة...

كانت إحدى هذه النزاعات القديمة ما سبّب الخلاف بين بيير دوفال، قنصل فرنسا لدى إيالة الجزائر، وحسين باشا داي الجزائر، ففي30 أفريل 1827، وعشية عيد إسلامي، ذهب دوفال إلى القصوبة ليقدم تهانيه إلى حسين باشا كما هو معمول به. إنها مراسيم رسمية يلتقي فيها الكثير من الناس، من مترجمين، ووزراء، وانكشاريون... ومن فرط عجرفته، وكأنه كان عازماً عن سبق إصرار على خلق صدام دبلوماسي، طلب قنصل فرنسا من الداي حماية باخرة للفاتيكان كانت قد وصلت من وقت قريب إلى ميناء الجزائر.

– أنت دائما تأتي لتضايقني بأمور لا تخص فرنسا، وحكومتك لا تتفضل بالجواب على رسالتي التي كتبتها لها بالأمور التي تخصني.

– ليس لسيدي أن يردّ على رجل مثلك.

تكلم دوفال بالتركية، لكن تحكمه النسبي باللغة لم يكن يأخذ بعين الاعتبار الفروق الدقيقة في المعاني، مما قد زاد في حدة الكلمات التي اعتبرها الداي مهينة. وتصاعدت الالسنة سريعًا، وهدّد دوفال الداي

باحتجاج رسمي من حكومته، فاستشاط حسين باشا غضبًا وصفع ممثل فرنسا بمروحته من ريش الطاووس. لقد أصبح المشهد شهيرًا ورسمه مرات عديدة فنّانون وجدوا فيه مصدرًا للإلهام. كانت الإهانة كبيرة، حتّى وإن كانت الصّفعة ناعمة نعومة الرّيش.

– إن الإهانة ليست موجّهة لشخصي، بل إلى ملك فرنسا.

– إني لا أخشى لا ملك فرنسا ولا ممثله.

أمر الداي بحنق قنصل فرنسا بمغادرة المكان على الفور، تباعًا لذلك طلبت الحكومة الفرنسية من دوفال مغادرة الجزائر إن لم يحصل على اعتذار من حسين باشا الذي رفض طبعاً تقديمها معتبرا أنه لم يخطئ في شيء.

أعلنت فرنسا الحرب فعليا على الإيالة في 15 جوان 1827 بسدّ مدخل ميناء الجزائر، وكانت حادثة المروحة إذن هي السبب من وراء هذا التحرّك الحربي الأوّل الذي انتهى بعد ثلاث سنوات باستيلاء الجيش الفرنسي على الجزائر، غير أن المؤرخين لم يتعمّقوا في الأسباب الشرعية لغضب الداي الذي سقط في فخ حاكه دبلوماسي خبيث يفكر في مصالحه الشخصية أكثر من مصالح فرنسا، حيث أنّ هذه الصّفعة سمحت له حقًّا بأن يخلّص نفسه من وضعية معقّدة لطالما ساهم في خلقها.

منذ عدة سنوات والقنصل، بالفعل، يقدم الوعود لداي الجزائر بأن فرنسا ستسدّد ديونها المتراكمة، منذ 25 سنة، التي كانت على فرنسا للإيالة، ساءل حسين باشا، الحانق من عدم تحقق أيةٍ من تلك الوعود، دوفال بخصوص رسالة بقيت دون رد كان قد أرسلها في 29 أكتوبر 1826 إلى وزير الشؤون الخارجية البارون دو داماس، وكانت هذه الرسالة تندد

بألاعيب وأكاذيب هذا القنصل، وبكل ادّعاءاته [. . .] إنّي أؤكد لمعاليكم أنني أصبحت لا أطيق وجود هذا المحتال عندي.

وأضاف أنّ السّبب الوحيد الذي منعه من طرد دوفال هو : « **العلاقة الحسنة التي تجمع إيالتنا وفرنسا منذ الأزمنة الغابرة، وكونها الأمة الوحيدة التي نعتبرها صديقة [. . .] لذا فإنّي أطلب من فخامتكم تقديم احتراماتي إلى جلالة الملك راجين منه أن يأخذ هذا بعين الاعتبار، وأن يقوم باستدعاء هذا المحتال وأن يرسل قنصلا آخر محلّه، رجل شهم لا يتدخل في شؤون حكومتنا** [. . .]، **وإن لم يتمّ ذلك فإني لآسف أن أقول لكم بأنني سأكون مضطرا لطرده** [. . .] ».

لم تكن هذه الرسالة مهينة، خلافا لأقاويل دوفال وأصدقائه، بل كانت تعبّر عن مدى استنفاذ صبر داي الجزائر الذي ذكّر، في أسطر قليلة، خلافه مع فرنسا الذي كان محل معاهدة بين الإيالة والقنصل الأول في العام 1801.

كان التجار الفرنسيون قد أقاموا في السواحل الإفريقية قبل وصول الأتراك إلى الجزائر بكثير، واستمرت العلاقات الطيبة بين ملوك فرنسا والباب العالي منذ حكم فرنسوا الأول حتى عهد الإيالة، فكانت المعاهدات والتنازلات تمنح امتيازات لفرنسا، وخصّت مدينة مرسيليا بامتيازات تسمح لها بصيد المرجان في مأمن من هجمات القراصنة البرابرة الذين كانوا يثيرون الرعب في البحر المتوسط، وكلّما تدهورت العلاقات ما بين باريس والقسطنطينية هدّدت المصالح الفرنسية، وإن كان ذلك لفترات قصيرة. وبعد قصف مكثف على الجزائر خلال النصف الأول من شهر جويلية 1688، وقّعت الجزائر معاهدة مع لويس الرابع عشر تعهدت فيها بعدم ممارسة القرصنة ضد فرنسا.

نظرا لأهمية الأمور التي كانت تعالجها الحكومتان، لم تأثّر الثورة[1] على الروابط التي كانت موجودة بين فرنسا والإيالة، لكن الشرخ حدث تحت حكم حكومة « الديريكتوار[2] ». كان يهوديان من مدينة ليفورن، جوزيف كوهين

1 – ملاحظة المترجم : الثورة الفرنسية.

2 – ملاحظة المترجم : حكومة أوّل جمهورية فرنسية ظهرت في 26 أكتوبر 1795.

بكري وميشال بوشناق، وهما وتاجران ومصرفيان بالإيالة ومدينان للداي، يموّنان الجيوش في إيطاليا والحملة العسكرية في مصر بكميات كبيرة من قمح المتيجة في الفترة ما بين 1795 و1798. لكن فرنسا تأخرت في تسديد فواتير مموّنيها. في البداية عمل الوزير تاليرون، المقرب من بكري، جاهدًا على مساعدة التاجرين في الجزائر على استرداد مستحقاتهما. فكاتب وزير الشؤون الخارجية، في 24 أوت 1800، زميله في وزارة المالية : « **إن الوضعية الحالية لعلاقاتنا مع الإيالة تتطلب منّا أن نساعد اليهود بأفضل صورة** ». وظلّ تاليرون، طِوال هذه القضية، على علاقة مميزة مع بكري الذي كتب : « **لو أن الأعرج لم يكن في قبضتي، لما كان لدي ما أستند عليه** »، مشيرًا بذلك إلى أن هذا التقارب لم يكن دون مقابل.

عند نهاية الحملة العسكرية على إيطاليا في 17 ديسمبر 1801، وقّعت فرنسا والإيالة معاهدة سلم صعُب تطبيقها، إذ رفض الداي اعتبار الإمارات الايطالية التي استحوذ عليها بونابرت على أنّها أمم صديقة، وبالتالي فإنه بإمكان للقراصنة المتمركزين في الجزائر نهب سفنها، غير أن بونابرت، المتوعّد والعنيف في ذات الوقت، فرض سلما شاملا على الداي الذي راسله في 13 أوت 1802 قائلاً : « **إلى صديقنا بونابرت، القنصل الأول لجمهورية فرنسا ورئيس الجمهورية الايطالية، إني أحييكم وسلام الله عليكم** »، ولكي يؤكد نواياه الحسنة دعى الداي القنصل الأول إلى مراسلته مباشرة في حال ظهور أي مشكل بينهما مستقبلا : « **وسيتم حل كل المشاكل بالتراضي** »، لكن الداي في آخر فقرة من رسالته طلب من بونابرت أن يسدد ديون فرنسا لدى بكري وبوشناق وقال : « **هلاّ أعطيتم الأوامر بدفع ما تدينه حكومتكم به لبكري وبوشناق، فجزءا من ذلك المال يعود لي، وإني في انتظار أن يلبى طلبي، كما وعدني بذلك قنصلكم دوبوا تانفيل** ».

لقد انتفع من هذا النزاع الطويل بعض الضّباع الجائعة والمحتالون المستعدون لنهب بعض الذهب، وكان بكري، الذي كان في حماية تاليرون، يلعب في المياه العكرة باستمرار، ويبدو أن الدفعات المسبقة التي قدمتها الخزينة الفرنسية لم تصل أبداً إلى الإيالة. واعترفت فرنسا مرة أخرى، عند عودة الملكية، بديونها لدى بكري، وفي 13 فبراير 1816، تعهد بيير دوفال، قنصل فرنسا الجديد بالجزائر، بأن تقوم فرنسا بتسديدها، ولكن ثلاث سنوات طويلة ستمرّ قبل أن يقوم الملك بتعيين لجنة معنيّة بحلّ هذه القضية المضنية التي سمّمت العلاقات بين الدولتين. في 28 أكتوبر 1819 أبرم محافظوا الملك على صفقة مع ممثلي التاجرين الجزائريين، ودفعت فرنسا مبلغ 7ملايين نقدا، وهو نصف قيمة الدّين، ولئن لم يكن داي الجزائر رسميا طرفا في هذا التفاوض، فإنه بقي في الكواليس وأعطى موافقته على هذه التصفية النهائية لحساب ستدخل قيمتها خزائنه. وفي شهر جويلية 1820 اقترح وزير الشؤون الخارجية، البارون دو داماس، على الغرفتين مشروع قانون للموافقة على حلّ نزاع دام عشرين سنة، وبدء عهد جديد من السلم بين باريس والجزائر.

يا لليأس... لم يحصل الداي على سنتيم واحد. فور المصادقة على القانون تم حجز المبالغ التي خصّتها له الخزينة قصد تقديم ضمانات على تجار فرنسيين لتجار جزائريين. كان وزير الشؤون الخارجية يعرّض السلم للخطر، فهو كان مصدر هذه الإجراءات التحفظية بتحويله روح القانون، وهي إجراءات « تكون نتيجتها الوحيدة أن يكون الدائن الوحيد الذي تعترف له فرنسا بدينه هو الذي لم يحصل على شيء قط »، كما كتب في العام 1830 آلكساندر دو لابورد، نائب مقاطعة السين، في رسالة إلى الملك وإلى غرفتي البرلمان كان عنوانها **عن الأسباب الحقيقية للقطيعة مع الجزائر، والعملية**

العسكرية التي تُحضر. ما هي الخلفيات التي اتخذ البارون دو داماس هذه الإجراءات على أساسها ؟ ومن كان ينصحه ؟

حتى نتمكن من فهم حق فهمه غضب الداي وحقه في الرّد، وكذا مدى صبره ونيته الحسنة تجاه فرنسا، يكفي أن نقرأ الرسالة التي أرسلها في 29 أكتوبر 1826 إلى وزير الشؤون الخارجية، حيث كان داي الجزائر يرفض التصديق بأن سلوك القنصل دوفال يعبر عن موقف فرنسا.

لقد اندهش أول الأمر لعدم تلقّيه أي ردّ للرسالة التي كتبها قبل سنتين وعبّر عن شكوكه تجاه القنصل[3]، ثم دخل الداي في صلب الموضوع :

[إعلامه] **بألاعيب وأكاذيب هذا القنصل، وبكل ادّعاءاته... كلّها مكائد. وإنّي أؤكد لمعاليكم أنني أصبحت لا أطيق وجود هذا المحتال عندي، وكم من مرّة** كدت أضعه فيها على متن إحدى سفننا وأطرده من هنا، ولكنني لطالما تحملت كل هذا بسبب العلاقة **الحسنة التي تجمع إيالتنا وفرنسا منذ الأزمنة الغابرة، وكونها الأمة الوحيدة التي نعتبرها صديقة، لذا فإنّي أطلب من فخامتكم تقديم احتراماتي إلى جلالة الملك راجين منه أن يأخذ هذا بعين الاعتبار، وأن يقوم باستدعاء هذا المحتال وأن يرسل قنصلا آخر محلّه، رجل شهم لا يتدخل في شؤون حكومتنا** [...]، **وإن لم يتمّ ذلك فإني لآسف أن أقول لكم بأنني سأكون مضطرا لطرده.**

بالرغم من لغة فرنسية ضعيفة إلا أن كلمات الداي واضحة، فهو ببساطة طلب من فرنسا أن تستدعي قنصلها وإلا طرد بنفسه « **المحتال** »، وذكّر بأنه وافق على صفقة العام 1819 « **بشرط أن يدفع هذا المال إلى إيالتنا سدادًا للمبالغ المعتبرة التي يدين بها لنا المدعو بكري** »، وأشار أخيرا إلى أنه اضطر إلى سجن بكري لأنه لم يسدد ديونه، ويؤكد بأن هذا الأخير أخبره بأنه اضطر

3 – رسالة مذكورة سابقا.

أن يعد دوفال ونيكولاس بلوفيل، الممثل الرّسمي لبكري (الذي قاد رسميا المفاوضات مع محافظي الملك في العام 1819)،

مبلغ مليوني فرنك لأنهم تحصّلوا له على 7 ملايين [...] إنّي أرجو من فخامتكم أن تستعيدوا لي هاذين المليونين الذين كُسبا بطريقة غير شرعية، إذ لا يجوز لقنصل أن يخون حكومته.

وفضلا عن هذا المبلغ، يطالب الداي بحقه، أي بمبلغ 7 ملايين فرنك التي وعد بها في العام 1819، وتم الطلب بلباقة واحترام على الرغم من الاستنكار الذي سبّبه سلوك القنصل دوفال.

ويبدو أن هذا القنصل لا يخشى غضب باريس، فمن يحميه ؟ أما زال تاليرون صاحب قوة ونفوذ ؟ أم أنه علينا النّظر إلى عجرفة القنصل دوفال على أنّها تأكيد من أن الحكومة كانت تبحث عن ذريعة لإسقاط داي الجزائر ؟ أيًّا كانت الأسباب، بدأ حصار ميناء الجزائر في منتصف جوان من العام 1827 وكلّف ميزانية فرنسا 7 ملايين فرنك فرنسي سنويًّا. ومع نهاية صائفة 1827 بدأ وزير الحربية، المركيز دو كليرمون تونير، شغّل أقسام وزارته لكي يوفر لشارل العاشر كل الذرائع لتحضير حملة عسكرية ضد الجزائر، وبدأ التقرير المرسل في 14 أكتوبر 1827كالتالي : « **إن الحرب قائمة مع الجزائر، ولكن كيف يمكننا إنهاؤها حيث يكون المجد والمنفعة لفرنسا ؟ هذا ما علينا دراسته.** » بدأ بالانحياز لبعض الاعتبارات التقليدية عن ضرورة معاقبة البرابرة باسم المسيحية، وهي اعتبارات أصبح لها معنى بالنسبة الملكيين الشرعيين، فلطالما ألهبت الجزائر النفوس لأن هذه المدينة كانت ترمز إلى الضربة القاضية التي تلقّتها حروب الاسترداد التي قادتها اسبانيا الكاثوليكية.

في نهاية القرن الخامس عشر، اضطهدت إسبانيا البربر الموجودين على أرضها منذ بداية القرن الثامن، ثم طردتهم ولاحقتهم على الأراضي الإفريقية،

ولاستكمال هذا الغزو، قام الكاردينال خيمينيز في السنوات التالية بإنشاء مواقع محصنة على السواحل، وخاصة على جزيرة صغيرة قبالة الجزائر التي كانت آنذاك مدينة بربرية صغيرة تحت حماية عربية.

لم يكن لملك الجزائر القوة العسكرية الكافية لطرد الإسبان الذين كانوا يحاصرون الميناء ويهددون مدينته، لذا قرر اللجوء إلى رجل كان يرمز إلى المقاومة ضد الاسبان في كامل منطقة جنوب المتوسط، قرصان كان يتحدى الدول المسيحية بمساعدته مسلمي اسبانيا على الهرب والهجرة والغارات الجريئة التي كان يقوم بها على الشواطئ الاسبانية. كان اسمه عروج ولكن الجميع يعرفه بلقب بربروس المشتقّ دون شك من بابا عروج. تقول الشائعات أنه ابن أب قرصان متمرد من جزيرة اليسبوس اليونانية وأم أندلسية. بعد وصوله إلى الجزائر في العام 1515، سرعان ما قتل بربروس الملك سليم التومي الذي كان قد استنجد به ليأخذ مكانه ببساطة ويجعل من الجزائر معقل قراصنة البحر المتوسط. وكان حكمه قصيرا جدا إذ قتل بدوره وهو يحارب الإسبان، وخلفه أخوه خير الدين الملقب أيضا بربروس.

دمر خير الدين، في 27 ماي 1529، القلعة الاسبانية التي كانت تتحكم في مدخل الميناء وباشر فورا في أشغال كبرى لتوسيع الميناء وتحصين المدينة، إذ كان واعياً بأن أعداءه لن يتركوه في سلام، وبأن التّحصينات والقراصنة لن يصمدوا أمام الامبراطورية والمسيحية جمعاء. كان في حاجة إلى حليف قوي، فطلب الحماية ونالها من إمبراطورية أخرى هي الباب العالي العثماني. وهكذا تحولت الجزائر من مدينة بربرية صغيرة إلى عاصمة مُهابة لمقاطعة تركية يسكنها مورسكيون جاؤوا من إسبانيا، وبربر وعرب، والأتراك الذين كانوا يحكمون ويسيرون ويضمنون الأمن (الإنكشاريون)، وكذا القراصنة

بالطبع، وهكذا أصبح حلم كل ملك وأمير في الغرب المسيحي هو معاقبة وتدمير الجزائر.

لئن تمكن شارل الخامس العظيم من طرد بربروس من تونس، فإنّه تعرض إلى أعظم إهانة في حياته في خريف العام 1541 حين فقد ثلثي جيشه وأسطوله (ما يقارب 400 سفينة) التي وجهت لغزو الجزائر. كان لويس الرابع عشر أكثر حذرا، واكتفى بإلقاء القنابل على الجزائر مرتين دون أن يغامر بشنّ هجوم أرضي. كما ذاق الإسبان طعم الإهانة مرة أخرى حين طردوا نحو البحر، بينما فضلت كل من الولايات المتحدة في 1815 وانجلترا في العام التالي الاكتفاء بتهديد الجزائر بمدافعهما قصد التفاوض مع الداي.

وفي العام 1830 أصبحت إيالة الجزائر ولاية عثمانية يقطنها 3 ملايين نسمة وعاصمتها الجزائر، تنقسم إلي أربع مقاطعات أهمها دار السلطان التي تحتوي على مدينة الجزائر (أقل من 50 ألف نسمة) وضواحيها وسهل المتيجة، تخضع هذه المقاطعة إلى الحكم المباشرة للداي الذي كان إلى غاية 1711 يعين من اسطنبول. أما المقاطعات الثلاثة الأخرى، وهي التيطري ووهران وقسنطينة، فيسيّرها بايات يعيّنهم الداي. يقوم البايات بإرسال أموال الضرائب إلى الداي مرتين في السنة، ويذهبون إلى الجزائر كل ثلاث سنوات.

يسيّر الإيالة أقل من 10 ألاف تركي يعملون على استتباب الأمن العام بأقل موارد ممكنة (التقليل من المركزية، وعدد قليل من الإداريين والجند). وأغلبية السكان من المورسكيون والبربر، ويعيش هؤلاء في قبائل خارج المدن شبه مستقلين عن السلطة التي تم استثناؤهم منها. وفي العام 1830 أصبحت الروابط ما بين الإيالة والباب العالي شكلية فقط.

وتراءى في ذهن المركيز دو كلارمون تونير التاريخ القريب الذي جمع بين باريس والإيالة حين كان يستفسر عن كلفة عملية عسكرية ضد الجزائر

والمنافع التي يمكن فرنسا توقّعها، وبالخصوص إن كان الهدف مجرد « **انتقام من هؤلاء القراصنة** ». دعونا نوضح أنّ الدعاية مازالت تستهوي مخيلة الناس حين يتعلّق الأمر بالبرابرة والعبيد المسيحيين أسرى الإيالة، لكن النخبة الحاكمة على دراية تامة أن آخر عمليات القرصنة كانت في العام 1819، وذكر كليرمون تونير وكلّه آذان صاغية رغم ادّعائه عدم اكتراثه بثروات الجزائر :

حتى وإن لم يكن للملك هدف آخر سوى معاقبة الجزائريين بتدمير مدينتهم، فإن هذه النتيجة تكفي للموافقة على الحملة العسكرية، وأنا لا أذكر الكنوز المتراكمة في قصر داي الجزائر المقدّرة بقيمة 150 مليون، والتي سيكون من المستحيل عليه إنقاذها من الحصار لأنّه لن يستطيع نقلها بحرا بسبب التطويق [. . .].

ومذ ذاك لم يذكر كنز القصبة رسميا أبداً، ولكنه ظلّ يشغل الألباب.

المصادر :

Histoire de la conquête d'Alger, Alfred Nettement, Jacques Lecoffre et Cie, Libraires, Paris, 1856.

Au Roi et aux Chambres sur les véritables causes de la rupture avec Alger et sur l'expédition qui se prépare, Alexandre Laborde, Chez Truchy, Libraire, Paris, 1830.

SHAT 1 H1; (le rapport du marquis de Clermont-Tonnerre) à 4 (la lettre du dey d'Alger au ministre des Affaires étrangéres).

Talleyrand, Georges Lacour-Gayet, tome 2, Payot.

Les corsaires barbaresques. La fin d'une épopée, 1800-1820, Daniel Panzac, CNRS Editions, 1999.

4

كوبلنتز، واترلو، والعام 1815

كان يشغل شارل العاشر أمور أخرى أهم من تأديب داي الجزائر، وأمر بالتريث بعد قراءته تقرير الماركيز كليرمون تونير خلال اجتماع المجلس في 16 أكتوبر1827، إذ كانت الحكومة، التي كانت تواجه معارضة شرسة، مهتمة أكثر بتحضير إنقلاب حقيقي غايته إعادة النظام الملكي الذي كان سائداً قبل الثورة.

تم حل غرفة النواب، في 5 نوفمبر، بحجّة أنّها مستقلّة أكثر من اللّازم، وتم تعيين 76 نائبا جديدا من النبلاء. ولم تكن الحكومة الجديدة أكثر شعبية من سابقتها، وبعد ذلك بأقل من سنتين، أي في 7 أوت 1829، قرر شارل العاشر مرة أخرى تغيير الحكومة ليعين أخرى تدين له بالسمع والطاعة.

تعطي قراءة **لوجورنال دي ديبا** فكرة عن الإستقبال الذي خصّه الرّأي العام لهذه الحكومة، بالرغم من أن الجريدة ليست ملكا للمعارضة الليبرالية بل للوسط اليميني المساند للملكية، ومن أن ناشرها السيد بيرتان كان قد رافق لويس الثامن عشر إلى بلجيكا وأسس جريدة **لو مونيتور دوغان** خلال حرب المائة يوم[1]. ببساطة لم يتحمل بيرتان تعيين حكومة كاريكاتورية لأنه كان

1 – ملاحظة المترجم : المائة يوم أحيانًا تعرف باسم أيام نابليون المائة وهي التي تحدد الفترة بين عودة الإمبراطور الفرنسي نابليون الأول من المنفى في إلبا إلى باريس يوم 20 مارس 1815 واستعادة الملك لويس الثامن عشر الثانية في 8 يوليو 1815 (لمدة 111 يومًا). شهدت هذه الفترة حرب التحالف السابع، ومعركة واترلو والحرب النابولية. كان أول من استخدم عبارة المائة يوم كان محافظ باريس غاسبار كونت شابرول في كلمته الترحيبية بالملك.

على وعي تام بأنها تحكم بموت القضية التي كان يدافع عنها، فاستشاط غضبًا من تعيين ثلاث أهم رجالات الحكومة الجديدة وهم الأمير جول دي بولينياك على رأس وزارة الخارجية، والكونت دوبورمون في وزارة الحربية، والكونت دي لابوردوني في وزارة الداخلية.

كوبلانتز، وواترلو، والعام 1815. تلك هي المبادئ الثلاث والشخصيات الثلاثة التي ميّزت الوزارة، أيًّا كان الجانب الذي تنظرون إليهم منه، فإنه تظلّ مثيرة للفزع والإزعاج، كل جوانبها مرعبة وتثير الاشمئزاز، كلها مهدِّدة. إنها تجمع حقدنا الذي تعود جذوره إلى ثلاثين سنة مضت، وآلامنا وقلقنا الذين شهدناهما منذ 15 سنة. كل تلك المشاعر مجتمعة اليوم، كلها تواعدت كي تهين فرنسا وتثير استياءها. ومهما عصرتم هذه الحكومة فلن يخرج منها سوى الإهانات والبؤس والمخاطر.

وجّه بيرتان جزءً كبيرًا من هجائه ضدّ بورمون الذي كان أول وأهم فاعل في كتاب سطو على الجزائر، فهو وزير الحرب بعد أن خان فرنسا قبل معركة واترلو الكبرى وهو الذي جر الملكية إلى إرسال الجيش الفرنسي إلى الجزائر.

يواصل الكاتب الهاجيء :

واترلو.. إني لا أطلب من النظام الملكي الذي عاد أن يبكي على هذا اليوم، تمامًا كما أنّ هذا اليوم لا يمكنه أن يطلب من فرنسا أن تباركه. الكثير من الدماء سالت هناك والكثير ممن صنعوا امجادنا قتلوا هناك. ما من قائد فرنسي لا تدمع عيناه حين تأتيهم ذكرى هذا اليوم، لكنّهم يُجمعون على القول أن رجلا واحداً فقط عليه أن يحمرّ من الخجل والعار عند ذكره. إنكم مخطئون أيها السادة، فالسيد دوبورمون لم يخن إلا من فرط وفائه، فهو حين تذكّر القسم الذي قدمه لبونابرت تذكّر ذلك القسم الآخر الذي أدّاه للويس الثامن عشر، ولا يتذكر العسكري سوى قسم القتال عشية المعركة. [...]

حسنًا، مدنيين كنّا من أفراد الشعب أو جنودًا من أفراد الجيش، إنّنا جميعنا في فرنسا إخوة أو أبناء من سقطوا في ميدان الشرف بواترلو، ولا يمكننا أن نمد يدنا إلى السيد دو بورمون.

لم يكن بيرتان الملكي الوحيد الذي أدان سلوك دوبورمون، إذ فكان شاتوبريون في كتابه « مذكرات ما وراء القبر » قاسيا جدا بسبب فراره، وروى كيف أنه تمنى انتصار نابليون في 18 جوان 1815 مع أنه كان موجودا، مثله مثل بيرتان، في غنت إلى جانب لويس الثامن عشر : « **وما سيكون مصير حريتنا إذا ما انتصر نابليون ؟ مع أن نجاح نابليون سيفتح لي الباب على منفى أبديّ إلاّ أن حبّي لوطني كان الأقوى حينها، وكان قلبي مع مضطهد فرنسا إذا كان في ذلك سيصون شرفنا وينقذنا من الهيمنة الأجنبية** ». **وحين روى شاتوبريان وصول الهارب بورمون "« مرتديا معطفا طويلاً وحذاءً ملطخاً بروث الحيوان » إلى إقامة الملك، رسم له صورة ليست بمشرّفة : « بشكله الذي يوحي بالذّكاء وأنفه الدقيق وعينيه الجميلتين جمال عيني أفعى خبيثة عرفت أنّه الجنرال بورمون الذي كان قد فرّ من جيش بونابرت في يوم 41 من الشهر. إن الكونت دوبورمون ضابط جدير بالتقدير وقادر على إخراج نفسه من الأوضاع الصعبة، ولكنه أحد هؤلاء الرجال الذين، إن وضعوا في الخط الأمام، يرون الحواجز ولا يستطيعون التغلب عليها. إنّه من الرجال الذين يتّبعون وليس بالقائد...** ».

فإن كان هذا اللّوم يفسر بشكل واسع سبب نسيان تاريخ فرنسا لاسم منتصر الجزائر والسبب وراء عدم إقامة فرنسا أي تمثال له مقابل عمل حربي بطولي قام به – الاستيلاء على الجزائر – سيترك أثراً عميقاً على تاريخنا ما زلنا إلى يومنا هذا نشعر به في حياتنا اليومية، فهو لا يلخص شخصيّة هذا

الرجل. لو أنه كان يملك شجاعة بدنية ووفاء أقل وإن كان ذكيًّا أكثر لأمكن مقارنته بفوشيه أو حتى بطاليرون.

إن بورمون يجسد الحقبة التي عاشها بصورة شبه كاريكاتورية، إذ كانت حياته رواية تملؤها مغامرات لا يمكن للملاحظ أن يفهم القوة المحرّكة من ورائها رغم كلّ التعاطف الذي قد يبديه. ولد بورمون في العام 1773، انخرط في الحرس الفرنسي حين اندلعت الثورة، فغادر فرنسا مع والده في العام 1790 ليلتحق بالأمير دو كوندي بتورينو. انخرط فيما بعد في جيش الأمراء بكوبلندز، لكنه لم يجد في نفسه القوّة على البقاء بعيدًا عن موطنه، فهو لئن كان مستعدًا للموت فإنّه يفضّل القتال في فرنسا من أجل استعادة الملكيّة. وفي منتصف جوان من العام 1795، وقبل الالتحاق بغرب فرنسا، تقرّب من الجاسوس الانجليزي الكبير ويكهام الذي كان متمركزًا في بيرن. وها هو، في الثانية والعشرين من عمره، يشغل منصب مُكلّف بمهمة الكبير الشأن ببركة عرشي فرنسا وانجلترا، والتحق بشاريت وكبار قادة التمرد الشواني[2]. لكن الجنرال هوش فهم مدى قوّة ونفاق هذا القائد الشواني الشاب في وقت كان الملكيون يتظاهرون بوضع السلاح، فطرده نحو سويسرا. إلاّ أنّ بورمون سرعان ما عاد، مستعملاً أسماء مستعارة، لمقاتلة الزّرق[3]، وأصبح كثير السّفر ما بين غرب فرنسا وانجلترا. كان الشّاب، بقدر بسالته في القتال، بارعاً في نسج مختلف أنواع المكائد، وتمكن بفضل المال الانجليزي من شراء ذمم عسكريين وسياسيين وموظفين، وساهم في انقلاب فروكتيدور[4] ضد الديريكتوار فاسحا بذلك ودون قصد المجال أمام بونابرت للاستحواذ

2 – ملاحظة المترجم : حرب أهلية بين الجمهوريين والملكيين في غرب فرنسا وشملت مناطق بريتاني وآنجو و النورماندي خلال الثورة الفرنسية.

3 – ملاحظة المترجم : كان الأزرق لون العلم الجمهوريّ.

4 – ملاحظة المترجم : بتاريخ 4 سبتمبر 1797، وفروكتيدور هو الشهر الثاني عشر من تقويم الجمهوري أي تقويم الثورة الفرنسية.

على السلطة، ثم عاد لحمل السلاح مرة أخرى. وفي منتصف شهر أكتوبر من العام 1799 استولى على مدينة لومان في حين كانت نيران الملكية تشتعل من جديد في الغرب. بلغ السّيل الزبى بالنسبة لبونابرت الذي وضع حدّ لهذه الحرب الأهلية التي تدور في الغرب منذ العام 1793، فعرض العفو الشّامل والجاه والمال على القادة الذين يريدون الالتحاق به، وتوعد من اختار مقاومته بالموت. حين رأى بورمون ضعف قوّة الملكيين الحربيّة وجد نفسه أمامه اختيارين لا ثالث لهما، تسليم نفسه للخصم أو مغادرة فرنسا، لكنّه كان ما زال واثقا من حظّه فحاول التحايل مستخدما مناورات معقدة، إلاّ أن فوشي وبونابرت كانا خصمين خطرين وداهيتين.

أثار بورمون إعجاب بونابرت الذي عرض عليه رتبة لواء ثم قيادة حملة عسكرية إلى الهند ضد الانجليز لاسترجاع مستعمرات فرنسية قديمة، رغم شعوره بالإطراء إلاّ أن بورمون رفض، وفي 21 فبراير 1800 التقى بورمون بونابارت للمرة الأولى، ويسمح الحوار الذي دار بين الرجلين بتحديد معالم شخصية من سيكون منتصر الجزائر الذي أظهر وقاحة كبيرة أمام الرجل الذي كانت بيده كل السلطات[5] :

بونابرت - **لقد حاربتنا لمدة طويلة، لكنني آمل بأننا سنكون على اتفّاق فأنا أُكنّ لك تقديرا كبيرا... لقد خدمت الملك جيدا وقمت بذلك بشرف. كنت لأخدمه أنا أيضا لو أنه أثبت جدارته...**

بورمون - **إن كنتم تريدون إعادة الملك لعرشه فسأخدمكم بحماس كبير، ولكنني أجهل إن كنتم تريدون فعل ذلك.**

بونابرت - **إن كنت مكاني لما أعدت العرش لآل بوربون.**

5 – الحوار مأخوذ من مذكرات الجنرال داندينيي الذي نشرتها دار فلان في 1900 والذي يذكره شارل دوبورمون في مقالة كتبت دفاعا عن ذكرى والده.

بورمون - **على العكس، لو كنت مكانكم لما تردّدت، وكنت لآثر إعادة الملك إلى العرش على أن أنصّب نفسي ملكًا.**

بونابرت - **لفعل ذلك سيتوجّب عليّ القيام بثورة أو اثنتين وهذا ليس احتمالاً قائما حاليا... لقد كنت مثلك في خدمة الملك، وإن كنت رجل نبيل أمّا أنا فلست كذلك تماماً، لكني لا أرى سببا يمنعنا من التفاهم بصراحة أو من الاتفاق، فلاشيء يلائمني أكثر من الصراحة، فأنا جندي. .. لقد كسبت المجد، وإن كان لا يجدر بي قول ذلك فهذا لا يمنع من أنها الحقيقة، ولا أرى أيّ عيب في أن تلتحق بي، وإن كنت تريد صداقتي فهي لك. يقال أنك خسرت ثروة كبيرة، ويمكنني أن أجعلك أغنى ممّا كنت.**

بورمون - **إني متأكّد بأن ذلك بالأمر الهيّن عليك، لكن ما عندي يكفيني ولم أفكر أبدا في ثروتي، وأفضل عدم التكلّم في هذا الموضوع.**

بونابرت - **حسنًا، إن أردت خدمتي فسأجعلك عضوًا في الحكومة.**

بورمون - **يا إلهي، عضوٌ في الحكومة. إنّ لكم فيها رجال سأحمر خجلا وعارًا أمامهم، فهم كسوا أرض بلادي بالمشانق والدماء.**

بونابرت - **من تقصد ؟ فوشي ؟**

بورمون - **أجل، وهو أوّلهم.**

بونابرت - **ولهذا السّبب لا يمكنني التخلي عن فوشي، فهو خدمني كثيرا، ولكنني أمرته بأن لا يعاود القيام الأشياء التي ارتكبها والتي أستهجنها مثلك تماما، وهناك ما يدفعني إلى التفكير بأن أفكاره قد تغيرت كثيرا، ولن تجد في حكومتي أثراً للمشاعر العنيفة التي سادت في العام 1793. ماذا تريد فعله إذن ؟**

بورمون - **أن أتزوج طبعًا.**

بونابرت - **إن هذا ليعجبني حقّاً ويسرني.**

بورمون - **إنّي لأستغرب إعجابكم.**

بونابرت - **لأنه ضمان معنويّ تقدّمه لي.**

بورمون - **سأتزوج وأتريّث، ولئن رأيت أنّ ما تقومون به لفرنسا هو الأفضل لها، فإني سأضع نفسي في خدمتكم، ولكنني أجهل لحدّ الآن الهدف من وراء حكمكم. وإن قدتم الحكومة في اتجاه يناقض المصالح الحقيقيّة لفرنسا فإنّي لن أخدمكم أبدا.**

بونابرت - **إنّ اختيارك سيّء، فأنت لا تزال في ريعان شبابك ولا يجدر بك البقاء دون فعل أيّ شيء. كان بإمكاني إعطاؤك منصبا قياديا في الجيش، ولكنّي أخشى أنك إن لم تكن في صفّي فستكون دائماً ضدي.**

بورمون - **آه يا سيدي، إن هذا الموقف الذي تريدون أخذه سيجعلكم مرتابا.**

بونابرت - **إنّ ارتيابي نابع من طبعي وليس فقط من موقفي، ولئن قمت بشيء ضدي فإن ذلك سيثر غضبي خاصة بعدما تشرّفت بمعرفتك، ولكنني سأحطم رأسك، فالرجل الذي يحكم لا يعرف الرّحمة ولا الشّفقة.**

بورمون - **وسيكون لكم كلّ الحق في ذلك إن أصيبت رأسي بضربٍ من البلادة والغباوة ممّا يجعله يستخفّ بكم ولو قليلاً، ولكنني أطلب منكم أن لا يكون ذلك نتيجة نميمة.**

بونابرت - **لك هذا، فمهما كان ما قد أسمعه ضدك فإنّي سأرسل في طلبك للاستفسار منك، وهذا وعد منّي بذلك. وإذا ما لم يعجبني تفسيرك فسأعطيك مهلة أربعة أيام لمغادرة فرنسا، وإن لم تفعل فسأعدمك في اليوم الخامس.**

وعقد بورمون قرانه بجولييت باكدوليافر في 2 أفريل 1800. وبمناسبة حفل زفافه التقى آن كريستيان دو مومنمورنسي–لوكسمبورغ، قريب من أقرباء زوجته الذي أصبح أحد أعوان وزير الشرطة. أراد لوكسمبورغ أن يقدمه إلى فوشي، وتملّكت بورمون رغبة في المقامرة واللّعب بالنار فوافق على ذلك، وسرعان ما أصبح أحد المقربين من وزير الشرطة القوي الذي ظلّ يراقب القائد الشواني السّابق، فهو كان لا يزال مرتابا في أمره وكان محقّاً في ذلك، إذ وصفه بعين الملاحظ المتمرس أحد الشرطة المكلّفين بمتابعته :

إنه قصير القامة، ووسيم بشكل ملفت للإنتباه، وهادئ في المواجهات، هو كتوم ومنافق بل وقادر على الخداع، وهو لطيف وبشوش، وودود بطبعه، يبدو مترددا نوعا ما ورجل محب للمتعة في الأساس. يرى أعضاء حزبه أنه دبلوماسي بارع بقدر ما هو عسكري جيّد، وأنّ الانتقادات الوحيدة التي يمكن أن توجه إليه هي أنه يتأثر بمن حوله وأنه كثير التّردّد [. . .].

وركّز شهود آخرون على حبّه للقمار والأعمال.

رغم ذلك أظهر فوشي تجاه بورمون وُدّا وتعاطفاً وصل إلى حد منحه جواز سفر يسمح له بالعودة إلى الغرب « **ليضمن استتباب الأمن فيه** ». ورغم ريبة فوشي الكبيرة، نجح بورمون شيئا فشيئا في كسب ثقة وزير الشرطة إلى حد التآمر معه عندما وصلت إلى باريس أخبار سيئة ولكنها كاذبة حول معركة مارينغو.

طلب فوشي من بورمون : **كن قائد كل الملكيين، وسلّم لي بعضهم حتى أتمكن من ضمان حماية أفضل للآخرين، وسأساعدك في زيادة نفوذك على الجميع. ولا زال لدي الكثير من النفوذ على الجمهوريين المتشدّدين، وإن انضممت إليّ فعندها سنجعل من مصير الدولة ما نشاء، لأننا سنكون قد بسطنا نفوذنا على الحزبين حيث يوجد كل الرجال الشجعان. وسيكون**

خصومنا هؤلاء الأغبياء المعتدلون، وأنت تعرف جيدا أنه لا داعي من الخوف من هؤلاء الجبناء.

هل رفض بورمون، كما أكّد ذلك، اقتراحات فوشي، الذي لم يخبره بأنه كان على اتصال أيضا مع تاليرون في هذه المؤامرة الناشئة ؟ كالعادة لم يورّط كثيراً نفسَه بورمون المتعوّد على التلاعب ما بين الأطراف، محتفظا على ما يبدو بمساحة تمكّنه من التحرك في كل الحالات.

- **إنك ضعيف ولا تعرف الشجاعة إلا والسيف في يدك**، هكذا كان الرّد المحتمل لفوشي الذي لم يفقد رغم ذلك الأمل في إقناعه.

لكنّ هذا الحوار البسيط جعل من بورمون عدوّا محتملا لوزير الشرطة الذي أصبح يعرف نواياه تجاه بونابرت، وبدأ مذ ذاك الرجلان يلعبان لعبة معقدة مع القنصل الأول يشوّه فيها كل واحد منهما سمعة الآخر. بدأ فوشي المعركة بإيصاله رسالة من بورمون موجهة لمونمورنسي إلى بونابرت العائد من مارينغو بعد أن حرّفها بعض الشّيء، فاستدعى بونابرت بورمون فورا ولامه لوما مريرا.

- **لقد خدعكم وزيركم أيها الجنرال، إنّي أرجو منكم أن تطلبوا رؤية رسالتي الأصلية**. هكذا كانت إجابة بورمون.

بعد هذا اللقاء انقلب بورمون ضد فوشي ولوكسمبورغ متهما هذا الأخير بخيانته.

- **إنه خطأ من بونابرت الذي حذّره منك أشخاص آخرون**، أجاب فوشي الذي وعد بورمون برفع أيّ لُبس خلال لقائه المقبل مع القنصل الأول.

وعادت إلى سابق عهدها اللقاءات لتجمع بورمون بفوشي، وعلى الخصوص بورمون بلوكسمبورغ، والألعاب التي يلعبها هؤلاء لم تزل معقدة. واستقبل الذي سيصبح قريباً الإمبراطور بورمون مرة أخرى في شهر أكتوبر في ديوان

قصر التويلري. كان بونابرت جالسًا على أريكة مديرًا ظهره للمدفأة، ويقابل مكتبة عالية مليئة بعلب من الكرتون. كان شعره مسطحا وهيأته مهملة إلى أبعد حد، وكان يرتدي معطفا زيتي اللون. طوال المحادثة نزل الكورسيكي القصير والشاحب رغم نظراته الحادة نزول الصّاعقة على بورمون، ينافقه تارة ويهدّده تارة أخرى، وكلّه ثقة بسلطته وقوّته. لم يستطع بورمون منع نفسه من النّظر إلى ذراعي الأريكة الذي كان القنصل يمزقهما بشراسة بسكين صغيرة. رغم أن بورمون كان على شفا الهاوية إلاّ أنّه لم يرضخ، وأظهر شجاعة وبأسًا أمام هذا الرجل، الأهم في الدولة، الذي كشفه، بل إن هذا الشواني، الذي لم يتخلّى عن خدمة ملكه ومازال يستلم الذهب الانجليزي، تجرّأ واقترح على القنصل الأول أن يعيد لويس الثامن عشر إلى عرشه وأن يضع نفسه تحت خدمته. نفهم بوضوح أكثر،على ضوء الحوار[6] الذي قام بين الرجلين، سبب فرار بورمون منذ خمسة عشرة سنة مضت، عشية معركة واترلو.

بونابرت - **لقد دعوتكم عندي هنا، يا سيد دوبورمون، كي أكلمك بخصوص منطقة الغرب، إذ كأنّي أشتمّ رائحة تمرّد في محافظاتك.**

بورمون - **هناك بالفعل أيها الجنرال نوعٌ من الغليان في بعض المحافظات، خاصة منها محافظة السارت، وسبب ذلك هو أن الكثير من الوعود التي قطعت من أجل استرجاع السلم لم يوفى بها بعد، وأن المتضرّرين من ذلك يحتجون وأن المفلسين نتيجة عدم الوفاء هذه الوعود أصبحوا يهددون باللجوء إلى السلاح إن لم يتم انصافهم، وهذا أيضا نتيجة سلوك بعض الولاة. وعمومًا ما من شيء ينذر بقلاقل جدية، ومن خبّرك بهذا الاستياء قد بالغ بعض الشّيء.**

6 – ملاحظة الكاتب : مأخوذ من وثيقة عنوانها تدقيق في محادثة بونابارت وبورمون، بقلم الأمير لويس دولاتريموال.

بونابرت - **لقد حافظت على نفوذك هناك، وقد سافرت إلى الغرب ووزعت المال الذي تلقيته من إنجلترا.**

بورمون - **أجل، كلّه هذا صحيح إن كنت تسمي توزيعًا للمال تلك المساعدات التي قدمتها إلى الرجال الذين أُصيبوا وهم تحت قيادتي، وتسديد تلك الدّيون التي ترتبت عليّ خلال الحرب. ولكنّي كنت قد أعلمت بنيتي وزراءكم ونائبكم في غيابكم، وحصلت على موافقتهم قبل أن أسافر وأُوفي بالالتزامات التي كنت قد قطعتها على نفسي قبل أن يستتبّ السلم.**

بونابرت - **أنا على علم بذلك، ولكني أرفض أن تكون هناك حكومتان في فرنسا، ومن العار أن يوزّع ذهب الانجليز هنا فعلى هذا أن يتوقف. مع أنّك لا تزال شابًّا إلاّ أنك ذكي ومتمرس، لذا سأكلمك بكلّ بصراحة. أيّ تأثير لا ينبع من الحكومة يعتبر جريمة في عالم السياسة، والقسط الذي نلته في الغرب من الكبر ما يثير قلقي، فنصف هذه البلاد على الأقل لا يزال تحت الحكم الملكي والنصف الآخر تحت حكمي، ولا يمكن للأمور أن تستمر على هذا النّحو ولن أقبل أنا بذلك. أريد أن أخلّد أثري في التاريخ، فماذا سيقوله هذا التّاريخ عنّي إن كنت أخضعت أوروبا كلها وخضعت لحزبٍ كنت قد تغلبت عليه ؟**

بورمون - **إنّكم محقّون في ذلك أيها الجنرال، فليس لأحد أن يُخضعكم ولسنا نطمح أن يكون الأمر كذلك. لكنني متفاجيء من اللوم الذي توجهونه إليّ، بأنني حافظت على نفوذي أو أنّه ازداد. إنّ الرجال الذين نابوا عنكم في الحكم بغيابك هم الذين طلبوا مني المحافظة عليه قصد المحافظة على السلم، وإنكان هذا النّفوذ يضايقكم فإني سأتخلّى عنه دون شك، ولكنه كان إلى حد الآن يخدمكم ولا يضرّكم، فهو ما سمح بمنع الاضطرابات، وإن**

تجددت فإن الجنود الذين حاربوا بمارينغو كانوا حتمًا سيذهبون لمحاربة الفرنسيين في الغرب.

بونابرت - **أتظن أن علي أن أشكرك على ذلك ؟ أنا لست غرا، وإن كنت حاذقا فإن وزير الشرطة لم ينخدع بك، وخيرًا عمل حين تركك تفعل ما شئت كي لا تتفطّن له، لأنني حينها كنت أخشى اندلاع حرب في الغرب، أمّا اليوم فأنا واثقٌ من السلم مع الامبراطور، وسيتم التوقيع على المعاهدة خلال 15 يوما أو شهر، وسترى أنه بعد ذلك أنه ما من قنبلة ستُطلق في أوروبا دون موافقة على ذلك من فرنسا**[7]. **إنّي أريد أن أغتنم هذا السِّلم الذي سيعمّ القارة لأدمّر الحزب الذي يمكنه أن يتسلح ضدي في حالة نشوب حرب جديدة، أو أن يثير قلقي على الأقل ليضطرني إلى الحفاظ على15 أو 20 ألف رجل في الغرب، وأعتقد أنّ أحسن طريقة لتدمير حزب ما هي بالتخلّص من القادة والإحسان في معاملة عامّة الشّعب، وسأفعل ذلك. كما أنّني سأعامل رجال الدين بالحسنى وسأكون في هذا على اتّفاق مع البابا. أريد أن أموت على الدين الذي نشأت فيه. وكنت ستفعل نفس الشيء لو أنّك كنت مكاني.**

بورمون - **أجل، لم أكن لأقبل بأن يكون هناك حزب داخل البلاد يعيق مشاريعي، ولكن هناك وسائل أخرى للوصول إلى هذا الغرض، ماذا تقصدون بالتخلّص من القادة ؟**

بونابرت - **لا، لا أريد قتل أحد، بل سأنفي من فرنسا كلّ من لا يروقون لي.**

بورمون - **ماذا ؟ تريدون نفي كل القادة من فرنسا ؟ إنّي لا أرى في هذا تصرّفا لبقًا، وما كنت لأتصوّره.**

7 – ملاحظة الكاتب : تم عقد السلم مع الامبراطور مع توقيع معاهدة لونيفيل في 9 فبراير 1801.

بونابرت - **لن أطرد كل القادة، فمنهم من هم أصدقائي، كشاتيون وبيرنيي ودوتيشان[8]، بل سأحيط نفسي بهم بكلّ سرور وفي كل الظروف، أمّا أنت يا سيد دوبورمون فلا يمكنني أن أعتبرك صديقًا. لقد حافظت على علاقات مع انجلترا ولازالت لديك الرغبة في خدمة آل بوربون، أو هكذا تدّعي على الأقل، كما أن أهل منطقة ماين الذي فرضت عليهم نفوذك لا تزال لديهم الرغبة في خدمة حزبهم واللّوم في ذلك عليك كلّه، وإن لم تفقد كل نفوذك خلال الخمسة عشر يومًا، فإني سأرسل أحد أعواني في طلبك لأخبّرك أن أمامك أربعة أيام لمغادرة التراب الفرنسي، وإن كنت لا تزال فيه في اليوم الخامس فسيتم إعدامك. ثم كيف تريد أن أعاملك، هل كان الملك هو من كلّفك بالقيادة في الماين ؟**

بورمون - **لم يفعل، بل كان سيّدي من فعل ذلك باسم الملك.**

بونابرت - **حسناً، إن الملك (وأنا هنا أستعيد صياغتك) يتبرّأ من كل ما قام به السيد وأنت هذا لا تخدم سوى إنجلترا بانصياعك له. إنّي أعلم أن الملك فنّد الحرب في الغرب، لقد رأيت ذلك مكتوبا بخط يده، فرئيس الدّير... أراني إيّاها.**

بورمون - **أظن أن الملك سيشجب نشوب اضطرابات جديدة ولكنني لا أظن أنه شجب المجهودات التي قمنا بها ضد الديريكتوار، وعلى كل أعدكم بأنني أبدا لم أقتنع بالملك ولم أشأ خدمته، وبأني لا أحب لا النمسا ولا انجلترا.**

بونابرت - **تقول أنّك لا تحب انجلترا ومع ذلك تستقبل أموالا منها ؟**

بورمون- **أجل، هذه هي الحقيقة. لقد وصلني، منذ استتباب السّلم، مالٌ كنت قد وُعدت به مسبقًا، مال كان ضروريا للوفاء بالالتزامات التي وعدت**

8 – ملاحظة الكاتب : أعلن هؤلاء عن ولاءهم في مونت فوكون في 17 جانفي 1800.

بشرفي أن أوفيها، ولا أظنّكم ستؤنّبونني لتسديدي ديونًا مقدسة، فما بقي من ثروتي بعد الثورة لم يكن كافيا لتأدية ذلك، لذا اضطررت لقبول ما وصلني من انجلترا.

بونابرت - لا، لم تكن، كان عليك أن تلجأ إلى الحكومة التي كانت ستسدد ديونك وتجنّبك فضيحة علاقتك بالانجليز.

بورمون - لقد فعلت أيها الجنرال، وكان الجنرال هيدوفيل قد وعدني بتسديد ديون فرقتي، لكنه قال لي بعدها أن هذا الأمر خارج عن صلاحياته.

بونابرت - لديك إجابة على كل شيء، وكنت بارعا في تصرّفاتك، لا يمكنني إنكار ذلك، ولكن تجربتي في الحياة والأعمال ومع النّاس تكفي كي لا أنغشّ. لكني أرى الأمر كالتالي. لك علاقات مع أعدائي وتتلقى منهم المال، فأنت إذا تريد خدمتهم. إنّك لا تخدم الملك بل انجلترا. إنك تطيع سيدا يؤدّي دورا لا يليق بانتمائه، إنه قائد جواسيس انجلترا. إنّ هذه القوة تستغلّ تأثير آل بوربون في فرنسا كي تتحصّل على وثائق من الحكومة النمساوية وتسيء لفرنسا، ويراسل السيد بنفسه لتجنيد من تبقى من أتباعه للقيام بهذا العمل الدنيء.. يا للعار.. سأقوم بطبع رسائله ولن أقبل بالسلم مع انجلترا إلا بشرط طرده من هناك. لكن الأمر يختلف فيما يخصّ الملك، فأنا لم أكن أعرفه جيدا، إن تصرّفاته جيّدة، فهو يلوم أخاه ولا يريد خدمة أعداء فرنسا لأنّه يعرف انجلترا ولا يكنّ لها أية مودّة، لذا لاأريد إيذاءه، بل سأحترم مآسيه وسأخدمه بكلّ الطرق الممكنة (باستثناء إعادته على العرش) الذي فقدته عائلته. إنّ التاريخ يقدم لنا أمثلة أخرى لتغيير السلالات الحاكمة. أنا الحاكم الآن وسأحتفظ بالسلطة حتى ساعتي الأخيرة. إنّها إرادة الجيش، قئد أعطاني الجنرالات الضوء الأخضر كي أفعل ما أشاء، أن أكون ملكا إن شئت، شرط ألاّ أُحكّم أحدا لا يمكنني حمايتهم منه. إنّهم محقّون، فهم لا يريدون

أن يفرش سلطتهم عليهم من هزموهم، فلا يهمنا نحن العسكر أن نطيع هذا الرجل أو ذاك مادام يحسن معاملتنا، لكنّنا لا نريد أن يحيط الحكّام هؤلاء المهاجرون ويفرضوا السّلطة على من هزمهم، وسيكون ذلك بالكاد محتملا إن كان الأمر كذلك.

بورمون - إنّكم محقّون أيها الجنرال في هذا الأمر، لن تكونوا أبداً تحت رحمة المهاجرين، ولكنكم بإعادتكم العرش للملك فسيضعكم هذا الأخير إلى جانبه، وبالتالي سيحيط نفسه بأصدقائكم ومؤيديكم، وستكون فرنسا كلها بين يديكم، وسيكون لكم، بكل تأكيد، ما يكفي من السلطة لحماية الجنرالات، ولن يلومنّك في شيء حينها الملك الذي سيكون قد تقبّلهم لهم وفي حاجة ماسّة إلى خدماتهم.

بونابرت - آه، لا أعرف ما الذي كان سيحدث، فالجنرالات يعتبرون إعادة الملك خيانة لهم، ولن أفعل ذلك. لو كان من لِيحكم أمير عظيم قام بأعمال جليلة، لو كان شبه الدوق دونغيان بعد معركة روكروا لكنت أتشرّف بالخدمة تحت إمرته، ولن أتردّد في تسليمه صولجانا هو جدير به، ولكنّ أحداً لا يعرف الملك، إنه في ميتو ،وليبق هناك. وإن استمر في سلوكه الحسن فسطلبه الفرنسيون يوماً ما، ولكنّي سأحتفظ بالسلطة العليا طول حياتي، وسأوسع نطاق مجد الجيوش الفرنسية، سأسحق انجلترا وستفرض فرنسا سلطتها على بقية العالم. أما أنت يا سيد دوبورمون، فأكرر لك من جديد، إن لم تتخلّ عن نفوذك وإن لم أطمئن سريعا بخصوص نواياك فإني سأخرجك من فرنسا، وسأغضب إن اخترت أن تظلّ عدوا لي. فلك من الإمكانيات ما كان سيفيد الوطن، وكنت ستنال المجد في خدمته وتجعل أصدقاءك ممتنين.

لكن إن اخترت مواجهتي، وإن بقي كل الذين من طالهم نفوذك بعيدين عن الحكومة فستكون أنت الضحية. إنه قدر الخزف والمرجل[9].

بورمون - **أعلم ذلك أيها جنرال، لهذا أنا لا أريد أن أواجه بل أن أفعل كل ما أستطيع للبقاء في فرنسا، إنني قادر على التخلي عن علاقاتي، ولن يكون لي أيّ منها، ولكني في نفس الوقت غير قادر على التّخلّص من نفوذي في مدة محدودة. وإن ظلّ بعضهم في منطقة الماين يكنّون لي مشاعر الصّداقة فإنه من الإجحاف أن أُعاقب أنا بسبب ذلك.**

بونابرت - **قد تكون طريقة التفكير هذه مثالية في المجتمع، ولكنها لا تساوي شيئا بالنسبة لي. اعمل على التخلّص من نفوذك وافعل بذلك بجدية، أو احرص على مغادرة فرنسا.**

محاولة منه محو أسماء بعض أصدقائه من قائمة المهاجرين، أجاب بونابرت بأن الذين لم تظهر أسماؤهم في جريدة **المونيتور** سيضطرون لمغادرة فرنسا معه. ومرّة أخرى تجرّأ بورمون على القول بأن ذلك أمر غير عادل.

بونابرت - **عادل أم لا، سيغادرون إن غادرت، وهذه كلمتي الأخيرة. وسألتزم بكلمتي في كل شيء، سأعطيك مهلة عشرة أيام لمغادرة التراب الفرنسي، سنعتبرها نوعا من الهدنة بيننا وسنعلم بعضنا مسبقاً بعشرة أيام. إن قمت بالمطلوب، فإنّي سأعتبرك في باريس كما لو كنت في بيتي، فيمكنك أن تنام قرير العين، لن تكون حياتك مهدّدة. ولئن لم أرض فإنك أنت وأصدقاؤك ستعاقبون بالنفي.**

بورمون - **إنّكم أقوى من أن أتجرّأ وأقاومكم، ولكن حبذا لو تحدثتم معي هكذا من ستة أشهر مضت، كنت سأختار حينها الطّرف الذي يلائمني أكثر.**

9 – ملاحظة المترجم : اقتباس من الإنجيل، سفر يشوع بن سيراخ، الإصحاح الثالث عشر، 3 (كيف يقرن بين قدر الخزف والمرجل انها اذا صدمت تنكسر).

بونابرت - **بل كان عليّ أن أكلمك بطريقة أخرى لأنني أتعاطى السياسة كما أتعاطى الحرب : أطمئن طرفًا لأهزم الآخر . لقد كنت في حرب ضد الامبراطور وكنت أخشى أن تندلع في الغرب .**

بورمون - **عجبًا ، بعد أن عملت على منع تجدّد هذه الحرب تريدون الآن نفيي وأصدقائي عوض الوفاء بوعودكم .**

بونابرت - **لم تكن نيّتك خدمتي حين منعت الحرب ، لقد فكّرت جيدا واستنتجت أن العودة إلى السلاح لا يمكن أن تلقى دعما من الانجليز لأنهم أرسلوا قواتهم الأساسية إلى البحر المتوسط ، ولم يكن لهم سوى 6000 رجل في "كيبيرون" . لو أنهم أنزلوا 3000 رجلاً وإن تقدم أحد من البوربون لكنت حملت السلاح ضدي . بل لا أدري ما كنت لتفعل لو انهزمت أنّي في معركة مارينغو . لقد كنت عاقلاً بعدم حملك السلاح وخدمت بذلك مصلحتك أنت ، لذا فليس عليّ أن أشكرك .**

بورمون - **إذن لن توفى الوعود التي قدّمت لي ؟**

بونابرت - **لقد رفضت الالتحاق بالحكومة ، وأردت المراهنة على فرص أخرى . لم تكن تنتظر تنفيذ الوعود .**

بورمون - **إني أعترف بكلّ خجل بأنّي صدّقت ذلك بغباء . ظننت أن محاولة إصلاح الضرر الذي خلفته الثورة في مقاطعاتنا كان نابعاً من نوايا حسنة . أقسم بشرفي بأنني كنت مغفلا تماما .**

بونابرت - **هذا دليل على أنك ما تزال غرا ، وعلى أنني أفوقك تجربة .**

بورمون - **حقّا إنّكم من دون شك تلقنوني درسا جيدا . إنّي أشكركم على ذلك وأقدر صراحتكم ، فقد يفيدني هذا في أينما أرادني القدر أن أكون . ولكن ما عليّ فعله إن أردت البقاء في فرنسا ؟**

بونابرت - **أنا بنفسي لا أعلم. عليّ أن أسعد، فكّر في ما قد يرضيني.**

بورمون - **لا شكّ في أنّني سأعمل على ذلك، ولكنني لا أدري إن كنت سأستطيع. ومع ذلك سأعمل على قطع علاقاتي.**

بونابرت - **لا يمكنني أن أملي عليك ما يجب فعله، فحتى وإن قطعت علاقاتك، ولن ألوم على ذلك، فمن الممكن أن آمرك بالمغادرة رغم ذلك. أنت تعرف أن المرء في السياسة يُذنب حين يُقلق حاكمه. ومن المؤسف أن أقول أن نفوذك كبير.**

بورمون- **سأفعل كلّ ما بيدي أن أفعله، وعلى الخصوص من أجل رفاقي. لا أريد أن أسبب لنفسي أي لوم، وإنني لممتن للصراحة التي ميزتم بها هذا الحوار، وأعتمد كلّ الاعتماد على عهدكم لي. لي شرف تحيتكم.**

بونابرت - **فكر في الأمر إذًا، وتذكر ما قلته لك، لك عهدي واحرص على إرضائي. إنّي سأطلبك عن قريب، وإن كنت تريد رؤيتي قبل ذلك فاتصل بالجنرال كلارك. وداعا**[10].

التقى بورمون بونابرت من جديد في 10 وفي 25 نوفمبر في حين بدأ الشرك الذي دبره فوشي ينغلق. وفي24 ديسمبر 1800 تعرض القنصل الأول إلى عملية اغتيال خطيرة، في شارع سان نيكاز، قام بها جورج كادودال وبعض الشوان الآخرين من أصدقاء بورمون. وبعد ساعة من ذلك وصل بورمون إلى قاعة الأوبرا وذهب إلى مقصورة بونابرت لكي يبلّغ عن اليعقوبيين، أي فوشي وأصدقائه. ومن جهته خمن فوشي بسرعة الهوية الحقيقة لفاعلي هذه العملية التي أدت إلى وفاة طفلة صغيرة وكادت بالفعل أن تقتل القنصل الأول، فطلب من بورمون الذي كان يعرف علاقاته بالمتآمرين : « **قدم لي خدمة وقل أو اكتب للقنصل الأول بأن أصحاب المكيدة الجهنمية الأوائل**

10 – ملاحظة الكاتب : أرسل الكونت دو سان برياست إلى الملك لويس الثامن عشر تقرير عن هذا الحوار.

هم جورج والانجليز، إنني أضع رهن إشارتكم مبلغ مائة ألف فرنك وأشطب أسماء أصدقاء كم ممن يهمكم أمرهم ». رفض بورمون هذا الاقتراح الذي اشتمّ الفخ من ورائه وواصل مناوراته لتدمير مصداقية فوشي لدى بونابرت، وهو الذي كان عائقًا أساسيا في مخططه الذي استمرّ فيه رغم كل شيء، وهو إعادة آل بوربون إلى العرش.

تحصل بورمون على لقاء جديد مع بونابرت أكد للقنصل الأول خلاله أنه وأصدقاؤه لا يكنون له أية عداوة، وأن فوشي وراء كل المصائب. كان واثقا من قدرته على الإقناع ولم يشكّ أبدًا من أنه زعزع يقين محدثه. وحينها دخل فوشي قاعة الإنتظار.

– **فلينتظر**، صرخ بونابرت قائلاً.

فهم فوشي سبب هذا الانتظار المفروض وقرر فوراً إصدار مذكّرة توقيف ضد بورمون الذي تم اعتقاله عند خروجه من قصر التويلري. وقام فوشي بحجز كل أوراقه وإتلاف كل ما من شأنه أن يورطه شخصيا، ثم سُجن بورمون في قلعة تامبل. طالب بونابرت وزير شرطته بتفسيرات وعده هذا الأخير بتقديمها بأقصى سرعة. ابتسم الحظ في وجه وزير الشرطة، إذ تمكن من اعتقال كل المذنبين وكلهم من الشوان أصدقاء بورمون. وأصبح بإمكان فوشي أن ينعم بانتصاره على الذي كان يعرف الكثير من الأسرار ويحلم بمنصبه، واقترح عليه الحرية مقابل الخضوع المطلق. لكنّ بورمون رفض، فقرر وزير الشرطة عندها إرساله إلى قلعة بوزونصون التي سيمكث فيها بورمون ثلاث سنوات. كانت تعليمات فوشي تنصّ بأن تُشدّد الحراسة عليه وبأن يُعامل معاملة حسنة، فخُصّص بالتالي للسجين خادمة وأستاذ رياضيات. وفي باريس كانت زوجته جولييت تبذل قصارى جهدها لتحريره، وكانت تزوره بانتظام في بوزونصون لتبثه لواعج حبها وتقدم له تقاريرًا عن مساعيها المتعدّدة.

واصل فوشي لعبته الشيطانية مع بورمون بتسهيل فراره وذهابه إلى البرتغال كمرحلة أولى قبل أن ينفي نفسه في أمريكا، واحتياطاً من أية مناورة من خصمه الشاب قام بحجز أملاكه إلى أن استقر بعيدا عن باريس. ورغم هذا، لم يأمر فوشي برفع الحجز. قابلت جولييت فوشي وتوسّلت إليه، وكتبت مرارا للإمبراطور كي يتمكن زوجها من البقاء في لشبونة وأن يتمتّع بالموارد اللازمة للعيش هناك. استجاب نابليون أخيرا لاستجداء جولييت، ومنذ ذلك الحين أصبح بورمون يتصرّف تصرّف الوفي للامبراطور، وكانت تقارير وزراء فرنسا بلشبونة تذكر « **طاعته التامة للحكومة الحالية** »، وكتب رينوفال إلى فوشي : « **أعرف أنه يردد نفس الكلام أينما حلّ وأنه يعرب جهارا نهارا عن إعجابه الكبير بعبقرية وموهبة الإمبراطور** ».

أصبح بورمون صديقا للجنرال جونو، وعندما واجه العسكر الفرنسيون تهديد الانجليز وضع سيفه في خدمة فرنسا وقاتل ببسالة، ولكن هذا لم يغير سير الأحداث، فبعد استسلام الفرنسيين أُعيد بورمون إلى فرنسا مع رفاقه الجدد، وكان فوشي في انتظاره ليزجّه في سجن نانت حيث ظلّ القائد الشواني السابق بضعة أشهر رغم تدخلات جونو وحتى الامبراطور. وأخيرا تم الافراج عنه ووافق الإمبراطور على توظيفه كضابط شرط أن لا يكون له جند تحت إمرته وأن يخدم خارج فرنسان فتمّ تعيينه في إيطاليا ابتداء من افريل 1810 في منصب نائب قائد، أي ما بين العقيد والعميد.

ومرة أخرى كانت جولييت تنشط في باريس حتى يضم الامبراطور زوجها إلى عفا عنهم، وكي يُقلّده قيادة حقيقية برتبة أعلى، فجمعت كل الدّلائل عن ولاء زوجها في رسالة إلى نابليون :

« **فلتمنحوه الفرصة كي يفعل أكثر بإعطائه رتبة الجنرال التي هو قادر على تحمّلها، وانعموا عليه شرف القتال أمام أعين جلالتكم في حال ما كانت له قيادة جيش، فهو يتحرق شوقاً ليثبت لكم شجاعته** [. . .] ».

هل كان ولاء بورمون للإمبراطور نابعًا من القلب ؟ هل جعل الحبّ جولييت قادرة على الخداع ؟

يبدو أن نابليون لم يقتنع بعواطف الرجل الذي تحداه، ومع ذلك ساهم بورمون في الحملة العسكرية على روسيا وقاتل بشجاعة في بورودينو التي جرح فيها عند الإخلاء. بعد أن اعتقل في بروسيا فرّ مختبئا في عربة فلاح والتحق بالمقر العام لنائب ملك إيطاليا بعد مغامرات كثيرة. غير أن الامبراطور ظلّ مرتاباً رغم كلّ هذه الأعمال البطولية.

عند إعادة بناء الجيش الكبير أعرب بورمون عن استعداده للقتال من أجل « إمبراطوره »، فتم تعيينه عند بداية المعارك على رأس فرقة. كان سلوكه في فلوسغرابن خلال معركة لوتزن في العام 1813 سببا في تدخل الماريشال ماكدونالد القوي كي يُعيّن فارسا وسام جوقة الشرف. ثم واصل القتال بنفس الرّوح البطولية وأصيب بضربتي حربة وسبع ضربات سيف، وهي جروح سمحت له أخيرا من نيل أهلية رتبة عميد . . .

أظهر بورمون نفس الطاقة والشجاعة خلال حملة العام 1814، وفي حين كانت الامبراطورية تتداعى وصار أصدقاءه القدامى يحلمون بعودة البوربون. كلفه الجنرال جيرار قيادة فرقة صف الاحتياط في باريس، وفي فبراير دافع ببسالة عن نوجون سور سين أين جرح مرة أخرى. وهذه المرة اعترف به الامبراطور كأحد ضباطه الشجعان والأوفياء وعينه عميداً قبل سقوط الامبراطورية بقليل.

عند عودة البوربون، وضع بورمون نفسه فورا في خدمة الملك وتحصل على قيادة الفرقة العسكرية السادسة المتواجدة في... بوزونصون دون أن ينكر ماضيه القريب كما فعل ذلك أغلب الضباط. كانت السلطة الجديدة مرتابة قليلا منه ولم تعطه صليب قائد سان لويس الذي كان يرى نفسه جديرًا بها بسبب قتاله في الغرب.

ومرة أخرى الرّياح تجري بما لا تشتهي السّفن. غادر نابليون جزيرة إلبا وذهب إلى خليج خوان وجمع حوله جنوده القدامى من الحرس. تمردت الثكنات وبدأت المدن تسقط الواحدة تلو الأخرى، وهاهو بورمون، الذي أعلن ولاءه للبوربون، يستعدّ لحمل سيفه ضدّ الذي جعل منه عميدًا.

لكن حماسه الجديد اضمحل مع توالي الأخيار عن مسيرة نابليون المنتصرة. اضطر بورمون والمنافقون من أتباعه من بعده إلى تحريف أو انتقاء الأحداث لإعطائها نوعا من الانسجام خلال المرحلة التي تقع بين 11 مارس، أي يوم ذهب من بوزونصان إلى لون لوسونييه، وصبيحة 15 جوان، أي حين غادر الجيش الإمبراطوري كي يلتحق بلويس الثامن عشر بغنت.

كان بورمون مستعدا للموت كي يمنع بوانابارتي[11]، كما يسميه، من الوصول إلى باريس وإسقاط « ملكه »، ووجد نييه[12] في حال لا يقل غضبًا تجاه رفيقه القديم، أو لم يعِد لويس الثامن عشر بأنه سيأتيه بنابليون في « **قفص من حديد** » ؟ ولكن المارشال كان، في الليلة ما بين 13 و14 مارس، شديد الإضطراب بسبب ما صرّحه نابليون للجند، وهو الخبر الذي تلقاه بالتزامن مع خبر وقوع انشقاقات كبيرة في صفوف الجنود، إذ وجد في ذلك التصريح ما حرك مشاعره وذكّره بماض مجيد. وفي الأخير قرر « **أشجع**

11 – ملاحظة المترجم : اسم بونابرت بالإيطالية

12 – ملاحظة المترجم : ميشال نيي، دوق إلشينغين و أمير موسكوفا و مارشال الدولة الفرنسية. من الأوائل الذين عينهم بونابرت في قيادة الجيش، ولقبه الإمبراطور « بأشجع الشجعان ».

الشّجعان » أن يغير ولاءه إحساسًا منه بأن موازين القوة لم يعد في صالح الملكيين، وأن أي مقاومة ستؤدي إلى إراقة الدماء. حاول بورمون نهيه عن ذلك دون فائدة، فاستجمع الجند ليبلّغهم خبر انشقاق الماريشال، ووقف إلى جانب أمير موسكوفا حين قرأ هذا الأخير إعلانه، فهتف الجند « يحيا الامبراطور » وعم الفرح. بعد أن شرب نخب الامبراطور في الحفل الذي تلا، ندم بورمون على خيانته للبوربون فتنكر في هيئة خادم وترك قيادته ليسرع إلى باريس لرؤية ملكه، وأبدى له كلّ مظاهر وفائه وولائه واقترح مساعدته في محاربة « **المغتصب** ».

بالرّغم من كلّ هذا فإن بورمون كان متواطئا في انشقاق نييه حين كان بعض رفاقه مستعدّين على معارضته بكسر سيوفهم أو برفضهم مواصلة خدمة الماريشال، وهناك رسالة واحدة على الأقل تظهر أن خيانته كانت أطول وأعمق مما يقوله مدافعوه. فقد راسل في 27 مارس لوكوز، أسقف بوزونصون وحامل لقب كونت الامبراطورية، فوشي الذي أصبح مرة أخرى وزيرا للشرطة ليوصي ببورمون بناء على اعترافات قدّمها له القائد الشواني القديم في الليلة التي سبقت ذهابه نحو لون لوسونييه رفقة الماريشال نييه :

رأيت فيه أنبل الأحاسيس، كان غاضبا من البلاط الذي كان له فيه أقارب كانوا يريدون منه أشياء رفضها باستنكار شديد، ومنع مدة يومين نشر التصريح الرهيب لوالي مقاطعتنا الذي كان سيؤدّي إلى إراقة الدماء. لكن هذا الأخير عارضه، فأدلى بورمون بتصريح كان مبهمًا للغاية ومعتدل لدرجة أنه أغضب أنصار الملكية [. . .] فهدّدوه بالإقالة. لا أدري ما آل بهذا الرجل المهذب ولكنني أضمن شخصيا وفاءه التام لجلالة الامبراطور، لذا أرجو من سيادتكم إيصال هذه الشهادة لصاحب الجلالة وطلب منصب له في بوزونصون. . .

أو أي منصب آخر يناسب رتبته التي كسبها بدمه وجروحه وهو يقاتل مع أبطالنا ضد الروس والنمساويين.

قدم بورمون بدوره تقريراً بالوضع لوزير الحرب، وسهر حتى الصباح ليرسم مخططا لمقاومة « **المغتصب** »، كما التقى أيضا فوشي شخصيًّا، وضع الرجلان خلافاتهما جانبا وتواعدا بالبقاء على اتصال. وإن كان الرجلان قد تحدّثا عن **المغتصب** وعن أفضل الطرق لمحاربته، فإنّ بورمون لم يتبع الجنرالات مارمون وفيكتور وكلارك الذين كانوا قد انطلقوا إلى بلجيكا ليضعوا أنفسهم في خدمة الملك.

في 19 مارس تلقى بورمون مرسوم اتهام من الماريشال نييه، وفي يوم 22 أرسل استقالته إلى الجيش. ولكنه، بعد ذلك بخمسة أيام وبعد أن وصل بونابرت منتصرًا إلى باريس، تجرأ على عرض خدماته على دافوت[13]، وزير الحربية الجديد، الذي رفض عرضه. فلجأ حينها إلى علاقاته في الجيش الامبراطوري القديم، والتقى مساعد قائده السابق الجنرال جيرار : « **. . . إنه يعرف قيمتي وأنّ بإمكانه الاعتماد عليّ في الحياة أو في الممات** »، وفي الساعات التي تلت كان الجنرال جيرار قد اقتنع بنوايا دو بورمون وأخذ القائد الشواني السابق إلى قصر التويلري، ثم دخل بمفرده ديوان الامبراطور ودافع عن قضية بورمون وضمن بنفسه وفائه.

– « **من شبّ على شيء شاب عليه، ولكن مادمتم واثقين منه فليكن لكم ذلك** »، قال نابليون منهيا اللقاء.

من السهل أن ندرك بأن الإمبراطور يخدم بهذا مصالحه، فهو كان في أمسّ الحاجة إلى الرّجال ليتمكن من الانتصار على التحالف الذي ينوي طرده نهائيا من باريس وفرنسا.

13 – ملاحظة المترجم : لويس نيكولا دافوت (1770 – 1823) كان وزير الحرب في عهد نابليون بونابرت.

في يوم الأحد الموالي وخلال حفل في قصر التويلري سأل نابليون بورمون :

– يا سيد دو بورمون، أصعب عليك اتخاذ قرار ؟

– أنا سيدي ؟ إن ولائي كلّه لفخامة الامبراطور، بل وأطمح في إثبات وفائي له بقدر ما أطمح في التعبير عن امتناني بما أدين لكم به أصلاً . . .

– سأتذكر ذلك وسأستغل حماسك.

وكتب بورمون إلى زوجته : « **يبدو لي الطرف الذي اخترته أنسب . . . ولن أغيره أبدًا** ».

بعد ذلك بأيام قليلة، أعطى الإمبراطور منحة لإبني الجنرال البكرين الذي كان على ما يبدو قد تخلى عن القضية الملكية، ولكن ما من أحد سيعرف ما كان حقاً يدور في رأسه، حسابات معقدة على الأغلب. لقد صرّح فيما بعد أنه كان يريد بالتحاقه بالجيش الاشتراك في حركة تهدف إلى إعادة الملك تقودها أياد فرنسية بدلا من تدخل أجنبي. أكان ذلك باتفاق مع فوشي ؟ هذا أمر مرجح. على كل لقد أرسل فوشي مالارتيك، قائد أركان بورمون السابق في الغرب، للتفاوض مع القادة الشوانيين بخصوص تأجيل لجوئهم إلى السلاح قائلا لهم بأن كل شيء سيتم حسمه في الشمال. وبالفعل جمع الحلفاء جيشا انجليزيا– بروسيًّا تمركز في بلجيكا بغرض هزيمة نابليون. كان من المفترض أن يتحرك بورمون على رأس فرقة من الفيلق الرابع، تحت إمرة الجنرال جيرار، من فلوران نحو شارلروا وفق مخططات الامبراطور.

في 14 جوان وعلى حوالي الخامسة صباحا، توجه بورمون برفقة أربعة ضباط ملكيين، كلهم شوانيون سابقون، نحو المواقع الفرنسية المتقدمة، وبعد أن سلم عرّيفاً رسالة موجهة إلى الجنرال جيرار يعلن له فيها انشقاقه حتى لا يشارك في انتصار قد يكون بمثابة كارثة على فرنسا، ها هو يسرع

نحو الخطوط البروسية وعلى قبعته الشارة البيضاء رمز الملكية، وهنا يبلغ عقيدا بروسيا بأن الفرنسيين سيهاجمون شارلروا في المساء، ثم ضابطا آخر بأن قوام الجيش الفرنسي 120 ألف رجل. أما بلوخر[14] فرفض استنطاقه قائلا باحتقار لمن يحيط به : « **لا تهم الشارة، فالحقير سيبقى دوماً حقيرا** ».

استقبل الانجليز بورمون بنفس الاحتقار. وتجدر الإشارة إلى أن هزيمة واترلو لم تكن بسبب المعلومات التي قدمها بورمون، هي لم تكن جديدة على الحلفاء، بل كان السّبب الحقيقيّ خيانته والأثر الوخيم الذي خلّفته على معنويات الجنود.

بعد أن زيارة المقر العام للحليفين، إنطلق بورمون نحو غنت للقاء لويس الثامن عشر، ثم تسلّم قيادة فرقة بمدينة ليل بهدف سرقة عتاد حربي مهم من الغزاة.

عاد الجنرال إلى متابعة حياته العسكرية، وبضمير مثقل جدا دون شك شهد في 14 أكتوبر 1815 أمام غرفة الأعيان التي كانت تحاكم المارشال نييه بسبب انتقاله إلى صف العدو وخيانة الملك والدولة. تناسى بورمون سلوكاته الماضية وواترلو واعترافاته للأسقف لوكوز وأنخابا التي رفعها في الحفل الذي تلا تجمع الجند بلان لوسونييه، أو ربما كان مسكونا بهذه الذكريات، فلم يبد أية شفقة على الماريشال نييه، وهو سلوك كان له أثر يضاهي انشقاقه لأنه سيتحمّل مسؤولية كبيرة في الحكم بالإعدام على أمير الموسكوفا.

في 7 ديسمبر 1815 وفي حدائق الأوبسيرفاتوار، توجه الماريشال نييه بخطى حثيثة نحو المكان الذي كان سيعدم فيه وواجه الجنود القدامى

14 – ملاحظة المترجم : الجنرال غبهارد ليبرخت فون بلوخر (1742 - 1819) قاد جيش بروسيا ضد نابليون في معركة واترلو في العام 1815.

وقال : « **صوّبوا هنا أيّها الرفاق** » وهو يرفع قبّعته بيده اليسرى ويضع يده اليمنى على قلبه . . .

دخل بورمون غرفة الأعيان في العام 1823، وشارك بحماسة في نفس السنة في حرب إسبانيان ثمّ أصبح قائدا لجيش إسبانيا وانتصر في معركة التروكاديرو .

وبطبيعة الحال، حين ضاق شارل العاشر ذرعا بالمعارضة الليبرالية وغضب من الملكيين وقلّة حماسهم، التفت إلى المتشدّدين من الملكيّين الشّرعيّين ومن بينهم بورمون الذي يحتاج إلى التكفير عن ذنوب كثيرة، ووجد نفسه هذا الرجل الذي خان القضية الملكية لصالح نابليون مرتين، ثم خان نابليون لصالح لويس الثامن عشر مرتين، إحداهما أمام جيش أجنبي، وجد نفسه على رأس الجيوش في وقت كان يتداول فيه في باريس كتيّب نقدي عنوانه : **واترلو، إلى الجنرال بورمون**. كان الكتيّب عنيفا جدا وينتهي كالتالي :

ارحل، فما من شي سيكسر اللعنة أبدا،
حين يلعنك الشعب فحكمه هو الأعلى،
وعدالته الصارمة تجعل العفو محالا،
يمكنك أن تشرح على صدرك وشاحا،
يمكنك أن تستميل من الملك طيبة الأب،
ولكن في نظر الكل ستظلّ الوصمة أبدا،
لن تنسينا هذه الأفعال الدنية أربعة عشر عاما،
لئن لغي الحكم، فإن العار لن يلغى أبدا.

بينما كانت المحادثات تجري بخصوص تعيين حكومة جديدة، كانت هنالك محاولة وساطة مع داي الجزائر، إذ استقبل هذا الأخير في 31 جويلية

1829 بالقصوبة القائد دو لابروطونيير الذي جاء على متن سفينة **البروفانس**. لم تكن بداية اللقاء موفّقة لأنّ المتفاوض الفرنسي ومرافقوه رفضوا نزع سيوفهم كما هو معمول به، فأجّل الداي إلى اليوم التّالي ردّه على الإنذار النهائي الذي فرضته فرنسا التي كانت تطالب منه الاعتراف بأنه لم يقصد إهانة ملك فرنسا خلال لقاء 30 أفريل 1827. في نهاية اللقاء الذي تمّ في 2 أوت وبعد أن تأكّد من فشل مهمته، شدّد مبعوث شارل العاشر اللهجة وقال للداي أن : « **ملك فرنسا، وبعد أن استوفى كل وسائل التفاهم، سيستعمل القوى التي مكّنه القدير منها للدفاع عن حقوقه وشرعية تاجه** ».

– **إنّي أمتلك البارود والمدافع، وما دامت إمكانيات التفاهم معكم قد انعدمت فيمكنكم الذهاب متى شئتم. لقد صرحت لكم بالدخول بأمان وكذلك أصرّح لكم بالذّهاب بأمان**. كانت تلك إجابة الداي.

وفي اليوم التالي، تلقت **البروفانس** بعد أن أقلعت بقليل ثمانين طلقة مدفع من مدفعيات الجزائر، فسارع داي الجزائر إلى تبليغ القائد دولابروطونيير، عن طريق أحد القادة الإنجليز، استنكاره لهذه العملية، وكدليل على ذلك قام بإقالة وزيره للبحريّة، ولكنّ هذا التوضيح الذي تم إبلاغه عن طريق إنجليزي كان عذرا أسوء من ذنب.

لم يكن **البروفانس** قد وصل إلى تولون بعد عندما قرر شارل العاشر اللجوء إلى المدافعين عن الملكية المطلقة الذين لا يحلفون سوى بالثورة المضادة، فقد ضاق ذرعا بالمعارضة التي كانت تزداد في غرفة الأعيان التي انتهت جلستها الأخيرة والصرخات المنادية « بالإنقلاب » تملؤها، كما كان غاضبا أيضا من رخاوة حكومة مارتينياك تجاه الليبراليين. ولأنّه أصبح بلا شرعية، قرر شارل العاشر أن يحكم كما فعل أخوه لويس السادس عشر، وكانت هذه العودة إلى ظلمة الحكم المطلق بمثابة صاعقة نزلت على لكل الطبقة

السياسية، كما كشف المؤرخ آشيل فولابيل : « **كان بعض الوزراء وكأنهم ضربوا بالصاعقة** »، وما كان تعيين الأمير جول دو بولينياك رئيسا للمجلس سوى مسخرة، إذ كان هذا الرجل من أوائل المهاجرين[15]، وعاد إلى البلاد في العام 1815، ولم يكن يحلم سوى بالعودة إلى ممارسات النظام القديم، وكان غارقاً في نوعٍ من التصوّف الروحاني شبه متعصب...

استقبلت الصحافة باستهجان شديد هذه الحكومة الجديدة، حتى الجريدة الملكية **جورنال دي ديبا** لم تكن لطيفة في مقالها « **كوبلانتز، واترلو 1815** »، وكتبت نفس الجريدة بثقابة بصر شديدة في 8 سبتمبر 1829 : « **ما وجود هذه الحكومة سوى وعد بإنقلاب** [...] **لا يمكن لهذه الوزارة الحالية أن تحكم فرنسا، فهي قد تخرق القوانين، وإن لم تقم بانقلاب ستسقط بسرعة أكبر** »، ويقول المؤرخ فولابيل نفس الشيء بتهكم : « **وبالفعل لم يكن لخصوم آل البوربون الأكثر شراسة والذين يريدون الإسراع في إسقاطهم ليختاروا وزراء يكنّ لهم الناس كراهية أكثر من هؤلاء** ».

المصادر :

Bourmont, Henry d'Esgtre, Plon, Paris 1934.

1815, Henry Houssaye, Librairie Académique Didier, Perrin et Cie, Libraires-Editeurs.

Bourmont et Fouch, Léonce Pingaud.

CARAN, le dossier personnel de Bourmont et dossiers sur la conquête d'Alger : 1 H1 à 1 H6.

Waterloo, Au général Bourmont par Méry et Barthélemy, A. J. Denain, Libraire, Paris, 1829.

15 – ملاحظة المترجم : « émigrés » يقصد بهم أنصار الملكيّة المطلقة الذين تركوا فرنسا بسبب أحداث الثّورة الفرنسية في العام 1789.

Un gentilhomme de grand cheminn, Gustave Gautherot, Les Presses universitaires de france, Paris, 1926.

Mémoires de la comtesse de Boigne, Mercure de France, Paris 1999.

Procés du Maréchal Ney, recueil complet des interrogatoires, déclarations, dépositions, procés-verbaux, plaidoyers, et autres pièces rapportées textuellement. Deuxième édition, ches L.G. Michaud, Imprimeur du Roi, Paris, 1815.

Histoire des deux restaurations, Achille de Vaulabelle, Perrotin, Paris, 1854.

5

حملة عسكرية ضد الإيالة على الرغم من معارضة فرنسا

عندما قام داي الجزائر بإطلاق بعض القذائف على سفينة **بروفانس** لإبعادها، كان الجنرال دوبورمون أول من طالب بحملة تأنيبية ضد الإيالة، وقد كتبت الكونتيسة دي بوانيه قائلة : « **كان ينتظر بفارغ الصبر الفرصة التي ستسمح له باستعادة سمعته لدى الرأي العام، كان يعرف بأنه يملك قدراً من الشجاعة وكان يظن نفسه جنديّا جيّدا، وكان ليجد مكانه في حرب مهما كان صغرها، إلا أنه كان يجهل في أيّ مكان يمكنه افتعالها، فخطرت بباله الجزائر وتجرأ بلفظ بضعة كلمات في ذلك الموضوع، لكن فكرته قوبلت بالرّفض من قبل كل أعضاء المجلس، فسكت عن الموضوع دون أن يتخلى عن الفكرة أصلا** ».

إلاّ أن بولينياك وولي العهد، اللذان كانا منشغلين بالمشاكل الداخلية، عارضا الفكرة، أما شارل العاشر فقد كان أكثر حذراً وطلب من بورمون أن يتكفل بتحضير حملة عسكرية محتملة ضد الجزائر « **بشرط أن تقلل النفقات قدر المستطاع والاكتفاء بما سيكون متوفرا يوم توقيف هذه التحضيرات إذا ما تقرر عدم المضي في هذه الحملة** ».

لم يكن بورمون حرًّا بعد للهجوم على الجزائر، فقام في مرحلة أولى بتقدير النفقات – التي لا تتجاوز 15 مليون – مستجيبًا بذلك لشروط الملك الذي

بذل كل طاقته لإقناعه بالقيام بهذه الحملة، وكان التقرير الذي صاغه في ديسمبر مشجعا ومحفّزًا بقدر ما كان مقنعا :

آن الأوان للقيام بحملة عسكرية تجسّد التهديدات التي أطلقها الملك [...]. إذ ترمي حملة عسكرية ضد الجزائر إلى إعادة اعتبار شرف فرنسا وخدمة مصلحتها، فهي ستفرض بذلك احترام أوروبا لها، وستوحّد الجميع تحت راية الروح الوطنية، وستعطي نفسًا جديدًا للجيش، وستستقطب آمال التجار، وستجمع كل الآراء حول صوت واحد، وهذا بتوحيد مصالح الجميع.

بعد أن قدم هذا التقرير، قام بورمون بممارسة ضغوطات شديدة، مناورا في الخفاء للوصول إلى غاياته، واستعمل في هذه المهمة الحسّاسة الماريشال مارمونت الذي أوحى له بأنه قد يكلفه قيادة الحملة، وكتبت في مذكّراتها الكونتيسة دي بوانيه، التي كانت مقربة من الماريشال، كيف أن وزير الحربية خدع صديقها : « **أبرز بورمون كم كان ضروريا وجود وزير الحربية في مركز العمليّات خلال الحملة، وخلُص إلى أنه بالرغم من المجد الذي يمكن أن يجنيه في أفريقيا، إلاّ أن إلتزاماته السياسية كانت تفرض عليه أن يضحّي بها ليحتفظ بمنصبه** »، وأضافت الكونتيسة قائلة بأن الماريشال ضاعف من جهوده لإقناع الملك وولي العهد للخوض في هذه القضية : « **كان يشاركنا كل يوم نجاحاته ويندهش بعض الشيء من عدم اقتناعي بذلك** ».

في حين كان الماريشال مارمون يرفع الحواجز ذات الطابع العسكري الواحد تلو الآخر، كان يعزّز حججه السياسية لإقناع الملك وولي عهده للخوض في تلك المغامرة مؤكدا أن الاستيلاء على الجزائر سيكون الورقة الرابحة في المعركة ضد غرفتي البرلمان.

كان لوزير الحرب دوما في رَكبْه رجالاً ذوو سمعة مشبوهة، كما عرف كيف يحيط نفسه بشخصيات لامعة لكنها غير تقليدية من أجل إنجاح ما كان يعتبرها قضية حياته، إلى جانب ضباط ذوو كفاءة موظفين من الوسط العسكري. كما كانت بحوزته موارد سرية كبيرة لتشكيل ما يجب تسميته بديوانه الأسود. وكان بران دوبينيوك أحد أعضاء دائرة الظل الأولى هذه التي كان لها الاتصال المباشر معه، كان يمكن لرجله الوفي الجديد أن يتباهى بمساره المتنوع جدا، إذ كان مديرا لأوبرا باريس وكذا مدير شرطة هامبورغ، في العام 1811، مكلف بتقدير مسار الرأي العام في المقاطعات الجديدة التي استولت عليها الامبراطورية. وكان يبدو آنذاك « **رجلا من شجرة طيّبة، ذو مظهر حسن وهيئة مهذبة، إلا أنه في حقيقة الأمر مراوغ بارع في جميع الأوساط** ». فقد قام بعدة مهام جوسسة في المشرق وهو يتكلم عدة لغات منها العربية. وفي أواخر العام 1829 باشر بجمع معلومات حول الموارد التي قد يجدها العسكر الفرنسيون في منطقة الجزائر. وفي 11 فبراير 1830، أي أربعة أيام بعد إعطاء شارل العاشر الضوء الأخضر للقيام بالعملية، قدّم دوبينيوك تقريره إلى بورمون. كان الرجلان فرحين دون شك بهذا القرار وكانا يتحدّثان بحريّة عن مزاياه السياسية. هل طلب منه بورمون مذكرة في الموضوع ؟ على أية حال، أرسل له بران دوبينيوك، أربعة أيام بعد ذلك، مذكرة جديرة بأن تنقل كاملة، وستسمح للقارئ بكشف أحد الأسباب الأساسية، إن لم يكن السبب الرئيس، والأكثر سرية من وراء هذه العملية. لقد وجدت هذه المذكرة الموجهة إلى بورمون في أرشيف الماريشال الذي تفضل وتكرّم أحد أحفاده بوضعها تحت تصرفي :

كان البرلمان معاديا للفكرة والمعارضة فيه قويّة جدًّا، ولم يمكن هناك من أمل للتفريق بين أعضائه في الوقت الحالي.

وسينتج عن قرار حل البرلمان زيادة في عدد الأعضاء من المعارضة، وسيجعلهم هذا أكثر تماسكا نتيجة للغلبة التي ستحوزها المجموعتان اليساريتان في الانتخابات على حساب اليمين الوسط.

يتوجب إذا علينا المحافظة على البرلمان بتشكيلته الحالية والاكتفاء بإعلان تأجيله[1].

وعلينا فعل هذا قبل كتابة العريضة، فهذا العمل سيقينا حتماً صيحة حرب ستتحول إلى كلمة ولاء، ويجب أن لا نسمح للعدو بذلك أبدا [...].

بعد تأجيل البرلمان يجب استغلال كل وسائل الضّغط لتحقيق حملة الجزائر، فهي خلاصنا [...].

يقول معارضوا العملية أن الوقت متأخر جدا القيام بها هذه السنة، وهو خطأ فادح. فإن كان من المستحسن، من جهة، أن ينزل الجنود إلى اليابسة في الأشهر الأكثر اعتدالا في السنة، فإن هذه الميزة يعوّضها، من جهة أخرى، وبشكل واسع ضمان لقاء هدوء نسبي ونسمات عليلة مواتية للإنزال في أيام الحر. إن جو الجزائر صحي جدا، وإلى أن تستسلم المدينة فإنّنا لن نبتعد عن الشّط حيث يكون الجوّ رطباً بعض الشيء على الدوام.

يقولون أن الإنزال فيه صعوبة لا يمكن تجاوزها. لقد كُلّلت كل الانزالات إلى البر بالنجاح، وإن فشلت فيما بعد فذلك يعود إلى التحضير السيئ أو إلى انعدام توفر الوسائل الكافية أو غياب الكفاءة لدى القادة [...].

يجب أن تسقط الجزائر في غضون 20 أو 30 يوما ابتداء من اللحظة التي نشن فيها الهجوم ضدّ الجدران والقلاع [...].

1 – ملاحظة الكاتب : لقد سطّر الكاتب هذه الجملة، وهو شيء يقوم به من حين لآخر للفت انتباه القارئ.

يقول معارضو العملية : « هل تتوقعون إن سقطت المدينة أن تجدوا كنزا فيها ؟ إنه لأمر مضحك، وكأن الأتراك لم يفكروا أبدا في إخلائه ».

هكذا يفكّر في كل الأحوال المعارضون وغير المنصفون، كيف يمكنهم التحدّث بكلّ هذه الثقة عن أشياء نجهلها.

إن وجود كنز الجزائر أمر معروف مثله مثل وجود بنك فرنسا أو بنك إنجلترا، فالداي بالرغم من أنه مالك إلاّ أنّه مجرد مستفيد وبطريق خاصة، لأنه لا يستعمله إلا بموافقة كل الانكشاريين وفي حالات محددة وثابتة.

للكنز موارد ثابتة لا يمكن أن تحيد عنه، ويتمّ تحصيل الموارد وصرف النفقات بكل شفافية. لا ينتقص من هذا الكنز سوى أجور العسكر والمنح المعطاة للجند، أما النفقات العامة فهي جد محدودة وقليلة، وأغلبها تغطّيها موارد خاصة.

يعود كنز الداي، أو بالأحرى كنز الإيالة، إلى الانكشاريين حيث يعتبر الداي مجرد قائد لهم، وهم الذين يختارونه ويمكن الإطاحة به دون إشكال ودائما بفقدانه لحياته.

يمكن لأسوء الجنود، الذي أن ينتخب دايا في أيّ لحظة، أن يعتبر نفسه مالكا لذاك الكنز مثله مثل الداي في سدّة الحكم. ولن يقبل أي انكشاري نقل الأموال. والجميع يعرف مكان تواجد الكنز والكل حريص على المحافظة عليه.

وليس آمنًا نقل الكنز إلى داخل البلاد، لأنه سيصبح في حينها فريسة البربر الذين سيجتمعون لأخذه. ولم تخطر أبدًا في بال أي تركي فكرة إرسال الأموال إلى الخارج أو إيداعها في بنك، فالمسلمون يفضلون أن يكون ما يملكونه تحت أعينهم أو على مقربة منهم ليرتاح بالهم [...].

ستسقط الجزائر، وبسقوط هذه المدينة سنستحوذ على خيراتها.

يجب أن يجتمع البرلمان عند الإعلان الأول عن الغزو وسنعلن بأنّ :

شرف فرنسا قد تمّ الانتقام له.

لن يكون على الإنسانية أن تتألم من طغيان البرابرة، ولا أن تعاني التجارة من أعمال النهب.

أن فرنسا قد اكتسبت مكانة لا تضاهى باستحواذها على الجزائر مقابل ما اضطرت إلى التنازل عنه من سيادة اليونان لانجلترا.

تمت تغطية تكاليف العملية من الخيرات التي وجدت في هذه المدينة، وكان هناك فائض[2].

من يمكنه مقاومة خطابا كهذا يتلى في ظل أغصان غار الانتصار.

هكذا كان غزو الجزائر بمثابة عمليّة تدخل في نطاق السياسية الداخلية يكون فيها الاستيلاء على الكنز – والفائض الذي سيبقى بعد تغطية نفقات الحملة – هو العنصر الحاسم والذي تم إخفاؤه بإحكام. يعبر بران دوبينيوك بوضوح عن واقع تأخر كثيرا حتى ينكشف، وهو أن مال الجزائر سيسمح للملكية، موضوع النّزاع، أن تنجح في الانتخابات عن طريق رشوة الناخبين.

فبينما صار جيش المشاة على أهبة الحرب ومعزّزاً بفيالق مجندة وإدارة قوية، كان الأميرالات ونوابهم يقاومون، لدرجة أن وزير البحرية، البارون دوسيز، تحدّث عن مؤامرة بخصوص موقف البحارة من الحملة .أخذ الأميرال دوبيريه، الذي اختير لقيادة العملية، وقتا طويلاً جدًّا ليصل من بريست إلى باريس، ثم كتب في 2 مارس رسالة طويلة جدا إلى وزيره يطلب منه تأجيل الحملة إلى السنة التالية. وذكر في رسالته « **صعوبات لا يمكن تجاوزها** »

2 – ملاحظة الكاتب : مسطّرة في النّص.

وأعطى وصفًا كارثيًّا للظروف المناخية للعبور والإنزال وصعوبات إيجاد الماء الشّروب، وقدّر أنه سيستلزم الأمر 27 يوما لإنزال الرجال والعتاد، لكنّه في الواقع لم يَدُمْ سوى ثماني ساعات، ولم يمض من لحظة الهجوم إلى لحظة الاستيلاء على الجزائر سوى 21 يوما، تماما كما تنبأ بذلك بران دوبينيوك.

لم يعد في متناول الأميرال دوبيريه أيّ وسيلة لكبح الآلة التي أطلقها بورمون والتي وافق عليها الملك. وفي 2 مارس دخل شارل العاشر، مرتديا زي القائد الأعلى ومرفوقا بولي العهد ودوق دورليان، قاعة الحرس باللوفر ليلقي كلمة أمام الأعيان والنواب أعلن فيها للأمة قراره إرسال قوة عسكرية إلى السواحل الأفريقية.

– **السادة الأعيان، تفضلوا بالجلوس.** قال الملك بصوت يكاد لا يسمع.

– **أيها السادة النواب، لقد سمح لكم الملك بالجلوس**، قال بدوره حامل الأختام.

بعد إلقاء نظرة سريعة للوضع السياسي السائد في أوروبا، أعلن شارل العاشر إرسال قوة عسكرية إلى أفريقيا :

في زخم الأحداث الخطيرة التي كانت تشغل أوروبا، اضطررت إلى وضع حد لغضبي العادل ضد قوى بربرية؛ ولكنني لا يمكن أن أترك الإهانة الموجهة لرايتي دون عقاب أطول من هذا، وسيكون ردّنا لشّرف فرنسا، بمساعدة المولى، انتصارًا مبينا لصالح المسيحية.

استقبل البرلمان ببرودة إعلانا كان من المفروض أن يشعل حماس الجميع، إذ كان بال الأعيان والنواب مشغولا بأمور أخرى لأنّهم كانوا يعلمون بأنهم مهددون، وبالفعل، وبعد ذلك بلحظات، ألقى الملك كلمات هدد بها البرلمان. وفي اليوم التالي ركزت الصحف عناوين « صفحاتها الأولى » على التهديدات الملكية التي تحوم حول البرلمان، ولم تذكر غزو الجزائر

سوى في العمود الأخير. ولم تر كل جرائد المعارضة في الأمر إلاّ مناورة من مناورات السياسة الداخلية، فعارضتها بشدّة كبيرة. وكان نائب السان، أليكساندر دو لابورد، رجل أدب لامع ومختص في الشأن الإسباني، والذي سبق وعارض الحرب على إسبانيا في العام 1823، هو من قاد المعارضة ضد الحملة الفرنسية وكتب كتيبا مثيرًا عنوانه **إلى الملك وإلى البرلمان بخصوص الأسباب الحقيقية للقطيعة مع الجزائر وحول الغزو الذي يحضر**.

تمكنت المعارضة البرلمانية، اعتبارا من 3 مارس، من كسب كل المقاعد في كلتا الغرفتين، وبدأت تحضر ليوم 15 مارس ردًّا شديد اللهجة للملك كي تأخذ حكومته بعين الاعتبار رغبات الشعب، « **الشرط الأساسي للسير الحسن للشؤون العامة** ». لم تتقبّل المعارضة « **الافتراءات الدنيئة** » و« **المناورات الآثمة** » التي أشار إليها الملك في خطابه. وبعد نقاش حاد، صادق على هذا النص 221 عضوا مقابل 181، وهكذا أصبح الصراع بين السلطتين مباشرا، ومن ثم صار الجميع ينتظر سقوط حكومة بولينياك.

في 17 مارس خاطب شارل العاشر مجلسه ليقول لوزرائه أنه لن يطردهم : « **إنها ليست مسألة حكومة بل مسألة ملكية** ». تشاور الوزراء آنذاك بخصوص المنهج الذي يجب اتباعه مع البرلمان. كان بولينياك وبورمون ودوسيز يريدون الفصل في الأمر وطالبوا بحل الغرفة، ووافقه الرّأي أخيرًا شارل العاشر، ولكنّ الإدارة تحتاج بعض الوقت لتنظم وتؤثر في نتائج الانتخابات تم الاتفاق على تمديد عهدة البرلمان إلى غاية 3 سبتمبر التالي، أي بعد غزو الجزائر، وكان هذا تحديدا ما اقترحه بران دوبينيوك.

لم تنتقل عدوى الوضع السياسي المتوتر إلى الجيش، الذي كان يعيش بدوره حمى رفع التحدي الذي وضعه بورمون، أي أن تكون قوى الحملة العسكرية جاهزة للإبحار خلال شهرين. واصل الأميرال دوبيريه من جهته

مضاعفة الحواجز، فاجتماعات التحضير والتنسيق بين الجيش والبحرية أضحت محل مبادلات حادة بين الجنرال دوبورمون والأميرال دوبيريه. سأل بورمون لما تبدو البحرية الفرنسية عاجزة اليوم على القيام بما كانت تقوم به قبل ذلك بقرنين أو ثلاثة، ولم يمنع كلامه دوبيريه المتشائم ورشات البواخر من العمل بأقصى طاقة وتحقيق نتائج مهمة.

صدقت الكونتيسة دوبواني، ففي 11 أفريل لم يكن صديقها الماريشال مارمون، دوق راغوز، هو من عُين كقائد للحملة، بل الجنرال دو بورمون الذي سيترك وزارته إلى الأمير دو بولينياك طوال مدّة الحملة.

بعد ذلك بثمانية أيام، وقّع شارل العاشر رسالة التعليمات، موقعة أيضا من بولينياك، للقائد العام لحملة أفريقيا.

بعد التذكير بأن السكان البربر والعرب « **ضاقوا ذرعًا بالسيطرة العنيفة والتعسفية لبضعة آلاف من الأتراك** »، طُلب من بورمون أن يعمل على« **كسب ثقة** » قادة القبائل وحكومات الداخل، وعليه أن

يتجنب أي فعل أو قول يمكنه أن يظهر نوايانا المستقبلية تجاه الجزائر، أو ما قد يعيق فيما بعد حرية التحرك التي تحتاجها فرنسا لتنظيم هذا البلد وامتلاكه نهائيًا. كما عليه أن يحرص على تجنب كل ما من شأنه أن يفتح نقاشات حول أطماع أو حقوق الباب العالي بخصوص الإيالات البربرية... وإن دخل الجزائر بقوة فعليه أن لا ينصت إلى أي اقتراح يقدّمه الداي، وأن يكون التزامه الوحيد تجاهه هو أن يبقيه على قيد الحياة وأن يسمح له بالإقامة في فرنسا إن رغب في ذلك. وعليه أن يتجنب إفشاء سرّ مشاريعنا المستقبلية للقناصلة وان يخوض في أيّ حديث عنها، ولا حتى بخصوص شكاوينا من الجزائر.

إن هذا المقطع مهم لأنه يظهر جيدا أن الحكومة تريد قبل كل شيء الاستيلاء على الجزائر، دون أن تكون لها أية مشاريع بعد ذلك. وهناك وثائق تعود لتلك المرحلة تؤكد أن عدة حلول كانت مطروحة آنذاك، الحفاظ على الجزائر واستعمارها ؟ تكمن الصعوبة الأولى في ضرورة فرض السيطرة على البلاد كلها، والصعوبة الثانية هي الأخذ في الحسبان إنجلترا التي لن تقبل بسهولة المساس بمكانتها في البحر المتوسط. لم يرد شارل العاشر أن يغامر بحرب تكون فيها فرنسا، بالرغم من الموقف المتفهم لروسيا والنمسا، وحيدة أمام الإنجليز. تقاسم الساحل بين القوى التي لها مصالح في البحر المتوسط ؟ فتعود عنابة للنمسا، وسكيكدة لسردينيا، وجيجل لتوسكانيا، وبجاية لنابولي، والجزائر لفرنسا، والتنس للبرتغال، وأرزيو لإنجلترا، ووهران لإسبانيا. لكنّه من المرجّح أن إنجلترا لن تقبل أبداً بهذا التقسيم. تشكيل عدة دول مستقلة في إيالة الجزائر ؟ هو حل لا يقدم ضمانات دائمة. العودة إلى الوضعية السابقة مع الإحاطة بضوابط مقبولة ؟ ولكن كيف يمكن الإعادة للإيالة بعضاً من القوة المعنوية بعد أن تم الإنقاص منها ؟ التفاهم مع الباب العالي وتسليمه حكومة الجزائر مع المطالبة بالتنازل عن عنابة وتدمير حصون الجزائر كتعويض ؟

لم يتخذ أي قرار بخصوص مصير الجزائر قبل إبحار الجند، حتى وإن كان بورمون مصمّمًا، شخصيًّا كما أخبر بذلك أصحاب البواخر المجتمعين في غرفة التجارة بمرسيليا، على الاستيلاء على الجزائر « **ليجعل منها مستعمرة** ». ويؤكد غياب القرار هذا أكثر فأكثر فرضية أن هذا المشروع لم يكن جزءً من السياسة الخارجية بل مشروع سياسة داخلية.

وتُبرز القراءة المتأنية للتعليمات النوايا الحقيقية لشارل العاشر وحكومته، فهي كانت تتوقّع حالة إرادة الداي عقد الصّلح بعد إنزال الجنود الفرنسيين،

وكان على قائد القوة الغازية حينها أن يفرض عليه شروطا لن يمكنه قبولها وعلى الخصوص « **تعويضا حربيا بقيمة 50 مليون** »، وهي إشارة شبه واضحة إلى كنز الإيالة الذي سيأخذه بورمون بالقوة، لأنه، كما تواصل المذكرة، « **يجب عليه دائمًا، سواء كان ذلك قبل أو بعد الإنزال، أن لا يعتمد على منهج لتفاوض ولا حتى محاولة إيجاد حلول، بل عليه، بالعكس، اعتبار الاستيلاء على الجزائر الغاية التي يجب أن يضعها نصب عينيه، وأن يستعمل كلّ السبل للوصول مباشرة إلى هذه النتيجة** ». استُكملت هذه التعليمات الرسمية بتوصيات سرية من بولينياك إلى بورمون بخصوص وجهة جزء من كنز الإيالة، وهي خزينة شارل العاشر.

خلال اجتماع مجلس الوزراء في 29 ماي، وبينما كان جيش الحملة العسكرية يبحر نحو الجزائر، تطرق وزراء إلى مسألة إمكانية إقتسامها مع القوى الدولية، لكن الملك فصل في الأمر بطريقة بدت غامضة لكثير من الوزراء : « **لنترك الجيش يتصرف، وسيتسنى لنا الوقت للعودة إلى المسألة عندما تكون الجزائر بين أيدينا** ». كان بورمون إذن يعرف تمام المعرفة ما كان عليه فعله لتثبيت دعائم عرش يتهاوى، بينما كان جليّا أن الأميرال دوبيريه لم يكن على اطلاع، ولم يكن يرى في غزو الجزائر سوى مسألة عسكرية بحتة.

تفاقمت الأزمة الداخلية في الوقت الذي كان فيه بورمون يؤدي دوره جيّدا، فتتحرك المقاطعات حول المعارضين، وفي 21 أبريل أعاد المتشددون في الحكومة طلب حل البرلمان من الملك، وفي الأخير امتثل شارل العاشر ووقع على المراسيم في 16 ماي. بعد ثلاثة أيام من حل البرلمان، عزم على تجاهل البرلمان الجديد، في حالة ما إذا لم يكن يؤيده، والحكم بالمراسيم « **باسم أمن الدولة** ».

وتمت الانتخابات في 23 جوان وفي 3 جويلية. أراد بورمون، الذي تمكن من تجنيد وتدريب وتجهيز حوالي 37 ألف رجل عند نهاية أبريل، أن يبحر بأكبر سرعة ممكنة نحو الجزائر ليستولي على المدينة قبل الانتخابات، ولكنه واجه اعتراض الأميرال دوبيريه الذي أجّل لعدة مرات السير الحسن لعملية نقل الجنود، متعذّرا بحجج مختلفة وعلى الخصوص الرياح المعاكسة وحالة البحر. كان لبورمون تعليمات سرية تسمح له بفرض قراره على قائد الأسطول، ولكنه كان واعيا بأن الخوض المبكر في مواجهة مباشرة لن تخدم مآربه وستؤثر سلبًا على السير الحسن للعملية، وهذا بالرّغم من أن مناورات الأميرال الفظّة كانت كافية ليفقد برودة أعصابه. وبينما بدأ جيش الغزو في الإبحار في 11 ماي، لم يغادر بورمون مدينة تولون إلا في 25 من نفس الشهر. وفي 30 ماي، في حين كانت السفينة الأميرالية **بروفانس**، حيث يتواجد القائد العام والأميرال، بمقربة ساحل الجزائر، أمر دوبيريه بإعادة سحب الأسطول نحو جزر الباليار، وهو ما اعتبره بورمون عملا تخريباً عمديًّا من قبل يبيراليّ. وبعد أن وصلت برقية بهذا الخبر الأمير دوبولينياك، أعلم بورمون بانزعاجه الشديد بخصوص قرار سيؤجل غزو الجزائر. وفي 12 جوان، حين كان الأسطول على بعد 12 ميلا من السواحل وكان ويواجه طقسًا سيّئًا، رفض الأميرال دوبيريه مرة أخرى التوجه نحو الجزائر. فاقترب بورمون من الأميرال :

– سيدي الأميرال، لابد من الإنزال هذه المرة.

– إن هذا الأمر مرتبط بالرياح... أجابه البحار بتردد.

– لا، سيدي الأميرال، يترتب هذا الأمر علي أنا، وإنّي أؤكد لكم أننا سننزل هذه المرة.

عاد الأميرال إلى ذكر اعتراضاته السابقة وأشار إلى المسؤولية التي تقع على عاتقه.

أكّد بورمون قائلاً : « **سيدي الأميرال البحر ليس هائجاً، وأنت تعرف أن لي الحق في أن أريد الإنزال، وهذا ما أريد أن نفعل الآن** ».

فهم الأميرال دوبيريه أن ما بيده حيلة سوى التنفيذ.

وفي اليوم التالي، أي قبل انطلاق انتخابات الدوائر بعشرة أيام، أصدر شارل العاشر إعلانا يخفي وراءه تحريضاً يؤكد أنه في حالة ما لم يكن الاقتراع في صالحه فإنّه لن يأخذه بعين الاعتبار. وبالرغم من كل ضغوطات ومناورات الإدارة، انتصرت المعارضة في انتخابات 23 جوان بأغلبية ساحقة. وظلّ الوزراء يأملون في استرجاع التوازن في انتخابات كبار الناخبين التي ستتم في 3 جويلية الموالي.

المصادر :

Histoire des deux Restaurations, Achille de Vaulabelle, Perrotin, Paris, 1854.
Histoire de la conquête d'Alger, Alfred Nettement, Jacques Lecoffre, Paris, 1856.
La Conquête d'Alger, Gustave Gautherot, Payot, Paris, 1929.
Mémoires de la comtesse de Baigne, Mercure de France, Paris, 1999.
Archives privées du maréchal de Bourmont.
SHAT.

6

تحضيرات الحملة العسكرية

حتى قبل أن يتخذ شارل العاشر قرار إرسال حملة عسكرية إلى الجزائر كان بورمون وديوانه يعملون بكل جد وكدّ على تحضير العملية، ورغم الإستقبال السّيء الذي حضي به بورمون من قبل معظم أفراد الجيش بسبب فراره من واترلو، إلاّ أنّه تمكّن في أشهر قلائل من كسر الريبة بالتزامه بحملة الجزائر، ووصف هذا التغيّر في الأحداث بالتّفصيل نقيب من الهيئة العامة لأركان الجيش الغازي :

لقد حارب السيد دوبورمون، الشهير خاصة بسبب هروبه في العام 1815، في منطقة الفاندي ثم في الجيوش الإمبراطورية. لم يكن أحد ليشكك في بسالته وفي حدّة ذكائه وذهنه المتحرّر والمنصف، ولقد حافظ وهو في الخمسين من عمره على مظهر حسن وسلوك لبق ورفيع، وكان الحديث معه ممتعا. لكنّه كان كثير الإنسياق لمتعة الكلام والتحدّث، وكثيرا ما كانت تلك العادة السيّئة بالإضافة إلى كسله الشّديد تسبب مضيعة كبيرة لوقت ثمين. كان ينهض متأخرا ولا يخرج كثيرا، فلم يكن له أيّ وقت للإختلاط مع باقي ضباط الجيش. كان يعيش حياة مغامرة ويحب الملذّات ويعاقر القمار، فالتف من حوله جمع كبير من أصحاب الدسائس وعديمي الأخلاق والفائدة، ولم يتمكن أبدا من الابتعاد عن هذا المحيط الذي كان في الجيش كما في كل فرنسا يثير ريبة يبدو أنّها قد ألقت بظلالها على سمعة الجنرال نفسه بالخطأ.

ذاك هو الرجل الذي سلمه مؤيدو السلطة المطلقة مصائرهم. وقد أثار هذا الاختيار، وإن كان متوقّعاً، استياء الجميع، لأن الوزير الذي استفاد الجيش منه لحصول على بعض الإجراءات الايجابية لصالحه لم يتمكن من أن ينسي الفارّ من واترلو. ومع ذلك كان الجنرالات الأكثر احتراما يطلبون شرف الخدمة تحت إمرته وكل الفرق العسكرية يطلبون المسير معه. ولحظة القتال نسي الجميع الريبة التي كان الوزير والجنرال يثيرانها ليفكروا فقط في مجد العملية.

ابتداء من جانفي، وبطلب من بورمون، قام الماركيز كليرمون تونير، وهو عقيد في قيادة الأركان يجيد اللّغة العربية، وبمساعدة أكبر المستشرقين آنذاك سيلفيستر دوساصي بتحرير إعلان يُعرّف فيه بنوايا فرنسا :

نحن الفرنسيون، أصدقاؤكم، متجهون إلى الجزائر وسنطرد منها الأتراك الذين يضطهدونكم. إننا لن نغزوا المدينة كي نصبح أسيادها، نقسم على ذلك بدمنا... اتّحدوا معنا، وكونوا جديرين بحمايتنا وستستردون سيادتكم على بلادكم كما في الماضي، كأسياد مستقلين في وطنكم. [...] سيعاملكم الفرنسيون مثلما عاملوا منذ ثلاثين سنة خلت أشقائكم الأحبة المصريين.

إننا نلتزم باحترام كنوزكم وممتلكاتكم ودينكم المقدس [...] إننا أصدقاؤكم الأوفياء، وسنبقى كذلك دوما [...] تقرّبوا منّا وسنسعد بكم، وستكون صداقتنا مفيدة لكم [...] سنعيش في سلم من أجل سعادتكم وسعادتنا.

طبع هذا الإعلان سرا أنجلمان في أربعمائة نسخة سُلّمت إلى وفد من ثلاثة رجال مختصّيين في العالم الاسلامي، هم بران دوبينيسك والعقيد جيراردان، المحافظ السابق في السينغال، والقنصل رامبير. وصل عملاء بورمون السّريون الثلاثة إلى تونس في 30 أفريل ليقوموا بتحضيرات لحرب

نفسية تهدف إلى عزل داي الجزائر في خارج وداخل الإيالة. تم طبع إعلان ثان في نهاية شهر ماي يشدد أكثر على احترام الدين الإسلامي وكانت لهجته أكثر تهديدا :

سيتلقى حاكمكم الباشا العقاب المهين الذي ينتظره... إنّي أضمن لكم أن بلادكم ستظلّ كما هي ولن تتغيّر... إنّي أضمن لكم وأعدكم وعدًا صريحًا وثابتًا بأن مساجدكم، الكبيرة منها والصغيرة، ستبقى عامرة، وأكثر من ذلك... أعدكم بأنّ أحدًا لن يقف لمنعكم من ممارسة دينكم وطقوسكم. أسرعوا لاغتنام الفرصة وافتحوا عينيكم وابصروا نور الخلاص الساطع. يا أيها المسلمون، إنّ هذا الكلام نابع عن صداقة خالصة وعواطف مسالمة. إن فضلتم المقاومة والقتال فاعلموا أن كل ما سينتج عن ذلك من أذى سيكون بفعل يدكم، فالرب يسلط أقسى العذاب على من يقوم بعمل الشر. إن عارضتمونا فستهلكون كلكم، لآخركم، هذه نصيحة طيبة لكم. ما من أحد يمكنه أن يحول عنكم الدمار إن لم تأخذوا تهديداتنا محمل الجد، إنه حكم القدر، وحكم القدرسيتحقّق حتمًا.

طبعت النسخة الثالثة في 5 جوان كي تعلق في المدينة بعد الاستسلام، وكان هدفها استمالة القبائل :

إني أؤكد لكم بشرفي أنني سأوفي بكل وعودي بإخلاص، لقد تلقى حاكمكم الباشا عقابه... إني أمامكم هنا أعاهدكم رسميًّا وأعدكم وعداً لا رجعة ولا لبس فيه بأن مساجدكم وكنائسكم ستحترم وأنكم ستمارسون شعائركم بحريّة تامّة كما في السّابق. أرسلوا إلينا ممثليكم وسنتّفق معهم. إننا ندعوا الرّب كي معكم في وفاق تام... إن كنتم تريدون مواجهتنا فإنكم ستعرضون أنفسكم إلى مخاطر لا تحصى ولا تعد، فلا تعرضوا أنفسكم

لسخطنا، واعلموا، أيها السادة ويا أيها الأصدقاء، بأنّ ما نقول لكم سوى الحقيقة لا غير. هذا وعد نقطعه على نفسنا ولا رجعة فيه.

أخذ الجزائريون هاته الاعلانات على محمل الجدّ رغم أنّها لم تكن سوى حيل حرب، وكيف كان لهم أن يتصوروا خداعا مثل هذا من « **أمة معروفة بالشهامة والإنصاف** » كما كتب بعد ثلاث سنوات من ذلك الجزائري حمدان خوجة ؟ سنرى فيما بعد كيف أنّ هذه التضليلات أثرت بشكل خطير على العلاقات ما بين فرنسا والجزائريين وصعّبت، إن لم تجعل مستحيلة، كل محاولات الحوار التي تلت.

انتشر خبر قرار بورمون إعطاء سوق تموين حملة الجزائر إلى دار سيلبير وحدها بسرعة البرق في صالونات أهل السلطة. في نهاية شهر فبراير 1830 أقام الكونت دوشابرون حفلة في منزله ولكن قلّة كان من استجاب لدعوته. إنها نهاية حكم، وأصبح وقت الوزراء محسوبا، فمن كان يظنّ أن الحكومة ستعيش مدّة أطول أعمى أو عنيد للغاية. ومع ذلك حضر بونيفاس دوكوستيلان، المفتش العام لسلاح الفرسان، من باب صداقته مع الوزير. هو لم رجل لا يكترث لمشاكل الحياة اليومية، وكان ينتظر برزانة وهدوء العاصفة القادمة. ألم ينج من ضرب مبرح على الطريقة الباريسية ؟ كما اضطر ليشارك كورديليا زوجته الفائقة الجمال وابنة المصرفي غريفول مع شاتوبريون، ومنذ مدة قليلة مع الكونت موليان... ومع ذلك صدم الفارس الكبير عند سماعه أن « وزيره »، الجنرال بورمون، ضرب عرض الحائط بممارسات وزارته، ووقّع « فوق مدفأته » سوق المؤن مع فرانسوا آليكساندر سيلبير في الوقت الذي كان فيه المدير العام في إدارة الحرب يصوغ دفتر الأعباء لمناقصة بالتنافس.

كانت هناك حول شابرون وكاستيلان ألسنة لاذعة تستهدف بورمون الذي « **يفرض عبئا لا جدوى منه على الخزينة لأن المتصرفين العسكريين**

كان بإمكانهم القيام بالمشتريات مباشرة[1] ». كان أحد المدعوين، من الذي يعرفون جيدا أن الكونت دوشابرون يعارض بقوة الطلبات المبالغ فيها للجنرال بورمون خلال مجالس الوزراء، يضحك ساخرًا : « **لقد غضب الجنرال كلويه واستقال مع أنه صديق للوزير، وقد تم تعويضه بالجنرال دو هوبول الذي يعترف تماما بأنه لا يفقه شيئا** ». ويستطرد آخر :

حين أبلغه الوزير بتعيينه، أصيب آلفونس (دوهوبول – ملاحظة الكاتب) بالذّهول وقال لأحد المقربين كم هو غير كفؤ للقيام بمهمة من هذا القبيل لأنه كان طوال حياته ضابطا ميدانيا.

لم تقتصر الانتقادات على المتحكمين في النفقات الفرنسية، بل توسعت بسرعة لتشمل كل الجيش، فالمبالغ التي قيل أنها عمولات دار سيلييز كانت بالطبع مبالغ فيها، لكن الحقيقة هي الحقيقة. لقد اقترح فرانسوا آليكساندر سيلييز نسبًا ثابتة مهما كانت القيمة الحقيقية لمشترياته بالحساب المتري وتحصل عليها، على سبيل المثال ستون سنتيمًا من قنطار من القمح، و80 من الفرينة، و80 من الرز... وهي أرقام قدّرها سيلييز بمعدّل 2% من معدل قيمة هذه المواد، وكان صاحب دار سيلييز، الذي أصبح في وضعية المشتري المهيمن، ينوي اللعب ويُقحم المنافسين في كل منطقة البحر المتوسّط ليحصل على أسعار أدنى من « متوسّط قيمة » المواد الغذائية، فترتفع الأسعار بذلك وتزداد عمولته.

لام الجيش الإتّفاق الذي أبرمه الوزير ورأوا فيه « **إعادة** » مؤسفة لما حدث في العام 1823، أي قضية تموينات حرب إسبانيا التي أوكلت إلى المصرفي غابريال جوليان أوفرار الذي اتهم بتضخيم الفواتير. كان الحديث عن « تواطؤ » بين إدارة الجيش وشركة سيلييز، كما أن البعض كان يتهامس

1 – ملاحظة الكاتب : كل هذا المشهد مقتبس من يوميات الماريشال دوكاستيلان.

أنه من وراء هذه الصفقة الضخمة كانت هناك رشاوى كبيرة ومشاريع تحالف عائلي، وهو سرّ ردّدت صداه جريدة لوفيغارو : « **يقال أن ما حدد اختيار الممون العام هو رشوة بقيمة 2 مليون، وزواج مستقبلي وتحالف تم عقده...** ».

كان شارل العاشر وولي العهد، وهم أصحاب القرار الحقيقيون لحملة الجزائر، بحاجة إلى رجال يثقون بهم لمساعدة البارون دو نييه، المقتصد العسكري الجديد الذي عينوه، للقيام بأهم مهمة في هذه العملية، وهي اقتطاع جزء هام من كنوز الإيالة للأموال الملكية السرية، وقد برر بورمون رسميا قرار عدم اللجوء إلى مناقصة عمومية بضرورة الحفاظ على السر :

إن السرعة والسرية التي تتطلبها تحضيرات من النوع الذي يتوجب القيام به لا تسمح لنا باللجوء إلى المناقصات العمومية [...] إن نجاح هذه العمليات مرتبط كليا بالسرية وبالتوجيه الجيد الذي يعطى للمشتريات [...] لم يبق سوى اختيار شركة تقدم كل الضمانات المرجوة بخصوص وسائل التنفيذ والأخلاقيات والسمعة واحترام الرّأي العام.

بغض النظر عن الأسباب السرية جدا، كانت دار سيلييز توفي بكلّ تلك « **الضمانات المرجوة** ».

كانت الدار في العام 1830 أحد أكبر الممونين في البلاد. كان مؤسّسا الدار هما فلورونتان وإيميه سيلييز المنحدرين من سان ميهيال بمنطقة لوران. كانا متخصّصين في تجارة وصناعة الشراشف والكنزات لفائدة الجيش، وطوّرا أعمالهما فازدهرت بفضل ازدياد الحملات العسكرية أيام الثورة، وعلى الخصوص في مرحلة نابليون. كان فرانسوا آليكساندر، ابن فلورونتان، الذي كان شريكا بصفته ممثل دار التجارة ف. سيلييز وشركة دو نانسي، نشطا جدا، أما ابن فلورنتان البكر، نيكولا، فقد ذهب إلى باريس في العام

1790 لكي يمركز المستحقات ويهتم بالأسواق الباريسية. وسرعان ما حوّل "الذهاب" إلى باريس الشركة الجهوية إلى دار وطنية، لكن الأصعب في الأعمال ليس اكتساب الأسواق، بل أن يُدفع لك. قام نيكولا بتطوير علاقاته في الجيش وفي وزارة الحربية، ولعب دور الوسيط بين ممولي وأصحاب المصانع في الإقليم الداخل وأصحاب القرار في باريس، كما قام بتنمية قروض التموين وضمان الأسواق مع توسيع نشاط دار سيلليير.

بسرعة علا نجم فرانسوا آليكساندر في المجتمع في الوقت ذاته الذي ازدهرت فيها أعمال سيلليير حين استقرّ في باريس، ثم حين عقد قرانه في العام 1805 بصوفي جيبار، ابنة القابض العام لمنطقة الواز. غيوم جيبار، الذي سبق واشتغل كموثق باشاتلي بباريس، كان غنيا جدا، فهو كان مدير صندوق الأعمال التجارية ومحافظ بنك فرنسا من العام 1806 إلى العام 1811، وكان واسع العلاقات في الوسط المالي. بفضل علاقات حماه ارتبط فرانسوا آليكساندر سيلليير بصناعيين اثنين من بوفيه كانا يعملان أيضا لصالح الجيش، وولج عالم القباضين العامين. أسّس نيكولا بنك سيلليير في العام 1807، وهكذا أصبحت عائلة سيلليير، التي أضحت في نفس الوقت مؤسّسة صناعية، تجارية ومصرفية مع نهاية الامبراطورية، إحدى الممونين الثلاث للجيوش إلى جانب عائلات ديتش من ستراسبورغ وآينار من ليون. أصبح فرانسوا إليكساندر أحد المقرّبين من السلطة السياسية والاقتصادية وخطف الحظوة من أخيه نيكولا، وأضحى على رأس البنك الذي ارتبطت به كل النشاطات التجارية والصناعية.

تأقلمت دار سيلليير بسرعة مع الانتقال من الامبراطورية إلى عودة الملكية واستمرّت في ازدهارها، فتحصّلت بالتالي على جزء واسع من سوق لباس الحرس الملكي الكبير، وفي العام 1817 وسعت دار سيلليير مجال سيطرتها

على العقار، فاشترى فرانسوا آليكساندر بباريس قصرًا فخما في 54 شارع دوبروفانس وسّعه بشراي منزل في العنوان 54 مكرر، وثم بناية أخرى تطل على شارع شانتورين.

ابتسم الحظ مرّة أخرى لدار سيلييز في العام 1821 من خلال لقاء حاسم حين قام فرانسوا آليكساندر بتوظيف آدولف شنيدير، وهو شاب من اللوران في الثامنة عشر من عمره أصبح ذراعه الأيمن في العام 1828 وطور أسواقا مهمة لتموين الجيوش. في العام 1828 تحصل آدولف لصالحه الخاص على صفقة تموين بالخشب لكل ثكنات فرنسا، وفي العام 1829 على صفقة نقل التبغ والبارود من الموانئ والمصانع الملكية إلى مختلف المخازن في فرنسا، وكفلت تلك الصفقات دار سيلييز. أقام فرانسوا آليكساندر سيلييز آدولف شنيدير علاقات تجاوزت بكثير إطار العمل، فعشية الحملة على الجزائر كان للرجلين، الذي يجب أن نضيف إليهما إيميه بينوا سيلييز، ابن إيميه وبالتالي ابن عم فرانسوا آليكساندر، علاقات وطيدة في الأوساط العسكرية. وكان لآدولف شنيدير أيضا علاقات في المجتمع العسكري بفضل عائلته، بما أن ابن عمه فرجيل كان جنرالا وبارونا للامبراطورية منذ العام 1811، وعند عودته من موري[2] أصبح رئيساً لمصلحة المستخدمين بوزارة الحربية، ثم نائباً لسارغومين في العام 1834 ومن ثمّ عُيّن وزيرا للحرب في العام 1839.

وقّع إذن فرانسوا آليكساندر سيلييز على صفقة تموين جيش الحملة العسكرية، واستلم آدولف شنيدير التفويض لتنفيذه في أقل من ثلاثة أشهر بمساعدة إيميه بينوا سيلييز كممثل قانوني لدار سيلييز، واستقرّ هذا الأخير في 91 شارع دو بارادي بمرسيليا حيث سيتم جمع المؤن والبواخر المتوجهة

2 – ملاحظة المترجم : مرتبط باسم مكان معركة في اليونان.

نحو الجزائر، وتعطينا بعض الأرقام فكرة عن حجم العملية والتحدي الذي رفعه هؤلاء الرجال.

بعد الطلبية الأولى بشهرين جمعت دار سيليير، في فرنسا وفي البلدان المحيطة بالبحر المتوسط ما يكفي لتغطية شهرين من التموين لجيش الحملة العسكرية وشهر لعلف الأحصنة، أي 7100 قنطار من الفرينة، و5280 من البسكويت، و360 من الرز، و720 من البقوليات، و400 من الملح، و1500 من لحم البقر المملح، و1200 من لحم الخنزير المملح، و1000 من لحم العجل، و9000 هكتو لتراً من الخمر،و 188 من ماء الحياة، و14400 من الحنطة والشعير، و14400 من التبن المكبوس، و28800 من العلف، و10000 من الخشب، و8000 من الفحم الحجري... تم جمع الكلّ في 78645 حزمة مغلفة بقماش مزدوج غير نافذ. وللقيام بالنقل كوّنت دار سيليير أسطولاً حقيقيًّا ضخمًا مكونًا من 357 باخرة، منها 120 تحمل الرّاية البيضاء و137 أخرى تمّ تأجيرها من موانئ البحر المتوسط تحت رايات مختلفة، من سردينيا، وتوسكانيا، ونابولي، وإسبانيا، وروسيا، والنمسا واليونان. ولكي يتم توحيد هذا الأسطول المشارك في الحملة رفعت جميع البواخر ال 357 الراية الحمراء. وبدوره وقّع أيميه بينوا سيليير المكلف بالتنظيم مع بينيه الإبن، وهو تاجر من مرسيليا، عقدا يقضي بأن يسلم هذا الأخير 5000 برميلاً في 5 ماي و4000 برميلاً يوم 25 ماي و3000 برميلاً في أوّل جوان، وبأن يكون مستعدا لتسليم 8000 أخرى إن اقتضت الحاجة. استقرّ ممثلون لدار سيليير في أهم موانئ البحر المتوسط، وعلى الخصوص بماهون وجبل طارق وتونس، وكذا في إنجلترا وفي مملكة سردينيا، وكان ذلك من أجل البحث عن المؤن بأقل سعر ممكن، وتوصيل الأوامر لقادة البواخر الذين كان عليهم

أن يمتثلوا لأوامرهم فقط وأن يتجاهلوا كل الأسئلة التفتيشية التي يطرحها قناصلة فرنسا في تلك الموانئ.

أرسل بورمون ابتداء من 18 أفريل إلى الملك تقريرا يؤكد فيه أن وزارته « **قد قامت أو حضّرت كل شيء في شهرين قصيرين** ». كان جيش الحملة مشكّلاً من 37617 رجل و4546 حصانا وبغلا مع كل تجهيزاتها، أي 4 سَرِيّات مِدْفَعِيّة تتشكل من24 مدفعًا وتجهيزات للحصار، منها 82 مدفعًا وعتاد هندسي مهم... وكل ذلك بميزانية تقدر بقيمة 25 مليون فرنك.

لتكوين فكرة عن الأسطول الضخم الذي أبحر تحت الراية البيضاء لنقل الرجال والأحصنة والبغال والطعام والشرب والعلف والأسلحة والمستشفيات والتموينات والتجهيزات والعتاد، يجب الإشارة إلى أنه فضلا عن 357 سفينة صغيرة التي استأجرتها دار سيلبير، هناك 103 من سفن الملكية الكبيرة و104 سفينة لإنزال الجند و55 قارباً مخصصًا لإنزال الجند والمدفعية، و30 قاربًا مسطّحًا مخصّصًا كذلك للإنزال.

أضحى كل شيء جاهزًا، ولم يبق للفار السابق من واترلو سوى أن يقدم جدول الأعمال لجيشه :

أيها الجنود،

إن الإهانة التي تعرضت لها الراية الفرنسية تدعوكم إلى الذّهاب إلى ما وراء البحار، وللانتقام منهم، وبإشارة من العرش، تحمّستم كلكم لحمل السلاح، ولذا كثير منكم ترك بحماسة البيت العائلي.

لطالما رفرفت الأعلام الفرنسية على السواحل الإفريقية، ولم تستطع حرارة الجو وتعب المسير وقساوة الصحاري زحزحة أولئك الذين سبقوكم، فكانت شجاعتهم الهادئة كافية لرد الهجومات العاصفة لفرسان شجعان ولكنهم يفتقدون الإنضباط، وستمشون أنتم على خطاهم البطولية.

إن أعين الأمم المتحضرة من العالمين موجهة نحوكم، وأمانيهم ترافقكم. إن قضية فرنسا هي قضية الإنسانية جمعاء، فأظهروا جدارتكم بمهمتكم النبيلة واعملوا على أن لا تأتي أي تجاوزات لتدنس بطولاتكم. كونوا أشداء في القتال، ولكن كونوا عادلين وإنسانيين بعد الانتصار، إن مصلحتكم وواجبكم يتطلبان ذلك. سيرى فينا العربي محررين بعد اضطهاد طويل من ميليشيا جشعة وقاسية، وسيلتمس منّا محالفته. ولئن اطمأن قلبه لنواياكم الحسنة فإنّه سيجلب إنتاج أرضه إلى معسكراتنا، وبالتالي ستقصّرون من عمر الحرب وتقلّلون من دمويتها، وستحققون آمال ملك حريص على دم رعاياه وغيور على شرف فرنسا.

أيها الجنود، لقد مرّ أمير جليل بين صفوفكم (ولي العهد – ملاحظة الكاتب). أراد أن يتأكد بنفسه بأنه لم يُهمل شيئًا لضمان نجاحكم وتأمين حاجياتكم. وسيرافقكم اهتمامه الدائم في البلدان القاحلة حيث ستتوجهون للقتال، وستكونون جديرين بهذا الإهتمام بامتثالكم بهذا الانضباط الشديد الذي جلب للجيش الذي يقوده إلى النصر احترام إسبانيا وأوروبا كاملة.

لم يكن بورمون منخدعاً بخطابه الحربي أو بالصعوبات المحتملة التي تنتظره، فهو كان يدري تمام الدراية بفضل جواسيسه أن غزو الجزائر لن يواجه أي عائق كبير، وأن داي الجزائر لا يملك في حوزته أسلحة الدمار الشامل لذلك العصر والتي قد تسبّب له المشاكل. وفي 20 ماي، وبينما كان ينتظر أمر الإنطلاق من الأميرال دو بيريه، كتب إلى ابنته سيتا :

كل ما أراه هنا وكل ما أسمعه عن العدو الذي سنقاتله يؤكد لي أكثر فأكثر بأن النجاح سيكون سهلاً، ومن شدة حماسهم فإن أكثر ما يخشاه إخوتك (يرافق بورمون أربعة من أولاده – ملاحظة الكاتب) هو أننا قد لا نجد الكثير من العوائق كي نذوق شهد طعم للانتصار. ولكن طمئني قلبك، سيتا الحبيبة،

فما من قلق من أيّ مخاطر ، فهي حقّاً ضعيفة جدا وما يضخّمها سوى النوايا السيئة بغرض إقلاق كل العائلات . ثقي بي ولا تصغي لكل الآخرين .

المصادر :

Bourmont, Henry d'Estre, Plon, Paris, 1934.

SHAT, dossier. personnel de Bourmont et dossiers sur la conquête d'Alger : 1 Hl à 1 H6.

Un gentilhomme de grand chemin, Gustave Gautherot, Les Presses Universitaires de France, Paris, 1926.

Histoire des deux Restaurations, Achille de Vaulabelle, Perrotin, Paris, 1854.

Histoire de la conquête d'Alger, Alfred Nettement, Jacques Lecoffre, Paris, 1856.

Journal, maréchal de Castellane, Plon, Nourrit et Cie, Paris, 1895-1897.

Mémoires sur les opérations de l'armée française sur la côte d'Afrique depuis le 14 juin, jour du débarquement, jusqu'à la prise d'Alger le 5 juill et 1830, par un capitaine de l'état-major général..., Typ. Duclaux, Alger, 1863.

La banque Seillière-Demachy. Une dynastie familiale au centre du négoce, de la finance et des arts, sous la direction de Raymond Dartevelle, Librairie Académique Perrin et Fondation pour l'Histoire de la Haute Banque, Paris, 1999.

Les Schneider, le Creusot. Une famille, une entreprise, une ville (1936-1960), Librairie Arthème Fayard et Réunion des musées nationaux, Paris, 1995.

Précis historique et administratif de la campagne d'Afrique, baron Denniée, intendant en chef de l'armée d'expédition, Delaunay, Libraire, Paris, 1830.

7

الاستيلاء على الجزائر

دنت لحظة القتال. كان كل شيء يجعلنا نعتقد أن القتال سيكون طويلا ومحفوفا بالمخاطر، وأجمعت كل التقارير على أن برج توري-تشيكا يحتوي على مدافع من العيار الثقيل، وأن سرّيات مدفعيّة جديدة قد وضعت في المكان المحتمل لإنزال الجنود.

من المتحدّث ؟ كان ذلك رجل مسرح لم يرد أن يفوّت هذا الحدث، إذ لم يتردّد زوج الممثلة الشهيرة ماري دورفال في ترك زوجته بين أحضان ألفريد دوفينيي – صحيح أنه كان يقول عنها : « زوجتي هي مريم المجدلية » – ليتبع القائد العام بصفته « سكرتير خاص ». كان السّفر إلى الجزائر آنذاك رائجًا جدًّا، وقد رأينا كيف أنّ أليكساندر دوما، الذي سيصبح هو أيضا عشيق ماري دورفال، أصر على الذهاب إلى الجزائر،على غرارالكثير من الفنانين التشكيليين والأدباء والعلماء.

عاد جان توسان ميرل من سفرته بأول كتاب له، وأكثرها نجاحا، والذي كان موضوعه الاستيلاء على الجزائر، وتصف الفقرة المذكورة أعلاه إنزال جيش الحملة العسكرية بسيدي فرج. فحين كانت الشمس تشرق، يوم الأحد 13 جوان، لمح أرض الجزائر قبل أن يرى بوضوح المدينة، « **كتلة بيضاء كبيرة تبرز بشكل خلاب على خلفية خضراء جميلة** »، واندهش لعدم ملاحظته أية حركة في الميناء أو في المدينة التي تبدو وكأنها تتجاهل المعمعة العامة.

وعند السّاعة الحادية عشر صباحا، لمح هذا المتعوّد على محلاّت باريس الفخمة قلعة توري–تشيكا القديمة وتفاجأ من رؤية مدفعين صغيرين لا غير لحماية هذه النقطة الحساسة، ولم ير أثراً لأحد من سفينته التي رست على مسافة 250 تواز[1] من الساحل.

بدى الأمر وكأن الداي كان يجهل تماما مشاريعنا وانطلاقنا من فرنسا ووصولنا إلى الجزائر والمكان الذي اخترناه لنشنّ منه الهجوم [...]. كان الهدوء والصمت المخيّمان على الساحل يبعثان نوعا من على الفزع والخوف [...]، كنا نشعر بنوع من الإهانة ونحن نرى عملية علّقت عليها أوروبا آمالها وشدّت أنظارها طوال ستة أشهر تقابل بهذا لاقدر من الاستخفاف.

وأخيرا لمح ميرل والضباط من خلال المنظار « **خيمة عربي** » و« **برانس** » بعض البدو، وتنفس الجميع الصعداء عندما ردت سرديّة مدفعية تركية على قذائف أطلقتها السفينة البخارية **لو ناجور**... ثمّ عاد الصمت من جهة اليابسة. عبّر الجنود عن فرهم بصخب على متن الباخرة، فالإنزال مبرمج صبيحة اليوم التالي و« **لم يخطر في بال الأتراك أو البدو أن في يعرقل التحضيرات ليوم غد** ».

بدأ الإنزال في هدوء تامّ قبل طلوع الشمس ولم تطلق سرديّة المدفعية التركية النار سوى ساعتين ونصف بعد ذلك، وذكر ميرل بأن أحد البحارة من الباخرة **سورفايانت** فقد ساقه وبأن جنديا آخر أُصيب في ظهره، « وكان حوادث مماثلة قليلة الأمر الوحيد السيئ الذي طبع هذا الانزال ». نزل الجنرال بورمون من على متن **لابروفانس** على الساعة 9 مصحوبًا بأنغام الموسيقى الحربية، وفي الساعة 11 كانت سرديّة المدفعية بين يدي الفرنسيين. « وهكذا، في

1 – ملاحظة المترجم : وحدة قديمة لقياس المسافة كانت تُستعمل سابقاً في فرنسا، وتساوي اليوم 6 أقدام.

خلال بضع ساعات وبخسارة لم قارب حتّى الخمسين رجلا، تمّ هذا الإنزال المهيب الذي كان يعتبر أصعب عملية في الحملة العسكرية ».

عند الساعة الخامسة مساء، وصل ثلاثة أرباع الجيش تقريبا إلى اليابسة تم احتلال شبه جزيرة سيدي فرج. استقرّت قيادة الأركان في توري–تشيكا، وأقام بورمون مكتبه وغرفة طعامه في المسجد، وجعل غرفة نومه تستند إلى قبر. وخلال أيام قلائل تحول المكان الذي كان شبه خال إلى مدينة تحوي 30 ألف نسمة بساحاتها وشوارعها ونصبها. كان طعام الجند مقبولاً والخمر لا بأس به، وكان للضباط طباخوهم الخاصون وكان يمكنهم، مقابل الكثير من الذهب، أن يتلذّذوا بأطباق تنافس ما يجدونه في أحسن مطاعم باريس، وقد جلب أحدهم، ويدعى هنكان، من نانت مواد غدائية من أرفع ما يكون وأحسن الخمور، وكانت هناك شراع مثلّث يحمي غرفة الطعام حيث كانوا يتذوّقون أطباق نيراك[2] وأنغولام وباتيه ستراسبورغ[3] وشارت[4] وآميان[5] وكمأة البيري غور، وكانوا يرافقون هذا كلّه بنبيذ الميدوك والشانبيرتان والشامبانيا، مشروبات كانت تتدفق بسخاء. وصف ميرل جوا احتفاليا مع المتطوعين الشباب الذين كانوا يذهبون إلى حدود المعسكر ليطلقوا النار ثم يعودون ليبلّوا ريقهم بالشامبانيا عند مموّن نانت :

كان الكلّ منتشيا بالخمر وكأننا في مقهى شارتر أو مقهى باريس، وكان الكونت الطيّب والظريف دو مونتالونبار يدعو رفاقه على مائدة هانكين وخمره، وكان من النادر أن يعود من المواقع المتقدمة دون أن يكون مرفوقا

2 – ملاحظة المترجم : طبق لحم طائر الدج بشحم الخنزير، كان يعتبر من الأطباق الرفيعة في الفترة ما بين القرنين 17م و 20م. تم استبدال الدّج بفرخ الحجل بسبب ندرة ذلك الطّائر.

3 – ملاحظة المترجم : طبق كبد الإوزّ المسمّن.

4 – ملاحظة المترجم : طبق فخم من كبد الإوز ولحم الخنزير والعجل يقال أنّه حضّر لأوّل مرّة خصّيصًا عند تتويج هنري الخامس ملكاً على فرنسا في العام 1594.

5 – ملاحظة المترجم : باتيه من لحم البطّ ظهر في العام 1643.

ببعض الأصدقاء ليساعدوه على إفراغ نصف دزينة من قناني خمر ليمو، ليحضر نفسه بعد ذلك لدورة جديدة في المواقع المتقدمة في المساء.

عاش الضباط في المعسكر المحصن لمدة 15 يوما في جو من الاحتفال بينما كان بعض من رفاقهم يموتون في المواقع الأمامية.

لم تكن هذه المعارك ذات جدوى، فالمدينة التي كان يجب الإستيلاء عليها هي الجزائر، لكن الجيش اضطرّ للبقاء في سيدي فرج لأن عتاد الحصار، الذي لا يمكن الغزو من دونه، لم يكن قد وصل بعد. بسبب من كان هذا ؟ بسبب الأميرال دو بيريه بالطبع الذي فعل كل ما بوسعه لتأخير غزو الجزائر، فلم يتحصل الجند على التجهيزات إلا في يوم 28 جوان. لقد تسبّب هذا التأخير، مرّة أخرى، في استحالة إعلان الانتصار قبل انتخابات3 جويلية، وسيكافئ نظام جويلية[6] الأميرال بتعيينه وزيرا لثلاث مرات. وفي انتظار العتاد رأى بورمون أن يهدئ من استياء الجند بأن يخوض معهم معركة هامة للاستيلاء على معسكر سطاوالي، وذكر ميرل أن هذه المعركة قد أعطت للحملة منحىً جديدا :

إن ممتلكات العدو الثمينة التي سقطت بين أيدي جندنا أحدثت نوعا من الثورة في معنوياته، فأعطتهم فكرة عن بذخ الحياة والعادات في المشرق مع هذه القطعان جديدة من الجمال المحملة بالغنائم، والخيم الرائعة للبايات والأغوات الموشاة بالزخارف العربية على أقمشة صوفية في غاية الجمال، والأسلحة الثمينة التي كانت تملأ ساحة المعركة، وكذا زرابي إزمير الجميلة المتناثرة في كل أنحاء المعسكر، والأزياء العسكرية التركية المزدانة بالذهب والأحجار الثمينة. كل شيء كان في ذلك اليوم محل حماس وإعجاب. كانوا

6 – ملاحظة المترجم : Monarchie de Juillet هو الاسم الذي أطلق على النظام السياسي الذي ساد في فرنسا من جويلية 1830 إلى فيفري 1848، وكان نظامًا دستوريًا على رأسه الملك لوي فيليب الأوّل.

يرون أنفسهم وكأنهم في قلب إحدى قصص ألف ليلة وليلة الجميلة، ومنذ ذلك الحين إزدانت غزوة الجزائر بألوان زاهية في مخيلة الكل. كان الكل يحلم بالكنوز والحريم والقصور، وجلبوا في المساء ذاته إلى معسكر سيدي فرج جزءً من الغنيمة [. . .]. كنا نرى في كل جهة جنودًا محملين بالغنائم، وكانت كلّ الألسنة تأتي بسيرة آلاف القطع الذهبية التي وجدت في خيمة الآغا[7].

كان ميرل عندها متضايقًا كما سيكون الحال بخصوص كنز الجزائر، فتأكيد نهب غنيمة من القطع الذهبية سيعني تلطيخ سمعة قوى الحملة التي جاء ليخلّد أمجادها، لهذا أضاف : « **ولكنني أعتقد أنه يمكننا أن نعتبر هذه القصة إحدى الطّرائف التي تصنع في الجيش قصد تلهية الواهمين** ».

كان القائد العام متضايقا من آخر أعمال المقاومة التي قام بها الاميرال دو بيريه، ومرة أخرى سيتعرّض إلى ضربة من القدر، ففي 24 جوان تعرض ابنه أميديه، الذي كان يحلم بمعارك ضارية، إلى جروح خطيرة. كان هذا الأخير قد طلب وتحصّل على الاذن بالهجوم على رأس كتيبة من رماة القنابل وكأنه يريد بهذا العمل البطولي مساعدة والده على محو آخر الآثار السيئة لفراره من واترلو. وفور بداية الهجوم شهر أميديه بورمون سيفه وتلقى رصاصة من مسافة قريبة في ثديه الأيسر. . .

أخيرا أُنزل عتاد الحصار على شاطىء سيدي فرج، وكذلك وصلت مطبعة الجيش التي سيتكفل بها ميرل في المعسكر المحصن. ولكن ميرل لم يكن شاهدا مباشرا، لذا فإنني سأرتكز على المحرر اليومي لفرقة الهندسة للقيام بوصف سريع لما حدث حتى استسلام داي الجزائر، فالروايات المتعلّقة بهذا الغزو، باستثناء بعض الأحداث الجانبية، ليست محل تشكيك.

7 – ملاحظة الكاتب : أبرز الكاتب نفسه هذا المقطع.

في مساء 28 جوان غادرت القيادة العامة معسكر سطاوالي نحو معسكر لابروفوار (مشرب الحيوانات) حيث اجتمع معظم الجيش. اصطفّ الجند في شكل خمسة أعمدة وتحرّكوا في29 جوان قبل طلوع النهار، ولم يواجهوا سوى طلق ناري لمدة قصيرة. في نفس اليوم تمركز الجيش الغازي على منحدرات جبل بوجرقة الذي يطلّ على الجزائر وحصن الامبراطور، في المكان الذي تتمركز فيه القنصليات الأجنبية، وبالخصوص قنصليّات الولايات المتحدة الأمريكيّة وإنجلترا والسويد ونابولي وهولندا واسبانيا. أرسل بورمون رسولا وسبعة حراس إلى القنصل الانجليزي سان جون. طلب الرسول من هذا الأخير تبليغ رسالة تهديد لداي الجزائر : « **إذا عومل السجناء الفرنسيون معاملة جيّدة فسيلقى الداي وعائلته نفس المعاملة، وإلا فإنّه سيدفع ثمن ذلك بحياته** »، كما دعاه لزيارة القائد العام في مقره العام. قبل القنصل، الذي يمثل دولة منافسة كبيرة، الحراس السبعة ولكنه رفض أن يكون رسولا لبورمون، كما رفض أن يذهب إلى مقره العام، ولكنه أبدى استعداده لاستقباله. تمركزت القوى الأمامية للجيش بالقرب من منزل قنصل هولندا « على مدى رمية مدفع من حصن الامبراطور »، وقام فورًا قسم الهندسة بحفر خندق أول تحت جدار الحصن، وهكذا، وفي اليوم الأول من الحملة، قام الجيش الغازي بوضع أسس الحصار بينما توالت طول النهار الأوامر والأوامر المضادة، وهي فوضى ناتجة عن أخطاء في قراءة المعالم الطوبوغرافية.

تم احتلال ستة بيوت وأحدث فيها قسم الهندسة ثغرات في الليلة ما بين29 و30 جوان، وباشر العمال على الفور في حفر الخنادق التي ستربط بينها، وتم تحديد الأماكن المخصصة لاستقبال سريّات المدافع. كان الأشغال صعبة لأن الأرض كانت صلبة جدا. تواصلت أعمال الهندسة طوال

يوم 30 كلما سمحت بذلك طلقات المدافع القادمة من حصن الامبراطور، وفي الليلة التالية، أي ما بين 30 جوان وأول جويلية، تم احتلال دار قنصل السويد وتم إحداث ثغرات فيها، كما تم بناء ساحة للسلاح. وفي الأيام القليلة التي خصصت لبناء النظام الدفاعي لحصن الامبراطور كانت الخسائر البشرية هامة وتراوحت ما بين 100 و150 رجلا يوميًّا.

في أول جويلية كتب بورمون إلى ولي العهد، واستهلّ بذكر سبب تأخره :

سمح لي وصول الكوكبة في أيام 27 و28 بتحضير التحرك إلى الأمام، وفي فجر يوم 29 انطلق الفريق الدوق ديكارت نحو العدو.

ثم يحدد له التاريخ الذي يتوقّع فيه سقوط برج الامبراطور :

اعتقد أنّنا سنتمكّن بعد ساعتين من إطلاق النّار من مسح دفاعات العدو وأن الثغرة ستكون صالحة للاستعمال بعدها بأربع وعشرين ساعة، وسنكون إذن أسياد برج الأمبراطور يوم 5 جويلية.

كان على وعي تامّ بأنه يدين بالكثير في هذه المسألة لقسم الهندسة، فأضاف :

لقد تمكّن جنود الهندسة في ظرف 15 يوما من فتح طريق بطول خمسة فراسخ، وبناء 7 تحصينات صغيرة وأبراج مصفّحة و3 جبهات محصّنة لتغطية نقطة الانزال، وفي الأخير حفروا خندقا عند أسوار حصن الامبراطور. يبدو لي أنهم قاموا بمعجزة.

عمل جنود الهندسة الذين أثاروا إعجاب القائد العام، والذين سيكونون أهم صانعي النجاح السريع في الاستيلاء على الجزائر، على تحسين منظومة الاتصال بين البيوت المحصنة وسريّات المدفعية. وفي الليلة ما بين 2 إلى 3 جويلية تم تسليح السّريّات وتذخيرها جزئيا. قرر بورمون أن يبدأ

الهجوم حين تكون كلّ السّريّات جاهزة لإطلاق القذائف في ذات الوقت، فتمّ تحضير ست سريّات أُعطيت أسماء لها قيمة رمزية للملكية وهي « هنري الرابع »، و« الدوق دي بوردو »، و« الملك »، و« دوكين »، و« وليّ العهد »، و« سان لوي ». وخصّص يوم 3 جويلية لتحسين الخنادق، وهي أشغال توقّفت لبضع ساعات نتيجة ضربة غير منتظرة من العدو. أضحى كل شيء جاهز للهجوم. كلّ شيء أو تقريبا كل شيء، لأن الأميرال دو بيريه، مرة أخرى، أظهر سوء نيته، فكاتبه بورمون طالباً منه القيام بعملية لتضليل العدوّ وتشتيت انتباهه، أو بإطلاق هجوم وهمي على مدينة الجزائر، وهذا في اللحظة التي يبدأ فيها هو الهجوم على الحصن، لكن الأميرال رفض واكتفى بإطلاق بعض القذائف على الجزائر أيام 1 و 2 و 3 جويلية. في الرّسالة التي أرسلها إلى لندن تحدّث سان جون عن « **حركة سخيفة** ».

في ليلة 3 إلى 4 جويلية، وعلى حوالي الساعة الرابعة والنصف، بدأت سريّات المدفعية في قصف حصن الامبراطور الذي كان يعلو مدينة الجزائر ويحمي قلعة القصبة حيث إقامة الداي وكنز الإيالة. وقد كتب مدون أخبار الجيش أنه بعد تبادل قصفات من المدافعية دام ما يقارب الخمس ساعات

بدت الطّلقات القادمة من الحصن وكأنّها تتباطء ولاحظنا بعض التّحركات غير العادية بين الحامية. وأخيرا، وعلى حوالي الساعة العاشرة، بدا الأمر وكأن الحصن قد أخلي تماما، وفجأة حدث انفجار ضخم دمّره تماما وسط دوامة من الدخان والشظايا.

عندما انجلت السحابة التي كانت قبل لحظة تغطّي الأماكن كلّها والخنادق واتضحت الرؤيا، ظهر البرج الكبير في وسط الحصن وعدة أطراف جانبية من الحائط وقد تدمّروا من جرّاء الانفجار.

أعطى الجنرال هوريل، الذي كان في الخدمة، الأمر بالتوجه نحوها بجند الخدمة لكي يحتموا في الأنقاض، فتم احتلال الحصن وأيضا المساكن وكل المساحة الموجودة في الأمام حتى أطلال الحصن الطاغارة القديم. بدى الأمر وكأن العدو تخلى عن كل مواقعه الخارجية ليحتمي داخل المدينة.

روى حمدان خوجة، وهو أحد الملاّك الأغنياء ومستشار داي الجزائر، في كتابه « المرآة » الذي نشر بعد الأحداث بثلاث سنوات كيفيّة وأسباب هزيمة الجنرال دوبورمون بهذه السهولة لقوّة كان يقال أنها مهابة الجانب. وأكد فيه أن بورمون استفاد من أفعال الخزناجي، وهو بمثابة وزير أول مكلف بالمالية في الإيالة، الذي كان يتآمر لأخذ مكان الداي حسين باشا. فقد نسج الخزناجي مؤامرة قصد الإطاحة بيحيى آغا، القائد العسكري، لصالح صهره ابراهيم آغا الذي كان، حسب حمدان خوجة، رجلا بانعدام كفاءته، فعلى الرغم من أنه كان يملك كل مخططات الفرنسيين، وخاصة مكان الإنزال العسكري، لم يتخذ ابراهيم آغا أي إجراء لصد الهجمة الفرنسية، فحتى مدافع سيدي فرج التي ذكرها مارل كان سلفه من وضعها هناك، ولم يكن لديه سوى 300 فارس متمرس في حين لم يكن لبقية الجنود لا ذخيرة ولا راتب، لأنه كان يحتفظ بكل المال الذي كان يعطيه إياه الداي لدفعه لهم. كان ابراهيم آغا يعتقد أنه سيعوّض ضعفه العسكري بشكل واسع بعمل جواسيسه الذين أرسلهم إلى الفرنسيين قصد تضليلهم، وقد أظهر مدى انعدام كفاءته وجبنه في معركة سطاوالي بتركه كل شيء – السلاح، والذخيرة، والزرابي، والحلي والأموال – للجنود الفرنسيين ولجوئه إلى بيت ريفي. قام الداي بتنحيته واستخلافه بباي التيطري، لكن الآوان كان قد فات لصد الجنود الفرنسيين الذين كانوا يحاصرون حصن الامبراطور والذين بدأوا، في صبيحة 4 جويلية، بقصفه.

تحصّن داي الجزائر في القصّوبة وأرسل الخزناجي لقيادة الجند المكلّفين بحماية الحصن، وهي الحماية التي كان مصير المدينة والقصوبة مرتبطًا بها. غير أن الخزناجي الذي لم يغلق أبواب الحصن وجد نفسه وحيدا فيه، فالجند الذين أفزعتهم نيران المدفعية الفرنسية فروا من مواقعهم. بعد أن أدرك استحالة مهمته قرر المشرف على إدارة الإيالة إضرام النار في مخزن الذخيرة لتدمير حصن الإمبراطور.

لتفسير المقاومة الضعيفة التي أظهرتها لإيالة، أشار حمدان خوجة أيضا إلى أثر الإعلانات التي أرسلها بورمون إلى أعيان الإيالة الذين اعتقدوا أن وعود أمة متحضرة جديرة بالثقة.

بعد سقوط حصن الإمبراطور استدعى داي الجزائر أعيان البلاد :

أصدقائي، لا تترددوا، عبّروا عن رأيكم بصراحة، يجب علينا، في ظلّ هذه الظروف، أن نتشاور حول الوسائل الأنجع، وما أنا سوى واحد منكم... ما رأيكم ؟ هل من الممكن أن نقاوم الفرنسيين لمدة أطول ؟ أم علينا إنقاذ المدينة بإبرام معاهدة تسمى معاهدة الاستسلام ؟

وصف حمدان خوجة، الذي حضر الاجتماع،حرج المشاركين الذين لم يميزوا ما إذا كان الباشا يتكلم بصراحة أم يريد فقط رصد آرائهم :

في لحظة كهذه ظنّ الجميع أن عليه التّستّر، فالكلّ كان يخشى غضب الداي إذا ما أفصح عن رغبة في عقد السّلم، لذا كان الجواب العام هو : سنقاتل حتى آخر واحد منا، ولكن إن كانت فخامتكم تفضل وسائل أخرى فلكم الأمر فيما ترونه مناسبا وسنمتثل لإرادتكم.

في الساعات التي تلت، اجتمع الأعيان في حصن البحرية دون حضور الداي، واعتبروا فقدان المدينة واقع لا محالة منه وأنه سيؤدي إلى عمليات نهب ومجازر رهيبة، فقرروا قبول اقتراح الداي في عقد معاهدة مع قائد الجيش

الفرنسي، أو بصفة أدقّ الاستسلام. وكان الجميع يستذكر التصريحات المكتوبة للقائد العام التي كانت تعد بحرية المعتقد وصداقة الفرنسيين بعد الإطاحة بالداي.

لم يبق الداي مكتوف الأيدي أمام الهجوم،خاصة وأن اتجاه مرمى مدافع حصن الإمبراطور تحول نحو القصوبة. بعد الانفجار بأربع ساعات ذهب المكاتاجي، وهو السكرتير الأول للداي، إلى الجنرال دوبورمون في حصن الامبراطور ليعقد مصالحة مقايضًا السِّلم مقابل تعويضات حرب، فقدّم بورمون شروطه :

- استسلام القصوبة والحصون هو شرطي الأول...

- أشك أن سيدي سيقبل بذلك... كان عناده وخيما... عندما يكون الجزائريون في حرب مع ملك فرنسا فهم لا يؤدون صلاة العشاء قبل أن يعقدوا معاقدة السلم. هكذا أجاب السكرتير.

روى بورمون في مذكراته أن مبعوثين من البربر جاءا لرؤيته، وهما سيدي بودربة وابن حمدان خوجة،ويبدو أن الآوّل اقترح عليه أن يأتيه برأس الداي. أمّا في مذكرات حمدان خوجة، فكان مصدر هذا الاقتراح هو السكرتير الأول للداي بتواطئ مع الخزناجي الذي كان يريد فرضه كداي على الجزائر. تحصل المبعوثان من بورمون على وقف إطلاق النار مقابل وقف طلقات المدفعية.

على الساعة الرابعة، عاد السكرتير الأول للداي لرؤية الجنرال دوبورمون مرفوقا بسان جون، قنصل انجلترا، لمعرفة شروط الاستسلام، فأجاب بورمون القنصل بأنه يشترط أن تستسلم المدينة في الصباح وبدأ في إملاء نص :

1 . يُسلم حصن القصّوبة وكل الحصون الأخرى التابعة للجزائر وميناء هذه المدينة إلى الجنود الفرنسيين هذا الصباح، على الساعة العاشرة (بتوقيت فرنسا).

2 . يلتزم القائد العام للجيش الفرنسي تجاه فخامة داي الجزائر بتأمينه حريته وكل ممتلكاته الخاصة.

3 . إن الداي حرّ في الذهاب وعائلته وممتلكاته الخاصة إلى المكان الذي يحدده، وسيكون طوال مدّة بقاءه في الجزائر وكل عائلته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي. ستوضع له حراسة لضامن سلامته وأمنه وكذا عائلته.

4 . يضمن القائد العام لكل جنود المقاومة الشّعبية نفس المزايا ونفس الحماية.

5 . ستبقى ممارسة الدين المحمدي حرة، وكذا ستُحفظ حرية السكان من كل الطبقات ودينهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم، وستُحترم نساؤهم. إن القائد العام يتعهّد بذلك بشرفه. سيتم تبادل هذا الاتفاق قبل الساعة العاشرة من الصباح هذا اليوم وسيدخل الجنود الفرنسيون فورا بعد ذلك إلى القصوبة، وتباعا إلى كل حصون المدينة والبحرية.

ودّع المكاتاجي وسان جون بورمون. لكن هذا الأخير كان مرتابا من سان جون الذي لم يعجبه مسعاه، فطلب من براسيفيتش، أقدم المترجمين لديه، أن يذهب إلى الداي بنسخة من نص الاستسلام لقراءته عليه، وترجمته إن إقتضى الأمر. عند عودة المترجم ليلا، كان القائد العام قد اطمأن بعد زيارة وفد من الأعيان من حصن البحرية، وكان متأكّداً من أن الداي سيقبل بتوقيع معاهدة الاستسلام.

في اليوم التالي، وعلى الساعة الخامسة والنصف، طلب الداي القلق رؤية سان جون في القصّبوبة :

– سأل حسين باشا : **أيمكنني الوثوق في وعود الجنرال دوبورمون ؟**

– أجاب سان جون : **أؤكد لكم بأنه جدير بالثقة.**

– في هذه الحالة سأضع ختمي على الاتفاق... أيمكنكم نقلها إلى القائد العام والطّلب منه ساعتين إضافيتين حتى أتمكن من ترحيل عائلتي من القصر إلى إقامتي الخاصة ؟[8]

لم يكن سان جون حقاً متأكدا من وعد دوبورمون، فطلب من الداي تحرير القائدين فرنسيّين والبحارة الذين اعتقلوا بعد تحطّم سفينتين شراعيتين فرنسيتين على السواحل هما **سيلان** و**أفانتور**. وافق الداي على ذلك وتم بالفعل إيصال السجناء إلى القنصلية البريطانية، وقام سان جون بأخذهم إلى مقر القيادة العامة الفرنسية. توفّق الدبلوماسي البريطاني في الحصول من بورمون على الساعتين الاضافيتين اللتين طلبهما حسين باشا. كان الجنود الفرنسيون على أهبة الاستعداد لدخول المدينة والقصوبة.

في صباح ذلك اليوم، غادر داي الجزائر مع عائلته وحريمه ومقربيه حاملاً معه الأثاث والزرابي والذهب والفضة ومخلّفًا وراءه الكثير من أملاكه. كان الداي يعيش منذ مدة طويلة في قلعة الجزائر التي كانت تعرف آنذاك بالقصوبة خوفا من اغتياله على يد الانكشاريين، ويقال أن حسين باشا لم يغادر منذ 12 سنة قصره الموجود داخل هذه القلعة حيث كان يقيم نساؤه وعبيده ووزراؤه والانكشاريون المكلفون بسلامته... وفي القصوبة أيضا كان يقيم ديوانه ويقضي بالعدل ويستقبل التجار الأجانب والقناصلة، وهناك أيضا يوجد الكنز الذي ألهي مخيّلة المغامرين، بل وملوك ووزراء العالم

8 – ملاحظة الكاتب : هذا حوار مقتبس من رسالة رسمية من سان جون.

المسيحي. وبالرغم من أن عمليات القراصنة البربر توقفت في العام 1819، إلاّ أن كنز الإيالة مكوّن جزئيا من الغنائم التي أخذت باسم الله، كون عمليات القرصنة كانت تقام باسم الجهاد ضد المسيحيين.

كانت القصبة محاطة بأسوار، ويدخلها المرء عبر باب ثقيل ليجد بعد اجتياز الباب سقيفة، ثم شارعًا صغيرًا قذرًا يؤدي إلى ساحة الديوان المرصوفة بالرخام والتي تتوسّطها نافورة جميلة من المرمر يتدفّق منها خيط رفيع من الماء، وكذا شجرة ليمون كبيرة. يحيط بالساحة الجميلة أروقة مغطاة بأقواس عربية مدعمة بأعمدة من المرمر المظفور. كانت إحدى الأروقة مزينة أكثر من غيرها بعدد من المرايا من مختلف البلدان والأشكال، وهناك بالذات كان يقيم الداي ديوانه وهناك أيضا ضرب بمروحته وجه القنصل دوفال. يحوي « رواق المرايا » صندوقًا صغيرًا من اللك بداخله مصحف، ومقعد بطول الرواق، وزرابي إزمير، وساعة بندولية قوطية، وبارومتر إنجليزي، ويكمّل الديكور أسلحة جميلة معلقة على الجدران، وكان يغلق إحدى نهايات الرواق باب بمفاتيح كبيرة وقضبان حديدية ثقيلة. كانت تلك الباب التي تحمي الكنز الشهير.

كان المركيز دو بارتيا، العقيد قائد القيادة العامة، أول عسكري فرنسي يدخل القصوبة على حوالي الساعة التاسعة، وسواء كان ذلك عمداً أو دون قصد، فإنّه لم يتخذ أي إجراءات لتفادي التجاوزات المتوقّعة من جنده بعد ذهاب داي الجزائر.

وفي نفس اليوم، أي 5 جويلية، أنشأ بورمون لجنة للمالية مكلفة باستلام كل ما في كنز إيالة الجزائر المصنوع من الذهب والفضة، وتتشكل اللجنة

من البارون دو نييه، المقتصد العام للجيش الغازي، وهنري آليكسيس دو تولوزيه، نائب قائد هيئة الأركان، وعلى الخصوص جان باتيست فيرينو، المتصرف المالي العام لجيش إفريقيا وممثل وزارة المالية[9]. استدعى الرجال الثلاثة العقيد دوبارتيا وطلب منهم الحضور إلى القصّوبة على الساعة الحادية عشر صباحا، لكن القصّوبة كانت قد وقعت ضحيّة للنهب قبل أن يصلوا والقائد العام.

قلّلت الجهات الرّسمية من أهميّة النهب سعيًا منها إلى حماية الجيش، وقبل أن الاستماع بآذان صاغية إلى أقوال المهمّشين، من المهم أن نوصّل للقارئ الرواية الرسمية بخصوص سير عملية الاستيلاء على الكنز وعمليات النهب، وهي الرواية السائدة إلى يومنا هذا، وكان قد رواها بورمون ودو نييه وميرل بالتفصيل.

لنبدء أوّلاً بعملية النهب. تلتقي هنا روايتا بورمون ودو نييه، فاستنادًا إلى القائد العام :

ذهب داي الجزائر ليسكن في المدينة في انتظار استقلاله السّفينة، ومع أنّني عرضت عليه البقاء معي في القصّوبة إلاّ أنّه لم يأخذ بنصيحتي وغادر. وفي الفترة التي سبقت دخولي المدينة وبعد خروجه هو كان زنوج الداي قد انتهوا من نهب قصره، فوجدت كل شيء رأسا على عقب. لقد تطلب منّا إيقاف هذا النهب بعض الوقت، وهذا بالرغم من وجود وزير المالية الذي كان ينتظر استقبالي بالقصوبة ليسلّمني مفاتيح الخزينة.

ومن جهته كتب البارون دو نييه :

9 – ملاحظة الكاتب : ولد فيرينو في العام 1779 بباريس، وبدأ مساره كمتصرف مالي لمنطقة لاشارونت قبل أن يصبح متصرفا للجيش الكبير، حيث تنقل بين المناصب « المدنية » و« العسكرية »، وقبل أن يلتحق بجيش الغزو بإفريقيا احتل نفس المنصب في جيش الحملة العسكرية لموري.

ما أن غادر الداي قصره حتى بدأ اليهود وبعض العرب النهب، وقد قيل الكثير عن نهب القصّوبة [...]. بغض النظر عن ما أخذه الداي خلال أربع وعشرين ساعة، كان إقامته وإقامة النساء لاتزال تحوي بعض الأشياء من وسائد موشاة بالذهب، وصناديق فخمة، وأسلحة، وزرابي صغيرة، وساعات بندولية، وألبسة نسائية، إلخ... وكانت أغلب هذه الأشياء تثير الفضول يسهل علينا فهمه أكثر من الطمع، فكل شيء كان يبدو جديدا في هذا البيت المهجور الذي كان كل واحد يرى بأنه من حقه التصرّف فيه.

كانت الفوضى في الواقع ظاهرية أكثر منها حقيقية، وأ أكّد، وهذا القول يحمل ثقل تجربتي الطويلة، بأن حملاتنا كلّها لم تشهد على احتلال مدينة بهذا المستوى من الرأفة.

أمّا جان توسان ميرل فكان أكثر شاعريّة مع أنه لميكن حاضرا يوم 5 جويلية لأنه كان منشغلا في سيدي فرج بتحضير المطبعة، وطلب من أعضاء قيادة الأركان أن يرووا القصة، وتطابق روايته تماما الرواية الرسمية لاحتلال الجزائر :

كان جنود الهندسة أوّل من دخل القصّوبة، وقد أرعبت رؤيتهم عبيد الداي الذين كانوا يأخذون آخر الحزم لدرجة أنهم رموها، بعضها في الشارع وبعضها الآخرفي بالساحات وأخرى على السلالم. أما اليهود الذين استخدموا تحت إمرة عبيد الداي لحمل ما نُهب، فكانوا أقل خجلا من الزنوج واحتفظوا بالأشياء التي كُلّفوا بحملها وفروا بها. وسرعان ما امتلأت القصّوبة بالجند، فكان من الطبيعي أنّهم انتشروا في كل أطراف القصر، ولا شكّ في أنّ أوّل ما رآه الجنود كان أشياء مغرية. لقد رأيت العديد منها بين أيديهم، ويمكنني أن أؤكد أنه لمن الحماقة إعراؤها أية أهمية. كانت في أغلب الأحيان خفاف جلدية وخفاف نسائية مطرزة بالترتر وخيوط الذهب، وأقداح إيطالية من

الخزف وصحون أقداح من النحاس المذهب من القسطنطينية، ومزهريات من الزجاج والكريستال المشغول بالذهب والمملوءة بالعطور، وملاعق لأكل الأرز والكسكسي ذات أشكال غريبة من خشب الورد أو العاج أو الأبينوس والمزركشة بقطع صغيرة من المرجان. ووجد غيرهم في الحزم التي تركها العبيد ألبسة نساء وأوشحة من الموسلين وأقمشة من القطن للعمائم. ورأيتهم أيضا يحملون برانيس الشيوخ من القطيفة وأخرى من أقمشة بيضاء مصنوعة من الصوف التونسي. وأظنّ أنه بإمكاني الجزم بأن بعض الضباط ممن دخلوا أولا إلى غرف الحريم قد وجدوا فيها بعض الحلي القليلة القيمة. وحين علم السيد دوبورمون بوجود أواني فضيّة وأواني فضيّة مطليّة بالذّهب هناك أمر بوضعها في الخزينة. دامت هذه الفوضى ساعات قليلة، وكان ذلك بسبب الضابط السامي الذي كلف بحكم القصوبة، والذي فقد صوابه ولم يتخذ الاجراءات اللاّزمة، فلم يتم وضع الحرس ولم توزع السكنات سوى ليلة يوم 6 جويلية. كما أنّي رأيت، بعد ذلك بأيام، الجنرال تولوزيه، وكان هو أول من استرجع النظام، يوبّخ هذا الضابط بشكل حاد. إن أضفنا إلى هذا ذلك بعض الأشياء التافهة القليلة القيمة، وبعض الزرابي البالية، وبعض الصحون والأباريق من الحديد الجزائري، فنكون قد كوّنّا فكرة دقيقة عن نهب القصوبة الذي عمّت أصداؤه فرنسا كلّها. أما بالنّسبة للكنز، فإن كل الجيش، بل وكل سكان الجزائر يعلمون أن لم ينقص بفلس واحد.

بينما كانت عمليات النهب تجري على بعد عشرات الأمتار، دخل القائد العام القصوبة من الباب الجديد عند حوالي منتصف النّهار، ليصل بعد ذلك إلى ساحة الديوان حيث كان رجل مسنّ بلحية بيضاء طويلة ينتظر الفرنسيين ليسلمهم مفاتيح الخزينة. كان الخزناجي جالسا على المقعد الأحمر الذي كان يدير منه الداي ديوانه، فنهض وسلّم المفاتيح إلى الجنرال دوبورمون،

ثمّ تبادل الرّجلان بعض الكلمات قام مترجم بترجمتها. لم ينتظر بورمون طويلا قبل أن يسلّم المفاتيح إلى الأعضاء الثلاثة للجنة المالية الذين كلفوا باستلام الكنز. وبعد ذهاب بورمون تكفّل المترجم براسيفيتش بالترجمة ما بين أعضاء اللجنة والخزناجي السابق الذي كان قبل ساعات من ذلك مهابا نظراً لمدى نفوذه. وفي محضر الجرد ينسب إلى الخزناجي قوله بأن

كنز الإيالة بقي على حاله، وبأنه ملم يكن هنالك من سجل لتُدوّن فيه الواردات أو النفقات التي تقوم بها الخزينة، وأن النفقات كانت تتم دون وجود أيّ توثيق عن موضعها أو أهميتها، وبأن النقود الذهبية كانت متراكمة دون التفريق في القيمة أو الأصل، وأن خروج الأموال كان لايتم إلا بقرار من الديوان، وأن الداي نفسه لم يكن بإمكانه دخول الخزينة إلا برفقة الخزناجي.

يوقّع الخزناجي المحضر الذي ذُكر فيه بأنه في حال ما كان الكنز الذي يسلمه إلى فرنسا كاملا فما من وثيقة تسمح بتحديد قيمته. على القارئ أن يتذكّر جيدا محتوى هذا المحضر وعلى الخصوص غياب السجل المزعوم الذي يدون المداخيل والمصاريف، فهذه الوثيقة هي صلب قصة **سطو على مدينة الجزائر**.

قاد الشيخ التركي، الذي كان بالأمس فقط مهابا، أعضاء اللجنة والمترجم إلى باب مدخل خزينة الإيالة، وبعد اجتيازها توجّه تحت قوس مظلم إلى باب آخر مغلق بمفتاح، وهو الباب المؤدي إلى قاعة تحتية موجودة في الزاوية المواجهة للساحة المركزية. يرى أعضاء اللجنة عدة صناديق كبيرة ذات أدراج تتراكم فيها نقود من عملة البوجو – العملة الجزائرية – وبعض الصناديق الصغيرة المليئة بالذهب. عند الخروج من هذه القاعة المسماة قاعة « الكنز الصغير »، يُغلق الباب ويحجز عليه بثلاث أختام، ويُسلّم المفتاح

إلى فيرينو. ثمّ أخذ الخزناجي الفرنسيين إلى قاعة ثانية بقوس منخفض توجد فيها ثلاثة صناديق كبيرة مملوءة بنقد البوجو ونقود ذهبية وصفائح فضية. كان في آخر القاعة ثلاثة أبواب تؤدي إلى « الكنز الكبير » الموزع في ثلاثة أقبية تصل سعة كل واحد منها 20 مترا مكعبا، تتكدس في أوسطه قطع ذهبية أما في الإثنين الباقيين فكانت هناك أكوام من البياستر الإسبانية ومن البياستر البرتغالية في الأخرى. أوصدت الأبواب وخُتمت وسلّمت المفاتيح إلى فيرينو. لا تذكر الكتب والوثائق المتعلقة بالحدث أية إشارة تسمح لنا بمعرفة شعور كل من فيرينو ودو نييه وتولوزي وهم يكتشفون هذه الأكوام من الذهب والفضة، ولا يمكنني سوى أن أتصورهم وقلوبهم تخفق بشدّة كما سيكون حال الكونت دي مونتي كريستو المستقبلي الذي لم يكن كنزه، بغض النظر عن الأحجار الكريمة والماس، ليمثل سوى جزءٍ من الثّلاثين من كنوز القصوبة...

عُيِّن حرس من الدرك عند مدخل الخزينة الذي يؤدّي إلى ساحة الديوان، ثمّ سأل المترجم الخزناجي إن كان في الجزائر أماكن أخرى تحتوي جزءا من كنوز الخزينة، فخبّره الشيخ التركي عن بناية دار السّك. تتوجهت اللجنة إلى المكان ووفقا للمحضر الرسمي لم تجد فيه أثرًا لذهب أو فضة. ومرة أخرى أستسمح القارئ لألفت انتباهه إلى الغياب المزعوم للذهب والفضة في دار السّك. وقّع الأعضاء الثلاثة للجنة والمترجم والخزناجي المحضر قبل يفترقوا، ودائما حسب المحضر حدد أعضاء اللجنة موعدا للقاء في اليوم التالي على الساعة الخامسة صباحا. في اليوم التالي، أي في 6 جويلية، اكتفى الأعضاء الثلاثة بوضع صندوق من الآكاجو طوله 80 سم وعرضه وعمقه 33 سم يحوي أكياسًا من الذهب في القبو الأوسط. وفي 7 جويلية، عادوا إلى

القبوالأوسط أين قاموا بفرز القطع الذهبية قبل أن يحسبوا قيمة 991998 فرنكا من الكوادروبل الاسبانية التي كانت تساوي آنذاك الواحدة منها 84 فرنكا.

أرسل بورمون، في 7 جويلية، رسالة إلى محافظ المقاطعة البحرية لتولون يعلمه فيها بأن جيش إفريقيا يسيطر على كل الجزائر و« **بأننا وجدنا في خزينة الإيالة أكثر مما يكفي لتغطية كل نفقات الحرب** »، وقد أرسلت الرسالة عبر باخرة **لاسيغون** التي خرجت من الجزائر يوم 9 ووصلت إلى تولون يوم 16.

وفي 8 جويلية اكتفت اللجنة بحساب مبلغ 91586 فرنك و40 سنتيم من البوجو الذي خُصّص لتلبية لحاجيات الجيش.

بدأت اللجنة في عمليات الوزن في 9 جويلية. فتمّ جرد اثنين وستّين زنة بوزن ستين كلغ لكل واحدة، أي ثلاث أطنان وستمائة كلغ من القطع الذهبية. ولئن كان الكلوغرام الواحد من الذهب يقدّر بقيمة 3000 فرنك، فإن قيمة مجموع كلّ منا وُزن هذا اليوم هي 11 مليون و160 ألف فرنك. في نفس اليوم وبأمر من الجنرال بورمون سُلّم صندوق خشب الأكاجو الموضوع في القبو الأوسط إلى داي الجزائر السابق.

لنتوقف قليلا عن وصف عمليات الوزن وحساب كنز الجزائر ونذهب إلى باريس في نفس هذا اليوم، أي 9 جويلية. لقد وصل خبر الاستيلاء على الجزائر إلى تولون صباحاعن طريق باخرة قادمة من الجزائر ثمّ أرسله محافظ البحرية إلى باريس بالتلغراف. كان وزير البحرية البارون دوسيز أوّل من تلقى الخبر فأسرع بتوصيله إلى الملك، فتقدمّ نحوه هذا الأخير، خلافا للبروتوكول، فاتحا ذراعيه في الوقت الذي كان البارون منحنياو يهمّ بتقبيل يده :

– **اليوم نقبل بعضنا...**

ثم ضمّ شارل العاشر وزيره بحفاوة.

كان الخبر قد انتشر في باريس عند منتصف النهار، وعلى الساعة الثانية بعد الظّهر كان الخبر معلّقا في البورصة بينما كان مدفع ساحة **الأنفاليد** يُدوي احتفالاً بالمناسبة، وتم نشره في المساء في المسارح والاحتفال به بتكليل المباني العمومية بالأنوار. ولكن البورصة لم تتأثّر كثيرا بالخبر، وكذلك لم يطر فرحًا الرأي العام الذي كان ساخطًا ضد الملك وحكومته. لقد عزز هذا الانتصار من كِبر واستعلاء شارل العاشر الذي ازداد حقده تجاه ممثلي الشعب، خاصة مع اختلاف ردّ فعل ناخبي تسع مقاطعات تجاه الاستيلاء على الجزائر وهذا برفضهم ترشيح البارون دوسيز الذي كان أحد صانعي نجاح الحملة العسكرية.

أمر الملك بإقامة قدّاس تسبيحة الشّكر بنوترو دام في اليوم ما بعد التالي وكتب إلى الأساقفة :

سيدي الأسقف، رجاؤنا الكبير في الحماية الإلهية لم يُخيّب، لقد باركت السماء أسلحتنا وانتصر العدل والدين والانسانية، وسقطت الجزائر. الشّكر الأبدي للقادر القهّار الذي توج بهذا الانتصار الرّائع حملتنا البطولية في أفريقيا.

توجه الملك، على الساعة الرابعة من يوم الأحد 11 جويلية، على رأس موكب مكوّنٍ من 12 عربة ذات 8 أحصنة إلى كنيسة نوتردام، واستقبله أسقف باريس عند الباب :

ما من أمر يستدعي اعترافنا وإعجابنا أكثر من هذا الذي أتى بصاحب الجلالة اليوم إلى بيت الرب وتحت أقدام مذبح مريم. إنّ يد القهار الجبّار معكم يا مولاي، فلتثبت روحكم العظيمة أكثر فأكثر. إن ثقتكم في مساعدة الرّب وفي حماية مريم أم الرب لن تذهب هباءً، وكل تمنياتنا أن تكافىء جلالتكم من جديد قريبا.

فهم الجميع أن رجل الدين كان قد حضي بأسرار الملك وأن هذا الأخير سيزداد شدّة في مواجهته للمعارضة. مع أن أسقف باريس لم يحض بأي سرّ إلاّ أنّ كلماته كانت تعبر عن الواقع، ففي يوم الأربعاء 7 جويلية اتخذ الملك فعلا قرار إلغاء حرية الصحافة وحلّ غرفة النواب.

يصف في مذكراته البارون دوسيز، الذي رافق الملك، الجو المتوتر الذي ساد بعد يومين من الإعلان عن الاستيلاء على الجزائر :

كان الانطباع الذي خلّفه غزونا قد تبدّد، فكل شيء حول الموكب كان كئيبا وصامتا، ولم نكن نسمع سوى بعض الأصوات التي تم بالطبع شراؤها، من بين جماعات معزولة، حاولت أمام سكان غير مبالين خلق جوّ من الفرحة العامّة. كان صمت الشعب في مثل هذه المناسبة معبّرا، وهو صمت فهمه الملك وتأثر له.

وفي اليوم التالي، أي في 12 جويلية، أكدت نتائج الانتخابات المؤجلة (في باريس و19 مقاطعة) فوز المعارضة، وفاز في باريس مرشّحوا المعارضة الثمانية بإجماع شبه كلّي.

لنعد الآن إلى الجزائر. اجتمعت من جديد في10 جويلية اللّجنة وقامت بوزن 4 أطنان و673 كلغ من سبائك الفضة بقيمة 934600 فرنك وأعطت الجيش مبلغ 59668 فرنك و80 سنتيم لسد حاجياته.

في 11 جويلية قامت اللجنة بوزن كتلة من الذهب بلغت 44 كلغ وسلمت الجيش ما يساوي 134254 فرنك و80 سنتيم من البوجو. وفي 12 جويلية، ودائما للتّكفّل بمصاريف الجيش العادية، سلّمت ما يساوي 96961 فرنك و80 سنتيم من البوجو وقامت بحزم الذهب الذي تم جرده.

لقد فرضت على القارئ هذا الوصف المسهب والممل لعمل اللجنة حتى أشير إلى أن هذه اللجنة كانت على تعرف قيمة كنز الإيالة تمام المعرفة

وأنها سلمته إلى الجنرال بورمون، في حين أنه في 12 جويلية هذا، كاتب القائد العام الأمير دوبولينياك رسالة مخصصة كليا للكنز يقول فيها أن فيرينو ودو نييه وتولوزي أكّدوا له « **أنه يحوي على أقل تقدير على ثمانين مليون من النقد الذهبي والفضي** »، وأشارأنه يجب الإضافة إلى الكنز في حد ذاته « **قيم المؤن والبضائع المختلفة التي تملكها الإيالة، والتي أظن أنه بإمكاننا تقديرها بعشرين مليون. وبالتالي سيكون عليّ إرسال ما يقارب 100 مليون إلى الخزينة الملكية** ». ويقترح بورمون كيفية استعمال هذا الكنز :

1. البدء باستقطاع كل نفقات العملية (35 أو 37 مليون).
2. دفع المستحقات المتخلفة لأعضاء جوقة الشرف (42 مليون).
3. صرف منحة 3 أشهر لجيش إفريقيا.
4. تخصيص هبة لمؤسسة سان لوي.
5. وأخيرا، إن بقي من المال ما لم يوجد له أي استعمال، يمكن للملك أن يصرف منحة ستة أشهر بدلا من ثلاثة لجيش أفريقيا.

يشرح بورمون كيف يمكن أن تكون هذه الإجراءات « سياسية »، ويقترح أيضا توزيع أراضي من ممتلكات الإيالة على كل الضباط الجنرالات والضباط الساميين في جيش إفريقيا. ومن المحتمل أن الأمير بولينياك لم يقرأ رسالة بورمون لأنها وصلت باريس في وقت كانت ثورة جويلية قد بدأت فيه.

في 13 جويلية كانت لجنة المالية قد فرزت ووزنت ما يكفي كي تفكر في إرسال أول دفعة من الذهب والفضة إلى فرنسا، فأبلغت دولوفر، مدير الميناء، وربّان السفينة الحربية **المارينغو**، وهي سفينة من البحرية الملكية التي ستقوم بهذا النقل الأول، كما أبلغت قيادة الأركان لتطلب لليوم التالي كتيبة من الحمالين لنقل الأكياس والصناديق من رواق الديوان حتى الميناء. وفي اليوم التالي، أي في 14 جويلية، قام الجنود بتحميل 206 كيسًا من الكتان الرمادي

مملوءً بالفضة و57 سبيكة خام من الفضة بوزن إجمالي يساوي 4673 كغ من الفضة، وسبيكة من الذهب وزنها 44 كغ، و20 صندوقًا يبلغ وزن الواحد 120 كغ، و22 صندوقاً يبلغ وزن الواحد 60 كغ، و6 براميل يحوي كل واحد منهم على 2000 كوادروبل إسباني أو برتغالي، وقدرت قيمة الكلّ 13 مليون و218598 فرنك، أي أقل بقليل من 700 مليون فرنكا. كُلّف أوغوست سول، وهو أحد ضبّاط الخزينة الملكية، بمرافقة هذا الجزء الأول الظاهر من الكنز إلىتطولون وتسليمه إلى ممثل وزارة المالية. واستقلّ نفس الباخرة ضباط من قيادة الأركان وشخصيات مشهورة أسماؤها ومنها تاليرون، ودو فيتز، ونوواي، وغرامون وشاليه.

وفي 17 جويلية تم تحميل ما يقدر بقيمة 11 مليون 550 ألف فرنك ذهبي على متن **الدوكين**، وكذا 265 عسكري مريض وبعض طيور النعام وأسدين ونمر.

في 18 جويلية، أي ستة أيام بعد رسالة بورمون لبولييناك، كتب البارون دو نييه إلى ولي العهد ليصف له دخول الجيش إلى القصوبة ومساكن الداي والأقبية التي كانت تحتوي الكنز، ودون أن يعطي كل التفاصيل لولي العهد أخبره أنه سبق وأرسل 24 مليون إلى فرنسا محمّلة على سفن الملك، وأطرد قائلاً : « **يتمّ الآن وزن كمّية هائلة من نقود البياستر كانت موزعة في قبوين مليئين لدرجة الفيضان. إنّه لمن الصعب وضع تقدير لكل الكنز، غير أن مصادر موثوقة تقدر بأن القصّوبة قد تحوي حوالي 40 مليون من البياستر (حوالي 200 مليون فرنك فرنسي لعام 2001 – ملاحظة الكاتب). ولكن أين هي ؟** »

حمّلت سفينة **السيبيون**، في 22 جويلية، من الذهب والفضة ما قيمته 5 ملايين و100720 فرنك، وفي 27 جويلية، استلم سفينة **النيستور** ما قيمته

10ملايين و240000 فرنك قادمة من خزينة الجزائر، وقد تلقّى ربّان السفينة لاتريات تعليمات خاصة بشأن أكياس القماش الرمادية التي يحوي كل واحد منها 60 كغ من الكولوماتا (بياستر إسباني من الفضة) :

طلبت اللجنة من لاتريات الحفاظ في حالة جيدة على 800 كيس المعزّز ثلاث مرّات التي تحوى الفضة، وتحاشي الصدمات العنيفة عند التحميل والإفراغ، وأن يبقيها بعيدة قدر المستطاع عن أسنان الجرذان والرطوبة. ولإصلاح الأعطاب التي قد تحدث أثناء الرحلة تطلب اللجنة من الرّبان لاتريات أن يضع الأكياس المتضرّرة في أكياس أخرى ويضع ختمه على الأكياس الجديدة. ولهذا الغرض سلمت له اللجنة 100 كيس فارغ.

حملت السفينة الحربية **فينوس**، في 7 أوت، ما قيمته 3 ملايين و289600 فرنك تم حجزها من خزينة الإيالة، إضافة إلى صندوقين من الأواني الفضية وصندوقًا يحتوي على 23,950 كغ من الذهب و4,930 كغ من الفضة، ولم يتم تقييم هذه الصناديق الثلاث.

في الوقت الذي كان يتم فيه وزن سبائك الذهب والفضة ووضعها في أكياس ثم نقلها على متن سفن الملك، كان شارل العاشر يحضّر انقلابه. فتمت صياغة المراسيم التي تُسقط بالشرعية في 25 جويلية وقراءتها في المجلس بسان كلو وصادق عليها الملك. وفي يوم الاثنين 26 جويلية قام جريدة **المونيتور** بنشر تلك المراسيم التي تلغي حرية الصحافة وتحل غرفة النواب وتلغي حقوق ثلاثة أرباع منتخبي التصويت المباشر، وصاحبت هذا بعرض موجه حصريا ضدّ الصحافة التي كانت تعتبر مصدر كل الآفات :

« **هناك سحابة كبيرة أثارتها الجرائد تحجب الحقيقة وتمنع بشكل ما الصّفاء ما بين الحكومة والشعب** ».

التقى الصحفيون والنواب والكتاب في الساعات التي تلت في مكاتب جريدة **الناسيونال**، والتفّ الجميع حول تيير، رئيس تحريرها، والنائب آليكساندر دو لا بورد، ذلك نفسه الذي ناضل كثيرا ضد حملة الجزائر وكتب كتابا في هذا الخصوص. وبينما كانت هذه المجموعة الصغيرة تقوم بصياغة احتجاج جماعي، مضى الوزراء إلى انشغالاتهم وذهب شارل العاشر ليمارس الصيد في رامبوييه.

كان اليوم التالي، وهو 27 جويلية، أول أيّام ما سيعرف بالأيّام الثلاثة المجيدة. صدرت جرائد المعارضة رغم الحضر، ونزل الباريسيون إلى الشّوارع وأقيمت الحواجز الأولى وظهرت الراية الثلاثية الألوان. وفي 28 جويلية دارت معارك دامية في العاصمة، ورفرفت الراية بالألوان الثلاثة على أعالي دار البلديّة وكنيسة نوتردام. اتّسع نطاق الثورة، لكن بولينياك وشارل العاشر رفضا إلغاء المراسيم والأمر بسحب الجند. وفي 29 جويلية، اضطر مارمون، وهو الذي كان يأمل في قيادة جيش الحملة العسكرية والذي كلّف بالحفاظ على الأمن في باريس، إلى الانسحاب إلى قصر التويلري. لقد سيطر الثوّار على العاصمة، وفر مارمون إلى سان كلو، فاجتاح الشعب قصرالتويلري. إلاّ أن تيير ولافيت وكازيمير بيرييه نجحوا، في نهاية اليوم، في اقتناص إنتصار الشعب لصالح البرجوازية، ووضعوا ملصقة على جدران باريس يؤكدون فيها « **أن الجمهورية ستعرضنا لانقسامات رهيبة... وستخلق لنا عداوة مع أوروبا** ».

كان نفس هؤلاء القادة، وبمساعدة بعض الشخصيات مثل تاليرون، يعملون جاهدين كي يقبل ابن فيليب إيغاليتي بمنصب القائد العام للمملكة، ووافق شارل العاشر على اقتراحاتهم في 1 أوت وتنحّى في اليوم التالي لصالح حفيده الدوق دو بوردو، هنري الخامس،ابن الدوقة دو بيريه. ثمّ غادر شارل العاشر وحاشيته سان كلو متجهين إلى انجلترا، وكتب شارل

العاشر إلى ويلينغتون طالبا منه سفينة حربية كي يذهب إلى الجزائر على أمل استعادة باريس بمساعدة دو بورمون وجيشه الغازي، لكن ويلينغتون رفض، ولم يتوّج هنري الخامس بعد تنحّي جدّه، وجلس على العرش لويس فيليب في 9 أوت باسم لويس فيليب الأول ملك الفرنسيين. لم يساعد إذن إعلان الاستيلاء على الجزائر شارل العاشر وبولينياك على إنجاح إنقلابهم. أما السبائك وقطع الذهب فهي لا تزال بعيدة كلّ البعد عن صندوق الملك.

كانت لجنة المالية في الجزائر تواصل اجتماعاتها بانتظام حتى يوم 10 أوت حين بلغ مسامعها خبر ثورة جويلية، فتوقفت عمليات الحساب ذلك اليوم : « **مجمل الأموال والقيم التي وجدت في خزينة إيالة الجزائر تقدر بمبلغ ثمان وأربعين مليوناً وستمائة وأربع وثمانين ألف وخمسمائة وسبع وعشرين فرنكا وأربعة عشر سنتيما (48 684 527 فرنك)، ويبلغ إجمالي الأموال المرسلة إلى فرنسا على خمس دفعات متتالية ثلاثاً وأربعين مليونًا وثلاثمائة وثماني وتسعين ألفًا وتسعمائة وثمانية عشرة فرنكًا (43 398 918 فرنك)** ». يلاحظ القارئ أن الأموال التي وجدت في خزينة الإيالة والمرسلة إلى باريس أقل بكثير من تقديرات بورمون وكذا دو نييه في الأيام الأولى.

وصلت إلى تولون في 25جويلية سفينة **المارينغو**، وهي أول سفينة حُمّلت بالذهب غادرت الجزائر. طلب ربّانها فور وصولها تعليمات من نائب الأميرال مارتينينك، المحافظ البحري الذي يدير الميناء العسكري، وكتب بكثير من الفكاهة : « **أما بخصوص السيد أمين الخزينة الذي وضعتم في عهدته 15 مليون فلا أظنّ أنكم تنوون السماح له بالافتراق عنها** ». مفاجأة جديدة ظهرت بخصوص الأرقام المتعلقة بخزينة الجزائر، فقد وضعت لجنة المالية لائحة بكل الأموال المحملة على متتن **المارينغو** بلغ مجموعها 13 مليون و218598 فرنك، أي بفارق مليون و781402 (وهو مبلغ ليس بزهيد يقدر

بحوالي 90 مليون فرنك لسنة2001) مقارنة بمبلغ 15 مليونًا المصرّح به في تولون، والتي أعجز عن تقديم أي تفسير بشأنها.

ويؤكده مبلغ 15 مليون هذا أوغوستس سول، ضابط الخزينة الملكية الذي كلف بمرافقة ومراقبة الأموال المحملة على متن **المارينغو**، إذ كاتب محافظ البحرية في 27 جويلية :

إن مصدر قلقي الوحيد هو مبلغ 15 مليونًا الذي أوكل في عهدتي والذي اضطررت إلى وضعه في عنبرين، والرزم الذي تم على عجل لا يضمن سلامة كبيرة خاصة بالنسبة للمليون أو المليونين من السبائك التي وصلتنا في أكياس والتي اضطررنا إلى غلقها بشكل بإحكام أكبر بخيوط الكارات. وما يصعّب مسؤوليتي هو أنه من أجل تحميل المؤن (كان من المفترض أن تذهب السفينة إلى مرسيليا من أجل الحجر الصّحي – ملاحظة الكاتب) سأضطر إلى ترك العنابر المجاورة فارغة.

وصلت سفينة **دوكين** بالتزامن تقريبا مع **المارينغو**، وكان ربانها قلقًا بدوره بشأن مبلغ 11 مليون و550000 فرنك من الذهب التي بحوزته (إنه نفس الرقم المسجّل على اللائحة التي وُضعت في الجزائر) : « **هناك أمر شديد الأهمية، فصناديقي 60 وبراميلي 5 من الذهب بمجموع 3850 كغ محل اهتمام خاص جدا...** » فطلب من المحافظ البحري أن يتم إنزال هذا الذهب بأقصى سرعة ممكنة : « **لأنني لا أرى أن ثمة أية شركة للتأمينات قد فتحت أبوابها في الجزائر** ». وأوضح أوغوست سول أنه حمّل إضافة على ذلك على متنها المال الذي كان على متن **سيبيون** التي وصلت إلى تولون في 30 جويلية.

وبّخ المحافظ البحري ربّان **دوكين** بلهجة قاسية بعد أن أغضبته نبرة رسالته بخصوص ضرورة الاستعجال في إنزال القيم المفيدة للخزينة. يمكن جيدا تفهّم مزاج مارتيننك السّيء، فقد أرسل عدة برقيات إلى وزارة المالية طالبا

تعليمات بخصوص الذهب الذي جاء من الجزائر، لكن الوزير لم يرسل أي ردّ لأنه كان قد ترك وزارته بسبب الثورة. بقي المحافظ بلا تعليمات حتى منتصف أوت، وفي 13 أوت كان باشا **مارينغو** ينتظر الأوامر بخصوص تسليم مبلغ 15 مليوناً و"**عدة صناديق أدوات تحمل عنوان وزارة الحربية**". إن تبادل الرسائل بين مختلف ربابين السفن المحملة بأموال خزينة الجزائر والمحافظ البحري، وهي وثائق تم فحصها في أميرالية تولون، يظهر جيدا حالة القلق التي كان فيها المحافظ. فتلقّى بالتالي ربّان سفينة **نيستور** في 7 أوت الأمر بتحميل السبائك والقطع على متن سفينة أخرى أأمن هي **آسترولاب**، وكان على سفينة الفينيوس أن تقوم بنفس العملية مع سفينة **دور**. واستفسر ربان سفينة **سوبارب** عما يجب فعله بمبلغ 200 ألف فرنك من الفضة التي بحوزته. إن هذا لغز آخر، فاللجنة المالية بالجزائر لم تضع لائحة لهذه السفينة... ولمدة أسابيع طويلة لم يعرف أحد في تولون كيفية التّصرّف بكنز الجزائر.

وصلت أخيرا أوامر وزارة المالية لتطلب تسليم كل القيم إلى السيد مولار متصرف البحرية التابع لوزارة المالية. وفي الأخير، وفي 20 أوت، أمر البارون لويس، وزير المالية الجديد، بيير فرانسوا لافوري، المفتش العام للمالية[10]، بنقل النقود وسبائك الذهب والفضة إلى باريس، وراسل في ذات الوقت محافظ بنك فرنسا ليطلب منه استقبالها فور وصولها عن طريق عربة البريد. وستخضع كل عملية تسليم للتدقيق من طرف بيير فرانسوا لافوري الذي يرفقه مفتش مالية والقابض الرئيسي لبنك فرنسا ومدقق في العملة، وعلى الخصوص شارل كيسنير، مدير الصندوق المركزي للخزينة الملكية وجان بيير كولو مدير دار السّك. كان وجود الأول ضروريا لأنه المتلقي النهائي لكنز الجزائر، والثاني لأن مهمة دار السك بباريس هي تحويل النقود الذهبية

10 – للافوري مسار يشبه مسار فيرينو حيث تداول على المناصب في وزارة المالية والمهام لدى الجيش، وقد عين مفتشا عام للمالية في السنة التي تلت مهمته لدى جيش إسبانيا في 1823.

والفضية إلى عملة. في رسالته المؤرخة في 20 أوت، كتب البارون لويس إلى المحافظ ليخبره بأنه سيتشاور معه فيما بعد بخصوص استعمال المواد التي جاءت من الجزائر، والتي « **يمكن أن تشكل ضمانا لقرض يقدمه البنك** ». وفي اليوم التالي، حتى قبل وصول الدفعة الأولى من تولون، طلب البارون لويس من بنك فرنسا قرضا بقيمة 50 مليون فرنك.

انطلقت آخر عربة بريد، تحمل 21 كغ و600 غ من الفضة فقط، من تولون في 5 أكتوبر 1830، ولم يذهب موظفو المفتشية العامة للمالية إلى مقر بنك فرنسا حتى 28 ديسمبر للقيام بالتدقيق الأخير ومعرفة القيمة الإجمالية للقيم الآتية من خزينة الجزائر التي أدخلت إلى الخزينة الملكية. لاحظ بيير فرنسوا لافوري أن 42 مليون و562768 فرنك و61 سنتيم قد وصلت إلى الخزينة في حين أن 43 مليون و474254 فرنك كانت قد أرسلت من تولون، واكتفى بيير فرانسوا لافوري بالإشارة في محضره إلى أن « **البنك استلم مبلغًا أقل بـ 911485 فرنك 39 سنتيم** ». إن هذا لغز عجزت عن حلّه، مثله مثل القيم الإضافية التي وجدت على متن سفينة **مارينغو** و200 ألف فرنك المحملة على سفينة **سوبارب**.

المصادر :

Histoire de la conquête d'Alger, Alfred Nettement, Jacques Lecoffre, Paris, 1856.

Le Miroir, Hamdan Khodja, Actes Sud, Paris, 1985.

Reflexions sur la colonisation du territoire d'Alger, par le lieutenant-colonel Préaux, J. Corréard Jeune, Paris, 1832.

Précis historique et administratif de la campagne d'Afrique, baron Denniée, Delaunay, Paris, 1830.

Anecdotes historiques et politiques pour servir à l'histoire de la conquête d'Alger en 1830, J. T. Merle, G.-A. Dentu, Paris, 1831.

Histoire de l'Algérie contemporaine, tome 1er, Charles-André Julien, PUF, Paris, 1964.

SHAT. AMG H 225, 1 H4.

Archives de l'Amirauté, Toulon.

Archives de la Banque de France.

8

من مبعوثنا الخاص في الجزائر

بعد نجاح غزو الجزائر استغرق وصول تفاصيل العملية إلى قصر التويلري وأهم الوزارات إجمالا 15 يوما، وهذا قبل أن تصل إلى قاعات التحرير التي كانت ما تزال تهتم بالأمر. وصل الخبر إلى تولون ومرسيليا، مينائي الوصل مع الجزائر، قبل أن يصل العاصمة بكثير. كان الجنرال دو بورمون والبارون دو نييه يرسلان كل بريدهم ورسائلهم الرسمية إلى باريس عن طريق المحافظ البحري لتولون، وكان يرسلهم بدوره عن طريق عربة البريد والتلغراف. لكن الأخبار لم تثر اهتمام باريس، فاستكدّ الصّراع ما بين شارل العاشر وحكومته مع الغرف الطبقة السياسية كلّها. أمّا مرسيليا، التي كانت تصلها الأخبار القادمة من العاصمة متأخرة بضعة أيام، فكانت متحمسة أكثر لاحتلال الجزائر، أو لم يقل بورمون قبل ذهابه إلى السواحل الموريسكية أن جيش الحملة سيحتل الإيالة ؟ أمِل أصحاب السفن والتجار بأن يفتح هذا الغزو الباب لعهد جديد من الرفاهية لميناء مرسيليا الكبير، فالسّيطرة على الجزائر يعني نهاية الحصار، والعودة إلى صيد المرجان واستقرار عدد من المرسيليين في الجزائر، فلم يكن إذا من باب الصدفة أن تقوم **سيمافور**، أهم جريدة بمرسيليا، والتي تهتم بحياة الميناء، بإرسال أحد صحافييها القليلي الموهبة مع قوات الغزو، وكانت تحقيقاته تنشر بعد عشرة أيام من إرسالها، فالأخبار تصل بسرعة أكبر حين يكون البحر هادئا. وبالرغم من الفارق الزمني بين

تاريخ النشر وتاريخ ما يحدث في أرض الواقع، كثيرا ما كانت مقالات **سيمافور** عن الجزائر تنشر من جديد في جرائد فرنسية أخرى، وإن كان ذلك قد يؤدي إلى تشويه حقيقة لم تصل بعد.

وهكذا نشرت جريدة **سيمافور** رواية للأحداث لا تتطابق تماما مع رواية الجيش والسياسيّين، وكان المراسلة من الجزائر بتاريخ 5 جويلية، أي يوم دخول جيش الغزو إلى المدينة، كالتالي :

كان الذهب في أكياس أو في صناديق خشبية، وكانت البياستر الإسبانية مرميّة كما ترمى حبات الفول في مخازنكم للقمح.

لم تكن الخزينة منظّمة بالكامل، بيد أنّ ما من شيء كان يشير إلى أنها سُلبت من بعض خيراتها على عجل. وطوال عملية وضع الأختام كان الموظفون المنتشرون في القصر يحملون إلى اللجنة سلال كبيرة من الفضيات، وعلباً ثقيلة وصناديق مليئة بالذهب والفضة.

وفي اليوم التالي :

بما أن ملكيّة الحزم قد سقطت، دفعت الرغبة في الاحتفاظ بشيء يُذكّر بالظرف والأحداث الجارية إلى فتح الرزم المهجورة في الساحات، فأخذت منها أثواب رائعة، ونعال[1]، إلخ، وكان هناك ذهب وحلي، إلخ تم إعادتها إلى لجنة الخزينة. لكن كل ما لم يكن معدنا تم توزيعه أو أخذه، ويمكن التقدير بعدة مئات من آلاف الفرنكات قيمة هذه الأشياء التي كانت متناثرة في الساحات، تدوسها أقدام من كانوا يبحثون بينها عن أشياء توافق هواهم.

ويذكر أخيراً، ولأول مرة، بريد يوم 8 جويلية على الساعة الرابعة تقييم الكنز :

1 – ملاحظة المترجم : استعمل الكاتب كلمة scholl. قد يكون ذلك خطأ من الكاتب فهذا الاسم علامة تجارية لأحذية طبية.

بدأت، في الصباح، لجنة المالية عد ووزن وقياس الذهب الذي تم ختمه، ويذكر تقرير اللجنة إلى أنه كنز ضخم من الذهب والفضة، سواء كان ذلك نقداً أو سبائك، وبأنه استناداً لما تم عده إلى حدّ الآن فإن مصاريف الحرب ستغطى بالضعف.

ونشرت جريدة **سيمافور** كذلك في 21 جويلية خبرا لمراسلها من باريس مفادها أنه سيستقطع جزء من خزينة الإيالة لصالح صندوق شارل العاشر :

قيل اليوم في باريس أنه سُمح سرّا للسيد دو بورمون والمقتصد العسكري دو نييه بأخذ خُمس كل الأموال التي وجدت، وسيوظف هذا الخمس لتعويض مخصّصات الملك وتغطية نفقات سفر وإقامة ملك نابولي في فرنسا، وتعويض الخزينة العمومية النفقات غير العادية التي نتجت عن الانتخابات.

كان بإمكان القاريء المنتبه لجريدة **سيمافور** إذاً أن يشكل لنفسه فكرة عن أهمية الكنز قبل نهاية جويلية، لكن بعد ذلك بأسابيع ذهبت كثير من الجرائد إلى أبعد من ذلك وذكرت عن عمليات نهب واختلاسات وسلب لخزينة الإيالة قام بها ضباطّ سامون.

9

تم اختلاس جزء من الكنز ؟

كان أول من حطم أسطورة غزو الجزائر من طرف جيش بطولي ومنضبط ونزيه هدفه تحرير المسيحية من البرابرة جنرال فرنسي أثار اشمئزازه سلوك الجيش الفرنسي خلال الساعات الأولى لاحتلال القصوبة، كان معروفا بخشونته، ومكروها من قيادة الأركان، ومحبوبا من جنوده. وكان عن قريب سيردّد صدى أقوال الجنرال لوفيردو، الذي نجد اسمه منقوشًا على الجزءالجنوبي لقوس النصر، شخصية مريبة كانت تحلم بإنشاء جريدة تهتم بنقد مساوئ الإدارة. كان جان باتيست فلاندان صحفي تحري نوع ما، صبور أكثر، ومبتز أحيانا. لقد حاول فرض حقيقته لمدّة 22 سنة بالرغم من تهديدات وضغوطات من كل نوع، وستتوفّاه المنية دون أن يكون له ذلك، إلاّ أنّ عمله لم يذهب هباء، فقد أجبر العدالة والشرطة والحكومة على التفاعل والرّد وكتابة الكثير من الوثائق التي سيجدها مؤرخ بعد قرن من وفاته، وستسمح له بكتابة الصفحات الأولى من تاريخ يبرز الجانب المظلم لغزو الجزائر.

لنعد إلى لوفيردو، هذا اليوناني الوحيد الذي جعل منه الامبراطور جنرالا، لقد تعرض مرات عديدة لجروح خطيرة خاصةً في معركة فاغرام، كما كان جاسوسًا كبيرًا مختصًّا في المشرق. تم تعيينه في العام 1827 لدراسة ملف إيالة الجزائر، وترأس بعد ذلك بسنة اللجنة المكلفة بتحضير الحملة

العسكرية وكان يرى أن قيادتها من حقه، لذا فقد شعر بخيبة أمل كبيرة عندما أسندت إلى بورمون. غير أن شارل العاشر عيّن لوفيردو على رأس أحد الجيوش الثلاثة للحملة التي وفرت الجند لاحتلال القصبة وأعالي المدينة. كان من الضباط القلائل الذين حازوا على احترام الجزائريين، كما شهد على ذلك حمدان خوجة :

كان الجنرال لوفيردو، الذي كان يسكن بيت الآغا إبراهيم، رجل شرف وذو شخصيّة تثير الإعجاب جديرة بأمة كبيرة. لقد أعطيناه هذا البيت وكل محتوياته، وعلينا أن نؤكّد بسرعة بأن ما من شيء حُطّم فيه أو سلب منه. وهو لم يكتف بالمحافظة عليه، هو نفسه، بل تأكّد من أن يظلّ الأمر كذلك بعد رحيله وأن لا يتسبّب أحد في إحداث أيّ ضرر.

كان ذلك سلوكًا يتناقض مع ما أظهره العديد من الضباط.

وكاتب لوفيردو في 8 جويلية زوجته :

يمكنك أن تتصوري مدى استيائي حين وجدت أن مساكن الداي وابنته الوحيدة، زوجة الآغا جنرال الحكومة الجزائرية، قد نهبت بالكامل، وهذا بعدما ظننت أنني سأكون أول من يدخلها فأتمكن من إنقاذ هذا المبنى الضخم حيث تراكمت خيرات قرون من القرصنة والسلب، مع أنه الوحيد الذي دخلها كان الماركيز دو بارتيا، قائد القيادة العامة للسيد الكونت دو بورمون، والسيد دو تريلان، مساعده العسكري، الأول وسبعة أو ثمانية ضباط من القيادة العامة. لم أرَ شيئا أكثر شناعة طوال خدمتي في الجيش. وهكذا، وبعد أن وضعت حرسا في كل مكان بتعليمات جد صارمة لطرد الناهبين، ذهبت إلى بيت الآغا في أسفل القصوبة الذي استقرّيت فيه وحميته تماما من المدمرين.

بعد هذا الاعتراف لزوجته، قرر لوفيردو أن يضرب بقوة، فكاتب بولينياك :

كان الضباط في الماضي يمتنعون على الأقل عن المساهمة مباشرة في إحداث الفوضى، أما اليوم فالقادة هم نفسهم من يقود المجموعة في حمى النهب، ونرى ضباطا شبابا من عائلات معروفة يخرجون من الأقبية ومن قاعات القصبة محملين بالألبسة والأثاث المسروق [...]. الأحجار الثمينة والذهب والفضة، نقدًا كانا أو سبائك، كلّه اختفى. وإن لم يبق لخزينة فرنسا ما تنتظره من هذا الجانب، فإن الكنز لم يضع بالنسبة للجميع.

وأنهى، في 22 جويلية، رواية وصفه لزوجته.

لا أخفي عنك أن الأعمال الشنيعة التي أشهدها عاجزًا تؤثر في وتجعل إقامتي في هذه البلاد خالية تماماً من الرّاحة... لا أشك في أن هؤلاء المشاغبين، الذين دنسوا سمعة العمليات العسكرية بعملياتهم الإدارية والمالية المخزية، يسعون إلى الإبقاء هنا على أولئك الذين لم يأخذوا موقفا مثلي من سرقاتهم ونهبهم، وإن كان ذلك سوى خشية أن يوصّل أحدهم الحكومة أثر عملياتهم المخزية الظاهر.

إذا كان لبولينياك اهتمامات ملحة أخرى، هذا إن كانت قد وصلته رسالة لوفيردو أصلا، فإن زوجة الجنرال الثائر فهمت أن زوجها كان يريد إطلاع الحكومة على الانحرافات الخسيسة التي وصمت بعارها عملية الاستيلاء على الجزائر. وبعد سقوط شارل العاشر وتعيين لويس فيليب جنرالا للمملكة، انتشرت الاشاعات بخصوص نهب الكنز في باريس كالنار في الهشيم. وابتداء من 11 أوت إتخذت الوزارات المعنية إجراءات لمراقبة السفن القادمة من الجزائر. عيّن لويس فيليب أحد المقربين منه، وهو الجنرال كلوزيل،

خلفا لبورمون، وكان من مهام كلوزيل تسليط الضوء على عمليات النهب المحتملة التي عرفها كنز القصوبة.

ولكي يؤكد شرعيته الجديدة، عمل القائد العام كلوزال بحماس على فضح النظام السابق. وأجمعت الصحافة على التعاطي بشكل واسع على إشاعات النهب التي قد حدثت في الجزائر. أقام كلوزيل بتولون في انتظار السفينة التي تقله إلى الجزائر، وفيها بدأ تحقيقه. وبدءا من 27 أوت كشف كلوزيل في رسالته إلى وزير الحربية :

إن المعلومات التي استقيتها من مرسيليا وتولون تجعلني أعتقد أن المبالغ التي وصلت إلى فرنسا، والتي يفترض أنها أخذت من القصبة، تكون قد بلغت 10 ملايين فرنك. أما الحلي فلا نعرف قيمتها [. . .].

لفت حماس كلوزيل في هذه القضية انتباه جان باتيست فلاندان ذو 53 سنة والذي كان من معارف الجنرال القديمة من سان دومانغ. كان فلاندان آنذاك مساعدا لمحافظي الحروب وكان قد أدان المضاربات التي قام بها بعض الضباط، ومنهم كلوزيل، مما اضطر هذا الأخير إلى العودة إلى فرنسا بعد كشف هذه المعلومات. كان فلاندان شخصية صعبة الوصف، فإذا كان يقدم نفسه كإنسان تحركه غاية أخلاقية لبلوغ الحقيقة، ويهدف إلى تطهير قذارة دواليب وزارة الحرب، فهو في نفس الوقت لا يتردد في استعمال كل الوسائل لبلوغ غايته. كان محبّاً للابتزاز، فهو لم يكن يتردد في إرسال رسائل مجهولة وفي الارتباط بأناس مشبوهين لمطاردة محتالي ومرتشي إدارة أصبحت، منذ الثورة، مصدر اغتناء واسع. كان يستنكر – أو يتظاهر بذلك – عند محاولة بعضهم شراءه بعد أن ضبطهم متلبّسين بالسّرقة. لكن قواعده الأخلاقية لم تمنعه من محاولة بيع اكتشافاته للسلطات. كان مكروهًا من الجميع، وكان يلقّب « **بالكاتب الهاوي** » لأنه كان يكتب باستمرار تقارير لإرشاد الوزراء

وإدانة نقائص الإدارة. ولأن تقاريره لم تكن تلق أي جواب فكان يصدر كتبا. وفي العام 1812، أي السنة التي زار فيها السجن لفترة قصيرة، نشر « **دراسة مذكرة حول قواعد الادارة العسكرية** »، ونشر في العام 1818 « **روح المذكرة السرية** »، وفي العام 1819 « **رسالة إلى مدير تحيرر جريدة** لوكونستيتوسيونيل **بخصوص اقتراحات الإدارة العسكرية** »، وفي العام 1822 نشر « **دراسة لميزانية وزارة الحرب** ». كان مشكاكا ويرى المؤامرات ضده في كل مكان، ولم يكن دائمًا مخطئًا في ذلك. كان هوسه نابعاً من فقدان الحظوة ومن فراغه. وفي العام 1827 نشر « **جرائمي السياسية والإدارية، أو التكذيب الذي قدمته وزارة الحرب إلى أناس عبر نشر رسائل ووثائق وزارية** »، وكان ذلك بعد أن قررت وزارة الحربية، التي ضاق ذرعًا به، إخراجه من الخدمة بحجة إصلاح الاقتصاد العسكري الذي طالب به بحماس. وكتب قائلاً : « **لقد حان الوقت أخيرا لفرض الصمت على الرجال الذين اضطهدونني سرا واغتالونني تحت غطاء المنصب الوزاري منذ 12 سنة** ».

وفي نفس الكتاب يقدم حلمه : « **ينقص تنظيمنا السياسي وإعلامنا القانوني جريدة مخصّصة حصريا لفحص ونقد قرارات الإدارة، جريدة تدرس فيها كل الميزانيات وكل التقارير بعدالة صارمة، وتبرز كل يوم مخالفات وزرائنا وظلمهم وانتفاعهم وأخطاءهم وحساباتهم الخاصة أو الكاذبة** ».

كانت رسالة الابتزاز أقل نبلا – هي نموذج في نوعه – تلك التي أرسلها إلى رجل الأعمال أوفرار في 2 أفريل 1824 بخصوص نشاطاته كممون خلال حرب إسبانيا، وهاهنا المقاطع الأساسية التي تجسّد حقّاً تفكيره الماكر :

على الرغم من أن السيد أوفرار تركني أعاني في حين كان باستطاعته، لو أنه ظّمّني بعطفه، أن يزيلها ويجلب إلى الحظّ والخير، وبرغم اعتقاده أنه ليس من واجبه الإجابة على رسالة كنت قد كتبتها له في أسبانيا أقدّم

له فيها خدماتي، بالرغم من كل هذه الأدلة عن عدم اكتراثه لأمري، إلاّ أن هذا لا يمنعني من الإسراع في إعلامه بأن رجلا قام بجمع سلسلة طويلة من الاتهامات ضد السيد أوفرار نفسه، وهذا في بحث مطوّل يستند إلى وثائق يندهش البعض من وجودها بين يديه [. . .]. لقد سنحت لي فرصة الاطلاع على كل هذا الكتاب وإنّه حقّاً لخطير، فهو يذكر أحداثا وظروفا قد يستعملها شقّا المعارضة البرلمانية وقوداً لخبثهم ونصوصا يستغلونّها.

وقد سلمت هذا البحث إلى السيد لابوردوناي الذي يبدو مستعدا للخوض في القضية ليجعل منها فضيحة أو يحاول فعل ذلك [. . .]. لقد أعلمت بذلك مدير مكتب السيد أوفرار بباريس، وأنا غاضب لأنه لم يقم باللاّزم لإسكات الوحش، ولكان ذلك بالأمر الهيّن نظرا للطباع المعروفة لصاحب الوشاية (هو نفسه أو أحد رفاقه في الابتزاز – ملاحظة الكاتب)، لكنه ردّ عليّ بأنه ما من شيء ليخشاه. [. . .] لا أظنّ السيد أوفرار يريد أن يرى دون أن يكترث لذلك بعض الأسماء المحترمة متورّطة بسببه. قد لا يكون الوقت متأخّرًا لإيقاف مسار هذه الوشاية [. . .].

أتمنى أن تلقى هذه المعلومات رضى السيد أوفرار وأن يجد فيها منفعة، وأقدم له تحياتي الخالصة. . . بالرّغم من كلّ هذا.

لم يكتف السيد أوفرار بعدم الرضوخ فحسب، بل سمح لنفسه بإرسال كلمة قصيرة ولاذعة إلى فلاندان : « **قد لا تملك الأموال الضرورية لطبع هذه المذكّرة، لذا سأشتري 300 نسخة حين ينشر الكتاب** ». كان ذلك خطأً فادحاً، فسرعان ما مجد رجل الأعمال نفسه نزيل سجن سانت بيلاجي قبل أن يجيب على الأسئلة المحرجة للجنة تحقيق مجلس الأعيان.

كان فلاندان قد فهم أن الخبر أو المعلومة بضاعة ويمكن بالتالي مقايضتها أو بيعها، وكان لا يتردد في القيام بهذا النوع من النشاطات خاصّة

إن كانت المعلومات تتعلق ذوو النفوذ ممن كان يحتقرهم والذي يمكنه أن يطلب منهم، حسب الحال، مالاً مقابل شراء صمته، أو الوشاية بهم إلى العدالة أو الإدارة مقابل مكافأة. أكان مخبرًا، أو واشٍ، أو نمّامًا، أو صحافيًّا ؟ الصحافيين هم الوحيدون الذين يصدّقون – وينجحون في جعل الآخرين يصدّقون بواسطة جرائدهم – أن هناك هوة تفصل بينهم وبين باقي الخلق، في حين أنهم جميعهم يتلقّون رواتب من أجل البحث عن المعلومة ونشرها.

على كل حال، واصل فلاندان في العام 1828 نشاطاته بالنبش في القذارة، ولأنّه كان دائما جيد الاطلاع، فقد كاتب محافظ السين ليندّد بالمكائد التي سبقت مناقصة إدارة ألعاب الحظ في باريس قبل أن يكشف القضية للجمهور.

بعد ثورة جويلية، التي استقبلها بفرح لأنها أسقطت أولئك الذين لم يعترفوا بقيمته الحقيقية، كان الواشي، دون شك، من الأوائل الذين وصلتهم الإشاعات المتعلقة بنهب خزينة الجزائر بفضل العلاقات التي احتفظ بها في وزارة الحربية، واهتزّ لها كيانه. لقد شعر بأن هذه القضية قد تكون قضية العمر، فهو كان يعرف جيدا تمام المعرفة جشع الممونين وضباط الجيش السامين، وكان مقتنعا بأن هناك كنزًا دفينًا عليه العثور عليه وبأنّ لديه، دون شك، أحسن المؤهّلات لفعل ذلك، حتىّ أنّه كان يأمل، بقليل من الحظ، في العودة إلى وزارة الحربية معزّزًا مكرّمًا. فانطلق إلى تولون وقام بكتابة مذكرة بخصوص إنشاء لجنة تحقيق، وتمكن في 25 أوت من الاقتراب من الجنرال كلوزيل، الذي كان مقيما بفندق لانتيريور بشارع مونمارت، وقدم له مذكرته. أحسن خلف الجنرال بورمون استقباله، وبجرأة لا تصدق طلب فلاندان السلطات الكاملة للقيام بالتحقيقات في حل ما وظّفه كلوزيل، والحق في استدعاء الجنرالات والضباط في الجزائر وحجز ممتلكاتهم. ونصح

فلاندان الجنرال بأن يعيّن « **مفتشا عظيمًا للقيام بمصادرة وحجز واعتقال كل من يحدده كمشبوهٍ القائد العام** ». ثم خطرت له فكرة لامعة، فلم لا يكون هو ذلك « **المفتش العظيم ؟** » بعثت حمِيّة فلاندان الحماسة في كلوزيل لدرجة أنه قرر أخذه معه إلى الجزائر.

وصل كلوزيل الجزائر في 2 سبتمبر، واستلم في نفس اليوم القيادة من يدي الماريشال دوبورمون الذي غادر الجزائر بعد ذلك بيومين على متن سفينة شراعية نمساوية استأجرتها دار سيلييز. وفي يوم 4 سبتمبر أصدر كلوزيل تعليمة صدمت الكثير من رجال الجيش :

لقد استنكرت فرنسا الإشاعات النابعة من مصادر موثوقة والتي تنمّ عن اختلاسات اجرامية. يجب أن يطبّق العدل على الجميع ولصالح الجميع. لصالح الجيش إن كانت هذه الأخبار كاذبة ومغرضة، وعلى الناهبين إن مسّوا، وللأسف، الخزينة العمومية [. . .].

وعيّن جان باتيست فلاندان مقررا لتلك اللجنة. وبحماية الدولة له، أصبح المدافع عن القانون والمبتز يملك كل السلطات لممارسة « فنه » والتخفيف من حنقه الذي تراكم طوال السنوات التي عانى خلالها فقدانه الحظوة. كان يقال في وزارة الحربية أنه عندما يقتفي فلاندان أثرا، كان الأمل كبيراً في استعادة آخر درهم مسروق. وكان سيجده.

انطلق فلاندان وراء فرائسه وفي رأسه تتردد كالصّلاة جملة لكلوزيل، وهي جملة أضفت كلّ الشرعية على كل مشاريعه الانتقامية : « **يجب أن نكون صارمين جدا وأن نجد الملايين المسروقة ومن سرقها** ».

لم يتعاطى فلودان مع الأمر بتساهل، فقام بأول تفتيش له في مكاتب دار سيلييز بالجزائر التي كان يسيرها آدولف شنيايدرالذي أصبح أهم مدني في المدينة، والرجل الذي يتعامل يوميا مع البارون دو نييه. كان هذا التفتيش

بمثابة إعلان حرب. كان فلاندان مقتنعا بأنه إذا ما تمت اختلاسات فإنّ الذهب والفضة قد غادرا الجزائر في السفن المؤجرة من طرف دار سيلبير، وبأن ممثلها على اطلاع بالمسارات والطرق التي اخذتها. إلاّ أنه عاد خاوي الوفاض، إذ لم يترك شنيدير أي أثر في مكاتبه. ومُتّبعًا نفس المنطق، استجوب مقرر اللجنة بكري والمصرفي بن دوران اللذين كانت تشير إليهما الإشاعة على أنهما طرفان مهمة في الاختلاسات، وشعر بأنهما على وشك الاعتراف عندما أومأ إليهما عضوان من اللجنة وشجعاهما على الصمت، فلم يحصل فلاندان منهما على شيء.

لقد فهم فلاندان بسرعة أن الأهم بالنسبة إليه هو تقديم الدليل على أن الكنز كان أكبر بكثير من القيمة التي بلّغتها لجنة المالية المنصّبة من قبل الجنرال دوبورمون، إذ لم تكلّف اللجنة نفسها عناء القيام بجرد مفصل للقيم المكدسة في أقبية القصوبة قبل أخذها. وكان فلاندان مقتنعا، من جهة أخرى، بأن كنوز الإيالة كانت تساوي على الأقل 150 مليون فرنك قبل وصول الفرنسيين، إذ قدّم القنصل دوفال في فبراير 1828 تقديرا بمبلغ 150 مليون فرنك وهذا دون حساب الألماس والأشياء الثمينة، بينما قدّر القنصل الأمريكي شالر أنّه يتجاوز 300 مليون فرنك مع إضافة قيمة العتاد الحربيّ. وحتى في الجزائر لم تكن التقديرات لتنزل دون 150 مليون إلا نادرا، وكانت تصل إلى 500 مليون فرنك، أي ما يتراوح ما بين 7,5 مليار و25 مليار فرنك بقيمة العام 2001.

أقنع إذا فلاندان زملاءه بضرورة الذهاب إلى مسارح "الجريمة"، أي في القاعات حيث كان الكنز مكدسا، وفضلا عن أعضاء اللجنة الستة الآخرين استدعى فلاندان فيرينو، المتصرف العام وكذا حامل مفاتيح القاعات، والقائم على خزينة داي الجزائر (إن كان فلاندان يذكر دائما القائم على

خزينة الداي، إلاّ أنّه من غير المرجّح أنه يعني بذلك الخزناجي الذي سافر إلى إزمير في 15 أوت، والمُؤكّد أن يقصد القائم على الخزينة التركي الذي كان الإدارة اليومية للخزينة تحت إمرة الخزناجي – ملاحظة الكاتب) وترجمان وعسكريان هما قائد الفرقة غي ومساعد كلوزيل إضافة إلى ضابط مدفعية. كان فيرينو قد ختم بالشّمع كل الأبواب التي تؤدي إلى كنوز القصوبة في 10 أوت بعد الزيارة الأخيرة لمحافظي المالية، وكان فلاندان من كسر الأختام.

أظهر فلاندان نواياه عندما وصل الجميع إلى الأقبية : فقد كان يريد إعادة حساب تكعيب كل قاعة كدّست فيها النقود بتحديد كلّ العملات النقدية، وبعد معرفة أيّ من العملات – ذهبيّة أو فضّية – كانت تحويها القيام بقييم إجمالي لمحتوى كل قاعة ثم لمجمل الخزينة.

بدأ فلاندان بالطلب من مساعد كلوزيل حساب تكعيب القبو الأوسط للكنز الكبير حيث كانت تتراكم البياستر الإسبانية وفقا للموظف التركي، وأشار هذا الأخير إلى آثار على الجدران سمحت فيما بعد بتقييم حجم البياستر الاسبانية التي كانت موجودة قبل وصول الفرنسيين. كان التّوجّس باديا على فيرينو. انقلبت الآية وطرده أسياد الجزائر الجدد دون السماح له بعد بالعودة إلى فرنسا، إذ عليه أن يبقى تحت تصرّف لجنة التحقيق. كانت تلك وضعية انشرح لها قلب فلاندان الذي كان يرى فيه المشبوه الأساسي في قضية الاختلاس بفعل منصبه المرموق في القصبة، فهو كان، بصفته القابض العام، المتحكّم في مدخل الأقبية التي كانت تحتوي على الكنز، فضلا عن أنّ الخزناجي، كبير المتصرّفين في المالية في ديوان الداي، سلمه بيده مفاتيح الخزينة عندما دخل الجزائر خلف الجند الأوائل، وأكد ضابط من قيادة أركان بورمون أنّو « **لم يتركها منذ ذلك الحين** ».

بعد قياس التكعيب سأل فلاندان السيد غي :

– ما القيمة بالمليون ؟

– حوالي 14 مليون إذا خصمنا 40% من الفراغات التي تتواجد دوما في أكوام النقود . . .

ثم التفت فلاندان إلى فيرينو :

– لا شك يا سيّدي في أنكم وجدتم في هذا القبو حوالي 14 مليون . . .

– أجل يا سيدي، لقد وجدنا 14 مليون . . . أجاب فيرينو .

– وسيكون الواحد منهم مثالاً على الباقين، إنكم ترون يا سيدي أن الدّلائل اللفظية والمادية التي أستند عليها ليست كاذبة، هكذا استخلص فلاندان .

أدرك حينها فرينو وأغلبية أعضاء اللجنة مدى خطورة فلاندان وطرق عمله وعبّروا عن استيائهم بعدم الإكتراث، ظاهريا، بتحقيقاته، وانسحبوا إلى الغرفة التي تؤدي إلى غرفة الأقبية الثلاثة الأساسية، وبعد أن تبادلوا الكلام همسًا عاد فيرينو إلى فلاندان وسأله :

– ماهي هته العملية التي تقوم بها ؟ أغايتها مراقبة أعمال اللجنة التي استلمت الكنوز ؟ ومن هو هذا الرجل، هذا العربي الذي وصلتني به ؟

– بالفعل سيدي، إن غايتي من القيام بحساب قدرة استيعاب الأقبية التي وجدتموها ملأى بالنقود وبالمواد الذهبية والفضية هي مراقبة العمليات التي قامت بها اللجنة التي استلمت كنوز الإيالة قدر الإمكان. هذا هو هدف العملية، وأنتم ترون بأنها عقلانية، وبأن الوسائل المستعملة ليست مضلّلة، وبأنه بقدر ما سيكون تنفيذ دقيقًا فإنّ نتائجها ستكون مفيدة. إن الدّليل على ذلك نصب عينيكم، إذ لا يمكنكم الإنكار بأنكم وجدتم فعلا في القبو الأول هذا قيمة الأربعة عشر مليونًا من خلال حساب تكعيب هذا الجزء من القبو المعروف بأنه كان مليئا بالبياستر الإسبانية. أما هذا الرجل، هذا العربي الذي

تتكلمون عنه بنوع من التحقير، فلا يمكنكم تجاهل أنّه القائم السابق على خزينة الداي، وهو بالتالي رجل يعرف معرفة تامة الخزينة التي تسلّمتموها.

المُرجّح أن « العربي » – كما رأينا ذلك سابقا – هو أحد مساعدي الخزناجي.

ردّ فيرينو بخشونة بعد أن شعر بأنه وقع في فخ :

– لن أجيب مستقبلا على أي من أسئلتكم...

– وسيكون لكم هذا. من الآن فصاعدا سأرسل لكم أسئلتي كتابيا، وسأوثّق أي رفض منكم في المحضر.

بعد ما أُغلق هذا الملف، طلب فلاندان من السيد غي مواصلة عمله وحساب تكعيب كل الأقبية والقيم الموافقة لها، وقدم له مساعد كلوزيل العسكري النتائج وهي : « **أربعة امتار و469 مم مكعب فيما يخصّ الذهب، و34 متر و407 مم مكعب فيما يخصّ الفضة** ».

وبعد تقدير الفراغات بحوالي 40% وصل غي إلى خلاصة أن قيمة الكنز الإجمالية هي « **مئة وتسعة عشر مليوناً فيما يخصّ الذهب، وثلاثة وثلاثون مليوناً فيما يخصّ الفضة، أي مئة واثنين وخمسين مليونا إجمالاً** »... بينما وصل الخزينة الفرنسية أقل من 49 مليون فرنك أي أن الاختلاسات فاقت المئة مليون.

ماهي أخطاء السيد غي ؟

إن كان السيد غي قد قام بحساباته بشكل جيد بخصوص القبو المركزي حيث كانت تتكدس البياسترالإسبانية، فهو في المقابل قد ارتكب خطأً فادحًا في تقييمه الإجمالي لكنوز الإيالة. طلبت من ميشال

بريور، رئيس شركة النّميّات[1]، تقييم وزن القطع الذهبية والفضية بناءً على الأحجام التي حسبها المساعد العسكري للجنرال كلوزيل. وبعد انتقاص 25% من المساحات الفارغة نجد أن المتر المكعب الواحد من النقود الذهبية غير المعبّأة يزن على الأقل 14 طنا، في حين يزن المتر المكعب الواحد من الفضة 7 أطنان على الأقل، مع الأخذ أيضا بعين الاعتبار المساحات الفارغة.

انطلاقا من هذين التقديرين فإنه يمكن تقييم وزن الكنوز على أقلّ تقدير كالتالي :

– فيما يخصّ الذهب : 4 م^3 و469 مم مضروبة في 14 طن = 62,566 طنّا.

– فيما يخصّ الفضة : 34 م^3 و407 مم مضروبة في 7 أطنان = 240,849 طنّا.

وباستعمال نفس قواعد الأسعار لكلوغرام الذهب (3000 فرنك) والفضة (200 فرنك) التي أقرتها لجنتا المالية، نصل إلى التقدير التالي لكنوز الإيالة :

– ذهبًا : 62,566 طنًا مضروبة في 3000 فرنك = 187 مليون و698 فرنك.

– فضة : 240,849 مضروبة في 200 فرنك = 48 مليون و169 فرنك.

هذا يعطينا إجمالاً 235 مليونًا و767، أي ما يقارب 240 مليون فرنك. ولا يأخذ هذا التقدير في الحسبان السبائك، والحلي، والأحجار الكريمة والماس. وبعبارة أخرى، لم يكن المبلغ المختلس من الخزينة 100 مليون، بل قد قارب 200 مليون فرنك.

1 – ملاحظة المترجم : شركة دراسة، وتققيم وبيع العملات النّقدية القديمة، أسّسها ميشال بريور في العام 1988.

واجه فلاندان صعوبات كبيرة لإدراج محضر عمليات التكعيب في سجلات اللجنة، وصعوبات أكبر لتمرير برنامج التحقيقات والإستنطاقات التي كانت ناتجة عن قناعته بأن هناك على الأقل 100 مليون فرنك قد اختلست من القصوبة وحدها.

مع مرور الأيام، شعر فلاندان أن زملاءه انزعجوا من الاتجاه الذي اعطاه للتحقيق. وبعد شهادة مفادها بأن 28 صندوقًا مليئًا بالذهب قد نقلوا سرا إلى جبل طارق، تمكن فلاندان، مرة أخرى، من إقناع لجنة التحقيق بكتابة رسالة صارمة جد إلى الجنرال كلوزيل :

تغتنم اللجنة هذه الفرصة لتعلمكم أنه في حال ما صدق شكّنا واختلسَ مبالغَ ضخمة من خزائن القصوبة أفراد عدة من الجيش، فإنّه من المرجّح أن يكون هؤلاء قد حاولوا إخفاءها، وهذا بإرسالها مباشرة أوعن طريق آخرين إلى مدن أجنبية. وبالتالي فهي ترى أنه من المستعجل إجراء تحقيقات في سرية تامّة للحصول على أدق المعلومات، باستعانة شرطة فرنسا والشرطة المحلية للسفراء والقناصلة في هذه المدن الأجنبية التي تعتقد اللجنة أنها : قادش، وجبل طارق، وبالما، وماهون، وليفورنو، وجنوة، ونابولي وقرطاجنة. وهي في فرنسا :تولون، ومارسيليا، وليون وباريس، إلخ.

وكتبت اللجنة أيضا في نفس الرسالة :

لقد بُلّغت اللجنة بأنه تم إيداع أشياء نفيسة وفضيات لدى قناصلة أجانب في الجزائر، وعلى الخصوص قناصلة إنجلترا والدانمارك وسردينيا، وبأنّ من قام بذلك هو أفراد من الجيش [. . .].

لقد تجاوز فلاندان الحدود، فقام الجنرال كلوزيل بتعليق أعمالها بعد ذلك التصريح بخمسة أيام، في 22 سبتمبر، أي بعد 18 يوما فقط من إنشاء اللجنة. هل كان ذلك التعليق بأمر من باريس ؟ بالرّغم من ذلك تمكن

فلاندان في ظرف أسبوعين من الاستماع إلى 54 شهادة، واقتنع بأنه قد تمت المصادرة على ثلثي خزينة الجزائر على الأقل. أقضّت تلك الاكتشافات مضجع سلاطين الجزائر الجدد الذين كانوا يتنعمّون بملذّات حياة الداي. وهنا أثبت هذا العفريت فلاندان بأن سمعته كمعرقل لم تفه حقّه، وآن الأوان لتوقيف الرّجل الذي كان وراء هذا العمل التدميري، إذ كان أدلّة جديدة تتراكم كل يوم على مكتب كلوزيل، وكانت كلها بمثابة قنابل يمكن أن تنفجر في وجه أبطال حملة الغزو الإفريقية. لقد حلّت مصيبة على القصوبة ومن المستعجل استعمال الوسائل من العيار الثقيل.

اضطر فلاندان للرضوخ لقرار كلوزيل حين حرّر تقرير لجنة التحقيق التي كان هو مقررها، وبينما كان ينهي كتابة هذا التقرير تلقى رسالة من الملازم باجيس طالبا منه المجيء إليه :

– إنّي آسف لنهاية التحقيق، فقد كنت على وشك كشف حدث هام للجنة التحقيق.

أجاب فلاندان.

– لقد توقّف التحقيق بالفعل وسيعاد فتحه فيما بعد، ولكن إن كان لديكم أي تصريح فإنّي كلّي آذان صاغية وسأحتفظ به، كما أحتفظ بإمكانية استدعاءكم لتستجوبكم اللجنة التي ستواصل التحقيق.

قام الملازم باجيس حينها بتصريح هام :

– في الليلة ما بين 6 و7 جويليه كنت متناوبًا على حراسة قصر القصوبة حيث جاءت الكتيبة الأولى من الفيلق الرابع، التي أنتمي إليها، لتخلف كتيبة من الفيلق السادس للمشاة، وسمعت جنودا من هذه الكتيبة يقولون بأن الكتيبتين المكلفتين بحماية الخزينة قد وُظّفتا طيلة الليلة السابقة في نقل صناديق الذهب من داخل القصوبة إلى خارج الحصن...

– هل أنتم متأكدون من أقوالكم، وهل يمكنكم وعدي بأنكم ستأتونني بالإثبات على ذلك في الوقت المناسب ؟

– بكل تأكيد...

من باب الحذر، قام فلاندان على الفور بإيجاد قوائم أفراد الكتيبتين المذكورتين حتى يتمكن في اليوم المناسب من مساءلة ضباط الصف الذين سمعهم الملازم باجيس. وعاد إلى كتابة تقريره، وسرعان ما غلب طابعه الهجومي مرة أخرى، فهو لم يلوم اللجنة المالية لأنها لم تقم بجرد محتويات الخزينة قبل الاستيلاء عليه فحسب، بل كذا لأنها لم تطلب حضور وزير مالية داي الجزائر – يقصد الخزناجي– أو موظّفًا آخر من الخزينة من أجل كشف محتويات وحجز كنوز الإيالة : « **إن نسيان هذه القواعد الأولى للمسؤولية لأمر خطير، وتعتبر اللجنة أنه من واجبها أن تلاحظ ذلك** ». كما لام أيضا المحافظين الثلاثة على عدم حضورهم دائمًا خلال العمليات الإثنين والثلاثين : « **وهكذا خُرق الشرط الثاني الذي كان من شأنه أن يضمن ثقة الحكومة في هذه الأفعال** ». كما أبدى شكوكا كبيرة بخصوص شرعيّة محضر لجنة المالية المؤرخ في 27 جويلية بعد أن لاحظ فيه « **طلْسات وكتابات فوقية وخدوشات وكتابات بين السطور...** ». قبلت لجنة التحقيق تقريره بإجماع لكنّ الخلاصة التي كانت امتدادا له قوبلت بالرفض من قبل أربعة أصوات من بين السبعة أعضاء الذين يشكلونها، وهذا بسبب الإتهامات الخطيرة التي تحملها في طياتها. كما قررت نفس هذه الأغلبية أنه بإمكان كل محافظ استلم خلاصة فلاندان أن يضيف خلاصته الخاصة. وتم ذلك وسُلّمت مجمل الخلاصات إلى القائد العام.

لم تمنع هذه الهزيمة فلاندان من إبلاغ الجنرال كلوزيل بشكوكه الخطيرة في الرسالة التي أرفقها :

ستسعد اللجنة إن قدّمت أعمالها الحكومة دليلا على أن كلّ الاتهامات التي وصلتها كانت مغرضة، وستسعد أكثر إن استطاعت، مؤدّية بذلك واجبها الصّارم والمقدّس، ذكر أسماء الرجال الذي يجب اتهامهم دون أدنى شكّ أو لُبس وإنزال القصاص العادل والصارم عليهم لتخلّفهم عن القيام بواجباتهم، في حال كانت مضطرة إلى الاعتراف بأنّ كلّ الأمور المهمة التي مسّتها التحقيقات أو جزء منها تم دون أمانة وحذر وحيطة ودقّة، وإن استطاعت أن تقول لكم على الخصوص، سيدي القائد العام، أنه هاهنا توجد الملايين التي نشكّ أنه تم اقتطاعها من الخزينة العامة. إضافة عدد كبير من الشبهات وسلسلة من الأدلة المعنوية والوثائق، التي تؤدي إلى تحقيقات بعيدة عن صلاحياتها، إضافة إلى الشكوك التي وضعت أسس الإعتقاد أن إنشاء هذه اللجنة ضرورة، هذا كل ما يمكنها القيام به لتكون جديرة بالثقة التي وضعتموها فيها وشرّفتموها بها.

لم يعد القائد العام كلوزيل ليكترث لواقع أضحى يهدّد بزعزعة أعلى مستويات هرم السّلطة العسكري والسياسي، فهو كان ينوي إغلاق هذا الملف الشائك نهائيا وتبييض صحيفة الجيش الغازي.

وفي 22 أكتوبر نشر جدول الأعمال التالي :

لقد صرّحت اللّجنة بكلّ وضوح بأن ما من شيء قد تم اختلاسه من خزائن القصبة، بل قد تم توجيهه بكامله لصالح الخزينة الفرنسية.

وحفاظًا على المظاهر اعترف الحاكم على مضض :

لقد اعترفت اللجنة بأنه قد تم أخذ بعض الألبسة والحلي التي خلّفها الداي وراءه والتي أخذ البربر واليهود جزءا منها، والجيش كلّه بريء من ذلك.

سنرى فيما بعد الأسباب التي أدت الى تقلب موقف الجنرال كلوزيل.

لم يبق لفلاندان ما يفعله في الجزائر، وبكثير من الأسى عاد إلى فرنسا، وخلال مدة الحجر الصحي التي قضاها بالمحجر الصّحي بمرسيليا لم يستطع منع نفسه من مراسلة وزير المالية ووزير الحربية ليدحض النتائج التي فرضها غالبية أعضاء لجنة التحقيق، وللاحتجاج كذلك على تعليق التحقيق، وعند وصوله باريس طلب إعادة إدماجه في المقتصدية العسكرية التي كان قد تركها منذ 13 سنة. ما من شك بأنّ وزير الحربية الجنرال جيرار، بتلبيته طلب هذا الرجل المزعج، أراد كذلك إبعاده عن باريس، فقام بإعادة إدماجه وعينه المقتصد العام لجيش احتلال منطقة موري براتب سنوي سخيّ قدره 24 ألف فرنك. غير أن فلاندان رأى في تعيينه الجديد إبعادا – وهو كذلك حقيقية – وتلكأ وتأخّر في الذّهاب إلى موري، فهو لم يتخلّ عن فكرة استغلال رأس ماله من المعلومات حول اختلاسات الجزائر بأفضل طريقة ممكنة، خاصة أنه تحصل في نوفمبر 1830 على معلومة جديدة وثمينة. خلال مأدبة عشاء جمعت حوالي 15 شخصا – من بينهم بييوه دوبيه، زميل لفلاندان في لجنة التحقيق في الجزائر – ذكر بورلون، مدير مؤسسة بريد لافيت وكايار، أن 865 صندوقا تحتوي على سبائك قد أرسلها على دفعتين المصرفي هيث من لندن إلى المصرفي هاجرمان في باريس. فار دم فلاندان وأبلغ بالأمر تريارد محافظ شرطة باريس الذي وعده بفتح بتحقيق وإبلاغه بالنتائج. وفي ذات الوقت عرض عليه السيد فورمون، رجل ثقة دو بورمون، مبلغ 300 ألف فرنك مقابل صمته. كان فلاندان فعلاً يحاول إقناع وزارة العدل بإعادة فتح التحقيق، فهو كان مقتنعا بأن بإمكانه ربح مال أكثر لو بقي في باريس، لكنّه اضطر للذّهاب إلى موري في جانفي 1831 بعد أن هُدد بالإقالة. ظن لويس فيليب والحكومة أنه بإمكانهم تنفس الصعداء جهلاً

منهم طبيعة فلاندان، فهو بدأ بسرعة، بعيدا عن باريس، بكتابة **تاريخ تحقيق الجزائر** وأرسل فصوله الواحد تلو الآخر إلى الماريشال سولت، وزير الحربية الجديد الذي هدّده بالإقالة في حال ما نشره. لكن ذلك لم يكن ليثبط من عزيمة فلاندان الذي واصل كتاباته تزامناً مع تحقيقه. وبعد أن انزعج لعدم تلقّيه أي ردّ من محافظ الشرطة، عاد وراسله بخصوص وصول 865 صندوق إلى المصرفي هاجرمان، وأجابه تريارد في 17 جوان ليؤكد له صحة معلومته بالرّغم من أنّ تحقيقه لم يكتمل بعد : « [. . .] **لم تسمح التّحرّيات بالتعرف على قيمة التسليمات التي تمت في نفس الوقت إلى دار هاجرمان وببعض الدور الأخرى بباريس من الأموال المأخوذة من الجزائر** ».

في 21 جوان 1832 أرسل فلاندان إنذارا نهائيا إلى ضابط سام بغرض الحصول على رتبة المقتصد، فهو وفقًا للنّظام التّأسيسيّ لا يزال برتبة نائب مقتصد رغم مزاولته مهام مقتصد عام : « **هذا إذا إنذاري الأخير، وسأنشر هذا قريبا إذا لم يتغير هذا المؤقت الذي أمارسه فورا ونهائيا، فسبعة عشر شهرا من الصف الأول تعطيني الحق في ذلك. وليضف إلى ذلك القليل من الذهب وعروة وردة إلى صليبي . . . إنّ هذا لأمر بالغ في الجدّية أضعه في عهدتكم** [. . .] **فلا تأخير ولا وعود مبهمة** [. . .] **إنّي أريد شيئًا ملموسًا وعلى الفور.** »

لم يتخذ الماريشال سولت أيّ إجراءات عقابيّة ضد فلاندان بسبب ما لايسعنا سوى تسميته ابتزاز ووقّع قرار عودته في 20 جويلية 1832. بسبب المرض تأخّرت عودة فلاندان إلى باريس إلى غاية نهاية أوت، وهناك استقبله الماريشال سولت ودعاه إلى أخذ قسط من الراحة. امتثل فلاندان واستفاد خلال تلك الفترة بكلّ فوائد ومميّزات منصبه بموري، وهذا دليل قاطع على

أن ما من أحد كان يريد إزعاج رجل متقلّب ولا يمكن التنبّؤ بتصرّفاته ولا التّحكّم به، والذي كان لا يزال يشكل خطرا على الحكومة.

المصادر :

Prise de possession des Trésors d'Alger. Réponse au mémoire présenté à la Cour de Cassation, Jean-Baptiste Flandin, Feret, Paris, 1835.

Prise de possession des Trésors d'Alger. Requête..., Impr. de Jules Didot l'Aîné, Paris, 1835.

Notice sur la prise de possession des Trésors de la Régence d'Alger, Jean-Baptiste Flandin, Imprimé chez Chassaignon, Paris, 1848.

Histoire de la conquête d'Alger, Alfred Nettement, Jacques Lecoffre, Paris, 1856.

Le Miroir, Hamdan Khodja, Actes Sud, Paris, 1985.

Esquisse de l'Etat d'Alger, William Shaler, édité par Ladvocat, Paris, 1830.

10

الخزناجي لسان جون : « المرجّح أن الفرنسيين وجدوا أكثر من 500 مليون »

حين ذكرت لأرشيف الهام الذي يوجد في لندن والذي يرسم صورة لخزائن الإيالة وعملية الاستيلاء عليها، نبّهني بعض الأخصائيين من الاعتماد على مصداقية تأكيدات سان جون قنصل إنجلترا في الجزائر وقت الأحداث، فالتضليل كان سيمة ملازمة لممثل بلاد الإنجليز الذي لم يرض أبدًا لاحتلال الجزائر بل وحاول اعتراضه. أنا لست بمؤرّخ ولكن تحذيراتهم كانت تذكرني بالحجج المستعملة خلال محاكمات المتعاونين مع ألمانيا مباشرة بعد الحرب، والتي كان يقدمها مدافعوا المتهمين الذين كانوا يرفضون الوثائق الألمانية بحجة أنّها ألمانية فقط، وأستحضر على الخصوص الأستاذ موريس غارسون الذي كان يدافع عن روني هاردي، المتهم بالخيانة، والذي وُضِعت على عاتقه مسؤولية اعتقال جان مولان بناء على تقارير ورسائل ألمانية، خاصة منها تقريران أرسلهما كلاوس باربي إلى كالتنبرونر، قائد الغيستابو، والتي تم اكتشافها بعد الحرب في أرشيف ريبنتروب وزير الشؤون الخارجية وكانت تحمل توقيع كلاوس باربي. ما من سبب يدعو للتشكيك في صحة وثائق صالحة كانت وظيفتها الوحيدة هي أن تستعمل داخل جهاز القمع النازي.

وفي هذه الحالة أيضا لم يكن من سبب ليدفع بسان جون إلى تزوير الرّسائل الرّسمية التي كان يرسلها إلى وزير الخارجية أو إلى الوزير الأول، خاصة أنها كانت مختومة بصفة « **سري** » أو « **سري جدا** ». لم تكن هذه المراسلات موجّهة للعامة، حتّى أنّها لم تنشر أبدًا.

روى بتأن ودقة القنصل الانجليزي، الذي كان يشتكي كذلك من طول بقائه في الجزائر، الأحداث التي كان شاهدا مباشرا عليها، واصفًا بإسهاب كل مسألة قد تهم رؤساءه، وقد أثبت بذلك بأن لديه قدرات عالية على المراقبة. كان الأمر الذي يشغل باله هو نوايا الفرنسيين فيما يخصّ إيالة الجزائر وهي مسألة الاستعمار، أسيقومون بذلك أم لا ؟ كان من الصعب التأكد من نوايا آكلي الضفادع. لقد كانت لندن قلقة بشأن احتمال وجود مطوّل لفرنسا على أرض من حوض البحر المتوسّط قد يؤثر بصورة خطيرة على مصالحها، وكان سان جون في تقاريره يرى بأن حجز الخزينة مسألة مهمة، وكان يعيد ذكرها في كل رسائله الرّسمية، فهو كان متيقّنا أتمّ اليقين من أنها غنيمة « ضخمة » سيذكرها النّاس بقدر ما سيذكرون النجاح العسكري ذاته.

كان سان جون يعرف الإيالة عزّ المعرفة، الشّيء الذي يؤهّله ليكون الملاحظ الأوروبي الأجدر بالتطرق إلى هذه القضية. كان الداي يستقبله بانتظام وصار الخزناجي صديقا له، وكانت له مكانة خاصة بين القناصلة المقيمين بالجزائر منذ ذهاب دوفال والحصار الفرنسي الذي تلاه. وكانت حكومة صاحبة الجلالة مهتمة جدا بحل الأزمة بين فرنسا والإيالة، وكان الداي على علم بالمنافسة الكبيرة ما بين الأمتين الأوروبيتين، وكان يرى في سان جون مستشاراً حكيما بل حاميا ضد أطماع فرنسا والأمم المسيحية. وبعد الإعلان عن الحملة الفرنسية باشر القنصل البريطاني في إعطاء وصف دقيق لتطور الأوضاع، وكان المشكل الوحيد، حين كان التاريخ يسارع الخطى،

هو البريد الذي أصبح أكثر بطأً وأقل انتظاما بسبب الحصار الفرنسي، وهو الذي كان أصلاً بطيئا في الأوقات العادية.

عند قراتنا المتأنية للحزمة الكبيرة من الرسائل الرسمية المكتوبة بيد سان جون فقط في العام 1830، نلحظ بأن الزاوية التي كان الانجليز ينظرون إلى الأحداث منها كانت تبرز مشهدا مختلفا عن النظرة الفرنسية إلى الأحداث.

فلنعد بالأحداث إلى الوراء بثلاثة أشهر، أي قبل سقوط الجزائر، لنرى الوضعية من خلال عيني سان جون. كتب القنصل الإنجليزي في 4 أفريل، غداة لقائه مع الداي في القصوبة، رسالة طويلة قال فيها : « إنّ الوضع سيّء للغاية »، فالداي لم يعِ بعد الوضع الذي وضع نفسه فيه حين صفع القنصل الفرنسي، ثم ينقل الحوار الذي أجراه مع حسين باشا بعد الحادثة :

– كان دوفال وقحا، ألم أكن محقّا حين صفعته ؟

– بالرغم من أن سلوكه كان غير مُبرّر، إلاّ أنّه من المؤكّد بأنّ جلالتكم، حين قمتم بصفعه، قد أهنتم كرامته وذلّلتم حقوق الأمم، أو هكذا على الأقل يراه العالم المتحضر عموما. كان هذا جواب سان حون.

رفض حسين باشا ملاحظة القنصل الانجليزي معربا عن غضبه :

– لو كنت لأتوقّع ما كان سيحدث لما اكتفيت بصفع دوفال، بل لكنت كبلته بالأغلال وفقا لعاداتنا وتقاليدنا. فليأت الفرنسيون إلى الجزائر، إن هزموني فإنّي سأدفع ثمن ذلك، وإن هزمتهم فسأجعلهم يدفعون النفقات المترتبة عن هذه القضية...

يشرح القنصل البريطاني في رسالته « **أستنتج من كل هذا بأن الداي لا يصدّق بأن الفرنسيين يحضّرون لمعاقبته وبأنه أقنع نفسه بأننا تحالفنا مع الفرنسيين قصد إخافته كي يقبل التنازلات التي يرفضها الآن** [...]. **إن وصول أولى البواخر الفرنسية سيؤدي إلى ثورة وسيفقد رأسه لأنّ الأتراك**

لا يريدون القتال [...]. لن يكتفي الفرنسيون باسترجاع احتكارهم في عنابة... إن هذا سيؤثر على مصالحنا ».

بعد أن أصبح وصول الفرنسيين وشيكا، طالب سان جون حكومته بإلحاح لترسل له تعليمات خاصة. كانت رسائله اليوميّة تشي بحيرته خاصّة بعد الانتقادات التي وجهتها له وزارة الخارجية لأنه تجرأ على انتقاد الحصار أمام الكونت داتيلي دو لاتور، قنصل سردينيا، الذي كان مكلفا بالمصالح الفرنسية. وللتقليل من وقع حماقته برّر نفسه قائلا : « **سيجد القائد الفرنسي أنني كنت في الواقع أدافع عن المصالح الفرنسية أكثر من ممثلهم** » (يقصد الكونت داتيلي – ملاحظة الكاتب).

أصبحت عينا سان جون اللّتين لا يفوتهما شيء متفتّحتين أكثر في الأيام التي سبقت الهجوم النهائي على الجزائر، وهو يؤكد سلوك الأميرال دو بيريه الذي قام بكل ما في وسعه لتخريب العملية. ويصف القنصل بدقة الأحداث التي دارت يوم 4 جويلية والذي بدأ بإطلاق نيران على حصن الامبراطور على الساعة الثالثة صباحا والذي دام إلى غاية الساعة العاشرة، وكذا ظروف استسلام الداي.

هجر الجزائريون مواقعهم وأضرموا النيران في مخازن الذخيرة، ودقائق بعد هذه الانفجارات ارتفعت الرايات البيضاء. طلب الداي من سان جون الاتصال برئيس الأركان لمعرفة شروط الاستسلام، فذهب القنصل الإنجليزي إلى الجنرال دو بورمون برفقة سكرتير الداي، ثم عاد ليقدّم تقريره : « **يجب أن تستسلم المدينة غدا عند الساعة العاشرة، ويعد بالمقابل بأن يحفظ سلامة الداي وممتلكاته وكل السكان** ».

بعد لقائه ببورمون، اقتنع سان جون بأن الفرنسيين لا ينوون البقاء طويلا في الجزائر. يتوجّب علينا الاشارة هنا بأنّ الشهود على الاستيلاء على الجزائر

الخزناجي لسان جون : « المرجّح أن الفرنسيين و جدوا أكثر من 500 مليون »

لا يتفقون أبدا على توقيت هذه العملية... ولكن وصف سان جون يتوافق مع الرواية الفرنسية الرسمية إلى حدّ دخول الفرنسيين إلى الجزائر، لكنّها تختلف فيما يلي في نقاط عدة.

في اليوم الذي تلى دخول الفرنسيين إلى الجزائر، أي 6 جويلية، روى سان جون تفاصيل الوساطة التي أداها لدى بورمون بصفته « **صديق الداي الشخصيّ** » والتي كان موضوعها المنفى المستقبلي لهذا الأخير. كان يدري بأنّ جزءا من الجيش الفرنسي غير راض على ما يسميه « **تدخله** » في عملية استسلام الداي وذكر لأول مرة استيلاء الفرنسيين على الخزينة : « **ما من سبب يدعوهم للشكوى [...] فليس سرا بأن هناك مبلغ 150 مليون فرنك قد تم اكتشافه في الخزينة** ». لكنّه في المقابل أشاد بتصرّفات دو بورمون، أكان ذلك لنجاحه العسكري أو « **لرأفته بالداي العجوز المسكين** »، غير أنّه تساءل عمّا إذا كان هذا السلوك سيستمر عندما يرسل بولينياك تعليماته إلى بورمون، وهي التعليمات التي بلّغ عن وصولها في رسالته المؤرّخة في 8 جويلية والتي عبّر فيها عن خوفه أن لا تُحترم الوعود التي قدمها بورمون للداي، والذي كان هو ضامنها فسمحت بالاستيلاء على الجزائر بأقل تكلفة.

بعد ذلك بثلاثة أيام، وصف الإجراءات الجديدة التي اتخذها بورمون على أنّها أخبار سيئة، فرأى في قرار بورمون وضع حكومة « مسلمة » الدّليل الأول على إرادة فرنسا الغزو والتي ستتخذ من ضعفها ذريعة كي تتجذر في الجزائر. وأشار سان جون إلى الإجراء الذي اعتبره قاسيا بطرد الأتراك العزاب، وتم تحميل 2000 منهم على بواخر وفي حوزة كلّ واحد خمسة دولارات إسبانية فقط، كما رأى القنصل بأنّ احتفاظ بورمون ببكري والمصرفي دوران في محيطه لا ينذر بخير، وعاد ليذكر الكنز التي قدّره بعدها « **بما لا يقلّ عن 300 مليون فرنك** ».

تغيرت نبرة الرّسائل جذريًّا في منتصف جويلية، فلم يعد على اتصال مع بورمون، وأصبح بالنسبة للفرنسيين مجرد ممثل للمصالح التجارية البريطانية لا مهام سياسية له. لقد وصف باحتقار ومرارة تجاوزات وقمع الفرنسيون بمساعدة اليهود : « **اتُّهِم ضابط فرنسي بابتزاز عائلة بربريّة، فتم اعتقال اليهودي الذي كان يرافقه، أمّا المساعد العسكري، الذي كان معروفا جدا، فلا يزال حرًّا طليقًا** ». كان يريد حينها مغادرة الجزائر. وعاد إلى ذكر قيمة الكنز، فكتب في 21 جويلية : « **أظن أن قيمة الكنز كانت تناهز 100 مليون دولارعلى الأقلّ** » (أي أنها تتجاوز 500 مليون فرنك بقيمة العام 1830 - ملاحظة الكاتب).

أكد سان جون في 23 جويلية بأن كل ما حدث يدلّ على أن الفرنسيين يريدون البقاء طويلا في الجزائر، ويذكر على الخصوص إقامة حكومة بربريّة وتوسيع الطرقات. أمّا فيما يتعلّق بتقديره لقيمة لكنز، فإنّ هته ارتفعت لأنه أضاف إليها المواد التي تم الاستيلاء عليها في مخازن الإيالة (شمع، صوف، معادن، مدافع إلخ) : « **أظن حقًّا بأنّ إجمالي قيمة الكنز سيتجاوز 150 مليون دولار** »[1]، وهي غنيمة « **ضخمة** » ستأتي على كل لسان بقدر النجاح العسكري ذاته، فاستطرد قائلاً : « **أعتقد أن القادة العسكريين قد سرقوا منها جزءا معتبرا** »، وكان القادة مصممين على زيادة غنيمتهم : « **سمعت بأن الجنرال بورمون ذهب إلى وهران ليقايض خضوع باي وهران مقابل ضريبة ضخمة** ». وفي الرّسالة ذاتها ذكر سان جون الحديث الذي دار قبل ذلك بيوم بين ثلاثة ضباط ماسونيين فرنسيين في القنصلية الأمريكية، ففضلا عن حقدهم الواضح والصّريح لآل بوربون فهم تطرقوا إلى « الأسرار » التي تحيط بالكنز.

1 – ملاحظة الكاتب : أي 750 مليون فرنك بقيمة العام 1830، والتي تقارب 37,5 مياز فرنك بقيمة العام 2001 و أقلّ بقليل من 6 مليار يورو.

صرّح بعض موظّفي لجنة المالية بأنه كان يحتوي على 70 مليون فرنك لا غير ، إلاّ أن الضباط الفرنسيين يؤكدون على أن قيمة الكنز أربعة أضعاف هذا المبلغ على أقل تقدير ، وأكّدت عدة سلطات ، ومنها الخزناجي، آخر أمين للخزينة ، بأن الفرنسيين قد وجدوا ما يجاوز 500 مليونبل وأكثر من ذلك بكثير .

بقي سان جون بدون تعليمات من حكومته لمدة أربعة أشهر، ولم يصله بريد شهر مارس إلا في 27 جويلية ! غداة الاستسلام أكد له بورمون أن الاستيلاء على الجزائر تم بموافقة تامة من لندن . أصبح شديد الحذر سواء تجاه القائد العام أو تجاه الأتراك وعلى الخصوص الخزناجي السابق وباي قسنطينة والعرب الذين يحثونه على التدخل، مؤكدا أن الحرب لا مناص منها مع القبائل . « لا يمكنكم ترك الفرنسيين يحتلون البلاد . . . » أصبح القنصل البريطاني مقتنعا أن للفرنسيين نية البقاء في الجزائر . قدم الخزناجي السابق التماسا مكتوبا يطلب فيه من بورمون

تطبيقا لاتفاق الاستسلام إرجاع بعض الأملاك التي تركت في القصبة . رفض الجنرال العام واكتفى فقط بالاقتراح عليه سفينة تقله في الاتجاه الذي يختاره .

كتب سان جون في 4 أوت رسالة يائسة طلب فيها مغادرة الجزائر، فهو كان يرى أنه ما من فائدة من وجوده وأن حياته في خطر . ولقد استاء للمعاملة التي تعرض لها صديقه الخزناجي السابق ومن السلوك الوقح لبعض الفرنسيين . كما ذكر كيف أنّ المسؤولين الفرنسيين موّهوا الأموال المختلسة بإرغام الخزناجي على توقيع وثيقة رسمية مفادها أنّ قيمة الكنز بلغت 50 مليون . وتؤكّد بعض المقاطع من هذه الرّسالة المهمة المختومة بصفة « خاص وسريّ » حجم الكنز والاختلاس، وهي جديرة بأن تذكر :

طلب مني الخزناجي (صديقنا القديم هنا) بيع بعض الممتلكات الصغيرة التي تعود إليه هنا، وقد وعدته بذلك مع إني على وعي بأن الفرنسيين سيرتابون إليّ كوني إنجليزيّا [. . .]. وقد أرسل لي في 92 جويلية تفويضاً بالإمضاء، ولأنّه كان يعلم أنني كنت في انتظار سفينة حربية آتية من جبل طارق ومتجهة نحو مالطا، طلب مني أن أحجز له مكانا على متن هذه السّفينة، فهو كان حريصا على الابتعاد عن كل الدسائس والمكائد التي تحاك هنا. وافقت على فعل ذلك، ولأننا كنّا نتوقّع وصول السّفينة في أية لحظة قام بنقل جزء من أملاكه الثمينة إلى القنصلية. وبينما كنّا معا علمنا بأن خمسًا وعشرين من الأعيان الأتراك قد أرسلوا إلى القصر ومن ثمّ اقتودوا فورًا إلى سفينة فرنسية بتهمة التآمر ضد الفرنسيين. لطالما كنت مقتنعًا بأن الفرنسيين كانوا يبحثون دائما عن حجة لنقض بنود المعاهدة. تركت الخزناجي الذي لم يكن يبدو خائفًا على نفسه، غير أنه تم اعتقاله ساعة بعد ذلك وأخذه إلى سفينة فرنسية، وأُعطِي الأمر بطرد كل الأتراك. شعرت أنه من واجبي ضمّ صوتي لأصوات القناصلة الآخرين والاعتراض على طرد مترجمينا وحراسنا، وتحصّلنا لهم بتصريح بالبقاء. إنه لرهيب هذا البؤس الذي ترتب عن نكث بالعهود الفرنسية من هذا الحجم، نساء هؤلاء الأتراك وأطفالهم تركوا هنا دون حماية وكثير منهم لا يملكون قوت يومهم. حاولت جاهداً إقناع الماريشال دو بورمون، من خلال أحد جنرالاته، أن كل هذا يحدث بناءً على رغبة بعض اليهود وبعض البربر في رؤية الأتراك الذين أعاروهم مالاً يغادرون الجزائر (وأيضا بناءً على رغبة الماريشال لإيجاد ذريعة في افتعال خصومة معهم)، وكان الأتراك متأثرين جدا كونهم ظنوا أنه بإمكانهم إنقاذ حياتهم وممتلكاتهم. كما قام الفرنسيون أيضا بإرغام الخزناجي على توقيع ورقة تقول أنّ الخزينة لم تكن تحوي سوى 50 مليون في حين كان الجميع يعلم بأنّ قيمتها كانت 500 مليون. ويقول الكثير من الفرنسيون بأن 60 مليون وُجّهت

للملك بينما خُصّص 40 لولي العهد، وأمال كثيرة أخرى منها لرشوة النواب. إلى جانب هذا، وللتّأكّد من أن بنود معاهدة الاستسلام ستنقَض كاملةً، أرسلوا قائمة تحمل 500 اسمًا وُجّهت للأتراك المسجونين مع أمر بدفع مساهمة بقيمة 10 ملايين فرنك، وشملت تلك القائمة، كما علِمت فيما بعد، أسماء بعض من مترجمينا. إنّي لا أستطيع أن أرى نهاية لكلّ هذا. لقد جاءت زوجة الخزناجي إليّ وهي تحمل إلتماسا كتبه زوجها باللغة التركية طلبت فيه من الماريشال الإذن في الذهاب مع عائلتها إلى الإسكندرية، لكنّ الماريشال رفض حتى استلام الخطاب. لا يبدو لي صائبا أن ترمى بنود المعاهدة عرض الحائط بهذه الطريقة، فهذا السلوك، الذي يضاف إليه تدمير الأزقة، وتبليغ قناصلة إسبانيا والسويد والدانمرك وهولندا بأن الفرنسيين سيحجزون على منازلهم الريفية وبأنّها لن تعاد إليهم، وكذا الأسرار التي باح بها الضباط الفرنسيون، كل ذلك يجعلني أخشى بأنّهم لا ينوون مغادرة الجزائر بل البقاء فيها [. . .].

تقدّم سان جون بطلب عطلة من وزارة الخارجية بعد أن ظلّ بعيدًا عن انجلترا لمدّة 8 سنوات. لقد توقّع حدوث اضطرابات في البلاد : « **إن فظاظة سلوك الفرنسيين التي وصلت أقصى الحدود وأعمال النهب التي يقومون بها يجعلنا جميعا نشتاق للبرابرة الذين كانوا قبلاً** [. . .]. »

يئس القنصل البريطاني، في 25 أوت، من وصول أيّ تعليمات وعاد ليخوض في موضوع مآل الأتراك الذين احتجزوا على متن البواخر دون إمكانيّة الاتصال مع عائلاتهم التي باتت عرضة للإبتزاز. وفي انتظار التعليمات من لندن، لم يكن يسعه سوى مواصلة مراقبة الفرنسيين الذين بدؤوا في الاستقرار استقرار الغزاة. ولاحظ، في 20 سبتمبر، بأنّ : « **هدف لجنة التحقيق (التي نصّبها الجنرال كلوزيل – ملاحظة الكاتب) هو إخفاء ما قام به الجنرالات** [. . .].

أعتقد أن بورمون موجود الآن في انجلترا، وتقول الإشاعة هنا أنه، وبتواطؤ مع مدير الجمارك، سافر آخذاً معه بعض الملايين [. . .]. وقد ضاعت الرّحى الذهبية التي كان من الصعب إخفاؤها إذ أن وزنها كان 25 قنطاراً، اللّهم إلاّ إذا تم صهرها . . . ».

قام إنجليزيّ آخر، وهو العقيد مونتيث، بكتابة تقرير بخصوص غزو الجزائر، وهو تقرير لم يُنشر أبداً ولا يزال يرقد إلى يومنا هذا في مكتب السجلات العامة في لندن. كان العقيد قد رافق الجنرال بورمون إلى الجزائر رفقة بعض الضباط الأجانب الآخرين، وقد أشار إلى تصريح قدّمه المكلف بالخزينة مفاده أن الفرنسيين سيجدون « **أكياسا تحتوي على 30 مليون دولار إسباني (ما يفوق 150 مليون فرنك – ملاحظة الكاتب)، وقطعًا نقديّة من كل العملات بقيمة 250 مليون فرنك، يضاف إليها المدافع والكميات الضخمة من العتاد ومختلف المنتوجات في المخازن العسكرية** ».

لم يكن البريطانيون الوحيدون الذين قاموا بإبلاغ حكوماتهم باستيلاء الحملة العسكرية الفرنسيّة على الخزينة، إذ وصف قناصلة سردينيا وهولندا والسويد هم أيضاً، وبشكل مفصّل، سقوط الجزائر على يد الفرنسيّين، وتطرقوا إلى مسألة الخزينة وقيمة محتواها. فقدّر في 12 جويلية الكونت داتيلي، القنصل السردييني الذي كان يعتبره سان جون عميلا فرنسيا، « الكنز العظيم » بقيمة 500 مليون فرنك، ثم تراجع في تقييمه لينزله، في 16 أوت، إلى 150 مليون. وفي 13 أوت أبلغ وزارته قنصل هولندا، الذي كان في عطلة بتولون لحظة الهجوم، إلى وجود « **رسائل خاصة من الجزائر تفيد بأنّه قد تم حساب 230 مليون فرنك في خزينة القصوبة، علماً بأنّ جزءا كبيراً قد نُهب عند دخول الجيش المدينة وبأن أغلب الجنرالات اغتنموا تلك اللحظة لسرقة أموال كبيرة** ». ولئن لم يكن القناصلة الثلاثة، على خلاف

الخزناجي لسان جون : « المرجّح أن الفرنسيين و جدوا أكثر من 500 مليون »

سان جون، شاهدي عيان، إلاّ أنّ تقديرهم يفوق بكثير التقدير الرسمي الذي قدمته فرنسا.

المصادر :

Londre. National Archives. Public Record Office. FO/3/32 PRO 30/12/24/11.

Aix-en-Provence. 18 Mi AOM 12.

Archivio di Stato. Turin.

Nationaal Archief des Pays-Bas.

11

نقصٌ قدره 17 مليون فرنك في الخزينة الفرنسية

خلافًا لعادته، لم يذهب مدير الصندوق المركزي للخزينة، شارل كيسنار، إلى مكتبه يوم السبت 7 جانفي 1832 رغم أنّه كان قد وعد في الليلة السابقة المفتش العام للمالية، أنطوان بايي[1]، بإحضار وثائق تبرّر وجود نقص قدره 300 ألف فرنك لوحِظ في 6 جانفي في إدارة قرض للدولة بقيمة 120 مليون. لم ير بايي وزملاؤه أنه من الضروري إعلام وزير المالية، البارون لويس، بهذا التأخر، فقد كان كيسنار يتمتّع بسمعة ممتازة وكان مقرّبا من الوزير إن لم نقل بمثابة « أخ » له، كما كانوا يعرفون أن كيسنار، فضلا عن إدارته للصندوق المركزي للخزينة، مشغول جدّا بأعمال أخرى يقوم بتسييرها لصالح الدولة. أو لم يكن هو نفسه من استلم خزينة الإيالة وأشرف على تحويلها إلى العملة فرنسية ؟

مساء ذلك اليوم، وعلى حوالي الساعة الثامنة، مرّ كيسنار بمكتبه في الخزينة، وبعد ربع ساعة خرج ومع محفظة كانت تلازمه دائمًا تقريبا. أمّا بايي فتوجّه إلى 95 شارع دو ريشوليو، أي منزل كيسنار، لكي يجد جوابا لتساؤلاته :

1 – ملاحظة الكاتب: بعد مسار في الجيش ثم في تسيير المحافظات الأيليرية، دخل إلى المفتشية العامة للخزينة، ثم في مفتشية المالية في العام 1823، لتتم ترقيته في العام 1827. كان عضو في الفرقة الماسونية « أتباع سان فانسون دو بول ».

– شرح كيسنار : **لقد وجدت سبب هذا العجز ، إنه يعود بكل بساطة إلى أنّ دار آغوادو لم تسدّد في شهر أكتوبر الماضي 300 ألف فرنك لريع كانت قد سُلّمت لها .**

– سيدي المدير ، متى ستقومون باسترجاع هذا المال ؟

– سأذهب خلال هذا اليوم إلى مكاتب آغوادو في بوتيبورغ وسأحضر من عندهم وصلا سأصرف ما يقابل قيمته في صندوق الخزينة .

– قال مفتش المالية وهو يغادر : **سنلتقي غداً في الخزينة إذا .**

لاحظ بايي أن كيسنار كان يتهرّب بنظرات وبأنه لم يكن كما عهده واثقا من نفسه، لكنّه لم يجرؤ على الشك في رجل حظي بثقة وزراء توالوا على وزارة المالية منذ العام 1860، وخاصة منهم الكونت موليان، ودوفيلان، والبارون لويس، وكان هذا الأخير هو من كلفه بمهمّة تسيير كنز الإيالة الدقيقة، وفي أفريل 1831 بتسيير قرض قدره 120 مليون. لذا انتظر بايي تسوية العجز المحتمل في اليوم التالي قبل أن يبلغ البارون لويس.

انتظر بايي كيسنار يوم الاثنين 9 جانفي، ولكن المدير لم يأت على الساعة 12 كما هي عادته، بل كان خادمه من حضر ليسلّمه طردا مختوما ويخبره بأنّ سيده قد ذهب إلى الريف حيث ينوي البقاء عدة أيام. فكر بايي فورا فيما هو أسوء وهو أنّ مدير الصندوق المركزي أرسل له ترتيباته الأخيرة قبل أن يقدم على الانتحار. لكن الأمر لم يكن كذلك، فلم تكن تلك سوى وثائق ريع وأوراق تخص أحد أصدقائه. وسارع بايي دون تأخير ليخبر البارون لويس بكل ما يعرف.

أُصيب وزير المالية بالذّعر وعيّن على الفور أمين صندوق بالنيابة، وكاتب وزير الداخلية ليعلمه بأنّ كيسنار قد غادر بيته بالأمس وأنه من المحتمل أنه قد خلّف وراءه عجزا لم يكوّن بَعدُ فكرة عن حجمه.

إلى أن يكون ذلك، أرى من الواجب أن أدعوكم لإصدار أمر بالبحث عن السيد كيسنار لكي تجيء به الشرطة إلى الخزينة العامة ويكون حاضرا في عملية التدقيق في خزينته. من الممكن أنه سافر بعربة خيل رمادية تحمل الرقم 137 والتابعة لمؤسسة H-J والتي مقرّها في شارع دو بارادي بحيّ بواسونيير. طول السيد كيسنار 5 أقدام و5 أو 6 إنشات[2]، وهو مكتنز الجسم وأصلع، ويتراوح سنّه ما بين 50 و60 سنة. أرجوكم تبليغي بالمعلومات التي تصلكم بخصوصه.

أرسل البارون لويس رسالة مماثلة إلى محافظ الشرطة.

ذهب شقيق زوجة السيد كيسنار، على حوالي الساعة السادسة مساءً، إلى الخزينة ليعلمهم أن هذا الأخير موجود بمونت مورنسي وأنه حسب ما يبدو قد حاول الانتحار اختناقا. بعد أن بلغه الخبر، كلّف الوزير بايي بالذّهاب إلى هناك واسترجاع مجموعة المفاتيح التي تفتح أبواب الخزينة، وأن يجد كل المعلومات الكفيلة برفع الشكوك التي تحوم حوله. وصل المفتش العام للمالية إلى مونت مورنسي على حوالي الساعة الثامنة مساءً ووجد كيسنار محاطا برئيس البلدية وضابط الأمن وصديقه السيد جوردان دو روشبلات، القابض العام السابق. لقد وجد كيسنار في حالة احباط، ويبدو أنه لم يتعرف عليه، وكان يتفوه بكلام غير مفهوم، ممّا جعل من المستحيل تأدية المهمة التي كلفه بها البارون لويس. إلاّ أن بايي تمكن فيما بعد من إعادة تشكيل أحداث ذلك اليوم الذي عرّج فيه كيسنار على مسكنه بشارع بواسونيير.

بدل أن يتوجه إلى بوتيبورغ حيث يقيم المصرفي آغوادو، غادر كيسنار باريس على حوالي الساعة العاشرة متّجها إلى مونتمورنسي التي وصل إليها على الساعة الحادية عشر والنصف. وهناك حبس نفسه في مكتبه وقام بحرق

2 – ملاحظة المترجم: 1,65– 1,67م

الكثير من الأوراق، وعلى حوالي الساعة السادسة مساء أبلغ عن نيته في الذّهاب إلى البلدية المجاورة غروسلي، غير أنّه عاد إلى باريس التي وصلها على حوالي السّاعة السابعة والنصف مساء. ظلّ حوالي 3 ساعات في شقته قبل أن يعود مرّة ثانية إلى مونتمورنسي. أخبر سائقه، دوشمان، أنه لن يعود في اليوم التالي إلى باريس وكلّفه بتسليم خادمه بباريس طردا لبايي.

أخذ كيسنار سلّة كان قد اقتناها في اليوم السّابق وملأها فحما في سان دوني، ولئلاّ يلفت انتباه بائع الفحم الذي قد يستغرب لسلوك هذا السيد المهم، قال مدير صندوق الخزينة : « **إنّي أحضّر مقلبا مسلّيا لراهبات مونتمورنسي، فبدل أن أعطيهم مقدار بوشل[3] من الشوكولاتة التي وعدتهن، سأهديهن هذا الفحم بعد أن أغلفه في ورق جميل.** ».

لاحظ الجنائنيّ الذي يعمل لدى كيسنار أن سلوك سيده كان غريبا في يوم الأحد هذا، وزاد قلَقه ظهور سلة الفحم في مكتبه، ولكنّه لم يستطع ملازمته بعد أن أراد شارل كيسنار الإختلاء بنفسه.

في ساعة مبكّرة من صباح يوم الاثنين طرق الجنائني باب سيده وحين لم يجبه أحد هرع إلى القاضي ليبلغه مخاوفه. لم يضيّع القاضي لحظة وانطلق إلى منزل كيسنار وفتح أبواب جناحه وغرفته. كان كيسنار مستلقيا على سريره بكامل ثيابه ودون حراك، وكانت رائحة قوية للفحم تعمّ المكان وتؤكد أن كيسنار حاول الانتحار. استدعي الطبيب على عجل وتمكن بعد مجهودات كبيرة من إنعاشه. بضع دقائق أخرى وكان كيسنار سيلقى الموت حتماً. وجد القاضي على الطاولة مجموعة مفاتيح و3 رسائل موجهة إلى وزير المالية وإلى رئيس بلدية مونتمورنسي وإلى أحد سكان البلدية، السيد دونتريغ.

3 – ملاحظة المترجم: هو أداة قياس السلع الأساسية الجافة (وليس السائلة) وتساوي 12,67 لتر.

بعد ذلك في المساء سمع أخ زوجة كيسنار في غرفة النواب أخبارا عن اختفاء أمين الرّئيسيّ للخزينة، فأسرع إلى مونتمورنسي وحاول الاستفسار من كيسنار الذي كان يجيبه باقتضاب، وكان جليا أن وجود بايي أثار قلقه وأزعجه بالرغم من أن هذا الأخير كان قد انسحب إلى غرفة مجاورة. وحين أدرك أنه لن يحصل على شيء من كيسنار أخذ المفاتيح والرسالة الموجهة إلى البارون لويس وغادر مونتمورنسي على حوالي الساعة الثانية صباحا. وغادر كيسنار بدوره مونتمورنسي بعد ذلك بساعتين...

في صبيحة يوم الثلاثاء 10 جانفي قرأ البارون لويس رسالة الرجل الذي وضع فيه ثقته المطلقة منذ سنوات طويلة : « **وأنا الآن على شفى حفرة من الموت وعلى وشك إنهاء العذاب الأليم الذي أعانيه منذ 18 شهرا، أريدكم أن تعلموا بأنني لوحدي أحمل على كتفيّ ذنب العجز الضخم الموجود في الخزينة والذي هو ضعف ما هو معروف**... ». لم يستطع البارون لويس منع نفسه من ربط هذا الحدث مع أحداث تعود إلى 18 شهرا خلت. ففي 10 أوت1830، أي أيّام قليلة بعد ثورة جويلية ووصوله إلى الوزارة، قام بترسيم أخيه الماسوني كيسنار على رأس الخزينة المركزية وكلّفه بمهمة استرجاع كنوز الإيالة، إذ كانت حينها إشاعات اختلاس تملأ باريس وتم اتّخاذ إجراءات لمطاردة المختلسين وبضائعهم...

رغم بحوثها الحثيثة لم تعثر الشرطة أبدا عن مكان اختفاء كيسنار، وبعد ذلك بأشهر قال البعض أنّه في إنجلترا والبعض الآخر في هولندا أين يكون قد مات بعد ذلك بسنتين. خلقت هذه القضية المذهلة ضجّة كبيرة ممّا اضطر البرلمان لإنشاء لجنة تحقيق لتسليط الضوء عليها. استهلّ المحققون عملهم بمحاولة تقدير حجم العجز التي خلّفه كيسنار وتحديد أسبابه، وقد حدد البرلمانيون العجز بما يزيد بقليل على 6 ملايين، وهو مبلغ لا شك

في أنّه أقل بكثير من القيمة الحقيقية، فقد قدر كل من ميشال بروغيار وبيير فرانسوا بينو، وهما مؤرخان معروفان مختصّان في المسائل المالية لتلك الفترة، العجز بحوالي 17 مليون فرنك حينها، أي ما يساوي 130 مليون أورو. أين ذهب كل هذا المال ؟ اكتشف المحققون بأن كيسنار كان كثير المضاربة في البورصة وبأنّه خسر حوالي 2,8 مليون في السنتين الأخيرتين. وقبل أن يلوذ بالفرار كان مدير الخزينة لمركزية قد ترك 120 ألف فرنك ذهبا، وهو مبلغ بعيد كلّ البعد عن المبالغ المختفية... بحث البرلمانيون عن دلائل قد تقودهم لتعقّب أثر الملايين التي تبخرت.

وُلد كيسنار في 7 نوفمبر 1778 بباريس في عائلة ميسورة الحال، ودخل مجال إدارة المالية ولم يبلغ بعد22 سنة ليعمل تحت إمرة المتصرف المالي لجيش الاحتياط الذي كوّنه بونابارت في ديجون. وبعد اجتياز الألب والانتصار في مارينغو تم حل جيش الاحتياط وفُصل كيسنار. وحين تمّ ضم منطقة البييمون قسراً عُيّن على رأس مديرية القباضة العامة لإحدى المقاطعات، ثم أسّس بالاسكندرية مقتصدية للخزينة لكل مقاطعات ما وراء الألب في العام 1806 بناء على طلب من وزير الخزينة، الكونت موليان. وهكذا أصبح كيسنار القابض العام ومدير خزينة الاسكندرية. كي نبسط الأمر، يمكن القول بأن كيسنار كانت له اليد العليا على مالية 9 مقاطعات « إيطالية ». وقد قاد تحت إشراف موليان مفاوضات مالية سرية بحنكة جعلت معلّمه يشيد بخصاله لدى الامبراطور. كان يسافر باستمرار بين باريس وجنوه وميلان وتورينو وكان يجلب الكثير من المال للخزينة. وبطلب من الكونت موليان تحصل على وسام جوقة الشرف اعترافا بالخدمات التي قدمها، وكان معروفاً أن الامبراطور لم يكن ليغدق بهذا الوسام دون سبب وجيه، خاصة إذا ما تعلق الأمر بموظفي الإدارة العموميّة.

لاحظ مقرر لجنة التحقيق أنه كان لكيسنار، خلال إقامته بإيطاليا، « **علاقات متعدّدة ومهمة مع السيد هاجرمان، مدير دار للتجارة مقرّها في جنوة** ». أتذكرون هاجرمان ؟ إنّه ذلك المصرفي الذي أودِع 865 صندوقا من السبائك كانت قد جاءت من لندن. لدى عودته إلى باريس في العام 1814، وبعد الخدمات الكبيرة التي من المؤكّد أنه قدّمها له، طلب كيسنار من هاجرمان الذي استقر كمصرفي بباريس، دون أن يتخلّى عن التجارة مع إيطاليا، أن يشاركه في أعماله، ولم يتمكن هاجرمان من الرفض وأسّس الرجلان شركة توصية، وفي بداية الأمر لم يدفع كيسنار سوى مبلغ صغير ثم أضاف عليه مبلغاً معتبراً في العام 1817. وفي 27 ماي 1815 عُيِّن مفتشا عاما للمالية وبعد ذلك ببرهة، ومرة أخرى بطلب من الكونت موليان، أصبح أمين صندوق الخدمة. لكن ذلك لم يدم طويلاً، إذ رحل بعد إعادة تنظيم الخزينة الملكية واضطلع بعدها مسؤوليّة إدارة دار هاجرمان... وفي العام 1822 عاد إلى وزارة المالية بمنصب الأمين الرّئيسيّ للخزينة الملكية، وهو المنصب الأكثر أهمية بعد منصب الوزير، دون أن يقطع صلاته الوطيدة مع دار هاجرمان، حتى أنّ أفراد الشرطة الذين حققوا بعد اختفائه وجدوا له رصيدا يساوي 1040000 (مليون و40 ألف فرنك) لدى هاجرمان...

إن لم يلفت اكتشاف الشراكة التي جمعت بين هاجرمان وكيسنار انتباه محققي غرفة النواب، فهل أثار على الأقل رد فعل فلاندان ؟ هو لم يفعل لأنه كان حينها في موري. أكان الحال ليكون مختلفا لو أنّه كان في باريس ؟ فبقدر ما كان لفلاندان بعض المعلومات حول الاختلاسات التي تمت بالجزائر، بقدر ماهو واضح بأنه لم يستطع الحصول على أيّة معلومة بخصوص الطريقة التي وصلت بها ثمار تلك الاختلاسات إلى فرنسا، ولا عن دور البنوك في تبييضها. لقد اتخصّه أحدٌ بالفعل باسم هاجرمان كمستلم

للصناديق 865 من السبائك التي جاءت من الجزائر عبر لندن، وكان قد طلب من محافظ الشرطة أن يحقق في هذه المسألة قبل أن يذهب إلى موري، إلاّ أنّه كان يجهل بأنه سيمسّ شبكة من الماليين، هم ماسونيين في أغلب الأحيان، يعتبرون السرية قاعدة أساسية ثابتة. كما أنّه كان يجهل أنّ اسم هاجرمان كان مرتبطا بصفة وطيدة بكيسنار الذي كان العقل المدبّر لعملية تبييض الجزء الرسمي الذي وجده البارون دو نييه والقابض فيرينو. هل اكتفى كيسنار بتحويل قطع النقد القادمة من الجزائر بالطريقة الرسمية ؟ هل خشي كيسنار اكتشاف العمليات المتعلقة بكنوز الجزائر ؟ ألم يحدد تاريخ بداية محنته في شهر أوت من العام 1830 ؟

إذا كانت الإشارة إلى اسم هاجرمان تستتبع اسم شريكه، فإن بحثا بسيطا في محيط صداقتهما وعملهما يسمح باكتشاف رجلين على الأقل متورّطين في قضية الجزائر، الأول هو فيرينو الذي كان، مثله مثل كيسنار، تحت حماية الكونت موليان والذي كان يعرف كيسنار جدّ المعرفة حين كان يشغل منصب الأمين العام لصندوق خزينة دالماسيا والمقاطعات الإيليرية. وكان الثاني جان بيير كولو، وهو شخص آخر شكّل ثروته، كغيره من الكثير من أبطال تاريخ خزينة الجزائر، من تموين الجيوش قبل أن ينطلق في مسار لامع حظي باحترام الجميع ومحملا بألقاب وأوسمة من كل صنف. وحين كلّف كيسنار من قِبل البارون لويس بتحويل نقود الجزائر إلى عملة فرنسية كان متحدّثه هو جان بيار كولو، مدير دار السّك بباريس.

كان كولو مموّنا حين تعرف على بونابرت، وقد تمّ تعيينه ابتداء من العام 1793 كرئيس مصلحة المؤونة في جيش الاحتياط قبل أن يصبح مموّنا لجيش الألب ثم جيش إيطاليا. وقد خُصّ بشرف الذّكر في جريدة **المونيتور** لأول مرة في 10 جانفي 1795 :

بطلب من حكومة الجمهورية الفرنسية، تمّ القبض في البندقية على المدعو كولو الذي كان يعمل سابقا في الجيش الفرنسي بإيطاليا. لقد آثر هذا الرجل الفرار بعد أن كُلّف بالقيام بتسديدات مالية مختلفة، وأخذ معه مبلغا معتبرا من الأوراق النقدية[4].

تعطي هذه النّادرة فكرة واضحة عن حياة كولو الصّاخبة... وبما أنّه كان مقرّبا كفاية من بونابرت ليكلّفه هذا الأخير بإدارة أمواله، فقد وفاوض لصالحه صفقة بيع مناجم الزئبق بإيدريا. كانت علاقتهما عاصفة أحيانا، الشيء الذي أدى إلى افتراقهما قبل حملة مصر، ولكنهما عادا وتصالحا عند عودة بونابرت. كان كولو في ظلّ حكم « الديريكتوار » متربّعا على رأس ثروة معتبرة، وكان يعيش في شارع شوسي دانتان في قصر فخم مزين بالبرونز ولوحات من إيطاليا ومكتبة من خشب الورد وتماثيل من المرمر، دون أن ننسى الأحصنة والعربات ومقصورة بدار الأوبرا وأخرى بمسرح الكوميديا الفرنسية. لقد أدّى كولو، الذي كان يعيش في بحبوحة، دورا هاما في تحضير حركة الثامن عشر من برومار[5]، إذ سلّم بونابرت بالفعل 500 ألف فرنك ذهبي، وكان الرجلان آنذاك يلتقيان يوميا. كانت كولو مقرّبا من بونابرت كفاية إلى درجة أنّه نصحه بأن لايفترق عن جوزيفين، وفي صباح اليوم التالي ظهر القنصل الأول متأبّطاً ذراع جوزفين. وإن كان كولو سخيّاً بماله مع بونابرت وإخوته، فذلك حتماً لأنه كان يجني الكثير من وراءهم. وقد صادق كذلك مضارباً آخر هو تاليرون وكذا المصرفي أوفرار، كما كانت له أيضا مصالح مهمة جدا بميلانو... وبعد عودة الملكية اكتفى بمنصب مهمّ أقل ولكنه

4 – ملاحظة المترجم: بالفرنسية « assignat »، وهي عملة نقدية بدأ استعملها في فرنسا بعد الثورة الفرنسية في العام 1791. كانت قيمتها تتراوح ما بين 2 و 30 سول، ولأنّ السّك المفرط أدّى إلى التضخّم فقد تمّ إلغاؤها في العام 1797.

5 – ملاحظة المترجم: انقلاب 9 نوفمبر 1799 الذي قام به بونابرت ضدّ حكومة « الديركتوار ».

مربح أكثر هي إدارة دار السّك بباريس، وهي مسؤوليّة تحمّاها بالشراكة مع الإخوة روتشيلد. ومذ ذاك أصبح بإمكان كولو تخصيص جزء من وقته للقراءة وكتابة الأشعار في قصره الفخم الكائن في 25 شارع كي دورسيه.

يشترك أبطال قضية الجزائر في أنهم أقاموا كلهم مطوّلاً في إيطاليا أين تعرّفوا على بعضهم البعض، وفي أنّ غالبيتهم كوّنوا روابط « أخوية »، حتّى أنّه يمكننا الحديث عن « شبكة سردينية » ولكن دون أن نتمكن – لغياب أدلّة في الأرشيف – من التّأكد من انّه قد تم استغلالها في تنقّل النقود الذهبية والفضية القادمة من الجزائر.

لقد عمل الكونت داتيلي، قنصل سردينيا بالجزائر، لصالح الفرنسيين ابتداءً من العام 1827، ووصفه سان جون على أنّه عميل الفرنسيين أو عميل دو بورمون، وكان يقال في الجزائر بأنّ كل الصناديق الذهبية التي حملت في الليلة ما بين 5 و6 جويلية قد خُبّأت في بيته. كذلك لم تكن الشراكة في الأعمال الشيء الوحيد الذي جمع هيث وهاجرمان، حيث كانت لديهم مبادلات تجارية كثيرة مع مملكة سردينيا وكلاهما كان قنصلاً لسردينيا، أحدهما في لندن والآخر في باريس. كان هيث مقرّباً جدّاً من الوزير الشؤون الخارجية السرديني، ديلا توري، كما كان في لندن القائم على أعمال المركيز فابيو بالابيتشيني، وهو اسم سيعود ليظهر في قضيّة تمويل مؤامرات الدوقة دو بيريه.

هيث، وهاجرمان، وكيسنار، وفيرينو، وكولو، وروتشيلد. أسماءٌ لستة رجال أدّوا سرّا دورا هاما، إلى جانب سيلبير وشنيدير، في تبييض ذهب الجزائر، ولم يرد أيّ من هؤلاء الرجال المعروفين أن تُكتشَف خفايا قضية الجزائر. أما فيما يخصّ كيسنار، فقد فضل هذا الأخير الفرار بدل أن يسأل عن أسباب « شقائه ».

وبعد مُضيّ ثلاثين سنة على وفاة كيسنار، وفي تقرير سنذكره فيما بعد يخصّ « **قضية نهب كنوز الجزائر في العام 1830** »، كتب محافظ شرطة باريس بأن كيسنار « **رجل ثقة دار أورليان** [. . .] **الرّأس المدبّر لهذه القضية، قد شارك فيها بتولّيه التفاصيل التقنية للعمليّة . . .** »، ووفقًا للسّيد شوفيير، الذي ذُكر في نفس التقرير، فإن : « **السيد كيسنار، الذي توفي من فرط حزنه وأساه منذ سنوات في بلاد الانجليز، قد دفع بشرفه ثمن إخلاصه لعائلة أورليان** ».

المصادر :

Archives nationales. F/7/3645/l ; F 30 213/2, transféré aux archives du ministère des Finances, S.A.E.F. ; Rapports de la commission d'enquête parlementaire sur l'affaire Kesner, C 654 à 1163 aux Archives nationales.

Mémoires de M. de Bourienne, Ladvocat, Paris, 1829.

Mémoires du receveur général Collot, Clarisse Bader.

La Famille Firino. Le pay eur général Firino, Paris, Champion, 1927.

Banquiers, négociants et manufacturiers parisiens du Directoire à l'Empire, Louis Bergeron, Les réimpressions des Editions de l'Ecole des hautes études en sciences sociales, Paris, 1999.

Dictionnaire Napoléon, sous la direction de Jean Tulard, Paris, 1987.

Rapport Pietri. Archives nationales. BB 18/1353/1.

12

ذهب الجزائر يمول المؤامرات الكارلية

« كانت هذه السفن تأتي بالحرية إلى بحار نوميديا وتأخذ الشرعية. كانت تلك هي الملكية نفسها التي أبحرت في ذلك الأسطول تحت الراية البيضاء... ». شاتوبريان

من الضروري أن نعود بالزمن قليلاً إلى الوراء، في 2 سبتمبر 1830 سلّم غازي الجزائر المنتصر قيادة جيش الحملة العسكرية إلى الجنرال كلوزيل، ولم يستطع الماريشال بورمون منع نفسه من التفكير، كما كتب بعد ذلك شاتوبريان، بأنه فقد مَلِكه عوض إنقاذه (بإكسابه المجد والمال) حين ذهب بعيدا عن باريس كي يقود الحملة على الجزائر، بل حتّى أنه يلوم نفسه على « خيانته » حين لم يهرع إلى نجدته، كي يحافظ مؤقتا على الشرعية بأخذ جزء من جنوده إلى شواطئ فرنسا.

في حين أبلغه وزير الحربية الجديد، الجنرال جيرار، الذي كان قائده في معركة واترلو، بأن « **فرنسا تشكره لنجاحاته، وبأن الحكومة ستعرف كيف تكافئه مقابل خدماته** »، كان يعلم أن القدر سيقوده حتماً مرة أخرى تحت الراية البيضاء لقاتل، وسلاحه في يده، الراية الثلاثية الألوان، ليقاتل فرنسا.

عندما استولى على الجزائر ورفع الراية البيضاء على القصوبة، غمره شعور بالفخر لأنه خدم الملك وفرنسا، بل ونجح في محو وصمة العارالتي خلّفتها

معركة واترلو. وقريبا ستقوم فرنسا والملك قريبا بتتويجه بالغار والاعتراف بمهاراته، وكان المجد والسعادة في متناول يده.

لكن غداة الاستيلاء على الجزائر توفي ابنه آميديه متأثرا بجراحه، ولن تقلل عصا الماريشال، التي تسلّمها بعد ذلك أسابيع، شيئاً من حزنه.

في 11 أوت، حملت إحدى بواخر سيليير رسالة إلى التاجرين والمصرفيين بكري وبن دوران من أحد مراسيليهما الجزائريين بمرسيليا تتحدث عن اضطرابات خطيرة في العاصمة وذهاب شارل العاشر من سان كلو، وإعلان تعيين الدوق دورليان في رتبة القائد العام للمملكة. هرع بكري، الذي أصبح أحد المستشارين المقربين للماريشال، للإبلاغ هذا الأخير بالخبر. صعق الخبر بورمون ومحيطه السياسي، وأراد المتشدّدون من المتطرّفين الملكيين تشكيل فريق نخبة من صفوفهم والطلب من الأميرال دوبيريه نقلهم إلى الشواطئ الفرنسية، وقرّروا في حالة ما إذا قوبل طلبهم بالرفض، وهو أمر شبه مؤكد، استعمال بواخر سيليير. نشبت ملاسنات حادة، وبدل تفكيك الجيش الغازي الذي كان على رأسه، قرر بورمون الانتظار حتى تصله معلومات أكثر قبل أن يختار الطرف الذي ينزاح إليه. وعلى الساعة العاشرة من مساء ذلك اليوم، استلم رسالة وصلت على متن سفينة أرسلها له الجنرال جيرارل يدعوه، باسم الحكومة المؤقتة، أن يبقى في الجزائر : « **وستجازيه الحكومة أحسن جزاء لقاء الخدمات التي أسداها** ».

استدعى الماريشال في الصباح التالي مجلسا موسعا دعا إليه الأميرال دو بيريه. كما كان متوقعا، رفض هذا الأخير الطلب الذي قدمّه رجال دو بورمون، فقرر الضباط، الذي كان الكثير منهم من متمرّدي الشوان القدامى، بالأغلبية ترك 12000 رجل كلّفوا بحراسة الجزائر وإعادة إرسال الجيش للالتحاق بوحدة الاحتياط بطولون، ثم الإنطلاق إلى ليون واستدعاء كلّ المناصرين لعودة شارل

العاشر إلى العرش. لكن الأميرال رفض هذا المخطط الجديد بجفاء، وبدل الخوض في صراع ضد دو بيريه وإحداث انشقاقات خطيرة داخل الجيش، فضّل بورمون الحفاظ على وحدة الجيش، وأخذ حامي غزوة للملكية ينتظر وصول خلفه على رأس الجيوش. إلاّ أن ثلاثة من أقرب المقربين إليه خالفوه الرأي وشدوا الرحال إلى لندن عبر جبل طارق على متن سفينة **الإينيو**، وهي سفينة شراعية بأعلام نابولي من أسطول سيليير.

من المرجّح أن الدوق ديكار، قائد إحدى وحدات جيش الغزو الثلاثة، والكونت دولورج والمركيز ديسكوريل كانوا حاملين تعليمات سرية بخصوص ذهب الجزائر أعطاهم إيّاها الماريشال. لم يكن في حوزة المبعوثين الثلاثة أيّة أوراق فرنسية، عدى الأمر الذي وقّعه « شنيدير الأكبر »، وهذا ما لاحظه نائب قنصل فرنسا في جبل طارق الذي طلب ثلاث مرات الوثائق المتعلقة بحمولة ومسافري **الإينيو** عندما وصولها إلى الميناء، كما فشل في جعلهم يرفعون الراية الثلاثية الألوان. لكن بواخر سيليير في جبل طارق كانت تحظى بامتيازات خاصة، فهي معفية من الإجراءات التي تفرضها سلطات جبل طارق أو القنصلية الفرنسية على حدّ سواء، وقد استقبل الحاكم الإنجليزي ضيوفه المميزين وأعفاهم من أسبوعَيْ الحجر الصحي، وفي 11 سبتمبر استقلوا باخرة **كولومبيا** المتوجهة إلى فالموث، بل وإن أصدقاء بورمون استطاعوا الحصول على جوازات سفر فرنسية مزيفة في جبل طارق، وتم ذلك بمساعدة صاحب مطبعة فرنسي يعيش هناك « استعار » جوازا من قنصلية فرنسا.

بعد أن سلم القيادة إلى الجنرال كلوزيل، طلب بورمون من الأميرال دو بيريه أن يضع تحت تصرّفه سفينة من سفن الدولة كي يغادر على متنها الجزائر، طلب قابله بالرّفض الأميرال الذي لم يكن العدو الدود لبورمون فحسب، بل من أنصار الدوق دورليان أيضا، فلجأ بورمون آنذاك إلى آدولف شنيدير

ليسافر على متن إحدى سفن أسطول سيليبير، وهكذا حملته على متنها، في 3 سبتمبر، السفينة الشراعية النمساوية **الآماتيسيمو** بمعية إبنيه وجنديّين في خدمتهم متجهة إلى جزيرة بالما. بعد وصولهم في 9 سبتمبر، قضوا « **في الحبس** » فترة الحجر الصّحي كما كتب شارل دوبورمون إلى والدته في 20 سبتمبر. لم تصل آل بورمون أيّة أخبار من فرنسا منذ 20 أوت، إلاّ أن الجرائد القادمة من برشلونة نقلت إليهم خبر وفاة أمير كونديه الذي كان صديقا عزيزا جدا للعائلة، فكتب قائلاً : « **يا للتعساء، ما يضايقنا هو أن السيد ديبون (يتعلق الأمر بديبون دي لور – ملاحظة الكاتب) أضحى الوحيد الذي يقدّر النّزعة الوطنية ونوايا الوزراء الطيّبة حقّ تقديرها** ». بالرغم من هذا، لم تمنع المرارة التي كانت تملؤ آل بورمون بسبب ما آل إليه الوضع السياسي في فرنسا من أن يتمتّعوا بحياة طيّبة ومريحة، فلديهم سيارة تحت تصرّفهم، ويلعبون الويست، ويزورون قنصل فرنسا، ويحظون بأحسن الاستقبال عند أعيان جزيرة بالما.

غادر الماريشال وابنيه بالما في 28 سبتمبر ليصلوا إلى مالقة حيث مكثوا يومين لتغيير ترخيص السفينة، وهناك التقوا « **أحد أعوان لاميزون دو بنك** »، بيْد أن رسالة شارل لا تذكر سبب اللّقاء، هل كان ذلك لمناقشة مسألة إرسال الذهب إلى أوروبا مقابل صكوك مقايضة ؟ الشيء المؤكد الوحيد هو أن المصرفي وافق على إيصال رسالة من شارل دو بورمون إلى والدته. وفي مالقة، حظي آل بورمون استقبالا يضاهي في حفاوته ذلك الذي لقوه في جزر الباليار، حيث « **أقام مجلس الكهنة القانونيين حفلا في الكنيسة عزف خلاله على آلة الأورغان. إنها مدينة كبيرة وجميلة، ويتكلّم الكثير من الناس اللّغة الفرنسية** »، حتّى أنهم ذهبوا في آخر أمسية إلى دار الأوبرا الإيطالية للاستماع إلى مقطوعات من البيل كانتو. أقلّتهم السفينة الشراعية النمساوية بعد ذلك

إلى الجزيرة الخضراء[1]، ولا زال الغموض يكتنف الفترة التي قضّوها هناك خلال توقّفهم، ومن ثمّ إلى جبل طارق حيث وصلوا في 12 أكتوبر.

استقبل الحاكم بحفاوة كبيرة الماريشال الذي توقّف عند القنصلية الفرنسية لتوقيع توكيل لزوجته. توالت المآدب الرسمية على شرف فاتح الجزائر، وأدّى له الجنود البريطانيون التحيّة العسكرية، لكن قنصل فرنسا كتب بأن « **أهالي المدينة ينظرون إليه بنوع من الإشمئزاز، وكأنّه فرّ وطنه الحر، وتناقلت الألسن قصّة هروبه من واترلو** »، ونستشعر من هذه الأسطر مرونة الدبلوماسي الذي خدم شارل العاشر بتفانٍ ثم أخذ يحاول التقرّب من أسياده الجدد الذين حرروا الوطن. وشعر قنصل فرنسا بجبل طارق بأنه كان من واجبه الإشارة إلى أن الماريشال « **تظاهر بالشّعور بالإعتزاز** » خلال زيارة ثانية إلى القنصلية.

« [. . .] **تمسّك السيد دو بورمون أكثر بألقاب النبيل وماريشال فرنسا المجيدة خاصّة وأنه يبدو على وشك خسارتها بسبب هجرته، لذا فقد حافظ عليها في العقد الذي وقعه** ».

وفي 27 أكتوبر، استقلّ الرجال الثلاثة باخرة الركاب **الميسنجر** مسافرين إلى إنجلترا. . .

أعادت إطاحة شارل العاشر وحواجز باريس إحياء مخاوف ملوك أوروبا مرة أخرى، إذ كانت هذه الأخيرة تخشى أن تعمّ فرنسا الفوضى بسبب الحركات الثورية الجديدة وتتسّع رقعته لتشمل أوروبا كاملة، فالبلجيكيون كانوا قد ثاروا في 25 أوت على آل أورانج. رجل واحد فقط، في نظر لويس فيليب، هو القادر، كما كان الحال في العام 1815، على إقناع بلدان التحالف المقدس

1 – ملاحظة المترجم: بالإسبانية Algeciras، هي إحدى بلديات مقاطعة قادس التي تقع في منطقة الأندلس جنوب إسبانيا.

السابق بأن ملك الفرنسيين يريد استتباب الأمن، وأن يطمئن إنجلترا، أكثر الممالیك شكّا. ذلك الرجل كان شارل تيري موريس دي تاليرون بيريغورد. كانت سفارة فرنسا بلندن لهذا المتحدّث باللّغة الإنجليزيّة جنّة مقارنة مع مكتب وزارة الشؤون الخارجية. كان في السابعة والستين من العمر، وكان هذا النظّام التاسع الذي يخدمه، وسبق وأن أدى ثلاثة عشر قسما. حدّد له مجلس الوزراء ملامح مهمته الخطيرة وكلّفه بمتابعة قضية الجزائر التي ستكون « **الجزء الأكثر حساسية من مهمته** ». ويبدو أن الإنجليز صاروا منشغلين أكثر من ذي قبل بنوايا باريس بشأن الجزائر ودورهم في البحرالمتوسط، وإلاّ أن رسائل تاليرون إلى وزارته لا تذكر أي شيء عن قضيّة الجزائر، ومن المحتمل أن الموضوع كان من السرية لحد استعمال بريد خاص لتناقل الأخبار. من ناحية أخرى، كان تاليرون شديد الاهتمام بشارل العاشر وبالكارليين اللاجئين في إنجلترا، وسرعان ما رصد حركات مشتبهة مرتبطة على ما يبدو برفاهيتم المالية الجديدة.

ابتداء من 28 سبتمبر أشار إلى مجيء الدوق ديكار ورفاقه إلى سفارته ليطلبوا جوازات سفر للعودة إلى فرنسا، وفي 15 أكتوبر1830، بينما كان الماريشال دوبورمون لا يزال في جبل طارق ينتظر سفينة الركاب التالية، كإضطرابات التي سادت لولوورث حيث مقر الإقامة الرئيسيّ للملك المخلوع :

لا يمكنني تصوّر الآمال التي رأت النور هناك أو الدسائس التي تحاك [. . .] يقال هنا أن السيدة الدوقة دو بيريه تنوي الذهاب إلى منطقة الفاندي [. . .] ويتأهب شارل العاشر لمغادرة لولوورث متّجها نحو اسكتلندة [. . .] ويخشى الاعتقال بسبب بعض الديون القديمة التي لم تسدد بعد.

لم يوضّح الميكيافيللي تاليرون كيف أنه نصب فخا لشارل العاشر حين دفع بدائنيه إلى المطالبة بالسّداد.

كتب في 25 أكتوبر أن شارل العاشر وصل إلى أدنبر منذ خمسة أيام بمعيّة الدوق دي بوردو، وكتب تاليرون، وهو يجهل بأن والدة الدوق دي بوردو أخطر من الملك العجوز بكثير، بأن « **الدوقة دو بيريه موجودة في لندن مع الآنسة، وهي تسكن البيت المجاور لبيت سفير نابولي الذي أقام أول أمس مأدبة عشاء حضرها الدوق دي ويلينغتون (الوزير الأول البريطاني – ملاحظة الكاتب)... وستذهب يوم غد أو بعد غد إلى قصر هوليرود (الإقامة الحالية الملك المخلوع – ملاحظة الكاتب)... يبدو أن شارل العاشر لا يعاني من مشاكل مالية** [...] ».

أشار الأمير دي تاليرون في 29 أكتوبر أنّنا « نصادف، منذ بضعة أيام، عددا كبيرا من الوجوه الفرنسية في شوارع لندن [...] لم يسجّلوا أنفسهم في السفارة، الشيء الذي يبعث على التفكير بأن وجودهم هنا مرتبط بأسباب السرية، كما أنهم لا يبدون في حاجة إلى المال. » لم يربط السفير الجديد بين تدفق المال هذا ووصول الدوق ديكار والإعلان عن قدوم الماريشال دو بورمون، ثم أضاف قائلاً : « **من المؤكد أنه أحداً فتح حساباً مفتوحاً لشارل العاشر عند المصرفي الأول بإدنبره، وأظن أن اسمه فوربس، وهو سخاء غريب يشغل ويدهش جدّاً الانجليز** ». إنّ في الأمر حقّا ما يدعو لعجب، والتفسير الوحيد هو أن هذا « **السخاء الغريب** » قد يكون نتيجة إدخال ذهب الجزائر في المنظومة البنكية وتداول صكوك المقايضة المرتبطة به. بعد ثلاثة ايام من إرسال هذه الرسالة وصل الماريشال دو بورمون إلى فالموث، واتصل به شارل العاشر في الأسبوع الذي تلاه.

في 27 نوفمبر، أكد الملك السابق تنازله وابنه عن العرش لصالح الدوق دوبوردو، ولكن المثير للسخرية هو أنه قرّر الاحتفاظ بزمام الحكم في انتظار بلوغ الدوق سن الرشد، التي كانت ترى أم الدوق دوبوردو الدوقة دو بيريه أنها تعود إليها. حمل هذا التصريح في طياته بذور صراع شرسا جمع الملك العجوز والدوقة المندفعة والمشبّعة بالأفكار الرومانسية التي كانت تحلم بإعادة إشعال نيران الثورة في منطقة الفاندي التي « تعتبرها موطنا لها » ومن ثمّ تفرض حكمها فرنسا. حاول بورمون لمدة بعضة الأشهر أن يكون همزة الوصل بين رأسي الحزب الكارلي إلى أن فهم أنه والدة الدوق دو بوردو كانت الشخص الوحيد المستعد لمواجهة أولئك الذين رفعوا الراية الثلاثية، وعيّن شارل العاشر مثله مثل الدوقة دو بيريه فاتح الجزائر « وزيرهما للحربية »، وكان بورمون، فضلا عن ذلك، أحد الأعضاء الثلاثة لمجلس لندن الذي أنشأه شارل العاشر في 11 ديسمبر لصياغة برنامج عودة الملكية والتحضير للتمرد، برنامج قوي متصالحٌ مع التقاليد الوطنية المتمثلة في « **النظام، المجد والحرية** ». « **بفضل مملكة الجزائر، سنستطيع مجازات الجيش أحسن جزاء، وهو الذي وحده يستطيع مواجهة الثورة** ». ولتبليغ القرارات المتخذة في إنجلترا، تم إنشاء لجنة مركزية بباريس، وعيّن الدوق ديكار ليمثل الماريشال دو بورمون في فرنسا حيث كان دوره نوعا ما بمثابة مفتش عام للمتمردين. ولأنّه كان على اتصال دائم مع فاتح الجزائر، كان يقوم بتبليغ الأوامر إلى كل قادة المناهضين للثورة. كانت فرنسا، وبالخصوص غرب وجنوبها، تتهيأ لليوم الفاصل. هيأ الشّوان المسنّون وأبناؤهم، أمثال شاريت وكادودال، بنادقهم القديمة، ولكن حماسهم لمواجهة الأورليانيين الذين يكنّون لهم الكره والعداوة جعلهم يرسلون بمعلومات بعيدة كلّ البعد عن الحقيقة، بأن الفرنسيون، حسب قولهم، قد ضاقوا ذرعا بالنظام الجديد

وكانوا مستعدين للتمرد، وبأنهم بالتالي يطلبون من الدوقة دو بيريه أن تأتي إلى فرنسا.

وصلت إلى مسامع تاليرون أخبار هذه التحرّكات، وأشار، في 10 فبراير 1831، إلى « **تنامي نشاطات الحزب الكارلي** [...] **وهناك جريدة فرنسية جديدة تنشر بلندن تحت عنوان لو بريكورسور (المستطلع)، إنها تظهر كل يوم سبت ومدير تحريرها آشيل دي جو فروا، ولقد تطرّقت الجريدة إلى مشروع إعلان السيدة الدوقة دو بيريه وصية على العرش، وذكرت بأنها ستظهر مع ابنها في الوقت الملائم** ».

بعيد عن العين، وقريب إلى القلب. أقفل ملف قضية الجزائر رسميا في أكتوبر 1830، وهذا بتوقيف تحقيقات جان باتيست فلاندان وقرار البارون لويس إيقاف الدعوى القضائية ضد مصرفيي نيس اللذين حُوِّل إليهما جزء من ذهب القصوبة، ولكنا بعضا من المسؤولين السياسيين لم ينسو الأمر. ويبدو أن أحدهم أبلغ هوراس سبستياني، وزير الشؤون الخارجية الجديد، بوصول سبائك إلى باريس قادمة من لندن، فأراد الإستعلام عن الموضوع وطلب من تاليرون البحث في كل عمليات تصدير الذهب والفضة التي تمت من خلال مواني‌ء بريطانيا العظمى في 1830 وبالخصوص في الثلاثة أشهر الأولى من العام 1831.

كانت الأرقام التي أعطاها تاليرون في 14 أفريل 1831 بالفعل مثيرة للاهتمام : « ... وصلت قيمة الصّادرات (أي صادرات الذهب) التي تمت من 5 جانفي 1830 إلى 5 جانفي 1831 إلى 169800 أوقية (5 أطنان و281 كلغ – ملاحظة الكاتب) و[...] وفي الرّبع الفارط فقط، أي ما بين 5 جانفي و5 أفريل 1831، إزدادت لتصل إلى 133905 أوقية (4 أطنان و165 كلغ – ملاحظة الكاتب)، وهو ما يدلّ على أن صادرات هذا الربع من السنة

كادت تساوي صادرات السنة الماضية »، وهي زيادة مدهشة نتجت دون شك عن إعادة بيع الذهب القادم من الجزائر.

كان على الكارليين للإطاحة بلويس فيليب تجنيد الكثير من الناس وتأطيرهم، وتوفير الأسلحة والذخيرة، وشراء عدد كبير من الذمم، وكي يتأكّدوا من أن الحظ في صالحهم، كان عليهم إمتلاك نسب عالية من السيولة. كانت الأموال متوفرة وبكثرة حتى، ولكن هذا المال لم يكن موجودا في فرنسا وكان عليهم تنظيم تدفقه بكلّ سرية، وكان فاتح الجزائر، إضافة إلى كونه المسؤول عن المسائل العسكرية، العقل المدبّر للرتيبات المالية بفضل العلاقات العديدة التي كوّنها مصرفيين في فرنسا وانجلترا وإيطاليا، ولا داعي أن نقول بأنه كان يعرف سيلبيير وشنيدير جدّ المعرفة، وكذا أوفرار الذي التقاه في إسبانيا في العام 1823 (شهد الدوق ديكار لصالحه عندما اتهمته غرفة الأعيان)، واستفانو كارلون (الذي تلقّى في مدينة نيس كمية كبيرة من الذهب المرسَل من الجزائر)، وجوج (ابن المصرفيّ تيودور جوج الذي أُعدم في 29 من الشّهر التاسع من العام الثّاني في التقويم الجمهوري)، وجيمس ويب (وهو مصرفي إنجليزي وصديق لكارلون، كان يعيش جزءا من السنة في غروولت بالقرب من آكس أن بروفونس) وغيرهم كثيرون في جنوة وتورينو وفلورنسا ومرسيليا وليون وباريس. وإن كان لدى بعض هؤلاء المصرفيين النّية الصادقة لتغيير النظام بباريس، فإن أغلبهم قدّم يد المساعدة إلى الماريشال بورمون وأصدقائه لأسباب تجارية بحتة، إذ ليس للمال أي اتّجاه سياسي.

وإذا كان بإمكان المصرفيين التوقيع على رسالة القرض المستندي، وإصدار صكوك المقايضة، وتبادل التعويضات فيما بينهم، فهم كانوا غير قادرين على تشكيل شبكة للعمليات بمفردهم، كان من الضروري أن يكون

هناك رجال ثقة، أي أنهم رجال يحظون بثقة دوبورومون المطلقة، يمكنهم التنقل هنا وهناك ما بين المصرفيين لإيصال الأوامر وحمل الذهب والتحكم، وخلق شبكة تتم فيها كل هذه العمليات، كما كان عليهم حماية الماريشال دو بورمون حتى لا يمكن للمحققين الوصول إليه واتهامه في حال ما إذا ما ساءت الأمور. وهكذا تم تشكيل ديوان سريّ مصغر بلندن في ربيع العام 1831، كانت نواته المركزية مشكلة من ثلاثة أشخاص هم فورمون، وغيشتار ولوبران. كان فورمون هو القاعدة، فهو كان سكرتير دو بورمون عندما عين هذا الأخير وزيرا للحربية، وأصبح رجل الخفاء الذي يتكفل على الخصوص بشؤونه المالية. قام فورمون في لندن بتوظيف أوغست غيشتار، وهو محام سابق تم فصله من نقابة محامي باريس، وجول لوبران الذي كان المبعوث الخاص لبورمون. ولم يكن فورمون رجلاً بخيلاً، وكي يجعل من لوبران بيدقاً صغيراً في الإستعدادت التي يقوم بها عند تحضيره المؤامرات، وقع له في لندن بتاريخ 29 ماي على إقرار بالدين بقيمة 10000 فرنك (أقل بقليل من 100 ألف أورو – ملاحظة الكاتب) على ورقة تحمل ختما جبائيّا، ووعده ببناء بيت له.

ساهم المقربون من الماريشال أيضا حسب العمليات، نذكر من بينهم أوغوست شابون (صديق المصرفي كارلون والذي رافق باخرة محملة بذهب الجزائر إلى أن وصلت فيلفرانش)، واثنين من أبناء دو بورمون (كان أحدهما يسافر تحت اسم هاكما أموندو، رسام يبلغ من العمر 25 سنة وأشقر الشعر، والثاني تحت اسم جيمس كوربيت تايلور) اللذين استقرّا بنيس رفقة فورمون وغيشتار ولوبران. لم نيس ؟ لقد كانت نيس جزءً من مملكة بييمون وسردينيا، الشيء الذي ضمن للمتآمرين بأن يكونوا بمنأى نوعا ما عن المراقبة الفرنسية، رغم كل محاولات قنصلية فرنسا للكشف عن نواياهم، كما أن

موقعها كان ممتازا لتنظيم شبكة تواصل بين الدوقة دو بيريه والمحيطين بها الذين استقرّوا بمملكة سردينيا أو بتوسكانيا، ومع القادة الكارليين بفرنسا. وهكذا تم إرسال مبعوثين إلى الغرب، وخاصة إلى كادودال، يحملون أخبار وصول محتمل للسيدة إلى سواحل بروفانس مع نهاية شهر جوان تزامنا مع اندلاع شرارة التمرد في الغرب.

كان الكارليون، في نهاية ربيع العام 1831، يتهيّؤون لمغادرة لندن متّجهين نحو إيطاليا، وكان تاليرون يعرف حتى الإسم المستعار المسَجّل على جواز سفر الدوقة دو بيريه، وهوالكونتيسة ساغانا، الذي أصدرته لها المفوّضية النابولية في لندن (لم يكن ملك نابولي سوى شقيق الدوقة)، كانت كل الشخصيات المهمّة من بين المتطرّفين الملكيّين والتي تتهيأ للالتحاق بإيطاليا تحمل عدة جوازات سفر (فرنسية، أو إنجليزية، أو نمساوية، أو نابوليتانية، أو سردينية أو توسكانية)، حتى أن دي مينار، الخادم المطيع لدوقة دوبيري، استلم جوازا من يدي الوزير الإنجليزي للشؤون الخارجية بحدّ ذاته. وبالفعل غادرت والدة هنري الخامس وحاشيتها إنجلترا في17 جوان، ومرّ الجميع بروتيردام، وماينس، وشتوتغارت وغورغونزولا قبل الوصول إلى ميلان، في 5 جويلية، دون أيّ محاولة لإخفاء ذلك. ثم سافرت الدوقة من جديد، وبعد أن توقفت في بافي، وصلت إلى جنوة في 7 جويلية، غير أن شارل ألبير ملك سردينيا، بالرغم من مساعدته لها سرّا، رفض أن تظلّ في مملكته ليتحاشى إثارة غضب باريس، فاستقرّت الدوقة دو بيريه في نهاية الأمر بماسا، في دوقية مودين، التي كان يحكمها فرانسوا الرابع الذي لم تقل حماسته الثورية عن حماسة أم هنري الخامس.

بالرغم من رحيل الدوقة عن لندن، واصل تاليرون مطاردته لذهب الكارليين، وأشار في 5 جويلية إلى أن قطعا نقدية بقيمة 5 فرنكات تحمل

صورة الدوق دو بوردو ظهرت في انجلترا : « **يقال أنه تم سكّ ما قيمته 50 ألف جنيه استرليني** (أي 2250000 فرنك ذهبي أو ما يعادل 112 مليون فرنك في االعام 2001 – ملاحظة الكاتب)، **وإن لم أكن متأكدا من الكمية، فإني متأكّد من الخبر ذاته** ».

أبلغ سيبستياني الأمير دي تاليرون بأن رئيس المجلس تلقى معلومة من رئيس تحرير جريدة **لو كوريبه آنغليه** مفادها بأن أحد اعضاء اللجنة التي تساعد الدوقة دو بيريه « **طلب من السيد واكر مليون خرطوشة تم تسليم 675 ألف منها في 5 جويلية وتم التسديد فورا** ». **أكّد تاليرون المعلومة بضعة أيّام من ذلك قائلاً** : « **هناك بعض الأمور تدفعني إلى الإعتقاد بأنه يتم حاليا شراء أسلحة يحاول المثيرون للفتن إدخالها إلى فرنسا، كما أنهم يشترون كميات كبيرة من القطع الذهبية بقيمة 20 فرنكا والدليل على ذلك هو 20% كنسبة قيمة الصرف التي يعرضونها لشراء هذه القطع** »، فطلب الأمير من باريس إرسال موظفا من الشرطة الفرنسية « لمتابعة تطوّرات سير الدسائس ».

تابعت باريس بدقة كل تحركات الدوقة والقادة الكارليين من خلال قناصلها وسفرائها وجواسيسها وشرطتها وجمركييها ومخبريها، على الخصوص في نيس وجنوة وتورينو ودراغينيان ومرسيليا وطولون، فإن كانت الدوقة بماسا، وإن تمت الاجتماعات السياسية بمدينة لوكا، فهذا يعني أن نيس ستصبح الخطّ الأمامي للمؤامرة. كان هناك شخص على الخصوص لفت أنظار جواسيس الفرنسيين وهو الكونت فينانصون، وهو الجنرال الذي أسند له دور مركزي في المؤامرة، كان الرجل صاحب إقامة جميلة قرب نيس حيث كان جواسيسه، المعروفة أسماؤهم لدى المحققين الفرنسيين، يأتون لتقديم تقريرات عن مهامّهم، وكان موظّفو قنصلية فرنسا بنيس والشرطة والجمارك (خاصّة منهم محافظ الشرطة ألبيرتيني ومفتش الجمارك دي

بييترو) الذين كانوا في مهمة من الجهة الأخرى من جسر الفار يطاردون على الخصوص أماكن التقاء الكارليين، وتحديدا الرجال والوسائل المستعملة في المراسلات السرية نحو مرسيليا وباريس والغرب، وقد تمكنوا من تحديد النزل الإنجليزي **كروا دي ماربر** وبيت كبير حديث البناء قريب جدا من جسر ألفارو. كان النزل حيث أقيم مركز للمراسلة السرية صعب التجسس عليه، فهناك كانوا « يوزّعون الذهب بكرم ». كان ابن صاحب النزل فريديريك غاردوتشي، الذي كان في العشرين من عمره والذي كان من مواليد لندن، هو من كان سيوصل رسائل الكارليين إلى أنتيبوهذا بعد أن ينزل من السفينة التي تربط جنوة بنيس، وكان سائق عربة الفندق ينقل البريد أيضا. كان بورمون من المتردّدين على المكان. أما البيت القريب من الحدود الفرنسية فقد صعبت مراقبته على المراقبين المختبئين، ولكم ودّ هؤلاء معرفة أسماء كلّ من شارك في الاجتماع الذي دام ثماني ساعات في 4 سبتمبر 1831، والذي جمع ثلاثة أشخاص جاؤوا خصيصا من فرنسا. كان محافظ مقاطعة الفار وقنصل فرنسا يتبادلون معلوماتهما في نيس، وهكذا، وفي 10 ديسمبر، كتب الأول إلى الثاني ليبلغه معلومة حصل عليها من الجنرال الذي يقود الوحدة العسكرية للمنطقة : « **إن بحوزة لجنة كارلية اجتمعت بليفورن بقيادة الدوقة مبلغ ضخم جدا، وهي تنظم ذهابهم إلى بروفانس** ».

بلغ باريس خبر أن بورمون أرسل 40 ألف فرنك إلى كادودال، وأن زوار الدوقة الكثيرين في ماسا كانوا يغادرون كلهم بأكياس نقد من فئة 5 فرنكات، وكان فرانسوا جيرار، ضابط صّحة الذي نجح في التقرب مرات عديدة لعرض خدماته، يرجع من ماسا حاملا كل مرة عشرين قطعة من فئة 5 فرنكات. وبعد زيارة شاريت إلى ماسا، تقرر شراء ذخيرة تكفي لعشرة آلاف رجل أن يقاتلوا لمدة بشهر، إضافة إلى راتب منتظم لكل المتمردين.

كانت العمليات المالية وحركة المال الكارلي تحظى بعناية جد خاصة، وإن كان بورمون قد تمكن من إجبار الكارليين في نيس على التكتم بعض الشيء، فإن فشل في إقناع الدوقة المندفعة بأن تبتعد عن رفاقها الذين كانوا، مع وفائهم لها، جدّ ثرثارين، مثل مينار وبلاكاس. ذهب الأول، الذي كان بحوزته خطلب اعتماد صك مقايضة من بنك فينزي بفلورنسا بقيمة 125 ألف فرنك، ليسحب ماله من جنوة من عند السادة غوسين وباري وشركاؤهم، بينما كان الثاني يحمل صك مقايضة بقيمة 275 ألف فرنك، وقد كانت هناك أيضا عمليات كثيرة لسحب المال في ليفورنو، كما سحب أحد أبناء بورمون مبالغ كبيرة من عند المصرفي جيمس ويب.

من أن باريس لم تتحصّل على كل تفاصيل المؤامرة إلاّ أن الصّورة واضحة، فالدوقة دي بيريه، التي كانت تملك موارد كبيرة جدا، كانت تحضر لهجوم عسكري على شواطئ البروفانس، وكانت تنوي دفع سكان الجنوب إلى التمرد سيكون إشارة الانطلاق في الفاندي وفي بلاد الشوان التي كانت تعيش منذ أشهر حالة من الغليان. كانت هناك تحركات كارلية في كل فرنسا أشار إليها المحافظون بحزم أقل. لقد ظهرت كثير من الجرائد الكارلية في نفس الوقت في كل الإقليم، وكان هناك مبعوثون يجوبون فرنسا في كل الاتجاهات لإعادة ربط خيوط المؤامرات القديمة، وكانوا يوزعون الكثير من المال للتجنيد وتحضير التمرد.

بدأت مؤامرة كارلية غريبة تتشكل في خريف العام 1830. لقد اتصل بالجمهوريين المحامي المتطرّف للملكية بيرييه، وهو عضو في اللجنة المركزية الكارلية بباريس، فضلاً عن كونه زير نساء ودبلوماسي رفيع، قصد الإطاحة بملك الفرنسيين، وها هم الكارليون يمولونه بإعطائه مبلغ 500 ألف فرنك فرنسي لتنفيذ هذا المخطط. وتمت اجراء اتصالات أيضا مع المساعد

العسكري لنابليون الجنرال مونتولون، الذي رافق الامبراطورالمخلوع في منفاه بسانت هيلين وأصبح أحد منفذي وصيته، لكي يحشد القوات البونابارتية، ومقابل تأييده طلب مونتولون علما ثلاثي الألوان مع العقاب ولقب الامبراطور لفائدة هنري الخامس. لكن بورمون والدوقة رفضا التنازل عن الراية البيضاء. وفي 17 ديسمبر 1831 أقسم مونتولون على خدمة هنري الخامس، وبأنه لايكتفي فقط بحشد القوات البونابارتية بل كذا قوات موغا ولامارك الجمهورية. قبلت الدوقة مساعدة منفذ وصايا نابليون في 4 جانفي، وأرسلت شارل دوبورمون إلى بيرن للتفاوض معه. اشترط مونتولون « سلطات غير محدودة » وقرضًا بقيمة 500000 ألف فرنك.

تحولت الحركات الكارلية مع بداية سنة 1830 إلى غليان، لم يعد المبعوثون يكتفون بزيارة فرنسا فحسب، بل صاروا يحاولون إقناع الحكومات الأوربية بدعم الدوقة. وكان شارل دو بورمون هو من تكفل بالاتصال بعائلة أورانج التي كانت لها كل الأسباب لكره لويس فيليب، فملك الفرنسيين كان بالفعل يدعم عسكريا، بالاتفاق مع لندن، كفاح البلجيكيين من أجل الاستقلال بعد أن تم ضمهم غصبا إلى هولندا. وصل رجل آخر لاهاي، بالتزامن مع بورمون، في وأقام بها، كان ذلك المصرفي أوفرار، لم يكن هذا الوصول المتزامن وليد الصدفة طبعا، فأوفرار لم ينس أصوله البريتانية ولا الخدمات التي قدمها له محيط بورمون عندما كان يواجه صعوبات كبيرة في نهاية السنوات 1820. ولنُشر إلى أنه في العام 1832، أوصى أوفرار، صديق كولو مدير دار السّك، بسمساره دومنشي إلى سيلبير الذي ضمه إلى خدمته قبل أن يتشارك معه بعد ذلك بسنوات.

كتب المركيز دونتراغ سفير فرنسا بلاهاي : « **لقد استقر بلاهاي قلب شبكة العنكبوت الذي التف حول الحكومات. فهنا استقر المصرفي المعروف**

أوفرار في جانفي من العام 1832 وأصبح القائد الخفي للمؤامرة الدولية [...] ضد لويس فيليب [...] قدم غيوم ملك هولندا إلى الدوقة مساهمة غير معروف نوعها »، وقام المركيز برسم صورة لأوفرار قائلاً : « **إنه ليس أكثر تطرّفا للملكية ولا أكثر جمهوية، ولكنه لايعرف الصيد إلا في الماء العكر. كل حركات هذا الرجل عجيبة ودسائسه تفوق الخيال** ».

كانت باريس أول مدينة تجسّدت فيها الدسائس الكارلية، وكان فورمون وغيشتار ولوبران في قلب هذه القضية التي سجلها التاريخ تحت اسم « **مؤامرة شارع دي بروفير** ».

لقد وصف شاتوبريان، مثله مثل الكونتيسة دي بوانيه، هذه القضية بشكل ممتاز، وعوض إعادة صياغة كلماتهم، فضلت أن أترك لهما الكلمة لأنني أرى أن القارئ سيستفيد منها بشكل واسع، ولنبدأ بشاتوبريان :

سبّبت ثورة باريس بإفلاس العديد من الجنود السويسريين، والحراس الشخصيين، ورجالاً من مستويات مختلفة كانوا يعتاشون من الحاشية، وأضحوا يذوقون ضراوة الجوع، وقد فكّر في تجنيدهم للمساعدة الكثير من بين الملوك الشباب ذوو العقول المتهوّرة المختفية تحت الشعر المستعار الأبيض.

وفي قلب هذه المؤامرة الرائعة، كان هناك الكثير من الناس، مهمّون وشاحبون، هزيلون، وشفافون، مسنّون، وجوههم نبيلة وعيونهم لا تزال حادّة، ورؤوسهم اشتعلت شيبا. كان هذا الماضي يشبه الشرف الذي عاد كالعنقاء يحاول بأيدي خفيّة ردّ إعتبار العائلة التي لم يتمكن من دعمها حين كان حاضراً، وغالباً ما يطمح أناس مهترون إلى مساندة مملكات منهارة [...].

من ناحية أخرى، كان أبطال ثورة جويلية، الذين سرق منهم أصحاب الوسط الجمهورية، مستعدين للتفاهم مع الكارليين للانتقام من عدو مشترك، حتّى وإن اقتضى ذلك تذبيح بعضهم بعض بعد الانتصار [. . .].

كان لابد من المال لتغذية كل هؤلاء الغاضبين من أبطال جويلية المبعدين أومن الخدم الذين وجدوا أنفسهم دون عمل، لذا تم جمع المال. كان الكارليون والجمهوريون يجتمعون سرّا في كل أنحاء باريس، وكانت الشرطة، التي كانت على علم بكل شيء، ترسل جواسيسها في كلّ صوب لينشروا دعوة المساواة والشرعية. تم إعلامي بهذه الأفعال التي كنت أقاومها [. . .].

وسط هذه الحركات والمآمرات الغريبة وصل رجل متنكر، جاء إليّ واضعا شعرا مستعارا دفعه دون مبالاة إلى قفاه، ولابساً نظارات على أنفه غطت عينين كانتا تريان جيدا بدونها. كانت جيوبه مليئة بصكوك مقايضة لم يكن يخفيها، وفور علمه برغبتي في بيع بيتي وتسوية أموري عرض عليّ خدماته [. . .].

وحلّت الكارثة بعد بزمن غير بعيد.

أتعرفون شارع ديبروفار، ذلك الشارع الضيق والقذر والشعبي القريب من سانت أوستاش وليهال ؟ هناك قُدّم العشاء الشهير بمناسبة إعادة الملكية للمرّة الثالثة. كان المدعوون مسلحين بمسدسات وسكاكين وأزاميم، كان من المفترض أن يدخل الجميع، بعد أن يشربوا، إلى رواق اللوفر والانتظار بين صفين من التحف إلى أن تحين ساعة منتصف الليل ليهاجموا ويوسعوا ضرباً الوحش المغتصب وسط حفلة. كانت الفكرة رومانسية، لقد عاد القرن السادس عشر، ويمكننا أن نتصور أنفسنا في زمن عائلات بورجيا، وميديسيس في فلورنسا، وميديسيس في باريس بالتقريب.

وفي أول فبراير، وعلى الساعة التاسعة مساءً، كنت على وشك الخلود إلى النوم حين جاءني رجل متحمس رفقة الرّجل حامل صاحب صكوك المقايضة. فتحا عُنوةً باب بيتي في شارع دونفير وأخبراني أن كل شيء جاهز وأن لويس فيليب سيختفي خلال ساعتين. لقد جاءا ليطلبا الإذن بإعلاني القائد الأساسي للحكومة المؤقتة، وإذا ما كنت أقبل، ومجلس الوصاية، بأخذ زمام الحكومة المؤقتة باسم هنري الخامس [. . .].

انتهت مأدبة العشاء، وكان صاحب النّزل الذي حضّره بتصريح من الشرطة على دراية تامّة بكل ما يجري. لقد كان المخبرون الجالسون على الطاولات أكثر المغالين في الشرب في صحة هنري الخامس. ثم وصل ضباط الشرطة وقبضوا على المدعوين، ومرة أخرى أفشلوا محاولة إعادة الملكية الشرعية. كان على رأس المتمرّدين الملكيين صانع أحذية في شارع السين وحامل وسام ثورة جويلية. لقد قاتل ببسالة خلال الأيام الثلاث، وتسبب في جرح عون من شرطة لويس فيليب جرحا بليغا باسم هنري الخامس، وقتل جندا من الحرس لطرد هنري الخامس نفسه والملكين العجوزين.

كان هذا المنظر المنمق يؤكد وفرة المال لدى المتآمرين، بل وأن الشرطة تمكّنت بالتوغل داخل صفوفهم وتنظيمهم. ومن المؤسف أن شاتوبريان لم يكشف عن تفاصيل كثيرة مهمة وأنه، خلافا للكونتيسة دي بوانيه، لم يصوّر أهم مدبر لهذه القضية، فقد كتبت الكونتيسة بالفعل :

إنه لمن المؤكد تقريبا بأن الماريشال دو بورمون وافق عليها (المؤامرة – ملاحظة الكاتب) بحضوره، وبأنه تمكن من الفرار من البيت حيث اعتقل شركاؤه [. . .]. لقد كلفت محاولة شارع ديبروفار الكثير من المال. ومن بين كل المؤامرات الكثيرة التي وصلت إلى المحاكم خلال هذه السنوات الحافلة بها، تبقى هي القضية الوحيدة التي وجد فيها آثار لمبالغ معتبرة تم صرفها.

لم يكن النظام الجديد يريد توجيه التهمة إلى منتصر الجزائر، فأبقيت المعلومات التي سلمتها الشرطة للصحافة والعدالة جزئية وغير كاملة، وكان من الأسهل إبراز اسم المدعو لويس بونصليه الذي لقبه شاتوبريان باسم « **رأس المتمرّدين الملكيين** »، والذي كان قد قتل الرقيب فرانسوا هويل. ولقد أظهر التحقيق كذلك أن بونصلي كان قد وزع الكثير من القطع الذهبية بقيمة 5 فرنكات وصرف 1000 فرنك لتحضير تلك المأدبة التي كانت تحت رقابة أعين عملاء الشرطة، وأنه دفع 16000 فرنك لشراء الأسلحة، لكنّه مرّ مرور الكرام على الكميات الضخمة من القطع الذهبية التي وزعت لتوظيف ألاف العمال من أحياء سانت أنطوان ومومبارناس وكذا من بعض المدن المحيطة بباريس. وكتب فيما بعد المؤرخ لويس بلان : « **كانت سلطة حزب الملكيين الشّرعيّين في ذروتها، لذا أصبح المال عصب هذه المؤامرة** ».

لقد ذكر كل من اهتم بخفايا المؤامرة الكارلية بأن قادتها كانوا يوزعون الذهب بسخاء، وأكدت جريدة **السيمافور** بمرسيليا أنه تم حجز 500 ألف فرنك ذهبية، ولاحظت الجريدة أن « **المال الآتي من إسبانيا يكون قد استعمل في دفع أجور المحرّضين** »، وهي ملاحظة لا تخفى عن ذهن القارئ، فهذا يعني دون أدنى شك أنه قد تمّ توزيع مبالغ من الكوادروبل والبياستر الإسبانية قصد توظيف مثيري الفتن، وكانت تلك العملتان تشكلان الجزء الأهم من كنز الإيالة. وكذلك عندما تم القبض بعد ذلك بأشهر على الدوقة دو بيريهه بنانت، وجد بحوزتها مبالغ من الكوادروبل الإسبانية.

خلال المحاكة أمام المجلس القضائي للسين في جويلية 1832، والذي مثل أمامه 66 شخصا بتهمة التآمر ضد أمن الدولة،تم طبعا ذكر أسماء مونتولون ودو بورمون، لكن ذلك تمّ بصفة عابرة ودون أن تحدث مساءلة جدية من طرف القضاة، بينما وُضع أوغست غيتشار وأوغست لوبران في قفص الاتهام.

أظهر التحقيق أن الرجلين وظفا من طرف فورمون وبأن سكرتيره السابق كان قد وعد خادم بورمون السّابق بإعطائه مبلغ 10 ألاف فرنك إضافة إلى بيت. وأشار ملفهما إلى أن الرجلين وظفا حارس صيد في جزيرة سان جيرمان عشية المؤامرة. وفي غياب المتهم فورمون، لم يبحث مجلس القضاء عن مصدر ماله ولا عن طبيعة العلاقات التي تربطه بالماريشال دو بورمون، ولا عن سبب إقامته بلندن والسفريات التي قام بها خلال الأشهر الأخيرة. بيد أن جهاز الدولة يعرف أمورا عن غيشتار ولوبران أكثر من تلك المعلومات الهزيلة المدونة في ملفهما، والدليل على ذلك هي الطلبات التي قدّمتها وزارة الشؤون الخارجية إلى قنصل فرنسا بجنوة بخصوصهما. فباريس كانت على علم، مثلاً، بأن الرجلين قد اشتريا رسائل قرض مهمة في باريس ومرسيليا.

كما تحصل القنصل على شهادة عميل الصرف من جنوة سمحت له بتشكيل فكرة أدق عن طريق عمل العميلين بخصوص المناورات المالية لدو بورمون. ففي شهر ديسمبر الفارط، توجه أوغست غيشتار وأوغست لوبران، اللذان كانا ينتقلان ما بين باريس ومرسيليا ونيس وجنوة وليفورن ولوك، إلى جنوة للقيان بمهمة حساس. كان عليهما إيجاد ما يتراوح بين 500 ألف و600 ألف فرنك من الأصول (أي ما يزيد عن 4 ملايين أورو) في مرسيليا وباريس، وقد اتصلا آنذاك بالمركيز فابيو بالافيتشيني الذي كان يساند الدوقة دو بيريهه ماديا ومعنويا. عمل المركيز المتآمر، وهو الذي كان مقرباً من المصرفي هيث ومن قنصل سردينيا بلندن ومن الماريشال دو بورمون، وعلى الخصوص من شارل ألبير ملك سردينيا (الذي كان قد أقرضه لتوه 800 ألف فرنك)، عمل أن يكون للملك يد في كل صف. فهو رسميا لا يعارض لويس فيليب الذي لم يكن يُكنّ له أية مودة، غير أنه كان، في الخفاء وعن طريق فابيو بالافيتشيني، يساعد تلك التي كانت تريد

إسقاطه. ليس لي أي دليل عن ذلك، ولكني أظنّ بأن الرجل قد كان له دور في اختلاس ذهب خزينة القصوبة. فكان بالتالي فابيو بالافيتشيني هو من أعطى رجل ثقته فاشيو تعليمات لمساعدة غيشتار ولوبران، وكان إذن أحد رجال فاشيو، المدعو غراسو، هو من طلب من كياريلا، عميل صرف كان يثق به، أن ينظر في إمكانية مساعدته إيجاد ما بين 500 إلى 600 ألف فرنك على شكل سفتجات في فرنسا لفائدة أشخاص لا يريدون الكشف عن هويّاتهم. ولئن كانت صكوك المقايضة الصالحة في فرنسا نادرة، فإن كياريلا وافق على محاولة تلبية طلب رجل يعمل لصالح المركيز بالافيتشيني الذي كان رجلاً ذو نفوذ وفوق كل شبهة. تمكن كياريلا من إيجاد 250 ألف فرنك فقط من الكمبيالات الصالحة في مرسيليا وباريس، ونعلم بأن فاتشيو سلم إلى غيشتار ولوبران كمبيالات صالحة بليفورن قصد تكملة طلبات عميلي دو فورمون.

لم يرد الأشخاص الذين استلموا الكمبيالات التعريف عن أنفسهم، فقام البائعون بحكّها وتسليم جزء منها على بياض لموظف بسيط لكياريلا، وقام أحد أصدقاء هذا الأخير باستلام الجزء الآخر على بياض أيضا. ولكن الأمر الأكثر إثارة في شهادة كياريلا هو الطريقة التي اتخذها عميلا فورمون وبورمون للدفع : « **تم الدّفع في أغلبه بذهب كان موجودا في صناديق صغيرة مربّعة** ». لم يظهر القنصل فضولا كبيرا ولم يسأل عن مصدر الصناديق الصغيرة المربعة المليئة ذهبا، كما أنه عند إعطائه أسماء المسافرين الذين كانوا يقومون بالسفر ذهابا وإيابا بين نيس وجنوه، لم يلاحظ قنصل فرنسا اسم شابون مع أنه هو ذاته الرجل الذي كان على متن سفينة شراعية تحمل راية روسية حملت أكواما من ذهب الجزائر إلى صديقه كارلون المصرفي في نيس.

فشل « **مؤامرة شارع دي بروفير** » لم يؤثر على إصرار بورمون والدوقة دو بيريهه، وأصبحت الآن كل المجهودات موجهة لتنظيم الهجوم العسكري لوالدة هنري الخامس على شواطيء لابروفانس والهجوم الكارلي في الجنوب والغرب. لقد قرّرت البطانة عودة العقاب المنتصرة، وكانت تظن أن ظهور الدوقة سيعيد إحياء حماس لم يخمد بعد، وإثارة السكان ليتمردوا كلّهم في هذه المقاطعات ضد نظام لويس فيليب. عين بورمون الوفي الدوق ديكار حاكما على الجنوب وتم تنصيبه في السر بالقرب من مرسيليا، وعين الفارس دي كاندول، القنصل السابق لفرنسا بنيس والذي رفع دعوى قضائية بنيس لحجز ذهب الجزائر، محافظا على مقاطعة الفار. وقامت الدوقة بشراء بقيمة 52 ألف فرنك باخرة **كارلو ألبيرتو** التي كانت تربط ما بين ليفورنو وجنوة ونيس ومرسيليا، وتوصل التعليمات، خاصة المالية منها، إلى مصرفيي مرسيليا.

بقيت الشرطة في حالة تأهّب، وقبل الهجوم تم إلقاء القبض على حملة الرسائل ومنهم المدعو شاربونييه لاغينري، الذي اتهم في قضية شارع دي بروفير، بتهمة توزيع قطع الذهب على المتآمرين الكارليين، وكان الاسم السري للمؤامرة السرية في مرسيليا هو « قضية لينوكس ». وفي 19 أفريل 1832، كتب محافظ شرطة مرسيليا إلى رئيس المجلس بعد اعتقال شاربونييه : « **من أين أتى بهذا المال ؟** » وطالب بعمليات تفتيش في باريس.

في الليلة ما بين 24 و25 أفريل، انتظر على شاطئ ريجيو كلّ من الدوقة دو بيريهه رفقة الأنسة لوبيسكو والماريشال بورمون وابنه آدولف، وكذا السادة دو سان برياست ودو مينار ودو بريساك باخرة **كارلو آلبيرتو** التي انطلقت في المساء من ليفورن، وجاء قارب لنقل هؤلاء المتآمرين إلى الباخرة الصغيرة.

بعد أن توقفوا في نيسدون أن يلفتوا الأنظار للتموين بخشب التسخين، أى القبطان في 28 أفريل وعند قرابة منتصف الليل منارة بلانييه (على بعد ميلين من مرسيليا) التي كان موقع موعد قريبا منها. كان البحر هائجا، فانتقلت الدوقة ورفقاؤها إلى بيت صغير.

انتشر خبر وجود الدوقة بسرعة البرق في مرسيليا، وبعد أن كان الدوق ديكار قد جند وسلح ودفع أجور2000 رجل وأخبر كل المسؤولين الكارليين في المنطقة بأن يكونوا على أهبة الاستعداد، أعطى الدوق موعدا لرجاله على الساعة الرابعة صباحا في ساحة لاتوريت التي ستنطلق منها مختلف العمليات للاستيلاء على مواقع السلطات وغيرها من المراكز أخرى، لكن الدوق ديكار المتعب وجد نفسه محاطا بقرابة 60 رجلا فقط، وجاءه قادة ليخبروه بأن رجالهم اشترطوا رؤية العلم فوق برج جرس سان لوران قبل التحرك. وبعد أخذ وردّ وصعوبات عدة رفعت منشفة بيضاء كبيرة على رأس الكنيسة، لكن الرجال لم يتحركوا واشترطوا الآن سماع صوت الجرس. حلّ النهار، فقرّر حينها الدوق ديكار، الذي كان يرتدي مثله مثل بقية القادة سروال فلاح وقبعة رمادية ذات جوانب واسعة، قرّر الانطلاق بتعداده الضئيل آملاً أن يتحرك « الجنود » أخيراً. وصل الجميع إلى المركز العسكري وراء دار البلدية، وفي وقت قياسي أُخمِد التمرد بفضل الضابط الذي كان على رأس المركز وردة فعله السريعة والقوية. تمكن الدوق ديكار وحده من الفرار والذهاب لإبلّاغ الدوقة دو بيريه بالنتيجة المحزنة للعملية. لقد تعرّض للفشل الذريع أهم جوانب المخطط الذي كان يفترض به أن يؤدي إلى الإطاحة بلويس فيليب. كان من الحكمة أن تعدل الدوقة عن العملية برمّتها، ولكنها ظلّت مقتنعة أن الخلاص سيأتي من منطقة بريتاني، فقررت السفر متنكرة إلى نانت بالرغم من تجند كل فرق الشرطة.

في مرسيليا وبناء على طلب من المحافظ، تمّ رفع دعوى قضائية، واستنطقت الشرطة 550 شاهدا، وتعمّقت بالنّظر في كلّ الجوانب المالية للعملية ذاتها. تمت عمليات تفتيش عند العديد من المصرفيين بمرسيليا (بييرفو، وفورنييه، وكروزيه، ودو سايفاس...) وعند بعض مراسليهم بباريس.، ووُجِدت آثار لنقل مبالغ كبيرة من الذهب وحركة مكثفة لسفتجات من ليفورنوعلى الخصوص من داري والسير وويب مصرفيي الدوقة، كما تبيّن أيضا أن داري كارلون وآفيغدور لعبتا دورا فعالا جدا في عمليات الاتصال بين مرسيليا وماسا. وتمت ملاحظة أن الكارليين في مرسيليا كما في باريس ولندن ونيس وجنوة أو ماسا كانوا مكتنزين بالذهب ولكن أيدهم كانت مبسوطة، وكانت الدّلائل على ذلك السخاء كثيرة، فقد تم على سبيل المثال توقيف متشرد في شهر ماي وفي حوزته 1700 فرنك من القطع الذهبية، إلاّ أنه رفض البوح باسم من أعطاه هذا المبلغ ولأي غرض.

كتب محافظ مرسيليا إلى وزير الداخلية يعرب له عن حرجه بعد الاكتشافات الأخيرة التي قامت بها شرطته عند المصرفي بيارفو :

إن هذه السفتجات موجودة وقد تم تسليمها إلى وكيل الملك. وإن من أسباب وجودها واستعمالها ما من شأنه أن يحرج بيارفو، أحد متآمرينا الأكثر عنادا. لكنّ مزايا معاقبة أو على الأقل إهانة رجل شرير تقابلها تحطيم من مقابله من الأوفياء [...].

وجدت الشرطة عند بيارفو، الذي كان ملتزما بالقضية الكارلية جسدا وروحا، مراسلات قادمة من باريس تظهر أنه كان على اتصال بقائدين من قادة المؤامرة في باريس هما شاربونييه دو لاغينوري الذي سبق وأن ذكرناه، وكالفيمون أحد محرري جريدة **لوروفونون**. كما أن بيارفو كان مشتبها به في عملية تمويل **لاغازيت دو ميدي** والكثير من النشاطات الكارلية الأخرى.

كان إجابة الوزير : « **أكان عليكم أن تتمادوا وأن يكون كل ما تقدّمونه للعدالة افتراضات نابعة من الملاحظات الخاصة التي تحصّلت عليها الشرطة ؟ أراكم تترددون. إذا كانت هناك عمليات أخرى تتدبر فستندمون، حسب قولكم، على تحطيم المقابل الوفي التي تحتفظون به على أمل استعماله مرة أخرى** ».

كان الوزير يريد فضحه، ولكن ذلك يعني المخاطرة بتوسيع رقعة الشبهة إلى الإخوان فيلال وكل الناس المرموقين الآخرين في البنك والتي تظهر أسماؤهم في سجلات المصرفيين الذين تم تفتيشهم، والذين يُعِزُّهم لويس فيليب، أمثال لافيت، ودولوسير، وهاجرمان، والإخوة روتشيلد، وفريسينيه... وفي نهاية المطاق كتم وكيل الملك على كل الجوانب المالية للمؤامرة، ولم يظهر المصرفي بييرفو ضمن المتهمين الاثنين وثلاثين، ولا منتصر الجزائر ولا الدوقة دو بيريه.

كانت « السيّدة » كما يسميها كل الكارليين تمضي قدما نحو منطقة الفاندي رغم كل محاولات جزء مهم من محيطها من إثنائها عن القيام بهذه السفرة المحكوم عليها مسبق، وكان آخر من عبّر لها عن مخاوفه فيلنوف، أحد رفاق سفرها بينما كان موجودا في العربة التي كانت تقلّه برفقة الكونت لويس دو ميسنير، حامل سلاح الدوقة، والمركيز دو لورج، أحد رفاق بورمون في الجزائر والسائق. أنهى فيلنوف توصيته الصارمة بالتأكيد بأنه سيُفّر للدوقة كل الوسائل الآمنة من أجل إعادتها إلى ماسا، لكنّها ردّت عليه قائلة : « **لا، لن أترك فرنسا مادمت قد وضعت فيها قدمي، سأقول لكم فيما بعد الأسباب الحقيقية التي بعثت في الآمل وجلبتني إلى منطقة الفاندي** ».

بينما كانت الدوقة تقترب من « منطقتها » الفاندي، كان الشوان في حالة اضطراب ومطاردين من قبل الحرس الوطني وجيوش الخط الذين تمركزوا بعدد

كبير في المناطق الغربية. وأرسل الملكيّون الشّرعيون في باريس المحامي بييه لإقناع الدوقة بالعدول عن إعطاء الإشارة لتمرد حُكم عليه مسبّقا بالفشل. والتقى بييه بورمون الذي تبيّن أنه يشاطره الرأي. لكن بييه لم يتمكن من إقناع الدوقة التي كتبت إلى بورمون في 25 ماي لتقول له :

بعد أن عقدت العزم أن لا أغادر مقاطعات الغرب وبأن أستأمن نفسي لوفائهم الذي يخيّبني أبداً، أعتمد عليكم أيها الصديق العزيز لأخذ كل الإجراءات الضرورية للهجوم الذي سيتم في ليلة ما بين 3 و4 جوان.. إني أستنشد كل أهل الشجاعة، سيساعدنا الرب على إنقاذ وطننا. ولن يثنيني أي خطر أو تعب وستجدونني في التجمعات الأولى، ماري كارولين، وصية عرش فرنسا، الفاندي في 25 ماي 1832.

في الليلة ما بين 29 و30 ماي، قام الجنرال ديرمونكور على رأس ثلاثة صفوف بتفتيش قصر لاشارلييير المتواجد على بعد ميلين من نانت، واكتشف، فضلا عن الأسلحة والبارود والرصاص، ثلاث زجاجات تحتوي على مراسلات بين الدوقة وأهم القادة الكارليين. كانت رسائل سرية وأرقام فُكّكت رموزها كتبتها « **السيدة** » وسارعت الجرائد إلى نشرها.

لم يفد الذهب الموزع بسخاء في شيء، فالسكان في غالبيتهم العظمى لم يودّوا عودة ملك مستبد. كانت إحدى آخر النفقات التي قام بها منتصر الجزائر معبرة جدّاً عن الأحداث التي حصلت في الأشهر الأخيرة، فقد سلم بورمون 300 ألف فرنك إلى شاب لشراء ألبسة عسكرية، ولكن المال لعب بعقل هذا الكارلي الشاب فصرف نصفه في ليون على موائد القمار والزنا.

صارت نهاية آخر محاولة لاسترجاع الملكية مسألة أيام فقط بعد عملية الحجز التي تمت بلاشارلييير، فقد تم سحق الشوان وقتلهم وتبديد صفوفهم

في كل محاولة لهم. بعد أن استسلمت للأمر الواقع، قررت « أميرة الشوان » التواري عن الأنظار في مدينة نانت في انتظار أيام أفضل.

وهكذا، وبعد أن أصبحت مطاردة ومكلّلة اليدين،أضحت الدوقة بطلة رومانسية تثير تعاطف الكلّ، وحتى من خصومها الأكثر الألدّ، فملحمة « السيدة » التي انتهت في سجن بلاي فيها ما يُلهم أعظم الكتّاب، وقد خصها شاتوبريان ببعض الصفحات في كتابه **مذكرات ما وراء القبر**، وكتابا كاملاً، **مذكرة حول سجن الدوقة دو بيريه**، كما ذكرتها الكونتيسة دو بوانيه في مذكراتها، أما آليكسندر دوماس فكتب ما لا يقلّ عن كتابين، كتب الأول بعنوان السّيدة والفاندي بصفته المساعد الأدبي الوحيد للجنرال ديرمونكور وسرد الملحمة العجيبة للدوقة. كان الجنرال يعرف القصة جيدا لأنه كان الذي طارد الدوقة على أراضي نانت وقام باعتقالها أخيرا في مدينة نانت في 29 أكتوبر 1832. من فرط إعجابه بهذه الشخصية، عاود دوماس وصفها في **مذكراتي**، وبأسلوبه الرفيع وذوقه الذي لا يضاهى حوّل ماري كارولين إلى بطلة رومانسية نسيت أصولها، ومشت ثلاثة أميال وهي متنكرة في ثياب قروية ترتدي جوارب صوفية وتنتعل حذاءً غليظا، فتجتاز نقاط المراقبة الكثيرة بسهولة لتلجأ إلى شقة صغيرة في مدينة نانت التي كانت في حالة حصار بسببها. وصف آليكسندر دوماس امرأة شابة، ذات شخصيّة معتدلة دائما، ترفع معنويات رفاقها في المحنة وتتشبّث بإيمانها بأيام أفضل لابنها.

خلال الخمسة أشهر التي اختبأت فيها، كتبت تسعة مائة رسالة تناشد فيها أتباعها على الحفاظ على روح التمرد فيهم، أو لإقناع الحكومات على مساعدتها، وهذا في الوقت الذي كانت فيه نانت وضواحيها تشهد مطاردة صارمة للشوان. وثار كاتب **الكونت دو مونتي كريستو** ضد سيمون دوتز،

وهو يهودي اعتنق الكاثوليكية، والذي وشى بمكان الدوقة لوزير الداخلية مقابل ثمن محترم – 500 ألف فرنك – بينما كان أحد المقربين من عائلة بورمون ومن الدوقة، وفي حماية البابا، وعبّر دوماس عن الشعور العام تجاه « **الرجل الذي سلم رأس امرأة** » كما كتب فيكتور هيجو، وحكى القصّة التعيسة للرجل الذي صار يعرف « **بيهودا** » والمتهم بالعمل المخزي. حين أراد الزواج لم يجد دوتز أي رئيس بلدية في باريس لتزويجه، ورئيس البلدية الذي وافق في الأخير على عقد قرانه في لافيليت دفع الثمن بحياته السياسية.

ويخلص دوما إلى القول عن هذا الرجل المقيت : « **وما أصبح عليه الآن دوتز ؟** [...] **كل السّير الذاتية تخلت عن دوتز بعد جريمته، وكأن هذا اليهودا صار في ذمة الله، فلئن كان حيا، فليبعد الله عنه كل إنسان شريف، ولئن كان ميتا، فليحفظه من المرور بالقرب من قبره** ».

وروى آلكسندر دوماس كيف أن الدرك قاموا بتفتيش شقة الأوانس دوغينيي الموجودة بالقرب من قصر الدوقة آن بناءً على إرشادات دوتز. لقد بحثوا عنها لمدة 16 ساعة، وبعد أن تعبوا من ذلك أوقدوا نارا في المدفأة، فاضطر الدوقة للخروج من مخبئها خوفا من الاحتراق أو الاختناق. كان دوماس مفتونا « بالسيدة » فأشاد بسلوك الجنرال ديرمونكور الذي احترم سجينته المسكينة، واحتقر سلوك المحافظ دوفال الذي عامل الدوقة وكأنها سجينة عادية، كما وصف عمليّة تفتيش الشقة واكتشاف محفظة والدة هنري الخامس مع رسائلها التسع مائة إضافة إلى30 ألف فرنك (أي حوالي 1,5 مليون فرنك بقيمة العام 2001 – ملاحظة الكاتب)، منها 13 ألف فرنك من القطع الذهبية وجزء بالعملة الإسبانية. كانت تلك آخر قطع ذهبية وجدتها السلطات العمومية في تحقيقاتها في المؤامرات الكارلية، وهي قطع جاءت

على الأغلب من كنز الجزائر، مثلها مثل الكثيرة التي تمت الإشارة إليها في لندن وباريس ومرسيليا ونيس وجنوة وماسا أو ليفورن. وإن لم يستطع منتصر الجزائر إنقاذ شارل العاشر بفضل كنز القصوبة، فإنه وظف جزءا منه في خدمة قضية الملكيّين الشّرعيين وهذا بفضل شابون وكارلون وبالافيتشيني وفورمون وغيشتار ولوبران، وكذا أصدقائه المصرفيين، غير أن الذهب وسيفه لم يكونا كافيين لتغيير مسار التاريخ.

إذا ظلّت الروايات التاريخية رائجة في القرون القادمة، فسيأتي والتر سكوت جديد ولن يجد موضوعا أكثر شاعرية من حملة « السيّدة » الدوقة دو بيريه العسكرية [...]. عندما سيسمح الوقت بحجب الكارثة الخطيرة والسخيفة التي يقدمها التاريخ المحتوم، ستتفاعل المشاعر مع أميرة وأم واجهت كل الصعاب والمخاطر طالبت بإرث ابنها المنبوذ الذي تيتم بسبب جريمة.

هكذا بدأت الكونتيسة دو بواني تأريخها الطويلة لحملة الدوقة دو بيريه.

ففي التاريخ المحتوم، واصلت الشخصيتان الأساسيتان، أي الدوقة وذراعها المسلح، الطّريق نحو قدرهما المأساوي، فأنجبت « السّيدة » بنتا واسمها روزالي في سجنها، وخلقت لها أبا لم يغادر لاهاي منذ عامين. كان ذلك الحدث هو ما قضى نهائيا على أمل الكارليين، بإظهار دوقتهم في وضع سخيف. كتبت الكونتيسة دو بواني :

أعتقد بكل بساطة أنها لم تستوعب مدى ضخامة زلّتها، فهي لم تكن تعير أي اعتبار للعفة، ولم يكن ذلك أول حمل سري لها، فهي كانت تعتقد أن القانون العام لا ينطبق على الأميرات فيما يخصّ هذه المسألة، ولم تكن تفكر أبدا في أن هذا الحدث بإمكانه التأثير جدّية على حياتها السياسية [...] لا أدري إن كان التاريخ سيكشف أبدا اسم الأب الحقيقي، أما أنا فأجهله. هل

يتوجب أن نستخلص كما قال لي السيد دو شاتوبريان يوما حين سألته في الموضوع : « كيف يمكننا معرفة ذلك إن كانت هي نفسها تجهله ».

كان من الضروري التوقف قليلا في حصن بلاي الصغير قبل ترحيل الدوقة وروزالي الصغيرة وآخر آمال الكارليين إلى نابولي، كي أستطيع تقديم شخصية ستؤدّي فيما بعد دورا هاما في قصّة **السطو على مدينة الجزائر**، وهو آشيل لوروا دي سانت آرنوه. كان ملازماً في فرقة المشاة وعضوا في قيادة أركان الجنرال بيجو الذي كلفه لويس فيليب بمهمة حساسة وهي مراقبة الدوقة دو بيريه. كان آشيل شخصية غريبة الأطوار كان قد سرق اسمه، فهو ولد بكل بساطة باسم آرنو جاك لوروا، كان مغامر رائعاً بطول 1,80 متر، ووجه حسن، وصوت جشّ، وثقافة كبيرة، كان قادراً أن يذكر أوفيد باللاتينية، وراسين أو فولتير، وكان موهبا في اللغات. كان شغوفاً ويثير مبارزة بمنتهى السهولة. كان هذا الرجل الذي يستمتع بالحياة يروق للنساء ويستغل ذلك بإفراط ولا يتردد في أن يكون عشيق إحداهم، وكتب أحد كتاب ترجماته الذاتية قائلاً : « **كان يعيش على النساء واللعب دون خجل أو حياء** ». كان مساره العسكري قبل وصوله إلى بلاي كارثيا، فقد تراكمت الديون على هذا العربيد، وبعد أن طرد من سلك حرس الملك نجح، بوساطة، في إعادة ادماجه في صف المشاة، أقل الفرق العسكرية تألّقا، وعاود سيرته مع نساء الضباط مثيرا الحفائظ، كما عاد للاستدانة مرة أخرى وللمبارزة لأتفه الأسباب وبكل وقاحة. كان رجلاً جموحا معجونا بنار. لم يعد الجيش يحتمل ذلك، فأحاله إلى الاستيداع بدون راتب. وبعد أن أصبح بلا مال ومطارد من طرف دائنيه انخرط كمرتزق لمساعدة اليونانيين في حرب استقلالهم ضد الأتراك، ولكنه عاد كارها الدّنيا بعد 35 يوم من ذلك. وحتى العام 1830 كان ظهر هنا وهناك في أوربا تارة « كسكرتير أحد المسافرين الأثرياء »، وتارة أخرى كعشيق

زوجة جنرال عجوز، أو كممثل باسم فلوريفال، بل وكذا كمغن في بروكسل أو مدرّب فن المبارزة في لندن . . . ثم أُعيد إدماجه أخيرا في الجيش في العام 1831 برتبة ملازم في المشاة في مدينة بريست . وفي العام التالي ذهب مع فرقته إلى فاندي لمطاردة جنود الدوقة دو بيريه، ووجد نفسه رفقة بيجو في حراسة الدوقة الحامل التي كانت تجد متعة كبيرة في رفقته، وكتب الدكتور مينيير الذي كان يتابع تطور حمل والدة هنري الخامس : « **كان السيد دو سانت آرنو يقضي السهرة أحيانا عند الدوقة دو بيريه، إنه رجل سافر كثيرا، ويتكلم بشكل ممتع عن كل شيء، وكان محبوبا من قبل السيدات حيثما ذهب** ». كما فتن سانت أرنو الجنرال بيجو أيضا الذي وضعه تحت حمايته .

نقلت إذن باخرة من البحرية الفرنسية الدوقة برفقة الجنرال بيجو وآشيل دو سانت آرنو إلى نابولي أين التقت « الزوج » الذي وجده المصرفي أوفرار بلاهاي .

من جهته غادر منتصر الجزائر نانت بوقت قليل بعد ذهاب الدوقة إلى بلاي دون أن يلقى أيّة مضايقة، وكانت الشرطة تبحث عنه في كل الأماكن التي لم يكن فيها، وشرح دوتز في كتاب بأنه تفاوض مع وزير الداخلية آدولف تيير لحماية بورمون .

التحق بورمون بآخر حلقة كارلية بلاهاي حيث قاد لجنة الملكيين الشرعيين وأعاد تنظيم لجنة باريس، وحين بلغته رسالة من المصرفي جوج يطلعه فيها بالزواج السري للدوقة وحملها، رفض آخر الملكيين الشرعيين إنهاء كفاحه بفشل أليم، فقرر أن يضع سيفه في خدمة دون ميغيل من البرتغال، آخر ملك في أوروبا مازال يجسّد مبادئ النظام والسلطة . وكتب بورمون مبرّراً انضمامه بين شهري سبتمبر وأكتوبرمن العام 1833 :

بتعزيز عرش أمير وفيّ لقضية هنري الخامس، فإنني بذلك أخدم في فرنسا قضية الشرعية ذاتها، لأن ذلك سيؤمّن له دعماً أخلاقياً ودعما عسكرياً عندما تسمح الظروف يقدّمه لم ملك.

اصطحب معه منتصر الجزائر رفاقه القدامى من الشوانيين، البارون كلويه (الذي رافقه في فراره من واترلو)، وآل لاروشجاكلان، وداندينييه، وكيرسابياك، وكاتلينو وآخرون غيرهم. منيت العملية بفشل ذريع، فقربورمون عندئذ أن يستقر بإيطاليا، وبعد أن باع أغلب أراضيه اشترى مزرعة فارنيز ووظّف فورمون الشهير، الذي أعطى نفسه لقب العقيد دو لورم، كمشرف. هل بقي في حوزة بورمون وفورمون شيء من كنز القصوبة ؟ ليس هذا بالأمر الأكيد، فوزير الحربية السابق أعطى تعليمات ببيع أراضيه وممتلكاته في آنجو العليا لتمويل إقامته في إيطاليا، وبعد ذلك بثلاث سنوات، أي في العام 1836، كان النبيل المزارع الجديد عاجزاً على تسديد لدّيون المترتّبة على مزرعته. أراد بورمون العودة إلى فرنسا ولكنه رفض مبايعة لويس فيليب، فأرسل إبنه ليدافع عن قضيته عند ملوك أوروبا وليحصل على مساعدتهم، وكتب في 12 أوت 1837 :

إن كان ما في حوزتنا يكفينا للعيش لمدة بعض الأشهر في هذه البلاد، فإن ما نملكه من مال لن يكفي لتغطية مصاريف رحلتنا ومصاريفنا في إحدى مدن توسكانيا.

تفاقمت همومه المالية بعد أن صار ضحية لألاعيب فورمون، وأرهقه التعب والمرض وكاد يفلس، فاستفاد من العفو الذي قرره تيير للعودة إلى فرنسا في 4 جويلية 1840، وكان يأمل إنهاء حياته هناك بهدوء في القصر العائلي، لكن الجرائد تحاملت عليه واتهمته بتدبير تمرّد جديد في فاندي. وفي 9 أوت جاء الدرك لقصر البورمون لإبلاغه بقرار المحافظ بيلون مفاده بأنه

فقد صفة الفرنسي لأنه قبل، وبدون تفويض، قيادة عسكرية في البرتغال. وهكذا أصبح منتصر الجزائر محروما من جنسيته. وبعد ترمّله بست سنوات توفي ببورمون العسكري العجوز الملكيّ الشرعي.

المصادر :

Un gentilhomme de grand chemin, Le maréchal de Bourmont (1773-1846), Gustave Gautherot, PUF, Paris, 1926.

Histoire de dix ans, 1830-1840, Louis Blanc, Félix Arcan éditeur, Paris.

Histoire de la conquête d'Alger, Alfred Nettement, Jacques Lecoffre, Paris, 1856.

Mes mémoires, Alexandre Dumas, Robert Laffont, Collection Bouquins, Paris, 1989.

Mémoires d'outre-tombe, Chateaubriand, Gallimard.

Mémoire sur la captivité de madame la duchesse de Berry, Chateaubriand, éditions Le Normant, Paris, 1833.

Mémoires de la comtesse de Boigne, Mercure de France, Paris, 1999.

Les Guerres de Vendée, et notamment *Les Bourbons et la Vendée*, Emile Gabory, Robert Laffont, Collection Bouquins, Paris.

Talleyrand, le prince immobile, Emmanuel de Waresquiel, Fayard, Paris, 2003.

Louis-Philippe, Guy Antonetti, Fayard, Paris, 1994.

Journal de Charette.

L'honneur de Saint-Arnaud, de François Maspero, avec une préface d'Edwy Plenel, Points-Seuil, Paris, 1995.

Journal de la captivité de Mme la duchesse de Berry, docteur Prosper Ménière, Paris, 1882.

Notes inédites sur le voyage de Madame, Duchesse de Berry, en France, 1832, écrites par Alban de Villeneuve-Bargemont, obligeamment prêtées par M. de Bourgoing.

Nantes, Archives diplomatiques. Gibraltar (2 Mi 2343), Gênes (cartons 23, 78, 92, 106), Londres (Fonds K, cartons n^{os} 10, 11, 12, 112, 113, 114, 133).

Archives départementales des Alpes-Maritimes (5 FS 142, 01 Z 0388, 01 Z 47, 01 Z39).

Archives départementales des Bouches-du-Rhône (1M 577, 1M 579...).

Archives de la famille du maréchal de Bourmont.

Archives nationales. F7 12160 à 12179.

Toulon, Archives de la Marine.

13

فلاندان يتمادى كثيرًا

بعد فترة نقاهة وراحة طويلة في بلدته فرانفيليي بمنطقة لاسوم، أصبح فلاندان في جوان 1833 مستعدّا لاستئناف كفاحه. فطلب موعداً للقاء الجنرال سولت واستجاب له هذا الأخير الذي طالما أبدى تجاهه نوعا من المودة خوفاً منه كان ذلك أو تعاطفاً معه. وها هو « الكاتب الهاوي » يروي لوزيره القصّة الكاملة لعملية الحجز على كنز الجزائر، ولجنة التحقيق التي تم إيقافها، والدسائس والرشاوي لشراء صمته، ثمّ أشار في الأخير إلى ما كتبه في موري. أجاب سولت فلاندان المرتبك : « **بما أن هذا ما حصل فلن أمنعك من نشر روايتك عن التحقيق القائم في الجزائر.. ولا يهم من ستحل بهم الفضيحة** ».

غير أن فلاندان، الذي كان يعتبر نفسه مثالاً للأخلاق، كان يرى كذلك أنه من دواعي الأخلاق أن يُجازى كلّ جهدٍ براتب ومكافأة، فشرح لوزير الحرب كيف أن إدارة الجيوش اقتصدت بفضله حوالي مليون فرنك في السنة بفضل اختراعه لطريقة لصناعة الخبز تحسن نوعيته وتقلل من ثمنه، وسُرّ عندما سمع (أو تهيأ له) بمكافأة كبيرة مقابل هذه « الخدمة الكبيرة ».

شعر فلاندان بحرية أكثر فيما يخص قضية الجزائر، فحاول التفاوض مع آخرين حول رفع منع نشر كتابه « **ليستوريك** » (التاريخي) كي يلبي حاجيات عائلته وبالخصوص تربية ابنتيه. اتصل بالأمين العام للشرطة مؤكدا

أن بحوزته وثائق تثبت وجود « جنح ارتكبت خلال معاينة كنوز القَصّوبة بالجزائر ». بدوره أبلغ الموظف فورا وزيره الذي استدعى فلاندان في 5 جوان ليسلّمه نسخة من هذه الوثائق. أجاب المقتصد العسكري المساعد « أن هنالك عملاً حول هذا الموضوع حاضر للطباعة »، عمل قصد به بالطّبع كتابه « **ليستوريك** » الذي أكّد أن « في طيّاته ما يزرع القناعة في القلب »، وأنهى رسالته برفضه إرسال نسخة عن كلّ الوثائق المطلوبة. وكمبتز ماهر (كذلك) أصبح بإمكان فلاندان استعمال الرسالة التي وقعها وزير الشرطة والتي يطالب فيها بالوثائق التي تثبت اختلاسات الجزائر كدليل على أنها حقّا بحوزته.

زار فلاندان في 3 جويلية الأستاذ الموثّق بيان دو سان جيل الموثق المعروف في باريس الذي كان يحظى بثقة البارون دو نييه المقتصد العام السابق لجيش إفريقيا وأخبره أن بحوزته وثائق تورط بشكل خطير موكله البارون دو نييه وفيرينو المتصرف المالي العام السابق للجيش وكذا تولوزيه العضو السابق في لجنة المالية التي نصبها الجنرال دو بورمون. أظهر له فلاندان الرسالة التي وقّعها وزير الشرطة ونصحه أن يقنع موكله بشراء صمته. تظاهر الأستاذ بيان المتعود على هذا النوع من المناورات بقبول اقتراح فلاندان وطلب منه صياغته كتابيا. في اليوم التالي أتى فلاندان برسالة طويلة إلى الموثق أنهاها كالتالي : « **يشرّفني لقاؤكم غدا، وأتمنى أن تطلبوا مني ملفا خطيراً يجعلني عاجزاً على فعل ما أنا مصمم على فعله الآن لو لم تكن بيدكم كل السلطة اللاّزمة لتفادي ما تستفزني الحكومة ذاتها على فعله** ».

أعطى البارون دو نييه الواثق من نفسه ومن علاقاته تعليمات لموثقه كي يطلب من فلاندان التحرّك بسرعة. جاء هذا الأخير لاستلام جوابه ولكنه تفطّن للفخ الذي حاكه الموثق فحاول دون نجاح استعادة رسالته. وفي

الوقت الذي كان يحيك ابتزازه علنا عن طريق الموثق، أرسل فلاندان إلى دو نييه وفيرينو رسالتين مجهولتين، كلّ منهما مرفوقة بنسخة من رسالة وزير الشرطة، تحمل تعليمات دقيقة، حتى أنه حدّد في الرسالة الموجهة إلى فيرينو ثمن صمته الذي قدّره ما بين 250 و300 ألف. استلم الجنرال تولوزيه بدوره رسالة مجهولة من نفس النوع. تلقى الأستاذ بيان دو سان جيل كذلك زيارة وسيط كان دون شك متواطئا مع فلاندان ليدعم مسعى المقرر السابق للجنة تحقيق الجزائر.

لكن فلاندان لم يكن مبتزا عاديا، فهو لم يكن فقط بارعا في اصطياد الفرص الجيدة بل كانت لديه أيضا جرأة لا تصدق. بعد أن شعر بالخطر لأنه أكثر الشد على الحبل، قرر طلب مقابلة الملك. ويبدو أن لويس فيليب كان يعتبره خطرا حقيقيّا على نفسه وعلى ملكه فاستقبله بسرعة، وهو سلوك يوحي بصدق كل ما أتى به فلاندان أو جزء منه. خلال اللّقاء الذي جمع الرجلين في 8 جويلية على انفراد بقصر التويلري، أكد فلاندان أنّ " في محفظته الدليل الرسمي على إرسال أعداد معتبرة من السبائك من إنجلترا إلى عدة بنوك بباريس".

– **أجاب ملك الفرنسيين دون حذر** : « **آه، بالفعل هناك 6 أو 7 ملايين التي أُرسِلت إلى نيس.**

وكانت هذه الكلمات الوحيدة التي تفوّه بها لويس فيليب خلال هذا اللقاء الطويل.

– استطرد فلاندان قائلاً : « وما تكون هذه الملايين 6 أو 7 مقابل المبالغ الهائلة التي مصدرُها كنوز الجزائر والتي، أكرر، أُرسِلت إلى باريس من إنجلترا ؟ لدي الدليل في محفظتي ».

لم يرتبك الملك. دخل مُحضرٌ آنذاك المكتب وأخبر الملك بأن مجلس الوزراء قد اكتمل وأن الكلَ في انتظاره.

– أكّد لويس فيليب منهيا اللّقاء : « سيد فلاندان، سأتذكّر كلّ ما أخبرتني وحين يعود الماريشال سولت من البحار سنُسوّي كل هذا ».

– أطرد فلاندان : « أيمكنني أن أطلب من صاحب الجلالة الإذن بتلخيص كل ما أخبرتكم عن قضية كنوز الجزائر هذه وإرسالها إليه ؟ »

– سيسرني ذلك، أرسل لي المذكرة.

لا يسعنا إلاّ أن تصور نشوة فلاندان عند خروجه من قصر التويلري، فهو مقتنع أخيرا بأنه سيفرض حقيقته التي ستضر ببعض المختلسين والحصول على التبجيل والمال من الملك نفسه. أخذ وقته لكتابة مذكرته وأرسلها إلى الملك في 28 جويلية.

علمت اللحظة أن حضرة الماريشال الدوق دو دالماسي لن يعود من البحر إلا في النصف الأول من الشهر القادم. إنّ التأخر الذي يؤجل القرار الذي يتوجب أخذه لصالحي باعتبار الظروف الخطيرة التي حدّثت جلالتكم بشأنها في الثامن من هذا الشهر يضعني في موقف لا يحتمل ويطيل أكثر من اللاّزم حالة تخدم مصالح بعض الأفراد ولا تخدم لطف الحكومة وضعا دام فوق اللازم. مع ذلك أتفهم أنّه بقدر خطورة القضية وحساسيتها بقدر ما يتعين أن يكون الماريشال سولت الشّخص الوحيد الذي يشارك جلالتكم التفاصيل التي قدمتها لجلالتكم. لذا سأنتظر عودته لتتحقق الوعود التي تكرّم جلالتكم بتقديمها لي والتي أذكر جلالتكم بمفادها في المذكرات المرفقة والتي سيكون من طيبة جلالتكم الاحتفاظ بها حتى تُوفّى كما ينبغي حين عودته [. . .].

بعد أن قدم توصياته للملك حول الطريقة التي يتعين للنظام شكره بها غيّر فلاندان من لهجته ليترجّى لويس فيليب كي يمنحه سُلفة مما يدين لهم به :

[...] **ولكن بما أن الوضع خطر فإنّي أرجو جلالتكم وبإلحاح أن تأمروا السيد وزير الداخلية وبسرعة أن يدفع لي فورا من الأموال السرية مبلغ 10 ألاف فرنك كمقدم للمبلغ الأكبر المستحقّ لي حتى أسوي أموري. مولاي، لقد أصبح من المستعجل دفع هذا المقدّم لي.**

أرفق فلاندان برسالة التهديد هذه الموجهة إلى ملك الفرنسيين مذكرة نعتها « **بالسرية** » يؤكد فيها حيازته على دليل رسمي لا يُدحض بأن مبالغ معتبرة آتية من الأموال المختلسة في الجزائر قد أودعت في عدة بنوك. ويختمها طالبا :

1. أن يُستبدل السّيد فيرينو بشخص آخر يُحدّده السّيد فلاندان على رأس القباضة العامة لمنطقة البوش دو رون،

2. أن يُمنَح رتبة مقتصد فوراً،

3. أن يُمنَح منصب مسؤول العرائض،

4. أن يُمنَح ابنه منصب مراقب في مجلس الدولة،

5. مبلغ100 ألف فرنك من الأموال السرية.

وخوفا من أن تخون الذاكرة صاحب الجلالة حرص على إرفاق هذه المذكرة الموجهة إلى صاحب الجلالة برسالة إلى كل من الوزراء المعنيين بهذه الطلبات الخمسة.

يضاف هذا كلّه طبعا إلى العشرة آلاف فرنك التي يفترض أن تُسحَب فورا من الحسابات السرية للشرطة.

وصلت كل الوثائق المُوجّهة إلى الملك بسرعة إلى مكتب وزير الداخلية السيد انطوان دارغو الذي استدعى فورا فلاندان لديوانه ليبلغه بغضب الملك ووقاحة مطالبته بالمال مقابل صمته. لكنّ هذا لم يكن ليزعزع فلاندان.

– سيدي الوزير، معروف عن لسيد فلاندان أنّه يدري تماماً ماذا يفعل وماذا يقول وماذا يكتب. ما من كلمة من الذي ذكرتموه لي في الرسالة وفي المذكرة اللّتين وجهتُهما للملك بناءً على أوامره. تمعّنوا سيدي في قراءة وسترون أنّه إذا كان هناك حديثٌ عن المال وعن مبلغ مائة ألف فرنك المُتّفَق عليه بيني وبين الماريشال سولت الذي سمح لي بأن أذهب لمقابلة وزير البحرية بخصوصه وكان بصدد مقابلتكم أنتم أيضا، فهذا المال :

1. لدفع دين بقيمة 30 وبعض الآلاف المُستَحقّة لي لدى هذه الوزارة منذ حملة سان دومانغ،

2. وكمكافأة أولى مقابل الخدمة الكبيرة التي قدمتها بابتكار نظام جديد لصناعة الخبز المُستَخدم منذ 1833 والذي يقتصد سنويّاً ما يقارب المليون من نفقات إدارة الحرب، وليس كما تقولون سيدي الوزير كي أغُضّ النّظر عن قضايا الجزائر.

لكن سيدي الوزير، إن كان السيد فلاندان وقحا لدرجة مكاتبة الملك بأنه، في حال لم يعطه مالاً، لن يسكت عن قضايا الجزائر، فهذا يعني أن هنالك بالفعل ما يقال عن فضيحة سلب كنوز الجزائر هذه.

– سيدي لقد أمرني الملك أن أسلم رسالتكم ومذكرتكم إلى وكيل الملك كي يطّلع على اتهاماتكم. كانت هذا ردّ الوزير الحانق المغتاظ من شدّة وقاحة الرّجل.

– إني يا سيّدي لأستعجب لهذا الفعل المتهوّر بل والغادر. هذا يستوجب منّي أن أقوم بشيء ما، وتأكّدوا سيّدي من أنني سأقوم به على أكمل وجه. بكلمات التهديد هذه أنهى فلاندان كلامه.

وصلت الوثيقتان فبالفعل إلى قاضي التحقيق زانجياكومي الذي وجه اتهاما في 8 أوت ضد البارون دو نييه وفيرينو وكل الآخرين. توجّه فلاندان في اليوم التّالي إلى القاضي لطلب المزيد من الوقت حتى يجمع كل أوراق الملف، وفي 10 أوت سلمه الأدلّة على تسليم السبائك لعدّة البنوك بباريس. كان فلاندان يرى أنّ القاضي في صفّه واقترح عليه القيام بالتحقيق بالتناسق معه في حين أكّد له بطلنا أنّه سيترك التّحقيق ليأخذ مجراه حتى تظهر الحقيقة.

أربعة أيام بعدها، ودائما حسب فلاندان، زاره فيرينو ليعرض عليه صفقة. **سيُعطى** له 600 ألف فرنك في حال قبِل بأن يمتنع عن الإدلاء بشهادة أو تسيلم وثائق، أي ضعف ما قد اقترح عليه في نهاية العام 1830 فورمون، السكرتير السابق للماريشال دوبورمون، و« **شنيدير الشّاب** » (أوجين شنيدير – ملاحظة المُؤلّف) باسم دار سيلييير. رفض فلاندان العرض وأبلغ القاضي في اليوم التالي. بعد ثلاثة أيام أكد له زانجياكومي أنه تلقّى الأمر بفتح قضية وطلب منه على الخصوص أن يسلمه الدليل « الرسمي » الذي يدّعي في رسالته إلى لويس فيليب الاحتفاظ به بعيدا عن الأنظار. رفض فلاندان رفضاً قاطعاً وفي 31 أوت سلم هذا « الكاتب الهاوي » القاضي مذكرة طويلة لخّص فيها للجنرال كلوزيل استنتاجاته ونتائج تحقيقاته منذ مغادرته الجزائر. أضاف إلى هذه الذكّرة قائمة تحمل أسماء أشخاص يطلُب استدعاءهم للاستماع إليهم، من بينهم الملازم الأول باجيس الذي التقاه بعد إيقاف أعمال لجنة التحقيق. باجيس الذي أصبح مُذّاك نقيباً أكد انه سمع فعلاً ضباط صف

يتكلمون عن ترحيل صناديق من الذّهب خارج قصّوبة في ليلة ما بين 5 و6 جويلية 1830.

نجح فلاندان كذلك في الحصول على شهادة السيد كاز وهو الأمين السابق لحكومة الجزائر تحت إمرة الماريشال كلوزيل. هذه الشّهادة من الأهمّية ممّا يستدعي منّا نقلها بالكامل :

القاضي : أقلتم للسيد فلاندان أن هناك كمّيات معتبرة من النقود واردة من كنوز إيالة الجزائر قد تم إرسالها إلى إنجلترا وفرنسا لحساب السّيدين دو نييه وفيرينو ؟ أصحيح أنكم تحصلتم على هذه التفاصيل من حضرة الماريشال كلوزيل نفسه ؟

السيد م. كازيس : قلت للسيد فلاندان أنني كنت أعتقد أنه تم إرسال أموال عن طريق السيد شنيدير وآخرون غيره، قلت له أن هذه الإرسالات تمت في اتجاه فرنسا عبر مرسيليا ؛ ولكنني لم أقل أنها كانت لحساب السّيدين دو نييه وفيرينو، من الممكن أنني قلت أنني تحدّثت عن هذا الموضوع مع حضرة الماريشال كلوزيل.

القاضي : هل يمكنكم تذكيرنا بالتفصيل بما علمتموه بهذا الخصوص من أحاديثكم مع حضرة الماريشال كلوزيل ؟

السيد كازيس : قال لي حضرة الماريشال كلوزيل خلال أحاديثي معه بخصوص قضية التحقيق أنه كان متأكّداً من أنّ هنالك أموال تُرسَل إلى فرنسا، وبخصوص ملاحظتي بأن مصدر هذه الأموال قد يكون مختلفاً عن التي تجلّت من شكوكنا فقد أجابني أنه تم إرسال أموال إلى فرنسا صادرة من اقتطاعات تمت على كنز الجزائر وأنه الكثير سيسعد لنهاية التحقيق.

القاضي : ماذا كان يقصده حضرة الماريشال كلوزيل بتلك الكلمات ومن برأيك هم الأشخاص الذين كان يعنيهم ؟

السيد كازيس : أظنه كان يعني بعض الأشخاص الذين قاموا باقتطاع جزء من كنز

الجزائر والذين يعتبرون أنفسهم محظوظين كونهم لم يتابعوا. رأيي الشخصي بخصوص هوية هؤلاء الأشخاص، وهو رأي قد يشاطرني إيّاه الماريشال كلوزيل نفسه، هو أن الجنرال بورمون قد كُلّف من قبل الحكومة القائمة حينئذ بمهمة اقتطاع أموال لخزينة شارل العاشر.

القاضي : على ما يرتكز رأيكم فيما هذا الموضوع ؟

السيد كازيس : إنّه يرتكزعلى أنصاف اعترافات قدمها لي السيد فورمون، السكرتير السابق للسيد بورمون، الذي كانت لي فرصة لقائه في فبراير 1832 .

القاضي : وما أخبركم بهذا الخصوص السيد فورمون ؟

السيد كازيس : عليّ أن أقول بأنّ السيد فورمون لم يخبرني بوضوح العبارة بأنّه قد تم اقتطاع مبالغ مالية لحساب شارل العاشر. لكنني أتذكر جيدا أنّه اعترف لي بأنّه بعد ثورة جويلية وعد السيد دوبورمون، الذي أراد وأصدقاؤه تفادي أيّ إزعاج ناجم عن إعادة فتح التحقيق الذي بدأ في 1830، شخصا بمبلغ معتبر ليجعله يعدل عن اللجوء إلى حافظ الأختام لإعادة فتح هذه القضية.

القاضي : إنّي أدعوكم أن تذكروا اسم هذا الشخص خدمة لمصلحة العدالة.

السيد كازيس : علي القول أن السيد فورمون أعطاني اسم السيد فلاندان.

القاضي : ومن برأيكم كان الوسيط لإرسال الأموال التي كانت حسب ظنكم موجهة إلى الملك شارل العاشر الذي كان الملك آنذاك ؟

السيد كازيس : سأردّ بأني أعتقد أن ذلك تم عبر الوساطة المباشرة للسيد شنيدير وبمشاركة السادة دو نييه وفيرينو وليس لحسابهم.

القاضي : كيف لكم أن تفترضوا بأن السيد شنيدير، وهو الموظف البسيط في دار سيلبير، قد تمكن من نقل الأموال المقتطعة إلى فرنسا ؟

السيد كازيس : كان تحت تصرف السيد شنيدير، بصفته ممثلاً لدار سيلبير، كل وسائل نقل الجيش المكلف بعملية تقديم كل المؤن للحملة.

القاضي : أتظنون أنه قام بنقل هذه الأموال عن قصد ؟

السيد كازيس : لا أدري.

القاضي : بكم تقدرون، ولو بشكل تقريبي، قيمة الأموال التي يكون الملك شارل العاشر قد اقتطعها لنفسه من كنز الجزائر ؟

السيد كازيس : عندي بهذا الصدد قناعة حدسية لا ترتكز على أي حدث واقع تجعلني أعتقد أنه لولا ثورة جويلية لكانت قيمة الأموال المنقولة نحو الاتجاه المذكور أهمّ بكثير. ورغم عدم توفُّر أية معطيات فإني أقدر أن تكون ما بين 7 إلى 8 ملايين. ومع أنّي لست متأكّداً فإنّه يبدو لي أنّ الحديث الذي دار بيني وبين حضرة السيد الماريشال كلوزيل كان كالتّالي (تجدر الإشارة هنا أنّ « القناعة الحدسيّة » تدعونا هنا، عن قصد أو دونه، إلى الاستنتاج أنّ هذا التقدير بعيد عن الحقيقة، اللهم إلا إذا كان السيد كازيس قد أجاب كالتالي : **بسبب ثورة جويلية التي أخلت بمخططاته ما هو المبلغ الذي عاد،أخيرا وبعد الاقتطاعات الأخرى،إلى شارل العاشر ومحيطه ؟ ملاحظة الكاتب**).

القاضي : وماذا كان حقّا نوع التعاون الطوعي للسّيدين دو نييه وفيرينو في عمليّات الإرسالات هذه ؟ وبماذا كانا يساهمان ؟

السيد كازيس : لقد تكلمت فقط عن مشاركتهما الضرورية حيث كان بحوزتهما مفاتيح كنوز الإيالة.

القاضي : لما لا تذكرون مع هذين الموظفين الجنرال تولوزيه الذي كانت له نفس الصلاحيات ؟

السيد كازيس : لأني أعتقد بأنّ مهمّة الجنرال تولوزيه في هذه القضية كانت تقتصر على التّوقيع على المحاضر، بل أظنُّه كان ينظر إلى مسؤوليته بطريقة مختلفة.

القاضي : أتظنون أن السّيدين دو نييه وفيرينو قد تعاونا بعلم منهما في هذه العمليات غير الشرعية لنقل الأموال ؟

السيد كازيس : من المُحْتمل أنّ هذين الموظفين ظنّا أن تكفّلهما بمعمليّات النّقل الخاصة لصندوق شارل العاشر كان بناءً على أمر من الحكومة القائمة حينئذ.

القاضي : وما برأيكم كان مصير تلك الملايين الستة أو السبعة التي افترضتم أبنها اقتطعت ؟

السيد كازيس : سألجأ إلى ذكرياتي بهذا الصدد... أو بالأحرى سأصرح بأني لاأعرف.

القاضي : ماهو رأيكم الشخصي ؟

السيد كازيس : **مع الوجهة التي أرجّحها لهذه الأموال فإنّه من الممكن أنها استعملت لإثارة الشّغب لصالح العائلة المخلوعة.**

السيد كازيس مطلع كل الإطّلاع، إذ استُعمل مال الجزائر فعلا لتمويل المؤامرات الكارلية، سواءً كانت مؤامرة شارع دي بروفار أو تلك التي قامت بها الدوقة دو بيريهي. كان على الأغلب فورمون، الذي التقاه في فبراير 1832، والذي كان على علم بالأسرار هو من أشار إلى وجهة القطع الذهبية المحولة. كما كشف كازيس للقاضي أن فلاندان لم يرفض تماما إغراءات فورمون

للتفاوض مقابل صمته، وعلى حسب روايته فإنّ فلاندان قبل 40 ألف فرنك التي دفعها البنك بناء على تفويض من دار سيلييير وبإسم دوراند مقابل عدم نشر كتاب **ليستوريك**. وحين سأله القاضي لم يتردد فلاندان في التأكيد بأنه قبض دفعتين بقيمة 20 ألف فرنك. وبتوافق تام أنكر بنكا سيلييير وشنيدير إعطاءهما المال لفلاندان.

واصل فلاندان تحقيقاته الخاصة مع أنّه كان مقتنعا منذ زمن طويل أن العدالة مكبلة وأن القاضي زانجياكومي، مهما كانت نواياه الشخصية، لن يستطيع الكشف عن شخصيّات الرجال الذين حولوا جزءا من كنوز الإيالة. وفي سبتمبر 1833 كتب مباشرة إلى اللورد مالبورن وزير الداخلية البريطاني ليطلب منه تحقيقا حول صناديق السبائك التي أرسلها بنك هيث وشركائه في لندن إلى بنك هاجرمان، وأن يتحرى عن شخصيّة المرسل ولحساب من تلقّاها البنك وإلى من أرسلها، إضافة إلى عدد هذه الصناديق ومحتواها. وقد قام بالفعل قائد شرطة لندن باستدعاء السيد هيث مالك البنك الذي يحمل نفس الاسم والذي كان في ذات الوقت مدير بنك انجلترا وقنصل ملك سردينيا. لا يسعنا سوى أن نتصور سخط هذه النبيل البريطاني وهو يضطر لتقديم عرض عن عملياته. في رسالة مؤرخة في 15 سبتمبر شرح هيث للشرطة طبيعة المعاملة مع المصرفي هاجرمان، الذي كان أيضا قنصل ملك سردينيا بباريس، وأسباب إرسال 865 صندوق من السبائك إلى باريس. إذ تمت عملية التسليم هذه، حسب أقواله، في إطار صفقات المتاجرة بالحرير مع إيطاليا. وصل هيث إلى باريس في 21 نوفمبر ليعلن بقوة وجهارا استنكاره مقترحا على القاضي أن يقدم شهادته بخصوص الأحداث مع الاحتفاظ لنفسه بحق متابعة فلاندان قضائيّا. وعندما عرف عن طريق القاضي أنه لم

يكن لفلاندان الحق في أن يكاتب اللورد ميلبورن مباشرة، طلب من الوزير الإنجليزي صورة من هذه الرسالة ليسلمها إلى القاضي زنجياكومي.

عند قراءة وثائق التحقيق يتبيّن لنا أنه لم تكن لفلاندان أية فرصة لكسب القضيّة. فخلافا لما ذكر في طلب الاتهام بأنه : « **سيتم الاستماع لكل الأشخاص الذين ذكرهم السيد فلاندان** »، رفض القاضي الاستماع إلى عدد كبير من الشهود. من جهة أخرى، كان واضحاً أن الأشخاص الأساسيين الذين ورطهم فلاندان تبنّوا إستراتيجية مشتركة، وكان قدوم المصرفي هيث إلى باريس جزءً منها، وكذلك موافقة بكري وصديقه المصرفي دوران على تحمل مسؤولية إرسال الذهب الذي كان فلاندان يدّعي بأنه سُرق من كنز الإيالة إلى مدن أجنبية، مُبرّرين ذلك أمام العدالة على أنها نتيجة العمليات التي قام بها العديد من الأتراك تركوا المدينة وأملاكهم : « **لقد كانوا بالطّبع يبادلونه مقابل قيم مالية في الخارج** »، و« **أن وجود الجيش بحد ذاته كان يستوجب على التجار المهتمين بتأمين وسائل المعيشة القيام بعمليات بنكية** ».

بالرغم من الوضعية السيئة التي أضحى فيها، كتب فلاندان في 24 فبراير 1834 إلى الملك لويس فيليب طالبا منه المال لأنه « **خسر كل ما لديه، وأنه مدان بخمس دفعات إيجار** » وبأنه « **اضطر إلى طرد المعلم المكلف بتعليم بناته** ». **ثم أضاف قائلاً بأنّ** : « **الدولة مع ذلك تدين لي بما يقارب مليون فرنك سنويّا** » **بفضل نظام جديد صناعة خبز للجيش. وختم بكل وقاحة** : « **لولا كنت عدوا للفضائح لاتصلت بالجرائد** ».

انتهى التحقيق في ديسمبر 1833، وتم إصدار قرار بإسقاط الدعوى في 30 أوت 1834 على أساس أن اتهامات فلاندان « **باطلة وكاذبة** ». ضاقت الدّنيا بفلاندان، فبعد استخلاف الماريشال سولت بالماريشال جيرار في

وزارة الحربية فقد آخر أذن صاغية لديه في الحكومة. كما بلّغه جيرار بقرار إحالته على التقاعد ولم يكن قرار إسقاط الدعوى قد أُصدِر بعد. وقامت الجرائد « الرسمية »، **كالمونيتور وجورنال دوباري**، بنقل خبر غضب الحكومة بنشرها أيام 25 و26 سبتمبر من خلال نشر مقال مفصّل عن قرار إسقاط الدعوى، مستعملين عبارات قاسية حين ذكرهم لفلاندان.

لكن المقتصد العسكري المساعد المتقاعد لم كن ليرضى بالهزيمة، بل بدا وكأن هذه الأحداث زادت من إصراره. إذ كتب رسالتين طويلتين بأسلوب ذكي وعنيف أرسلهما إلى رؤساء تحرير الجريدتين ليدحض مقالتيهما نقطة بنقطة. كانت جريدة **لاتريبون** الوحيدة بالطبع التي نشرت تلك الرسالتين كونها كانت تشارك فلاندان الكراهية التي كان يكنّها للماريشال جيرار، ففتحت لعدّة أيام أعمدتها فلاندان الذي اغتنم هذه الفرصة ليتوجه للرأي العام ويكذب الاتهامات الموجهة ضده موضّحا روايته عن قضية الجزائر، حتّى أنه أعلن عن نيّته نشر كل الأدلة التي تؤكد اختلاس جزء من كنوز الجزائر :

حين سأنوِّر بهذه المنشورات عقول الرأي العام سأنتظر بكل ثقة الهجمات التي هُدِّدْتُ بها وكذا حكمه إن كنت مذنبا بالتشهير... أعرف أنه بنشري هذه الأدلة يمكنني أن أسيء بشدّة إلى سمعة الحكومة، وأن أُزعزع، إن لم أدمّر تماما، الاحترام الذي يُعتبر حجر أساس الحكومات وأكبر ضمان لاستمراريتها...

إنتظر فلاندان ردّا على هذا التهديد الجديد الذي قصد به لويس فيليب وحكومته مباشرة هذه المرة، لكن الرّد لم يأتِ. اغتاظ الكاتب لهذا الأمر فدعا إلى بيته بلون صاحب المطبعة الواقعة في شارع دو فوجيرار.

« **أردت أن أريكم مخطوط كتابي ليستوريك والذي يدور حول التحقيق في اختلاسات كنوز القصوبة، وأن أتحدّث معكم حول إمكانية طباعته عندكم** ».

سبق وأن سَمِع السيد بلون عن جان باتيست فلاندان وعن كفاحه ضد عدد من الشخصيات الكبيرة التي يُشتَبَه في أنها اغتنت بصورة غير شرعية وعلى حساب الخزينة العمومية، وبعد أم ألقى نظرة على المخطوط أعطى موافقته. لكن فلاندان أضاف : « **نظرا للظروف التي تعرفونها جيدا، أريد منكم التزاما صارماً بأنكم ستنشرون كتابي** ».

دخل الرجلان في تفاوض شرس حول مبلغ التعويض الذي ستدفعه المطبعة للكاتب في حالة ما إن قررت، في آخر المطاف، عدم نشر هذا الكتاب اللَّهُوب، وتمّ الاتفاق على مبلغ معتبر. احتفظ بلون بالمخطوط، وكي يزيد من فرص الربح الوفير نشر في بعض الجرائد معلناً عن هذا الإصدار الجديد لمطبعته. لم يمض وقت طويل قبل أن يزوره دو نييه وإيفرار سان جان، محرر المحاضر لدى اللجنة المالية التي استلمت خزينة الجزائر. وشاءت الصدف أن يكون فلاندان حاضراً في ورشات المطبعة الواقعة بشارع فو جيرار عندما طلب الرجلان مقابلة الناشر. فهمس فلاندان في أذن بلون : « **ما من سبب لمجيئهما سوى للتّأكّد من أنّكم ستقومون حقّا بطباعة كتابي ليستوريك حول تحقيق الجزائر، فوافقوا على مقابلتهما وسأكون بانتظاركم** ».

أصاب فلاندان في تكهُّنه، إذ طلب الرجلان من الطابع أن يؤكد لهما صحّة الخبر.

– أجاب بلون : « الخبر صحيح لدرجة أنني وافقت على دفع مبلغ كبير لفلاندان مبلغ هام في حالة عدم نشري كتابه ».

لم ير البارون دو نييه أن المكان كان ملائما ليُقدّم اقتراحاته للطابع.

– هل يمكنكم زيارتي غدا ببيتي بشارع لافيل ليفاك كي نتكلم في الموضوع مرة أخرى ؟

ذهب بلون في اليوم التالي إلى قصر البارون دو نييه الفاخر. وعند خروجه من هناك توجه إلى فلاندان :

– أخبروني أن هناك قرار ببطلان الدعوى وأنني سأورط نفسي إن نشرت كتابكم ليستوريك، وأنهم سيهاجمونني إن أصرّيت على ذلك... إنّك تُدرك حتماً بأنه من المستحيل عليّ نشره.

وعاود الطابع زيارة فلاندان في منزله بعد أيام قليلة حاملاً أمرا قضائيا يمنعه من نشر مخطوطه وهذا بناءً على « **قرار بطلان الدعوى** » الذي استغلّه دو نييه وفيرينو وتولوزيه وسيلبير وهاجرمان وهيث لرفع دعوى قضائية بداع التشهير الكاذب ضد فلاندان كي يتمّ إسكاته نهائيا. وبما أن في الأمر ما يستوجب الاستعجال، بسبب التهديد بالنّشر، تم التحقيق بسرعة وهمّة. لكن فلاندان لم يرضخ، إذ حاول افتعال جلبة كبيرة قبل أن يتمّ غلق التحقيق، فتمكن من إقناع بيول ديبيه، أحد الأعضاء الثلاثة في لجنة التحقيق الذي رفض استنتاجات الأغلبية،بتقديم دليل لم يكن قد سُجّل بعد : « **لقد ضُبط فيرينو داخل القصوبة متلبّسا وهو يملأ جيوبه ذهبا** ». غير أن النيابة العامة قررت تَجَاهُل هذا الاتهام وحُكِم على فلاندان في 5 ديسمبر 1834 بسنة سجنا وغرامة 3000 فرنك إضافةً إلى 6000 فرنك كتعويضات للأطراف المدنية. رغم أن فلاندان طعن في الحكم إلاّ أنّه تم تأكيده في 14 فبراير 1835. خسر فلاندان أيضا في النقض، وبالتالي أصبح محكوما عليه بالسجن والصمت. أمّا أولئك « المختلسون »، كما لقّبهم فلاندان، فأصبح بإمكانهم الآن تنفس الصعداء ورفع رؤوسهم، فقد تمكنوا من سحق « القاذف » بعد خمس سنوات من الكفاح. ولكنهم ألبسوا انتصارهم رداء التواضع، إذ عملوا على أن لا يطبق

عليه الحكم، « بداعي الرأفة »، وأن لا يُجبَر على دفع الغرامة والتعويضات ورسوم القضية. لقد أصبحت قضية كنز القصوبة الآن مدفونة.

المصادر :

Archives nationales. BB 18/1353 et (1).

Prise de possession des Trésors d'Alger. Réponse au mémoire présenté à la Cour de Cassation, Jean-Baptiste Flandin, éditions Feret, Paris, 1835.

Prise de possession des Trésors d'Alger. Requête, Impr. de Jules Didot l'Aîné, Paris, 1835.

Notice sur la prise de possession des Trésors de la Régence d'Alger, Jean-Baptiste Flandin, Imprimé chez Chassaignon, Paris, 1848.

14

ضحايا التشهير يتنفسون الصعداء

بعد اختفاء « القاذف » من الساحة، عاد « ضحاياه »، وقد تحرروا من خطر المتابعة القضائية، إلى أعمالهم وحياتهم الاجتماعية مرتاحي البال. فعاد البارون دو نييه دون خجل إلى حياة الترف والبذخ بعد استعادت سمعته بريقها، واِسْتَرْجَعَ قصره بشارع فيل ليفاك رونقه بعد أن كاد يسقط بين براثن دائنينه قبل حملة الجزائر، (كان دو نييه قد بدّد ميراثاً كبيراً من والده ومن مهر زوجته الأولى)، وكان قبل تعيينه كمقتصد لحملة الجزائر يدين ب 500 ألف فرنك ورهن قصره مقابل قرض150 ألف فرنك وهذا حتى يدفع أهم ديون من القمار، هذه الديون التي تم تسديدها حتى آخر مليم بعد عودته من الجزائر، حتى أنّه أنفق أموالاً طائلةً لترميم قصره وإعادة تزيين صالوناته وشراء أثاث لا يليق إلاّ بأمير، كما ملأ إسطبلاته وحظائره بأجمل العربات وأروع الأحصنة.

إضافة إلى ذلك، اقتنى البارون دو نييه مِلْكِيَّة بلجامس بالقرب من مونت ليري بقيمة نصف مليون فرنك، وأعاد تجديدها بالكامل بحوالي 150 ألف فرنك. كما أهدى عقارا رائعا إلى خليلته الشّابة التي كانت مغنية أوبرا. كانت زوجته وخليلته تعيشان حياة رفاهية وبذخ، لكن هذا لم يمنع البارون من العودة إلى عاداته القديمة بقاعة القمار في 104 شارع ريشوليو وخسارة مبالغ معتبرة. فهو لم يبتعد عن طاولة القمار سوى من الفترة ما

بين بداية التحقيق الذي رُفِع ضده بناء على الأمر المُؤرّخ في 8 أوت 1833 إلى صدور قرار بطلان الدعوى. وحين سُئل البارون دو نييه عن مصدر هذه الثروة المفاجئة كان يجيب بأنه إرث عاد إلى زوجته التي كانت ابنة أخت سيد يدعى كايلوس توفي ببلجيكا. لكن التحقيق الذي قام به جان باتيست فلاندان أظهر أن حصة السيدة البارونة كانت، في العام 1833، مكونة أساسا من عقارات غير قابلة للتقسيم، وبالتالي كان من المستحيل أن تموّل نفقات زوجها الجنونية.

بهذا الصدد روى الكونت دور، حينها مدير الإدارة في وزارة الحربية، الطرفة التالية : « **كان البارون دو نييه يتردد كثيرا على مسرح الإيطاليين، وكان يعرف جيدا المايسترو الكبير روسيني الذي هنّأه في أحد الأيّام على هذا التغير السعيد الذي طرأ على وضعه وعلى ثروته... فأجابه السيد دو نييه : "أنا الآن سعيد وغنيٌّ لعد أن ورِثت زوجتي ما يتراوح بين 5 و6 ملايين من خال توفي ببلجيكا** ».

فرد روسيني ساخراً : « **حقّا، لم أكن أعلم أن داي الجزائر خال زوجتك** ».

كان روسيني وباريس كلّها يتناقلون الإشاعة حول أسباب الثراء المفاجئ والسريع للبارون دو نييه، وشملت الإشاعة فيرينو، حامل مفاتيح كنوز القصوبة والذي رآه البعض يملأ جيوبه ذهبا، فقد كان بدوره مفلسا تماما قبل حملة الجزائر، وكان يدين لدار هاردوان مبلغ 300 ألف فرنك سدده، ك بقية ديونه الأخرى، لدى عودته من الجزائر. وبعد أن عُيِّن في منصب القابض العام لمنطقة بوش دو رون، مكافئة على خدماته، كان لا يزال بحوزته ما يكفي من الموارد لتقديم ضمانة بمبلغ 750 ألف فرنك إلى الخزينة العمومية وشراء قصر وبيت ريفي في ضواحي مرسيليا، كما جعل من نفسه أيضا أحد الأفراد المؤسسين لبنك هذه المدينة وأهم منشطيه. وأصبح في العام 1834،

إلى جانب الماريشال كلوزيل الذي أسكت جان باتيست فلاندان، المساهم الرئيسي في الشركة الجزائرية للاستيطان، وفي العام التالي أحد أهم مساهمي الشركة المرسيلية للملاحة البخارية، وهذه المرة رفقة المصرفي سيلييز.

وماذا عن آل سيلييز وشنيدير ؟

قبل وصف التطور الذي عرفته دار سيلييز بفضل عملية الجزائر، من الضروري نسترجع الماضي قليلاً كي نفهم دورها الحقيقي في الجزائر. لقد كُلِّف آدولف شنيدير بالجزء الأكثر حساسية والأكثر خطورة من العملية وهي مرافقة الحملة العسكرية. فنزل بسيدي فرج لمراقبة إنزال المؤونة، ثم أقام في الجزائر في الوقت ذاته الذي استقرّ فيها الجنرال بورمون، وأخذ على الفور يحيك العلاقات مع آل بكري الذين استعادوا نفوذهم، ومع المصرفي دوران.

كتب المؤرخ ريمون دارتوفال : « **كانت حملة الجزائر في العام 1830 هي ما سمح لدار سيلييز أن تُظهر كلّ قدراتها وإمكانياتها كمتعهد التموين** »، فقد احترمت دار سيلييز عقدها بتموين الجيش دون أيّ تأخير، وكانت تستجيب « بفائق السّرعة » لطلبات بورمون الجديدة كتلك التي قدمها في 30 جوان والمتمثلة في إحضار 1200 هكتولتر من الكحوليات، « وعلى وجه السّرعة »، سيتم توزيعها يوميا على الجند، أو الطلبية التي قدمها في 16 جويلية لدار سيلييز لجلب « **700 قنطار من الأرز الأبيض من النوعية الجيدة، وهذا في أقصر الآجال الممكنة ومع نهاية جويلية على الأكثر** ». وجد آدولف شنيدير صعوبة أكبر في توفير الطلبية بتجديد الماشية وضمان مصلحة المؤن وِفقاً لتعليمات بورمون، إذ أنّ القائد العام اشترط أن تتم المشتريات في عين المكان، وهو شرط احترمته دار سيلييز التي ستعاني من السرقة المنتظمة جزء من قطيعها من قبل أن توصل الماشية إلى الجيش...

كان الوضع في صالح دار سيلبير، إذ كانت تجني صفقات مربحة للغاية على هامش مهمتها بفضل منشآتها في عين المكان وأسطولها من البواخر وإمكانياتها المالية الكبيرة، فالحملة العسكرية لم تكتف بنهب كنوز الإيالة، بل استحوذ أيضا على كل البواخر والأسلحة والذخائر، وكذا المخازن المليئة بكميات هائلة من الصوف والقماش، والرصاص والنحاس والحديد والفولاذ، والحبوب والملح والخل والبهارات، وجلود الحيوانات. وفي 18 جويلية قرر الجنرال دو بورمون بيع كل المؤن التي لا يحتاجها الجيش، لكنّه أجّل البيع لبضعة أيام ريثما ينظم المنافسة كي يزيد الأرباح، وبفضل نفوذ دار سيلبير تحقّق له هذا. ويروي عدة شهود كيف أنّ الخزينة الفرنسية سُلِبت بشكل واسع في هذه القضية، أمر يشهد عليه الجنرال بيرتيزين، قائد أحد الجيوش الثلاثة للحملة العسكرية :

بالاستيلاء على هذا الجزء من المال العام، كان من واجب الإدارة بأن تعاين الكميات والنوعيات بدقة، لكنها نسيت، وهو إهمال مُعيب سمح بعد ذلك باقتطاعات مُشينة على حساب الخزينة.

ويضيف بيرتيزين بعض الأمثلة. فقد تم بيع جزء هام من الصوف مقابل 36 فرنك للقنطار في الجزائر في حين أن البقية بيعت بمرسيليا مقابل 100 فرنك، وتم بيع سبائك الرصاص والقصدير والنحاس بأثمان بخسة جداً مقارنة بأسعارها المتداولة. ولا يذكر بيرتيزين دار سيلبير بينما لا يتردّد البعض الآخر في ذلك مؤكّدين بأنّ مناقصة كل المواد الهامة أرست عليها بدعم من الإدارة، ولم يبق للتجار الفرنسيين والأجانب الآخرين سوى جزء ضئيل، كما كانت دار سيلبير الناقل الوحيد الذي بمقدوره إيصال البضائع إلى الموانئ الأوروبية.

يعطي بيرتيزين تفاصيل عن عملية يعتبرها مشينة جدّا، كان في القصوبة احتياطي كبير مخصص لمساعدة السكان في حالة مجاعة لكن الإدارة قررت بيعه :

تم بيع جزء من هذه الحبوب مقابل 2,79 فرنك للكيلة، وتمت مقايضة الجزء الآخر بشحم الخنزير، وسرعان ما أظهر حال السوق ضرورة تعويضه وأخذ نفس الاحتياطات الحكيمة التي اتخذها الدايات من خلال إعادة بناء احتياطي يسمح بتدارك أي طارئ، فكُلِّفت دار للتجارة بهذا العمل. فدُفِع مقابل الصاع أو الكيلة ما بين 16 و17 فرنك، وهو ثمن باهض. غير أن هذه الحبوب تعفنت بسرعة، سواء بسبب نوعيتها السيئة أو بسبب انعدام العناية، مما اضطرت الإدارة إلى بيعها بعد ثلاثة أشهر من ذلك مقابل 5 فرنكات للصاع، وهو السعر الذي كان متداولا آنذاك. تمت هذه العملية المكلفة جدا للخزينة في سرية تامة، الشيء الذي خلق افتراضات كثيرة، قد تكون بعضها غير الصحيحة، لكن الرّأي العام تبنّاها.

بلغت هذه الممارسات أعلى مستواها ما بين 8 و22 جويلية، خلال هذه 14 يوما كانت مصلحة الجمارك، دون أية رقابة، بين يدي السيد فروسار، أحد رجال بورمون، كما ذكرالمفتش العام للمالية فوجرو في رسالته إلى البارون فالاند :

كان الدّفع يتم عينيا، وكان البيع بالاتفاق، ولم يُحفظ أي أثر لهذه المداخيل... كانت البواخر تدخل وتخرج آنذاك دون رقابة ودون تصريح عن البضائع. إنّي مقتنع أن السيد فروسار عقد ما نسميه نحن صفقات.

أعرب التجار الذين وصلوا إلى الجزائر على أمل الربح عن سخطهم ضد الاحتكار الفعلي لدار سيلبير، فيروي أحدهم :

كنت مشمئزّا من كل شيء وقررت أن لا أقوم بأي شيء في هذه البلاد، وكنت أتهيأ للرحيل محاولا تغطية نفقات سفري على الأقل. أردت شراء جلود بما أنها زهيدة الثمن في هذه البلاد، لكنني تفاجأت كثيرا عندما قيل لي أنه لا يمكنني أن أقوم بهذه التجارة كون الحكومة التزمت بمنح دار سيلييه (كذا في الأصل) حق احتكار تجارة الجلود في كامل إفريقيا مقابل مبلغ 60 ألف فرنك في السنة. إنّه حسب رأيي ظلم عظيم...

كان يحيط بنشاطات دار سيلييه البنكية في بداية الغزو نوع من الغموض، على خلاف نشاطات التجار والنّاقلين شبه الاحتكارية، إذ قَبِل آدولف شنيدير ودائع ذهب، خاصة من بعض الأتراك المطرودين – هنالك شهادتان تؤكدان أنه استرجع ما يقابل 3 ملايين نقدا مقابل صكوك مقايضة - ومن المحتمل من بعض الجنرالات والموظفين السامين ممن نهشوا أيضا من الكنز. ومن المستحيل إعادة تشكيل المسارات التي سلكها الذهب والفضة الذي تم نهبه، لأن الناهبين استعملوا القنوات البنكية قصد تبييضها. فكان شنيدير، وبكري، وابن دوران[1] وغيرهم من المصرفيين الذين قاموا بالسفر إلى الجزائر أو إلى جبل طارق يقبلون استلام النقود أو السبائك مقابل صكوك مقايضة يمكن صرفها في أي مكان بأوروبا، ولم يكن في محفظة الناهبين سوى مجرد ورقة وحيدة، وكان بإمكانهم النزول آمنين في مرسيليا وطولون وفي أي مكان آخر، بينما تنتقل هذه الأوراق فيما بين البنوك.

لا يسعني مرة أخرى إلاّ أن أذكر مقاومة سرد ميشال بروغيير المؤرِّخ المختص في التاريخ المالي للثورة الفرنسية وللإمبراطورية :

فلنتوقف لحظة عند أمر طالما أهمله المؤرخون، ألا وهو التطور المذهل لرسالة الصرف التي نظُنّها خطأً محدودة في الإطار الداخلي والوطني أو ضمن

1 – ملاحظة الكاتب : المعروف أيضاً بدوران أو بن دوران.

التداولات الدولية. لكن خصوصيّة صك المقايضة هي أنه لا يعرف الحدود السياسية والعسكرية، وأنه يمكنه تحدي الإجراءات التي تتخذ استثنائيا ضده. وبالتالي فما من شيء كان يمنع آنذاك ورقة كتلك من أن تُحوّل تباعا ببوردو وبايون، وبلباو وبمبلونة، وجاكّا وكركاسون وتولوز، أو حتى في ليون وجنيف، وتورينو وجنوة ونيس، وكذا في دنكرك ولندن وهمبورغ وأستوند وليل. وكانت هذه التحويلات تمثل في الغالب مبادلات تجارية حقيقية وشراء وبيع لممتلكات أو حتى لبضائع مادية، كما أمكنها أن تمثل مبادلات ،شرعية كانت أم لا، لمعادن الثمينة... لكن هذه الأوراق، التي يَصعُب قراءتها، غالباً ما كانت تختفي، وإذا ما حاول المرء إعادة تشكيل التبادلات، فلم يبق من هذه الأوراق سوى أجزاء من مجموعات يشوبها الشك تتعلق بمشتريات الذهب والفضة من طرف دور النقد أو عن طريق إصدارات نقدية...

وهكذا كان آدولف شنيدير ودار سيلبيير الركيزة الأساسيّة في عمليّة إعادة إدخال ما نُهب من ذهب وفضة في الجزائر في النظام البنكي الأوروبي.

وقامت دار سيلبيير أيضا، وبأمر من حكومة بولينياك، بنقل وإعادة تدوير الذهب الذي كان موجها أصلا إلى خزينة شارل العاشر. لكن ثورة جويلية عجّلت برنامج التوزيع الأصلي. وهكذا لم تكن جلود الماعز والأغنام والبضائع الصّادرة من مخازن الإيالة الوحيدة التي أُنزل من البواخر ذات الرايات الحمراء في موانئ المتوسط، بل كذا كميات كبيرة من الذهب والفضة عاد جزء منها إلى دار سيلبيير.

تمكنت من إيجاد أثر لبعض من هذه الحمولات، فهناك أوّلاً 16 ألف قطعة ذهبية كانت على متن **البينيلوب والبوسايدون** تم إنزالها في فيل فرانش التي كانت تابعة آنذاك لمملكة سردينيا، وقد ذكرنا قصّتها في بداية هذا الكتاب، وهي حمولة بقيمة مليون و512 فرنك. هل المبلغ دقيق ؟ في حوار

مع فلاندان سبق ذكره لمح لويس فيليب أن قيمة ما كان في عنبري السفينتين الشراعيتين كان أكبر من ذلك بكثير حيث ذكر تحدّث عن ما بين « ستة إلى 7 ملايين فرنك ».

يتذكر القارئ صناديق الذهب 28 التي أخرجت ليلا من القصوبة لترسل بعد ذلك نحو جبل طارق في الأيام التي تلت الاستيلاء على الجزائر، وتم ذلك بفضل إهمال فروسار مسؤول الجمارك. أين ذهبت بعد ذلك ؟ تُظهر برقيات قنصل جبل طارق المحفوظة في الأرشيف الدبلوماسي بمدينة نانت المسار الذي اتخذته دار سيلييير، إذ لاحظ قنصل جبل طارق، ابتداء من الأسبوع الثاني من شهر جويلية، وصول عدة بواخر تابعة لدار سيلييير إلى الميناء الذي كانت تسوده حركة كبيرة جدا. كان ديلبروك، ممثل دار سيلييير، المسؤول عن البواخر ذات الراية الحمراء. فأرسل

السفينة الشراعية السردينية **ترافالغار** الحاملة رقم 164 بعد أن وقع بنفسه على البيان الصحي. وكي يستفهم أكثر، طلب القنصل الفرنسي من دلبروك مذكرة مفصلة عن أعضاء الطاقم وعن نوعية وفصيلة حمولات السفن التي تأتي وتذهب، لكنّ ديلبروك رفض بحجة أن دار سيلييير هي الوحيدة التي تُحاسبه، فأرسل القنصل فوراً مذكرة إلى باريس طالبا « **تعليمات حول كيفية التعامل مع هذه البواخر** ». وفي 21 جويلية لاحظ، وهو مكتوف اليدين، أن ديلبورك سافر إلى قرطاجنة مع أسطول صغير. هل سافر مع صناديق الذهب 28 ؟ من الممكن أن تكون هي أيضا قد حُمِّلت على متن إحدى البواخر البخارية المنتظمة التي كانت تربط بين مالطا ولندن.

يذكر القارىء كذلك أن 865 صندوقا مليئاً بالسبائك وصل من لندن في كابينة المصرفي هاجرمان.

تفحصت في أرشيف محافظة البوش دورون وثائق الحجر الصحي التي كانت تشير بصفة عامة إلى حمولات البواخر، وهنا أيضا نجد أثارا للذهب والفضة القادمة من الجزائر على بواخر أسطول دار سيلييير.

– الباخرة **ديليجون**، القبطان غراسي، 30 قنطار من الذهب (أي حوالي 1 طن و200 كلغ من الذهب، فالقنطار كان يساوي آنذاك في مرسيليا 40 كلغ) موجهة إلى السيد هنري فريسينيه، التاجر والمصرفي بمرسيليا (أي قيمة تافهة تقارب 180 مليون فرنك بقيمة العام 2001).

– الباخرة **سيزار**، خرجت من الجزائر في 15 جولية ووصلت في 24 منه إلى مرسيليا على متنها 45 خروفاً وماعز إضافة إلى العلف مُوجّهة لسيلييير. هل يُعقل أن تعود باخرة من الجزائر بهذه الحمولة ؟

تجنبت بعض البواخر البوح بما تحتويه عنابرها مؤكدة على أنها لحساب **الحكومة** (كان ذلك الحال بالنسبة للبواخر **كريدانتي سنسيرو والساجيتاريو ولازياتيك**).

– المركب الشراعي ذو الصاريين **لاغازا** الحامل رقم 107، من السلسلة الحمراء، بقيادة القبطان أ. كابرار القادم من الجزائر والذي وصل مرسيليا في 26 جويلية يحمل صندوقين من النقد الذهبي للسيد سيلييير.

– المركب شراعي ذو الصاريين التوسكاني **لافييرج دو مونتيرو** الحامل رقم 17، من السلسلة الحمراء، الواصل من الجزائر في 26جويلية، قام بإفراغ صندوقين من الفضة القديمة للسيد سيلييير.

– المركب شراعي ذو الصاريين النابولي **هرمين إي سانت أنطوان** الحامل رقم 46، من السلسلة الحمراء، المنطلق من الجزائر في25 جويلية والواصل إلى مرسيليا في 5 أوت يحمل ثلاث صناديق للسيد سيلييير يجهل القبطان محتواها.

– غوستاف رودبارغ الذي غادر الجزائر في 2 أوت ووصل مرسيليا في 11 أوت أعلن أيضا أن معه بضائع موجهة إلى سيلبير.

– **لابوتيت فرجيني**، التي أبحرت في 29 جويلية ووصلت في 11 أوت، تحمل **صندوقاً من الفضة القديمة** للسيد بيراردي.

– المركب شراعي ذو الصاريين **آميابل إيليت**، توقفت في فيل فرانش وأنزلت نحاسا قديما قبل أن تذهب إلى مرسيليا. أكان ذلك حقا نحاسا ؟

– السفينة الشراعية الروسية **ديموستان**، الحاملة رقم 49، من السلسلة الحمراء، وقبطانها الروسي جيورجيو، تحمل 364 سبيكة رصاص لسيلبير (سبائك الرصاص كانت التسمية التي أعطاها سيلبير للذهب الذي يُنزل لمعاينة ضابط السلامة الصحية بفيل فرانش.)

– السفينة الشراعية السردينية **لايبل كيتي**، **الحاملة** رقم 34 التي أبحرت من الجزائر في 24 أوت لتصل مرسيليا في 2 سبتمر، أنزلت سبيكتين من الذهب وصندوقا من الفضة القديمة لفريسنيه.

– **لاجان ميون** الحاملة رقم 35، انطلقت هي أيضا من الجزائر في 24 أوت لتصل في 2 سبتمر، كانت تحمل هي أيضا بضائع لسيلبير.

– **لافيل ديغ مورت**، وصلت في 23 سبتمبر وأنزلت كيسين من الذهب القديم.

– **سان برنار** التي وصلت في 26 سبتمبر، أنزلت صندوقا واحدا من الفضيات و45 سبيكة فضة.

– السفينة الشراعية **ليزونفون شيري**، وصلت في 30 سبتمر، وأنزلت 9 حُزمٍ من الفضيات القديمة.

– المنجنيقة **لونيون**، وصلت في 9 أكتوبر، وعلى متنها كيسان من النقد الفضي وكيس من السّكين[2] **لحساب الحكومة**.

– **الكونت دو برونزويك**، وصلت في 10 أكتوبر، وعليها 13 كيسا موجهاً لسيليير.

إن مراجعة وثائق السلامة الصحية في الموانئ البحر المتوسط الأخرى لا تسمح بتقفي أثر الذهب المختَلس أكثر من هذا، إذ كانت البيانات التي أعطاها ربابنة السفن لضباط السلامة الصّحيّة جدّ مقتضبة. وما يسعنا سوى أن نتساءل عن ماهية ما كانت تحمله عنابر سفينة **لوتريونفون** التي تحمل راية توسكانيا، والتي وصلت إلى مدينة ليفورنو بعد أن مرّت على الجزائر ووهران وجبل طارق وعلى متنها المصرفي المدعو ويب، مصرفي الجنرال دو بورمون. أكد ربّان السفينة في فيل فرانش أنه لا يحمل سوى ثاقولاً عليه إنزاله في ليفورنو. ونفس السؤال يطرح نفسه بخصوص المركب الشراعي ذو الصاريين السردييني **سانتا كاتارينا**، إذ أظهر ربّانها أوراق سلامة صحية وقّعها في الجزائر الكونت آتيلي ديلا توري (آتيلي دولاتور) يوم 13 جويلية، وأكد أنه ذهب بعد ذلك إلى جبل طارق زاعما أنه لم يتمكن من بيع خمره في الجزائر. كذلك نتساءل بخصوص السفينة الشراعية **لاكوستانزا** التي تحمل الراية الروسية، مثلها مثل **البوسايدون** و**البينيلوب**، والتي وصلت إلى الجزائر في نفس اليوم مع هاتين السفينتين الشراعيتين المحملتين بالذهب. كما أن هنالك تساؤلات بخصوص السفن الشراعية السردينية **الكلورياندا** و**النينيا** اللتين وصلتا إلى ليفورنو من الجزائر.

إنّه لمن المستحيل تقدير الأرباح التي تم جنيها من حملة الجزائر، إذ يجب جمع أرباح عقد التموين الذي أُبرِم في فبراير 1830، والعقود الجزئية

2 – ملاحظة المترجم: هو نقد ذهبي إيطالي قديم والأصل العربي كلمة « سكّة ».

التي وقعها في الجزائر البارون دو نييه، كما يجب إضافة أرباح إعادة بيع البضائع التي نهبها الجيش من مخازن الجزائر والتي اشتراها بسعر زهيد آدولف شنيدير، والأرباح الناتجة عن نشاطاته كمصرفي في الجزائر والمتمثلة في إصدار صكوك مقايضة مقابل الذهب المنهوب، إلى هذا نضيف الأرباح الناتجة عن نقل الذهب المسروق إلى أوروبا وإعادة إدخاله في التداولات النقدية، إضافة إلى نشاطه المحتمل والمدفوع الأجر كحكم في توزيع كميات الذهب الهائلة بعد ثورة جويلية. الأمر الأكيد هنا هو أن أهمية وثقل دار سيلبير قد ازدادا بعد الحملة العسكرية بالجزائر، وأضحت ضمن الصفوة في عالم البنوك الكبيرة لتصبح عاملاً مهمّا وفعّالاً في الملحمة الصناعية لفرنسا.

كان المحقّق تانتان ليتمنى لو أنه وجد في رسائل أهم الفاعلين، وهم فرانسوا ألكساندر وإيمي بينوا سيلبير، وآدولف شنيدير وأخوه أوجين، وبالخصوص في دفاتر حسابات دار سيلبير، آثاراً للعمليات المربحة وأدلة عن فرضياته حول الإستعمالات التي أتت بها عائلتا سيلبير وشنيدير، لكن آمال المحقق تانتان طارت لأن مركز الأرشيف لعالم الشغل (CAMT) التابع للأرشيف الوطني رفض طلبه لمعاينة أرشيف بنك سيلبير، المحفوظ تحت رقم AQ 27، بحجة أن « **العائلة المودِعة احتفظت لنفسها بإمكانية كتابة تاريخها من خلال دراسة هذا الأرشيف** »، وفي رسالتها المؤرخة في 7 فبراير 2003، حدّدت السيدة فيليب دو بواسيو (ابنة آن سيلبير، كونتيسة دورفورت وسليلة فرانسوا ألكساندر) أسباب الرفض : « **أود أن أترك الفرصة لأحد أبنائي كي يطّلع يوماً ما على هذا الأرشيف حتى يستخلص منه العناصر اللاّزمة لدراسة تاريخ عائلتي، لذا فإني أحتفظ به لنفسي حصريّا** ». لنشر هنا إلى أنّ عددا من المؤرخين (بيرتران جيل، ولويس برجوران، وريمون دارتوفال

لنذكر المعروفين منهم فقط) تحصلوا مذ ذاك على الموافقة لمعاينة هذا الأرشيف منذ إيداعه في العام 1949، فهل يمكن تفسير هذا الرفض بالخشية من أن يُشوّه كاتب هذه الأسطر الصورة المقدّسة عن أسلافهم التي يتشبّث بهذا هذا الجزء من العائلة ؟

عليّ أن أُوضّح فوراً بأنّه لم يكن لهذا الرفض أثر يُذكر، لأن والدة فيليب دو بواسيو كانت قد جرّدت الوثائق رقم AQ 27 بمدينة روبيه من الجزء الذي كان يهمني أكثر، وهي عينها من منعتها عنّي، وراسلني مركز الأرشيف لعالم الشغل ليعلمني بأن « **السيدة الكونتيسة دو دورفور أتلفت وثائق الجرد والملفات الخاصة بلوكروزوه** ». لِمَ إتلاف الأوراق والأرقام ذاتها التي كان من الممكن أن تشير إلى الصلة بين دار سيلييير ومصنع الحديد والصلب في مدينة كروزوه ؟

بغض النظر عن هذا الرفض، فقد أحسن استقبالي الأعضاء الآخرون لعائلات شنيدير وسيلييير، بدءً بدومينيك شنيدير، وهي كاتبة وسليلة مباشرة لأوجين شنيدير شقيق أدولف، التي اهتمت بتحقيقي وحاولت مساعدتي بإعادة قراءة الرسائل التي تبادلها الأخوان أدولف وأوجين، لكن هذه الرسائل للأسف لم تذكر الجزائر أبدا. ثم تلاها جاك هنري دو دورفور، وهو بدوره سليل أوجين شنيدير، الذي استقبلني بلطف كبير وتابع باهتمام كبير تطور التحقيق. وأخيراً وليس آخرا استقبلني هو الآخر بالترحاب إرنست أنطوان سيلييير، رئيس حركة مقاولات فرنسا (الميديف)، سليل إيمي بينوا سيلييير، ذاك الرجل الذي أقام بشارع بارادي بمرسيليا خلال عملية غزو الجزائر. لم يكن إيمي بينوا من الجزء الثري من عائلة سيلييير، إذ لم يكن سوى قريب من الدرجة الثانية لفرانسوا ألكساندر (فرانسوا أليكساندر وإيمي بينوا يتشاركان نفس الجد)، كما ينحدر البارون سيلييير من فاعل آخر في قصتي وهو السمسار

المالي دوماشي الذي كان المساعد القديم للمصرفي أوفرار، وهو الذي التحق في العام 1832 بفرانسوا ألكساندر سيلييز صاحب بنك سيلييز، وبعد سنوات قليلة تحالف الرجلان وتحول اسم بنك سيلييز إلى سيلييز–دوماشي. ومن المثير أيضا الإشارة إلى أن إرنست أنطوان سيلييز ينحدر مباشرة من أعند المعارضين لحملة الجزائر العسكرية، ألا وهو ألكساندر دو لابورد نائب مقاطعة السين، حتى أنّه كتب كتابا يشرح فيه أسباب معارضته. ولم تكن جدّة والدته ماري دو لابورد سوى حفيدة ألكسندر دو لابورد ذاته الذي كان بدوره قريب لويس فيليب، والذي أصبح أيضا أحد الفاعلين الأساسيين في ثورة جويلية بعد أن عارض حملة الجزائر.

استمع البارون سيلييز وكلّه دهشة واهتمام إلى سردي عن تقدُّم تحقيقي، وأعرب لي عن أسفه لعجزه على مساعدتي، فأرشيف العائلة الذي كان موجودا في قصر أونيون تم نهبه خلال الحرب الأخيرة[3]، ولا يدري أرنست أنطوان سيلييز إن كان سيفيدني بشيء لإنه يجهل محتواه. هل وصلت إلى مسامعه بعض المقتطفات من تاريخ الجزائر المتناقلة شفهيا ؟ لا يبدو لي الأمر كذلك، لكنه من الواضح أنه لا يكترث رغم وعيه بأن الألسن ستلوك سمعة عائلته بعد هذا التحقيق... إذ قال لي مبتسماً وأنا أغادر مكتبه : « **تذكّرني إن وجدت ذهب الجزائر** ».

لتعويض استحالة مراجعة أرشيف عائلة سيلييز، حاولت لقاء المؤرخين الذين اختصّوا في تاريخ عائلتي سيلييز وشنيدير. بينما لم ير البروفيسور المتقاعد لوي بيرجورون أيّ فائدة من لقائنا، حدد لي البروفيسور ريمون دارتوفيل الذي أشرف على الكتاب المرجعي بخصوص بنك

3 – ملاحظة المترجم: الحرب العالمية الثانية

سيلييير–دو ماشي، **سلالة عائلية في قلب تجارة المال والفن**، حدد لي موعدا قبل أن يلغيه بصورة غير لائقة.

بما أنني لم أجد شيئا في سجلات الحسابات والرسائل ولدى المؤرخين الذين تمكنوا من الوصول إلى هذه الوثائق، اضطُررت، كي أُؤكد فرضياتي، إلى التحقيق بدقة في الكتب والمنشورات النادرة للمؤرخين، وكان أكثر الروايات إلماماً تتمثل في 64 صفحة من الكتاب المرجعي المذكور آنفا حول دار سيلييير والذي كتبه لويس بيرجورون تحت عنوان « **أعمال فرانسوا أليكسانر سيلييير ما بين 1820 و1840** ». الشيء المؤكد هنا هو التغيير الجذري في حجم وطبيعة استثمارات دار سيلييير بعد الاستيلاء على الجزائر، إذ أصبح بيد آدولف شنيدير وعائلته وسائل معتبرة سمحت له ببناء ما سيصبح فيما بعد أكبر شركة حديد وصلب فرنسية في مدينة كروزوه، فهل تغير سلوك فرانسوا أليكساندر سيلييير فجأة بعد صيف 1830، وهو الذي كتب عنه لويس بيرجورون « **أنه كان دائماً يشك لدرجة الهوس في نوع من أنواع الاستثمار لم تكن لديه، في الواقع، أية رغبة في الخوض فيه، وأنّه كان يخشى على صلابة أُسس ثروته... ؟ كان وراء هذا السّعي نحو الاعتدال رجل يعلم أنه، في آخر المطاف، إذا ما آلت الأمور إلى الأسوأ فإن خزينته هي من ستدفع الثّمن...** »

تغير سلوك رئيس دار سيلييير بالفعل بعد 1830، حيث استثمر مبالغ طائلة في مصنع الحديد والصلب لفائدة الأخوين شنيدير، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكأن عليه تسديد **دينٍ** ما. فبدأ بشراء أفران بازاي في العام 1831 وسلم إدارتها إلى أوجين شنيدير، الأخ الأصغر لأدولف. وظهر هذا الاستثمار الهام، بعد سنوات من ذلك، على شكل مبلغ 2,8 مليون في موازنة بنك سيلييير، وهو استثمار قام به فرانسوا أليكساندر سيلييير نفسه الذي كان يخشى الافلاس. وفي 16 فبراير 1831 كتب إلى أوجين شنيدير :

« **إنّا نحاول، أخوك وأنا، جمع الأموال بكل الوسائل والطرق، لكنّنا لن نتذوق طعم الأمان الذي عرفْته في أعمالي التجارية مادامت رؤوس المال شحيحة** ».

في نفس الوقت ودائماً ومن أجل مساعدة آل شنيدير، يستعمل ماله الخاص ليخرجهم من عملية تجارية خاسرة، كما ذكر بذلك آدولف في جويلية من العام 1832 :

« **عليكم الاعتراف بأنكم محظوظون جدّا بتحالفنا، إذ كنتم في بوتي بير في الحضيض، وكان أخوكم في وضع حرج في لونغو... واضطررت لإنقاذكم كلكم إلى التكفل بمساكين لونغو، مما سيُكبّدني خسارة 80 ألف فرنك** ».

مع أنه يذكر باستمرار أفضاله على الإخوة شنيدير مشتكياً بأنهم يؤثرون سلبا على ميزانيته، إلاّ أن « الأب سيلييز » أنشأ في العام 1836 شركة تضامن باسم لم يكن اعتباطيّاً، وهو **شنيدير الشاب وشركاؤه**، وهي الشّركة التي أدخل فيها أوجين شنيدير بربع رأس المال.

كل ما يُسمع أو يُقرأ عن فرانسوا أليكساندر سيلييز في تلك السنوات قد يعطي انطباعاً بأنه رجل في الأفول، وبأن ما من شيء يشغل باله سوى التقاعد، لكنّه في نفس العام 1836 قام باستثمار مبالغ طائلة إضافية في مصنع الحديد والصلب، ومرة أخرى لفائدة أحد أفراد عائلة شنيدير. قبل تشريح هذا الالتزام والارتباط بأدولف شنيدير وإبراز طابعه المتناقض، يجب إعطاء لمحة عن شخصية « الأب سيلييز » كما تظهر من خلال رسائل أدولف شنيدير لأخيه أوجين، فهو عموماً لا يظهر كشخص يخوض في الأعمال التجارية دون هوادة. وكتب الرّجل الذي سيطر على الجزائر في 21 نوفمبر 1832 : « **عزيزي السّيد سيلييز دائم الانشغال دون أن يمكنني القول بماذا ولماذا** »، وكتب أدولف في العام 1833 : « **أتصدق يا صديقي**

العزيز أنني لم أتمكن مرة أخرى من فعل أي شيء مع السيد فرانسوا أليكساندر سيلييير هذا الصباح، فقد وجدته في سريره نائما، فتركته يستيقظ على راحته، وعندها أخذ يحدّثني عن أشياء وعن أخرى، وبلغت السّاعة الثامنة والنصف دون أن أشعر ». وفي رسالة مؤرخة في 1 سبتمبر 1834، كتب أدولف إلى أخيه مرة أخرى ليقول له بأن : « الأب سيلييير ينوي البقاء 3 أو 4 سنوات على الأكثر في مجال الأعمال التجارية ».

استهلّ أدولف شنيدير، مثله مثل إيميه، ابن إيميه بينوا سيلييير، حليفه في الحملة الاستطلاعية بالجزائر، بالتفاوض على صفقة زواج مربحة قبل أن يخوض بنفسه في مجال الأعمال. نصحه فاعل خير بأن يتزوج فاليري إينيان، ربيبة صاحب مصنع الحديد لويس بواغ. وأدرك هو بأنه، بغض النظر عن سحر تلك الجميلة، سيجني مالاً كثيراً من هذا الزواج، فكتب لأخيه أوجين قائلا : « **هل المائة ألف فرنك التي ستأتي بها العروس في جهازها كفاية ؟ وأمن الجيّد مصاهرة صاحب مصنع الحديد والصّلب ؟** »، ثم كتب بعد ذلك : « **لقد جاء أحدهم لطلب تقرير عن وضعيتي المالية** ». بدأت بعد ذلك مفاوضات سوقيّة، وفي 3 أفريل 1831 تحدث على انفراد مع لوي بواغ، وفي 27 أفريل أرسل تلخيصاً لأخيه : « **إن السّيد بويغ كما توقّعته، ليس مختلفاً عن باقي أصحاب المصانع، أي أنّه لا يملك الكثير من السّيولة، حيث أنّه أخبرني أن المائة ألف فرنك ليست جاهزة، الشيء الذي يضطرّه إلى تأجيل الزفاف إلى شهر جويلية** ».

في آخر الأمر، تحصل أدولف شنيدير على مبتغاه وتم الزفاف في 30 ماي.

تبيّن بأن أدولف شريك مجتهد وطموح لفرانسوا أليكساندر سيلييير الذي كان يسلمه ثلث أرباح صفقات العتاد العسكري، لكن آدولف أخذ يزور مصانع حديد وصلب عديدة كلّما سمح له وقته، مستنداً على قوته

الاستثمارية الجديدة وزوجته الجديدة، ودراية منه بأن « الأب سيلبير » سيضع الكثير من المال تحت تصرّفه يوم يجد مشروعا مغريا وكبيرا، وكان يساعده في ذلك مستشار جيد، ما هو سوى أخوه الأصغر أوجين الذي كان يسير بكفاءة مصانع الصلب ببازاي. وفي الأخير وقع نظر أدولف على مصانع الصلب في كروزوه رغم إفلاس مالكيها السابقين، لكنّه مقتنع بأن المساهمة في تجهيز السكة الحديدية للبلاد سيكون عملاً مربحاً. فجعل من آشيل سيلبير ابن فرانسوا أليكساندر، الذي تربطه به علاقة وطيدة، حليفاً له ليدفع « بالأب سيلبير » بفتح أبواب خزينته : « **كلما فكرت بالأمر وكلما تأكدت من أنها عملية مربحة، إذ لا بدّ لاستعمالات المعادن أن تتطوّر أكثر في فرنسا، ولذا سنظلّ سنصنّعه في كروزوه، فنضمن بذلك ديمومة الرّبح** ».

قرر « الأب سيلبير » في نهاية 1835 تقديم عرض لإعادة شراء مصانع كروزوه مع حمى أدولف شنيدير، لكن العرض لم يكن كافياً. ودائما بالاشتراك مع لويس بواغ قدم في 25 أوت 1836 عرضا جديدا واشترى مصانع كروزوه ومناجم الفحم الحجري بمونشانان مقابل بمبلغ 2680000 فرنك، وليزيد من ثباتة وضعه القانوني أسّس شركة تصوية برأس مال 4 ملايين وكما كان الحال بالنسبة لشركة بازاي كان اسم شنيدير هو الوحيد المُستعمل، أي **شنيدير إخوة وشركاؤه**. وخلال السنوات التالية موّل « العجوز سيلبير » كذلك ورشتين للبناء الميكانيكي، وورشتين جديدتين للتصفيح وترميم الحدادة الإنجليزية. وهكذا في ظرف ما يقارب 3 سنوات، استثمر ما يقارب 4 ملايين فرنك (حوالي 200 مليون فرنك بقيمة العام 2001)، وفي رسالة مؤرخة في جانفي 1839 ذكّر أدولف شنيدير بأنّه « **زوّد مصانع كروزوه بكل ما كان عندنا لحظة الشراء وأننا بعنا أوراقنا التجارية لمواجهة كلّ التدابير الماليّة والنّفقات غير المُتوقّعة** »، وبالرغم من هذه الاستثمارات الثقيلة التي

تجمد ثروته كان عليه إضافة ما بين 60 و80 ألف فرنك شهريا : « **إذا عُدنا بالتفكير إلى بداية هذه العملية التجارية الجد كبيرة والمهمّة، لو ظننّا، أنت وأنا، بأننا سنضطر إلى استثمار رأس مال بهذه الضخامة، ليس لفائدتنا نحن الاثنين فحسب، بل كذا لفائدة شُركائنا، لكنت حتماً طالبت بنوع آخر من الشراكة** ».

في الدراسة السابقة الذكر يستغرب لويس بيرجورون بأن موازنة بنك سيلييير لسنة 1838 لا تذكر الأموال التي تم استثمارها في مصانع كروزوه : « **وهنا يدخل حتماً اسم تمّ التّستّر عليه في موازنة العام 1838، وهي صفقة كروزوه الحديثة العهد، وفضلاً عن ذلك، لا يسعنا أن نفهم لم يتم ذكرها في هذه الموازنة تحت تسمية** "أموال مودعة" ».

غياب كروزوه هذا من موازنة بنك سيلييير يؤكّد صحّة أطروحتي بأن فرانسوا أليكساندر كان يعتبر نفسه مديناً تجاه أدولف شنيدير الذي مكّنه من جني الكثير من المال من حملة الجزائر، وهذا باحترامه الكامل لعقده، وبالخصوص بتسهيله اختلاس جزء هام من كنز الإيالة. أيمكن أن يكون « الأب سيلييير » قد موّل مصانع الحديد والصّلب بكروزوه بمال قادم من الجزائر لم يسجل رسميا في حساباته ؟

تشهد على ذلك رسالة من فرانسوا أليكساندر إلى أدولف يذكر فيها الإخوة شنيدير قبل أبنائه لحظة تقاعده من الأعمال، إذ يقول فيها : « **إنّي أقترب من الستين وأنوي ترك الأعمال الجارية، وأن أنسحب نوعاً ما لأتركها لكم (الإخوة شنيدير – ملاحظة الكاتب) ولأبنائي، لأكتفي بمدخول يكفيني** ». يبدو لي بأنّ هذا المقطع يؤكد بأن الأموال المدفوعة في الأعمال التي يسيرها الإخوة شنيدير لم تصدر من استثمارات تمت وفق القواعد المعتادة.

بفضل مال الجزائر إذن تم إنشاء أكبر شركة فرنسية للحديد والصلب والتي ستصبح المحرك الأساسي لتنمية فرنسا في القرن التاسع عشر. وثلاث سنوات بعد غزو الجزائر، خرجت أول قاطرة من مصانع كروزوه، تقريباً بالتزامن مع خطوط السكة والصفائح المعدنية، ثم تلتها بعد مدة قصيرة السفن والمدافع.

كذلك كان مال الجزائر ما سمح لعائلة شنيدير أن تدخل عالم السّياسة، فعلى قول أرباب مصانع الحديد، لم يستطع أوجين الأول من منع نفسه من أن يتحول بعد وفاة أخيه أدولف إلى رجل سياسي. بعد أن كان قريبا من لوي فيليب، أصبح فيما بعد مقربا من نابليون الثالث، فتمّ تعيينه رئيساً للمجلس التشريعي مع نهاية الإمبراطورية الثانية. إنه حقّا لمسار جميل بالنسبة لموظف سابق لدار سيليير.

لقد استفادت دار سيليير، التي أصبحت في العام 1840 سيليير–دوماشي، من ثمار الحملة العسكرية في الجزائر، وفي الكتاب المذكور آنفا والذي تمت الإشارة إليه بإسهاب، وهو « **سلالة عائلية في قلب تجارة المال والفنون** »، الذي كتب مقدمته إرنست أنطوان سيليير، رئيس حركة مقاولات فرنسا، كتبت مؤرخة الفن غيلان دارتوفيل : « **لو أن أحدهم قام بدراسة شاملة لعلاقات الأعمال التي ربطت عائلتي سيليير وأورليان، لظهرت حتماً علاقات التقارب بين العائلتين** »، والتي يفسرها الدور الرئيسي الذي لعبته دون شك دار سيليير في نقل جزء كبير من الكنز إلى خزائن لويس فيليب. وحين فرض لويس نابليون على آل أورليان أن يتركوا الأملاك المنقولة وغير المنقولة التي يملكونها في فرنسا، بحكم المرسوم المؤرّخ في 22 جانفي 1852، كان بنك سيليير–دوماشي هو الذي اشترى، بقيمة 13 مليون فرنك، الأراضي الغابية المحيطة بغابة نوفيون التي كانت ملكا لدوق دومال، الإبن الخامس

للويس فيليب. لكن البنك أرجعها إلى الدوق دومال في 1872 تحت حكم الجمهورية الثالثة، ولم يحتفظ البارون سيلبير سوى بالقصر الذي بناه على الأراضي التي اشتراها صوريا من الدوق دومال.

المصادر :

SHAT. 1 H 1 à 4.

Journal, par le maréchal de Castellane, éditions Plon , Nourrit et Cie, Paris, 1895-18 97.

Mémoires sur les opérations de l 'armée f rançaise sur la côte dAfrique depu is le 14 juin , j our du débarquement, ju squ'à la prise d'Alger le 5 juill et 1830, par un capitaine de l'état-maj or général..., Pélissier, capitaine, Typ. Duclaux, Alger, 1863.

La banque Seillière-Demachy. Une dynastiefamiliale au centre du négoce, de lafinan ce et des arts. Ouvrage réal isé sous la direction de Raymond Dartevelle et édité par la Librairie Académique Perrin et la Fondation pour l'Histoire de la Haute Banque, Paris, 1999.

Les Schneider, Le Creusot. Une famill e, une entreprise, une ville (1936-1960), Librairie Arthème Fayard et Réunion des musées nationaux, Paris , 1995.

Précis historique et administrat f de la campagne d'Afrique, baron Denniée , intendant en chef de l'arm ée d'expédition, éditions Delaunay, libraire, Paris, 1830.

Histoire de la conquête d'Alger, Alfred Nettement, Jacques Lecoffre et Cie, Libraires, Paris, 1856.

Dix-huit mois à Alger... général Berthezène, Montpelli er, Imp. Ricard, 1834.

Notices sur la Corse et en Grèce, suivies d'un Coup d 'oeil rapide sur l'expédition d'Afrique, M. Thierry, Paris , 1832.

A. M. G., Algérie, carton 225.

Marseille et l'Algérie, Pierre Guiral , Publication des annales de la faculté des lettres d'Aix-en-Pr ovence.

15

إنتصار عابر لفلاندان

بعد أن تغلبت عليه حجة الدولة، اختفى فلاندان لمدة 12 سنة تقريبا، لكنه لم يتنازل عن نضال حياته.

في 18 أوت 1836، استلم رسالة من النقيب بيرصا، الملحق السابق في قيادة أركان جيش حملة الجزائر، تؤكد مرة أخرى قناعاته :

بما أنّي كنت حاضراً عند الاستيلاء على الجزائر، وبالخصوص على تلك القصبة الشهيرة، أصرح لكم وأؤكد بأنني لم أر شيئا أكثر إخلالا بالشرف، ولا نهبا مشيناً أكثر مما ذلك الذي تم فيها خلال ثمانية أيام كاملة.

تمّت عمليتا نهب، الأولى للذهب والفضة والمجوهرات، إلى غير ذلك بقيمة تصل إلى 100 مليون على الأقل، حيث أنه لم يدخل إلى الخزينة على ما أعتقد سوى ما بين 40 إلى 50 مليون.

أمّا الثانية، والتي لم يسمح بها سوى لتغطية وحجب الأولى، فقد خصّت الألبسة والأثاث، إلى غير ذلك...

لن أذكر أيّ اسم من أسماء ناهبي القصبة، ولكنني أعرفهم، وأعدهم بحمايتي في حالة ما تمكننا من تكوين حكومة مصلحة.

كما أنّي أصرح بأنني « شهدت خروج ما لا يقِلّ عن 60 صندوق مليء بالذهب من القصبة، وكان يحملها جنود من الكتيبة السادسة لمشاة الخط.

ولم تُنقَل هذه الصناديق عن طريق البحر، بل أخذت الإتجاه المعاكس، إذ رأيت نفس الجنود يأخذون طريق حصن الإمبراطور. لقد تحدّثت مع هؤلاء الجنود الذين أخبروني بأن كل تلك الصناديق كانت مملوءة ذهبا ».

لم يفت انتباه فلاندان بأن هذه الشهادة تتوافق مع شهادة الضابط باجيس الذي كان قد سمع ضباط صف من نفس الكتيبة يتحدّثون عن سَرِيّتين تم تكليفهما، في ليلة ما بين 5 و6 جويلية، بنقل صناديق ذهب من داخل القصبة إلى خارج المدينة.

وختم النقيب بيرصا قائلاً :

« إن كانت هذه المعلومة مفيدة للخزينة الوطنية فاستعملوها كما يطيب لكم، ولكن ثقوا بي إن قلت أن الوقت لم يحن بعد لفعل ذلك، فعليكم بالصّبر ».

تحمس فلاندان لهذه الشهادة الجديدة، لكنّه لم يصغ لنصيحة النقيب وبدل انتظار الفرصة السانحة لينطلق من جديد في مهمّته الأخلاقية، خرج مرة أخرى، وهو لا يزال تحت طائلة الحكم، لمهاجمة الناهبين والمدافعين عنهم في معاقلهم، فراسل في 8 سبتمبر 1836، رئيس المجلس الجديد ماتيو مولي ومستشار الدولة مارتينو مستعملا شهادة بيرصا، دون ذكر هوية هذا الأخير. لكن مارتينو لم يُعر الرّسالة أي اهتمام مصرّحاً : « **لقد أصبح الأمر هاجسا لديه للأسف** »، ولم يكن مخطئا في ذلك.

انسحب فلاندان، بعد أن امتلأ قلبه بالمرارة من جرّاء هذا الفشل الجديد، إلى فرانفيليي في منطقة الصوم حيث الحياة أقل تكلفة من باريس بكثير وتلائم إمكانياته. حاول أن يوفر تربية جيدة لابنتيه رغم أن باله لا يزال منشغلاً بقضية الجزائر، وكان الشيء الوحيد الذي يثلج قلبه في تلك السنوات العجاف هوابنه أوجين نابليون (لا داعي أن نذكر أن الاسم الثاني

لابن جان باتيست كان نتيجة إعجاب والده بالأمبراطور). كان الشاب رساما، وأقام معرضه الأول في العام 1836 خلال معرض باريس الذي تحصل فيه على الميدالية الأولى. ومن سخرية الأقدار أنّه ذهب إلى الجزائر كرسام عسكري في العام 1837، وقد اشترى لويس فيليب إحدى لوحاته المسمّاة « الهجوم على قسنطينة » في العام 1838.

كانت لوحة جميلة على طراز الأعمال القديمة، خلد فيها حملة الاستيلاء على قسنطينة في 14 أكتوبر 1838 التي برز فيها، على رأس مائة رجل، نقيب من الفرقة الأجنبيّة كنا قد تركناه سابقاً في نابولي يرافق الدوقة دو بيريه، وهو المدعو آشيل لو روا دو سانت ارنو، الذي كسب على إثر هذه الحملة وسام الشرف. كانت المعركة شرسة بقدر ما كانت المقاومة متلاحمة، وخلّفت خسائر بشرية من الجهتين. وصف سانت آرنو هو أيضا الهجوم على قسنطينة بأسلوبه الجميل في رسائل إلى أخيه، التي نشرت فيما بعد، رسم فيها دمويّتها. أودى انفاجر مخزن للبارود بمقتل الكثيرين في الجيش الفرنسي. إليكم ببعض المقاطع منها :

ساد سكون تام للحظة بعد الجلبة، إتّكأ كلّ من كان ظلّ واقفاً على سيوفه أو على من بقربه أو على الجدار بيساره... وهنا تظهر أكثر المشاهد بشاعة، فالمساكين الذين لم يفقدوا أطرافهم وتمكنوا من الخروج من تحت الأنقاض أخذوا يفرون نحو المدفعية وينزلون من الثغرة ركضًا : « اهربوا يا أصدقائي، لقد هلكنا كلنا، كل شيء ملغم، لا تتقدموا، اهربوا. » حين أتذكر تلك الوجوه المحروقة، وتلك الرؤوس بلا شعر وبلا زغب، وهي تتقاطر دماً، وتلك الألبسة الممزقة التي كانت تتساقط مع اللحم، وعندما أسمع تلك الصرخات المثيرة للشّفقة أتعجب كيف أن هؤلاء الفارين لم يجروا معهم الرتل الثاني الذي كان

يُعيق الثغرة... كنت أصيح بجنودي : إليّ بوسام الشرف، إلى الحراب، ليس هذا بشيء، ما هي إلاّ شظايا، إلى الأمام، إلى الأمام.

تقدم سانت آرنو وبرجاله في قسنطينة مارين بكل البيوت :

« كنا نمشي والجثث والدماء تغطينا... كان رجالي يسقطون ولا ينهضون لأن كل الجروح كانت قاتلة ».

ثم استولوا على ثكنة الانكشاريين :

« كسرنا الباب وركضا في الساحات والسلالم والغرف... أي مشهد كان ذلك يا أخي، وأيّ مجزرة، كان الدم يُغطي السلالم كالسّجاد، ولم ينبس المُحتضرون ببنت شفة، ولا حتى صرخة ألم، كنا نعطي الموت ونستقبله بيأس يشُدُّ الأسنان، فيجعلنا نبتلع الصرخات لتعود إلى أعماق الروح ».

وتستمر المجزرة :

« وصلت يا أخي لحظة الهجوم حيث أظنني واجهت أكبر المخاطر، كان الرجال يسقطون في هذه البركة من الوحل والدماء التي كنا نخوض فيها، وكان يمكنني التنبؤ، بنوعٍ من الدّقة، باللحظة التي كنت سأتمدد فيها أنا أيضا في هذا الوحل الأسودِ الذي أثار اشمئزازي وتقززي. حينها، يا أخي، تصورت ألمك... شددت القبضة على سيفي وقلت لنفسي بأنّني لن أموت... فعاهدت نفسي والتفت نحو جنودي وصرخت فيهم : « ستلقون حتفكم هنا، كُلّكم، اتبعوني قُدُماً وسأُنقذ حياتكم »، فقدتهم في الحال واكتسحنا الشارع... كان الأوان قد حان، وبينما كنت أُحدِّث جنودي، اختفي في الوحل الرجال السّت الذين كانوا أمامي، ولكي أُهاجم الأتراك اضطررت للقفز فوق الجثث... »

كانت عملية الاستيلاء على قسنطينة أكثر عنفا من تلك التي واجهتها الجزائر، ونتجت عنها نفس عمليات النهب، لكن ابن جان باتيست فلاندان

لم يصوّرها في لوحته الشّهيرة. فلنترك الكلمة، للمرّة الأخيرة، لسانت آرنو :

« **كان هناك مشهد آخر ينتظرني في القصبة، كانت الفرق المسلحة لمختلف الأرتال قد بدأت في الوصول، وكذا بدأ النهب... وصل الجنرال روليير عند حوالي منتصف النهار، لم يكُفّ عن الصّراخ في وجه الناهبين وأخذ يهددهم باتخاذ أشدّ الإجراءات صرامة، ولكن ما من شيء كان ليوقف الجنود : كان منتصرا، ذاق من العذاب أشُدّه، وكان قد اشترى فتوحات دماً، فكان من الجنون محاولة إيقافه. توسع النهب الذي بدأه الجنود ليشمل الضباط بعد ذلك، وحين تم الانسحاب من قسنطينة عاد الجزء الأوفر من الغنيمة، كما هو الحال دائماً، إلى قادة الجيش وضباط قيادة الأركان.**

لن أطيل كثيرا وصفي لمشاهد النهب والفوضى، فقد دامت ثلاثة أيام. فلنترك البئر بغطائه، ودعنا لا نلطخ مجدنا وذكرياتنا ».

يذكر هذا النهب، وهو واحد من الكثيرين، برسالة إلى وزير الحربية أرسلها له الجنرال النزيه بيرتيزن، القائد العام الذي خلف كلوزال : « نحن لم نأت هنا لنهب الثروات العامة والخاصة فقط ».

لنعد إلى أوجين نابليون فلاندان الذي أصبح مصنفا ضمن الرسامين المستشرقين بعد ان اشترى لويس نابليون لوحته **الهجوم على قسنطينة**، فبعد أن تخرج بامتياز من معهد فرنسا سافر في مهمة فنية رسمية إلى بلاد فارس في العام 1839 حيث بقي سنتين، عاد منها بكتاب **رحلة في بلاد فارس الذي يحمل** برسوماته ولوحاته المائية التي أكسبته الشهرة، وفي العام 1842 مُنِح وسام الشرف.

هل هذه مجرّد صدفة أم لفتة لتانتان ؟ لقد استندت كثيراً، كي أكتب قصة دار سيلييز، على الكتاب المرجعي المذكور سالفا (**سلالة عائلية في قلب**

تجارة...)، وحاولت تفسير عدد من المعلومات بناءً على قراءتي الجزائرية. وبعد أن قرأت بأنّ « **عملية الجزائر في العام 1830 كانت هي السّبب الرّئيسي ما سمح لدار سيلييز بأن تُظهر مدى نفوذها وتُثبت قدراتها كممون عام** »، توقفت أمام لوحة تحتل صفحة كاملة يبدو أنّها، في تصور مؤلفي الكتاب، كانت تصور هذا الحدث الهام جدا في تطوّر دار سيلييز، كان عنوان اللوحة **اقتحام الجيش الفرنسي للجزائر، في 5 جويلية 1830**. لم يكن من الضروري، إلى حد الآن، اللجوء إلى النقيب هادوك، ولكن اسم الرسام صاحب هذا العمل يجعل الأمر مدعى للسخرية، إذ ما هو إلاّ أوجين نابليون فلاندان، ابن مقرر لجنة التحقيق التي أحدثها كلوزال، ابن جان باتيست فلاندان لا غير، الرجل الذي فضح اختلاسات الكنز، وفتش مكاتب دار سيلييز بالجزائر، وتعرض لمحاولة رشوة من شنيدير، وجعل التاريخ يتذكّر ما حدث في العام 1830.

بينما أصبح أوجين نابليون رجلا معروفاً، كان أبوه، الذي اختار العزلة، يحاول رغم كلّ شيء اقتفاء أثر عناصر جديدة تخصّ ما سيظل قضية حياته. وهكذا تمكن من الحصول على شهادة المصرفي هاجرمان الذي أكّد له بأنه احتفظ بالفعل، ولمدة ثلاثة أيام، في صالونات قصره الخاص، في 19–21 شارع لندن، بمجموع 865 صندوق من السبائك القادمة من لندن، وبأنه قبض مقابل ذلك عمولة 300 ألف فرنك. وفي الأخير، لم يسع فلاندان صبرًا، فقرر في العام 1846، وهو في السبعين من عمره، أن ينشر كتيّبًا بعنوان **مذكرة حول الاستيلاء على كنوز إيالة الجزائر** يلخص فيه تحقيقه في تلك القضية النبيلة، اللهم إلا إذا منعته من ذلك السلطات بإعترافها بالخدمات التي قدمها للأمة ومنحه تعويضات. لكنّه طبيعة الإنسان لاتتغيّر، وفلاندان مبتز بطبعه، فراسل في 15 فبراير1847 وزيرا مكلّفا بقراءة رسالته لمجلس الوزراء :

« أظنّ من واجبي أن أنذركم بأنّه بعد انتظاري دون جدوى أن تقوم الحكومة بتصحيح الضرر الذي تعرضت له... وقبل أن أقرر نشر هذه الكتابات التي تشكّل خطرا على الأخرين أكثر منها على نفسي... أتمنى، سيدي الوزير، أن يفهم كل أعضاء المجلس هذا التنبيه الذي أوجّهه إليهم ».

لم تتغير اللهجة، مازال فلاندان يعتدّ نفسه صاحب دين على الدولة، ويبدو أنّه لا يعي بأن مايقوم به نوع من الابتزاز على الحكومة. لكن هذه الحكومة لم تصغ له أكثر مما فعلته سابقاتها، فلم يتلق بالتالي أي جواب.

استقبل فلاندان ثورة 1848 بحماس. وفي 24 فبراير 1848 تم الإعلان عن الجمهورية بباريس، ونفى لويس فيليب نفسه إلى إنجلترا. وصل إلى السلطة رجال تحركهم مبادئ إنسانية عليا، وكانت الظروف مثاليّة للمجاهد العنيد في حملته للبحث عن كنز القصبة المفقود، فبعد 18 سنة من الكفاح، اعتقد فلاندان أن وقت انتقامه من « **ناهبيه** » قد حان، فأسرع بإرسال عريضة إلى المجلس التأسيسي ليشكك في مصداقية التحقيق ومحاكمة 1834 التي أدانته. تم إرسال الملف إلى لجنة العدالة التي أرسلت ملف فلانداناإلى قصر العدالة. لكن تغيير النظام، كما هو معروف، لايعني بالضرورة أن القضاء سيتغيّر بشكل جذريّ، إذ احتفظ أغلب القضاة الذين حاكموا فلاندان بوظائفهم، ولم يستحسون التشكيك في عملهم. وفي أول نوفمبر، عاد فلاندان إلى الهجوم وأرسل إلى أعضاء لجنة العدالة بيانا عنوانه « نهب كنوز الجزائر » يطالب فيه هذه المرة بتحقيق برلماني. حين علم بأن اللجنة ستجتمع في 6 نوفمبر، أرسل مذكرة جديدة في يوم 4 من نفس الشّهر ليردّ مسبقا على الذين يُحتمل أنّهم سيقدمون حجة مبدأ سلطة الأمر المقضي، أي مرسوم قرار بطلان الدعوى المؤرّخ بتاريخ 30 أوت 1834، كي يرفضوا التحقيق البرلماني، ورافع قائلاً بأن الأهم هو رفض العدالة للإستماع إلى شهود الإثبات، وهو رفض

شكّك في مصداقية التحقيق. كما أن فلاندان كان يدري بأنه خلال اجتماع لجنة العدالة سيقوم بعض أعضائها بفضح طلباته المالية الملحة و« **أطماعه** » و« **ابتزازاته** »، وكي يتفادى ذلك اعترف أنه كان قد قدّم « **طلب تعويض ولن أعتذر أبداً عن ذلك بعيدا، بل هو أمر أفتخر به... لأنه كان تعويضاً لخدمة كبيرة مقدمة للإدارة** ». لكن شيئاً لم يغير في قرار اللّجنة، فقد رفضت طلبه بحجة استحالة أبطال سلطة الأمر المقضي. في حقيقة الأمر، كانت سيطرة الأورليانيين على الجمهورية أعادته إلى نقطة الصفر.

في 7 جانفي 1849، كتب إلى لويس نابليون، الرئيس الجديد للجمهورية الثانية مستغرباً من المعاملة التي خُصت بها هذه القضية الجد هامة للدولة، فأجابه رئيس ديوان لويس نابليون بأن الرئيس احتفظ لنفسه بمذكرته السرية وبرسالته « **محتفظا لنفسه بحق التدقيق فيها نظرا لطبيعة القضيّة التي تتطرق إليها** ». في شهر جانفي من السنة التالية، حاول فلاندان مرة أخرى تحسيس قصر الإيليزي حول القضية، فراسل هذه المرة الأمين العام للرئاسة، المدعو شوفالييه، الذي أجابه معبّرًا عن عجزه كون المجلس الوطني قد سبق وفصل في الأمر، ونصحه، إن كان مصرا على موقفه، بأن يتصل مباشرة بوزير الحربية. لم يكن الرّفض ليؤثّر في فلاندان أو يوقفه، فراسال شوفالييه من جديد في 10 فبراير الموالي مؤكدا ضرورة إنشاء لجنة تحقيق برلمانية.

من بين المراسلات التي أرسلها فلاندان، بعث إلى رئيس الجمهورية وإلى آشيل فولد، وزير المالية الجديد، نسخاً عن بعض الصفحات لكتاب للويس غابرييل ميشو عنوانه **السّيرة الذاتية أو الحياة العامة والخاصة للويس فيليب دورليان** الذي تم نشره في العام 1848.

لنتوقف لبرهة كذلك لنذكر ميشو، الكاتب الموثوق الوحيد الذي كتب بإسهاب عن عمليات نهب كنز الجزائر قبل أن يقوم بذلك مارسيل

إيمريت وعمار حمداني. كان للويس غابريال ميشو مسارٌ متنوعٌ، قاده أولا إلى المشاركة في أوائل حملات الثورة، وذلك برتبة ملازم ثم برتبة نقيب، ليتحول بعدها إلى صاحب مطبعة في باريس، ليناضل بشدة إلى جانب أخيه من أجل عودة المَلَكية، وهو ما أدى إلى اعتقاله عدة مرات، واصل نضاله هذا خلال كل مرحلة الامبراطورية، وعند عودة الملكية أصبحت مطبعته المطبعة الملكية الرسمية، ولكنه فقد هذه الصفة بعد أن نشر نصوصا أدينت على أنها منافية للميثاق، فانقطع بعد ذلك لمهنة الناشر كُتبيّ، وسرعان ما أصبحت قواميسه التاريخية مراجع يُرتجع إليها، الأول بعنوان **التاريخ الشّامل للعالم القديم والحديث**، والثاني بعنوان التاريخ **الشّامل للرجال الأحياء أو تاريخ الحياة العامة لكل الرجال الذين لفتوا الانتباه بأعمالهم وكتاباتهم بالترتيب الأبجدي**.

بفضل كتابه **التارخ الشّامل أو الحياة العامة والخاصة للويس فيليب دورليان**، عاد ميشو إلى النوع الأدبي الذي جلب له اعتراف الجمهور، وكان أول من أعطي اسم لويس فيليب كمتلقي أساسي لاختلاسات كنز الإيالة، إذ كتب قائلاً :

يعلم الجميع أن السطو على هذه الكنوز كان أحد أهم الأسباب من وراء الحملة العسكرية في الجزائر، فكان الانقضاض على فريسة دسمة أكثر أهمية من الانتقام لضربة مروحة.

جاءت ثورة جويلية وكان لويس فيليب هو من تلقى التقارير عن الاكتشاف العظيم، فلنتصور فرحته أمام غنيمة عظيمة كتلك، فأعطيت الأوامر فورا لكي يذهب كل شيء إلى خزائنه في أقصى سرعة ممكنة وبأضمن الطرق. لكنه كان من الضروري أن يترك شيئا لكل هؤلاء الضباط والإداريين الذين ساعدوا في الغزو، خاصة الأوائل منهم الذين اكتشفوا الكنز، ولأن المبلغ كان كبيرا،

وأنه فضلا عن الذهب والفضة النقدية التي كان من الصّعب حسابها كاملة في البداية، والتي كان تقديرها من الوهلة الأولى بمئتين وخمسون مليون، وتم كذا إيجاد في خزينة الداي الخاصة ماقيمته مائة مليون من الماس وأشياء ثمينة أخرى، وفقط في الأخيرا كتشف أيضا في المدينة كنز بقيمة ثلاثين مليون الذي أرسله إلى هناك داي قسنطينة كي يضعه في مكان آمن، وليس من المبالغ تقييم المجموع بما يتجاوزالثلاثة مائة وخمسين مليون.

بغض النظر عن تقدير الكنز، استغل ميشو معظم العناصر التي قدمها فلاندان، الذي من الواضح أنه التقاه من أجل هذا الكتاب، فأكّد في تلخيصه للمقطع الطويل حول اختلاسات الجزائر : « **كانت تلك إحدى أولى الأسباب وإحدى أكثر الوسائل فعالية في هذا النظام المشين الذي يسوده الدناءة والفساد، والذي أثقل كاهل فرنسا وأخل بشرفها لمدة ثمانية سنة متواصلة** ».

عند قراءة هذا النص، نفهم استعجال فلاندان للتعريف به، لكن هذه المادة، غير المستغلة حسب رأيه، لم تحرك شعرة في رؤوس المرسل إليهم.

هدأت الأمور لمدة سنة كاملة، وفي 29 جانفي1851، قرأ فلاندان في العدد الصادر من مجلة **لو سياكل**، الذي كان مشتركا فيها والتي كانت تصله بانتظام بفرانفيليي، تشكيلة الحكومة الجديدة المعروفة باسم « **الحكومة الإنتقالية** ». فاكتشف ساخطا بأن أوجين شنيدير قد عيّن وزيرا للتجارة والفلاحة، فاستشاط غضبا لأنه فهم عندها بأنه نفسه الوكيل السابق لدار سيلبير الذي حاول، منذ أكثر من عشرين سنة خلت، أن يلجّمه، فراسل الوزير الجديد، وهو الذي أبداً لم يتراجع أمام محاولة للاستفزاز :

لشدّ ما أدهشني، سيدي، هذا الاسم، وان استرجعتم ذكريات الأيام الأولى من شهر نوفمبر من العام 1830، فإنكم ستجدون دهشتي طبيعية. لقد شككت

في أول الأمر من كون هذا الاسم يشير إلى الرجل وإلى الوكيل الذي زارني، في نوفمبر 1830، في بيتي بشارع بلانش في الشّقة رقم 3 وهذا برفقة السيد فورمون، الذي كان آنذاك سكرتير الماريشال بورمون ومرسولاً من طرف دار سيلييير، ليقول لي بأنّه « سأُمنح ثلاثة مائة ألف فرنك إن أنا عدلت عن إرسال الرسالة التي حضرتها وأطلعت السيد فورمون عليها إلى السيد حافظ الأختام، لأطالب فيها باستئناف التحقيق الذي أوقفه لويس فيليب بشكل مفاجئ ومتهور ». لقد شككت، كما قلت، بأن السيد شنيدير هذا الذي تم تعيينه في هذه الوزارة هو نفسه السيد شنيدير الذي ذكرت لتوي اقتراحه السخي ومسعاه النزيه الذين ذُكِرا هدراً في الإجراء القضائي للعام 1831.

لكن جريدة لوسياكل، وكأنها تنبأت بالشك الذي سيملؤني، عملت على تبديده بشرحه من تكونون، وبإشارتها إلى صفتكم كصاحب مصنع، ومدير ومالك لمناجم الكروزو، وكنائب سابق.

لا مجال للشك إذن، يا سيدي، فالتطابق تام ولا غبار عليه ما بين السيد شنيدير، وكيل دار سيلييير الذي ذكّرت بزيارته إلى بيتي... وبسببها، والسيد شنيدير الذي تم استدعاؤه لإدارة وزارة الفلاحة والتجارة. في الأخير، إنكم، سيدي الوزير، السيد شنيدير نفسه الذي جاءني ليقدم ويؤكد الاقتراح السخي آنذاك...

أرسل إليه فلاندان أيضا كتيّبه بعنوان **مذكرة حول الاستيلاء على كنوز إيالة الجزائر** ناصحا إياه بقراءة الصفحة 40، وكذا الصفحة 237 والصفحات من 337 إلى 343 **من التاريخ الشامل للويس فيليب** بقلم لميشو. هل أجاب أوجين شنيدير على فلاندان ؟ لم أجد أثرا لذلك، مع أنه من المؤكد أنه كانت له رد فعل، فهو بفعل قربه من رئيس الجمهورية، ومن عدد من أعضاء الحكومة، ومن المنظومة الصناعية والمالية، فمن المرجح أنه قد حذر كل

هؤلاء من خطورة فلاندان هذا "المهووس بالكذب"، الذي سيضطر إلى التريّث لمدة سنة تقريبا في معتزله بلاصوم.

في تلك السنة، وبينما كانت الكآبة تنهش فلاندان والشيخوخة تنال منه وهو يلوك قصته القديمة، أخذ آشيل لوروا دو سانت آرنو، البطل الجديد **في كتاب سطو على مدينة الجزائر**، ينتقل من الدورالثانوي المبهم إلى الدورالرئيسي بفضل إرادة « الأمير الرئيس ». وفي جانفي من العام 1851، احتدت المواجهة ما بين لويس نابليون والجمعية العامة إلى درجة أنه بدا بديهيا لساكن الإيليزيه ومحيطه، وبرجوازية الريف والأوساط الاقتصادية والمالية، أن الحل الوحيد للخروج من الأزمة ولتثبيت سلطات الرئيس أكثر يكمن في القيام بانقلاب، وكان تعيين حكومة انتقالية يدخل ضمن مخطط شامل، ولكنه لم يكن أساسه. أكّد الرائد فلوري « للأمير الرئيس » في جانفي 1851، وهو الصديق الحميم للويس نابليون ومستشاره المقرب : « ... **حان الوقت لترفعوا رايتكم عاليا، ولتجدوا رجالا جداداً، نشطين وطموحين للإمساك به، إنكم تحتاجون قائدا، وقائدكم هذا عندي، إنه الجنرال دو سانت آرنو** ».

خدم فلوري تحت أوامر سانت آرنو بأورليونفيل[1] وكان شديد الإعجاب به، وكما شرح عموماً، كان على سانت آرنو أن يرتقي سلم الهرمي للمسؤولية في ظرف ستة أشهر حتى يكون مُؤهّلاً لتقلّد منصب وزير الحربية ويصبح أداة الإنقلاب، ولبلوغ هذا الهدف، اقترح أن يُعطى سانت آرنو الوسائل اللاّزمة لإخضاع القبائل الصغرى، كي ينتصر ويجلب لنفسه المجد، فيُعيّن في رتبة لواء ويستدعى إلى باريس، ومن ثَمّ يقفز إلى منصب وزير الحربية. تم تطبيق المخطط بحذافيره، وبدأت عمليّة غزو القبائل الصغرى في ماي

1 – ملاحظة المترجم: مدينة الشّلف حالياً.

ودامت شهرين. كانت عنيفة بصورة تفوق المعقول كما تشهد على ذلك بعض المقتطفات من رسائل سانت آرنو :

تركت ورائي حريقا عظيماً إلتهم كل القرى، حوالي 200 كانت، وخُرِّبت كل البساتين، وقُطِعت أشجار الزيتون [. . .] خسر العدو الكثير من الناس واكتسب جنودنا غنيمة ضخمة. جاء القبائليون الغاضبون تلك الليلة وأطلقوا على معسكري حوالي مائة رصاصة [. . .] لقد أضرينا بهم كثيرا، وحرقنا أكثر من 100 بيت مغطى بالقرميد، وقطعنا أكثر من 1000 شجرة زيتون. المجانين ! وبعدها خضعوا [. . .] رمينا بالقبائلين إلى أسفل المنحدرات وقتلنا منهم أكثر من مائتي رجل، وأحرقنا قرى جميلة ونحن الآن نقطع ما يملكونه من أشجار زيتون [. . .].

في نهاية جويلية تلقى سانت آرنو برقية تدعوه إلى باريس ليتسلّم قيادة فرقة عسكريّة، ثم تم تعيينه في 27 أكتوبر وزيرا للحربية وبدأ فورا في تدبير الانقلاب مع شارلومان دو موباس محافظ الشرطة. نجحت العملية في 2 ديسمبر، ولكن التوتر وصل إلى باريس. أصدر سانت آرنو مرسوما رهيبا ينصّ أنه : « **سيتِمّ إعدام بالرّصاص كلّ فرْد يُضبط وهو يبني أو يدافع عن حاجز أو يحمل سلاحاً** ». تمّ بناء العديد من الحواجز في الشوارع الكبيرة، في شارع تامبل، وفي شارع سانت دوني، وعلى أرصفة قناة سان مارتان. وفي 4 ديسمبر أمر وزير الحربية بإطلاق النار على المشاغبين، مما تسبب في مقتل 380 مدنيٍّ. استوحى فيكتور هيجو من هذا الحدث لمأساوي لكتابة « قصّة جريمة » التي كان بطلها الرئيسي سانت آرنو – ووصف فيها ترقيته السّريعة. وفي الأول من جانفي 1852 كان إلى جانب لويس نابليون في عربة الخيل التي قادته إلى قُدّاس تسبيحة الشّكر بنوتردام.

أعطى الانقلاب لفلاندان حجة جديدة ليدافع مرة أخرى عن قضيته ككل مرة يتغيّر فيها النظام. في نفس ذلك اليوم، أي الفاتح من جانفي 1852، كتب إلى سانت آرنو ليطلب منه « تعويضا كاملا للمظالم والاضطهادات » التي تعرّض لها. قبل أن يصله أيّ جواب، تم إصدار قرارٍ سياسيٍّ وقام فلاندان فورا بتقدير حجم الفائدة التي يمكنه أن يجنيها منه، إذ أعطى لويس نابليون لنفسه الحق في مصادرة كل أملاك عائلة دورليان، وفي 22 جانفي 1852 تم إصدار إجراءين تنفيذيين يُلزم عائلة أورليان ببيع ممتلكاتها، وللتخفيف من وطء هذا القرار تقرر أن يُعطى جزء هام من أرباح هذه المبيعات إلى مؤسّسات تعاون مشترك وخدمات اجتماعية أخرى. لم ينخدع أحد بما أسماه المتفكهون « بطيران النّسر الأوّل[2] ». في ذات اليوم الذي أُصدر فيه المرسومان،قدم استقالته آشيل دو سانت آرنو الذي كان مقربا من الدوق دومان، ثمّ سحبها تحت ضغط لويس نابليون الودّي، وكذلك استقال آشيل فولد، وزير المالية، من الحكومة لبضعة أشهر. غير أن أعيانا آخرين، رغم قرابتهم من لويس فيليب، وجزءا من الرأي العام عبروا عن استياءهم من هذا الإجراء، وبسرعة وجد فلاندان طريقة لتحسيس أصحاب المرسوم المثير للجدل بقضيته، فكتب في 2 فبراير 1852 إلى سانت آرنو وإلى شارلومان دو موباس، الذي عُيِّن حديثا وزيرا للشرطة، مقترحا عليهما بأن يقدم الإجراء على أنه « **حجر على هذه الأملاك كضمانة للمبالغ التي تم اقتطاعها من كنز الجزائر والتي يمكن إثبات أنها سلمت إلى لويس فيليب** [. . .] **تعويض عن ضرر كبير بالمال العام** ».

وجد بعض أعضاء الحكومة فكرة فلاندان ذكية، وفي 22 مارس استدعى موباس فلاندان إلى مكتبه. كان موباس مترددا بين الرغبة في إعادة بعث قضية

2 – ملاحظة المترجم: الكلمة vol بالفرنسية لها معنيان وهما الطّيران والسّرقة.

الجزائر والريبة التي يوحي بها له هذا الشّخص « الخطير » الذي يثير خوف الأعيان. بعد حديثه مع سانت آرنو، فضّل وزير الشرطة العامة عدم استقبال فلاندان شخصيّاً وبمفرده وجعله أحد مساعديه يفعل ذلك.

استشاط فلاندان غضباً، وأرسل في نفس اليوم رسالة ناقمة إلى الوزير يقول فيها : « **ما هذا ؟ إنّكم تستقبلون أي تافه ترسلون في طلبه** [. . .] **أهكذا تعاملون النّاس ؟** » بعد أن أفرغ مرارته، تحجج فلاندان بمصلحة الحكومة في إعادة بعث القضية شارحاً بأنه : « من مصلحة الأمير لويس نابليون أن يقنع الرأي العام بأن لويس فيليب نجح في تحويل أكبر جزء من المائة مليون المختلسة من كنوز الجزائر لفائدته الشخصية ». وكان عليه بالطبع إيجاد الأدلة، وكان فلاندان مستعداً ليضع نفسه في خدمة الشرطة، وأن يسلم لهم نتائج تحقيقه وأسماء الأشخاص الذين تتوجب استجوابهم، من البوابين إلى مصنّعي المعادن الثمينة. . . وأنهى رسالته بعرض كل ملفاته على الشرطة. للمرّة الأولى، لم ترمى رسالة فلاندان في سلة المهملات أو تُترك في خزانة، بل تم إرسالها إلى حافظ الأختام وإلى محافظ الشرطة بييتري الذي خلف موباس.

أيام قليلة بعد ذلك استدعي فلاندان إلى ساحة فاندوم ليلتقي حافظ الأختام وبييتري. خرج فلاندان من الاجتماع منشرحا للغاية، إذ كلّف محافظ الشرطة بالفعل رسميا بإجراء تحقيق ابتدائي يقرر بعده حافظ الأختام والحكومة بالتبعات القضائية التي يتوجب اتخاذها، ففتح فلاندان ملفاته لبييتري وقدم عرضا تفصيليّا عن مخطط التحقيق الذي رسم فصوله في رسالته إلى وزير الشرطة العام.

كتب فلانلان إلى آشيل دو سانت آرنو، ظانّا منه أنه لم يعد الشّخص غير المرغوب فيه، ليطلب ترقية كمقتصد عسكري والعودة إلى العمل، وتعويضاً

لسد الفرق بين ماكان يتوجب أن يتقاضاه لو أنه لم يحل على التقاعد وما حصل عليه فعليا، وأخيراً أن يجازى بإيراد مدى الحياة كتعويض للأموال التس ساهم في توفيرها على الخزينة نتيجة تبني طريقته في صنع الخبز. لا يسعنا سوى أن نتخيّل وجه الوزير حين قراءته قائمة المطالب هذه. اعتبر سانت آرنو، الذي أصبح رجل قانون وسلطة، ملف فلاندان العسكري معوب فيه وقرر أن لايستجيب إلى أي من مطالب هذا الأخير، كما اعتبر أن مبلغ 2970 فرنك الذي يتقاضاه كمعاش ملائمة جدّا « **خصوصا مع مبلغ 500 فرنك كإعانة سنوية إضافية** » كما كتب معبّراً عن اغتياضه.

ركب فلاندان رأسه وأسال حبره بإسهاب، فأرسل له سانت آرنو، الذي ما انفك يزداد انزعاجاً، رسالة شديدة اللّهجة يقول له فيها أنّ : « **الرسائل الجديدة التي سيرسلها لن تلقى أي جواب** ». لكنّ هذا لم يكن ليردع فلاندان، وفي بداية جوان بعث برسالة جديدة إلى وزير الحربية ليبلغه أن سلوكه « **يخِلّ بكل الأعراف** ».

لكن الجراح لا تهم، إذ أن فلاندان كان متأكّداُ كل التأكّد من أنه بصدد النجاح في نضاله، وبينما لم تتم صياغة تقرير تحقيق محافظة الشرطة بعد، قدم محافظ الشرطة بييتري، نهاية شهر جوان، لحافظ الأختام « **تقريرا مختصرا** » يذكّر فيه أن التحقيق تم بناء على طلب من فلاندان، وأنه تم مسبقاً برهان بأن الجرد الذي قامت به في الجزائر اللّجنة المالية، التي عينها الجنرال دو بورمون، لم يذكر أيّ شيء عن الجواهر والأسلحة الثمينة والألماس والأواني الذهبية والفضية، وبأن كل المواد التي يمكن صهرها أُرسالت إلى السيد كولو مديردار السّك، وأنه تم إيداع 100 مليون في دار السّك، وكذا أن دفاتر حساب الصندوق المركزي أشارت إلى إيداع بقيمة 82 مليون، يُضاف إليه مبلغ 12 مليون الذي أخذه القابض الرئيسي كيسنير. وقال بييتري في

خلاصته أن هناك ما يكفي من العناصر للجوء إلى العدالة. كان هذا التقرير المقتضب مجرد مقدمة في التقرير النهائي الذي سلم إلى حافظ الأختام في 15 جويلية 1852 والذي أرسلت نسخة منه إلى جان باتيست فلاندان (أنظر الوثيقة المرفقة).

جعل تقرير بييتري من لويس فيليب المستفيد الأساسي من الاختلاسات :

وبالتالي نظن أننا جمعنا في عرضنا هذا وثائق فيها من الدقة ما يكفي لتقنع بأنه في العام 1830 لم تستفد فرنسا إلا بجزء ضئيل من كنوز الداي، وأن الجزء الأكبر سمح بزيادة ثراء الطرف الذي تمت إقالته وبعض الثروات الشخصية. [. . .] فما كان مصير القيم الأخرى التي أكد شاهد عيان (السيد شوفيار) أنه رأى جزءً منها في دار السّك ؟ لا شكّ أن أحدى استفاد منها.

كانت هذه التصريحات بمثابة اعتراف رسمي، ولأول مرة، بوجود اختلاسات ونهب كبير لكنوز الإيالة.

اختلطت الأمور على بييتري فيما بعد في وصف مسالك الذهب الذي مر على التوالي من دار السّك وعدة مخابر تجارب ليصل في النهاية إلى الخزينة، ونسي على الخصوص أنه قبل أن تصل إلى الخزينة كان على السبائك أن تمر عبر بنك فرنسا، قبل أن تعود إليه وتأخذ الطريق المعاكس المؤدي إلى دار السّك لتُحوّل إلى قطع نقدية، ونتج عن ذلك أخطاء واضحة في تقييمه، خاصة فيما يتعلق بتأويل الأرقام المشار إليها في دار السّك.

تفحصت شخصيا بيانات دخول ذهب وفضة الجزائر المتواجدين حتى اليوم في دار السّك بباريس، ومن المستحيل الإستنتاج منها أن 100 مليون جاءت من الجزائر، وهذا سواءٌ لأنه لم تكن للمحققين معرفة كافية بالمحاسبة، أو لعدم وجود مُتّسعٍ من الوقت لإجراء تحقيقهم الذي كان يتوجّب أن يظلّ سريّاً. سأكتفي إذا بإبراز مقاطع من التحقيق التي تكون أقرب إلى الواقع. إن

هذا التقرير هام، لأنه كان بالرغم من ثغراته يُظهر أن الرواية الرسمية لقضية خريف 1830 رواية كاذبة، وأن كلّ الشهادات الجديدة التي تم جمعها تؤكد رواية فلاندان.

فيما يخّص سبائك الذهب الآتية من الجزائر والتي وصلت إلى المصرفي هاجرمان، استجوب بييتري السيد شابوتو الذي كان في 1830 حاجب دار هاجرمان :

يجب الإعتراف بأنّ شابوتو رجل أثبت جدارته بالثقة، فهو يعتبر إنسانا صادقا ونزيها وغير قادر على الكذب، الشّيء الذي أضفى مصداقية على كلّ ما جمعناه منه.

تحصّلت بدورها دار هاجرمان، التي سبقت دار روتشيلد التي كانت آنذاك بشارع دارتوا، والتي انتقلت منذ ذلك الوقت إلى شارع لافيت، على 30 مليون من النقود الذهبية الآتية من كنوز الجزائر.

أضاف بييتري بسرعة أنه لاداعي للبحث في كيفية وصول هذا الذهب بما أن دار هاجرمان كانت تتاجر في الذهب بالاشتراك مع دار هيث اللّندنية.

ولكن المُؤكّد هو أنّها تلقت 30 مليون من كنوز الجزائر، وأن هذه الملايين دخلت إلى دار هاجرمان التي كانت تملك حينها مخبر لتنقية الذهب بشارع نوف دو لافيليسيتي [. . .]

كما ذكر شابوتو، الذي نثق في كلامه، باخرة محملة من طرف الماريشال دوبورمون، الذي يُقال أنّه ساهم بدوره في سلب الكنوز، وليس هو طبعاً من اخترع هذه القصة، بل إنّ المصرفي هاجرمان هو من سمعه يرويها [. . .].

بالتالي لم يكن فلاندان يحلم حين كان يتحدّث عن الذهب، وكان الأمر سيستلزم تحقيقاً قضائياً للبحث عن المسلك الذي من خلاله وصلت هذه السبائك، أولا إلى هيث بلندن ومن ثَمّ إلى صالونات شارع لندن بباريس.

تحصل محافظ الشرطة أيضا على شهادة المدعو شوفيارالذي اشترى، بصفته منقياً للذهب، ذهبا جاء من كنوز الجزائر، وعلى الخصوص من جنرال يدعى نوازيل أو لوزيل الذي شارك في الحملة، وأشار إلى كيفية استنباط قيمته الحقيقية وبدقة قبل دخول لجنة المالية أقبيةَ القصّوبة، وكذا إلى من يمكنه فعل ذلك :

بالرغم من مرور 22 سنة، قد لا يزال في الجزائر رجال عرفوا بدقة أكثر من غيرهم قيمة كنوز الإيالة، أو قد سلموا هذه الوثائق إلى خلفهم من عائلاتهم، فالتقاليد العائلية قائمة ولا تضيع.

إن الرجال الذين تمكّنوا من رأية وتقييم كنوز الداي قبل سقوطه هم الخزناجي، أي وزير مالية الداي في العام 1830، أُمناء الخزينة الذي كان أحدهم مغاربيا من المورو اسمه مصطفى صايجي والآخر محمد عقال هرجي.

أشاطر تماما هذا الرأي، لذا أعطيت نفس الأهمية لتقديرات الكنز التي قدمها الخزناجي لصديقه سان جون القنصل البريطاني، ومن الممكن أن يكون بييتري قد تساءل عمّا إذا أفشى هؤلاء الرجال سرهم في العام 1830، وبالخصوص الخزناجي.

وفي خلاصته، أكد بييتري، وهو يعترف ضمنيا بخطإٍ ممكن في الأرقام، أن عائلة دورليان اختلست 50 مليون على أقلّ تقدير، وأنه لا شكّ بأن البارون دو نييه والمتصرف العام فيرينو وغيرهم قد اغتنوا بنهب كنز الجزائر، وأنه تم في المجموع تحويل 100 مليون، وهذا دون حساب قيمة المجوهرات والألماس والأشياء الثمينة الأخرى المسروقة. وفي نهاية تقريره المكثف دعى محافظ الشرطة السلطة إلى اللجوء إلى العدالة.

فتح هذا التقرير المجال لرفع دعوى قضائية كانت لوحدها القادرة أخيراً على تسليط الضوء على مدى النهب الذي تعرضت له كنوز الإيالة وعلى

المتسببين فيه. كانت هذه الصفحات القليلة في حدّ ذاتها بمثابة ثأر للذي اعتبره الجميع « واشياً » و« مهلوساً »، و« مولعاً بالكذب » و« مصاباً بجنون الإضطهاد »، و« مبتزّا »، لكن هذا النصر لم يكن ليقنع أعداءه الكثيرين الذين ضايقتهم عودة ظهور هذه الشخصية في حياتهم، ومن بينهم المصرفي آشيل فولد الذي استقال يوم نشر مراسيم حجز أملاك آل دورليان، وكذا آشيل لوروا سانت آرنو. من ناحية أخرى، أعاد « الأمير الحاكم » لويس نابليون، وفي نفس شهر جويلية من العام 1852، آشيل فولد إلى الحكومة كوزير للدولة مكلف بالمالية. وهكذا صدّ سانت آرنو الباب في وجه فلاندان.

لم يفهم المقرر السابق للجنة كلوزيل ما كان يحاك، فكتب إلى آشيل فولد مقترحا عليه تعاليقه واقتراحاته بخصوص تقرير بييتري. اسودّت الدنيا في عيني آشيل فولد، وشرع فوراً في الدفاع عن آل أورليان وسيلبير وشنيدير، إضافة إلى كل أصدقائه المصرفيين الذين قدموا يد المساعدة لناهبي الجزائر. كانوا كلهم يخشون فتح تحقيق قضائي.

في الفاتح من أوت 1852، كتب فلاندان، وهو لا يزال منتشيا بسبب وجود تقرير بييتري، إلى لويس نابليون ليلومه على تعيين آشيل فولد، « الوفي للويس فيليب »، محلّ كازافيانكا. من المرجح أن لويس نابليون لم يكن في حاجة لهذه الرسالة لكي يتجنب فتح صندوق بندورا، ومن المؤكّد أن سانت آرنو، الذي ظلّ الذراع المسلح للويس نابليون والمتحكم في كل ما يصل مسامعه، كان أشد المعارضين لإعادة فتح ملف قد يؤدي إلى تلطيخ سمعة جيش إفريقيا، أو لم يكتب بخصوص نهب قسنطينة : « **فلنترك البئر بغطائه، ودعنا لا نلطخ مجدنا وذكرياتنا ؟** » وحده حافظ الأختام من ظلّ يصدّق جان باتيست فلاندان.

كتب فلاندان في 25 أوت بنفس التهور مرة أخرى إلى الأمير الحاكم وكأنه ند له، واستهلّ بقوله : « لم تعد عملية الإستيلاء على كنوز الجزائر سرا »، لكن لم يشأ أيضا أن يجهل لويس نابوليون أنه صاحب هذا الرسالة الشّجاعة، « **هذه النتيجة العظيمة التي كانت ضرورية، لخدمة مصالحكم السياسية ومصلحة الخزينة، ويبقى أن يكون مسك ختام هذا العمل دعوى قضائية، ولهذا فإن تدخلي ليس ضروريا فحسب بل لامناص منه، وسيؤكد لكم ذلك السيد حافظ الأختام** ».

وبعد أن ذكر إلى أي حد تم اضطهاده وإفلاسه دون أن يثبط ذلك من عزيمته، لم يستطع منع نفسه من أن يثير موضوع المال. « **لقد قضيت خمسة أشهر في باريس لأطلع حكومتكم على هذه القضية الخطيرة ولأنورها، ولأساعدها وأدلّها على الطريق المؤدي لكشف الحقيقة، وقد كلّفني هذا العمل الجبار الذي كان علي القيام به قد نفقات كبيرة** ».

ويذكر أنه لويس نابوليون، بطلب من حافظ الأختام، كان قد نصحه باللجوء إلى وزير الشرطة لتوفير ذلك المال، « **إني أمتنع عن البوح لجلالتكم كيف أن هذا الوزير فهم نيتكم** »، وبعد آشيل فولد جعل فلاندان موباس هدفاً له، وبجرأة لاتصدق طلب من لويس نابليون أن يعوضه برأس مال وفوائد مبلغ 4500 فرنك زعم أنه وهبها للامبراطور في العام 1815.

أيها الأمير، ارضوا لي بهذا التعويض من أموال وزارة الشرطة العامة التي لا تحاسب عليها إلا أمام جلالتكم، ويسعدني أن يكون حماسي ووفائي المعروف للإمبراطور وأعضاء عائلته الذي شرفني بتقديرهم الودّي كثير منهم، مثل الملك الطيب جوزيف والمسكين الشهير مورا ملك نابولي،وكذا مواردي الخاصة هي كلّها ما منحني الوسائل لأقدم هذه الخدمة المهمة والمزدوجة التي حدّث السيد حافظ الأختام جلالتكم عنها.

أما بالنسبة للتعويض العادل لكل الضرر الذي تسببه لي القيام بواجب كبير، فإذا قررت جلالتكم منحه لي فإني سأدلكم على طريقة تحقيقه دون أن يكلف ذلك الدولة شيئا.

يبدو أن فلاندان اغتاظ لعدم تلقيه جوابا سريعا من لويس نابليون، إذ كتب في 26 أوت إلى حافظ الأختام مطالبا بما يعتبره حقه، وأشار إلى أنه الأمير،على الرغم من طلباته المتعددة، لم يوافق على لقائه ولم يرحّب برسالته الأخيرة، وأرفق الرسالة بمذكرة تشبه فاتورة موجهة إلى الدولة يتنازل فيها عن النفقات والخسائر المترتبة قبل العام 1848.

إني أتنازل عن هذا كله كي أبدء حساباً جديداً بنفقاتي منذ العام 1848 والتي هي :

أولا، جئت إلى باريس في العام 1848 لأطلب من المجلس التأسيسي تكليف لجنة خاصة للتحقيق في هذه القضية، ومكثت فيها من ماي إلى نوفمبر أي حوالي ستة أشهر أنفقت خلالها ما يزيد عن 1800.

قمت بطبع المذكرة بغرض توزيعها على هذا المجلس، والتي سلمت نسخا منها إلى الوزراء الحاليين، لقد كلفني ذلك حوالي 300.

إقامتي من جديد الآن في باريس والأعمال التي اضطررت التكفل بها، لقد كلفتني ذلك ما يزيد عن 2000.

وبالتالي فقد أنفقت إجمالاً 4000. [كذا]

وتلقيت 900.

لذا فقد خسر مبلغ 3200.

يُضاف إلى هذا كلّه نفقات تمديد إقامتي والأعمال المهمة التي مازال علي القيام بها والتي سيتم نسخ وطبع إحداها في 12 أو 15 نسخة.

هناك قانون يمنح ثلث قيمة الممتلكات المتنقلة وغير المتنقلة من أملاك الدولة، التي كانت تجهل وجودها أصلاً، إلى من يكشف الأشخاص المستحوذين عليها.

بعيدة كلّ البعد عني فكرة التحجّج بهذا القانون، ولكنه يمكنني على الأقل الإشارة إليه لأدعم طلباتي البسيطة والمتواضعة.

بعد ثلاثة أيام، أرسل رسالة جديدة إلى لويس نابليون لكي يقول له، وللمرة الألف، أنه كشف بمفرده « **إحدى أهم وأخطر القضايا في الحياة السياسية الحكومية بفرنسا، بل وقد تكون الأهم في حياتكم السياسية أنتم...** ».

ثم ذكر في نفس الرسالة بأنه في حال ما وصل اقتراح حافظ الأختام رفع دعوى قضائية أمام مجلس الوزراء، فإن هنالك من بين الوزراء من سيعترض ومن سيطلب لقاءه. ولقد سال حبره بإبداع إذ كتب أيضا في 29 أوت هذا إلى حافظ الأختام ليبلغه أنه سلم عمله بخصوص تقريري بييتري إلى سكرتيره الخاص، وأنه طلب لقاءه لتحضير الإحالة إلى النيابة العامة.

كتب فلاندان مرة أخرى، في 19 سبتمبر، إلى آشيل فولد الذي كان قد تلقى من حافظ الأختام تقريري بييتري، وبدلا من إجابته مباشرة، طلب آشيل فولد من مدير ديوانه أن يعلمه بأن « **لا ردّ له** » بعد أن عرض عليه فلاندان إرسال نسخة من « **الشروحات** » المتعلّقة بتقريري بييتري. عبّر فلاندان عن غضبه من هذا « **السلوك غير اللائق** » في رسالة مطوّلة، وأنهى رسالته البائسة تلك بالتهديد بالانسحاب ونسيان هذه القضية المؤسفة، وكذا بحرق كل ما يملك من وثائق. وفي نفس اليوم روى ما حدث لحافظ الأختام بنبرة فيها نوع من التهديد، وأخبره أنه فكر في تقديم نتائج تحقيق بييتري إلى الصحافة، وأضاف : « **ولكنّي لن أفعل، مهما أشعرني ذلك بالرّضى** »، كما حذر حافظ الأختام من أنه سيرسل نسخة من رسالته إلى وزير المالية، وهو ما فعله بعد

يومين، وأرفق النّسخة برسالة مطولة يؤكد فيها بأنها ستكون الأخيرة. أعرب في هذه الرسالة عن رفضه تسليم كل وثائقه للعدالة نزولاً بطلب وزير المالية، معلنا أنه سيضعها في مكان آمن يكون هو وحده لا يصل إليه أحد غيره. ودائما في نفس اليوم، أي 21 سبتمبر، كتب مرة أخرى إلى حافظ الأختام ليعلمه بالرسالة التي أرسلها إلى آشيل فولد، وليطلب منه الإستعجال في إحالة مسألة رفع دعوى قضائية أمام مجلس الوزراء. ثم أرسل رسالة جديدة، في أول أكتوبر، لحافظ الأختام قال له فيها بأنهم « **يضيّعون وقتا ثمينا قد يصعب تعويضه** »، فهو كان يعتقد بأنه من المحتمل أن تكون نتائج تحقيق بييتري قد تسربت وأن أوامر قد أعطيت « **لجعل التفتيشات والحجز على الأوراق والكتب عديمة الجدوى وعقيمة** [. . .] **ولجعل مستحيل كل حراسة قضائية وكل عمليات الحجز على القيم المتنقلة وغير المتنقلة من تركة لويس فيليب، أومن تلك التي كانت أو لا زالت ملكاً للعميلين المتسببين في الاختلاسات التي تعرضت إليها كنوز الجزائر** »، كما أعلن فلاندان أيضا عن مغادرته باريس بعد أن أصبح وجوده فيها « **غير مفيد ومكلفاً** ». وفي الأخير كتب في نفس اليوم رسالة إلى« **الأمير لويس نابليون في مجلس الوزراء** » يعرض له فيها كل ما قام به ويذكر فيها مرة أخرى « **السلوك الغريب للسيد وزير المالية** ».

كان هذا مشهداً لصراع الأقزام ضدّ العمالقة، إذ كانت هناك مصالح كثيرة على المحك، وكان العديد من الناس يخشون إعادة فتح ملف ساخن، واستغل محيط لويس نابليون فلاندان لتبرير الاستحواذ على ثروة آل أورليان، غير أن الجيش والمؤسسة المالية كانا يسهران على عدم تفاقم الأمر، فأي تحقيق جدي كان حتماً سيُورّط كل المعنيين بهذه القضية من ضبّاطٍ ومصرفيين،

وكان جيش إفريقيا يعمل جاهداً على الحفاظ على سمعته مهما كلّفه الأمر، لقد كان سانت أرنو العين الساهرة.

انسحب فلاندان إلى لاصوم ومرارة خيبة الأمل تملأ كيانه.

لقد كان في فرانفيليي حين وصل إلى مسامعه خبر تنظيم استفتاء من أجل إعادة النظام الامبراطوري، وهو استفتاء حصد فيه « الأمير الحاكم » لويس نابليون على الأغلبية السّاحقة، وهكذا أصبح لويس نابليون إلى نابليون الثالث في 2 ديسمبر 1852. لم يتفطّن فلاندان، الذي كان ما زال مهووساً بقضية حياته، إلى أن الامبراطور الجديد محاط بأناس، من بينهم على وجه الخصوص أوجين شنيدير وآشيل فولد وسانت آرنو، يرفضون رفضاً قاطعاً السماع بقضية الجزائر القديمة. بالرغم من ذلك كتب إلى الامبراطور في الأيام الأولى من ديسمبر قائلاً : « **إني أناشدكم، ألن تفعلوا شيئا من أجلي يا مولاي، أنا الذي تألمت وواجهت الكثير من المآسي والحزن** »، وطلب مقابلته مرّة أخرى. كما كتب أيضا إلى حافظ الأختام وأرفق رسالته بنسخة من تلك التي وجّهها إلى الإمبراطور، وناشد في رسالته هذه الأب رب العائلة وأرفقها بنسخة من رسالة إحدى بناته ضحايا الاضطهاد، وقال : « **أستظلّون مكتوفي الأيدي، أسيظل الإمبراطور، بعد ناشدتموه حضرتكم حافظ الأختام، مكتوف اليدين، ألن يمحو الذكرى، أولن يعترف بالواجب الذي أدّيته والذي حتما خدم مصلحة جلالته والدولة** [. . .]. »

ثم يذكّره بما قال له حين كان ينتظر الجواب الرنان وغير الحاسم من الأمير : « **لا يستطيع الآمير فعل ذلك، فهو ليس امبراطوراً بعد، لذا فعلينا الإنتظار** ».

وأنهى فلاندان رسالته بتفصيل الدين الذي يترتّب على الدولة تسديده له.

جاءته فرصة الظهور مرة أخرى عندما نشرت جريدة **الكونستيتوسيونيل** في 22 جانفي1853 مقالاً لجريدة **المورنييغ كرونيكل** تعلن فيه بأن « **الحكومة تنوي حجز ما يزيد قيمته عن مائة مليون من نتائج المبيعات التي تمت، وهذا وفقا لمراسيم 22 جانفي 1852** »، فكتب مقالا مطولا، كان ينوي نشره في جريدة **الكونستيتوسيونيل**، ذكّر فيه بكل ما في قضية اختلاسات الجزائر والدور الذي لعبه في كشفها، ثم أرسل المقال إلى الإمبراطور وإلى كل الوزراء للمصادقة عليه. لكن فلاندان لم يلْق أي ردّ وتوفي بضعة أشهر بعد ذلك بفرانفيليي دون أن يكون له أن يرى تقرير بييتري منشورًا...

وهكذا دفنت قضية الجزائر تماما. سيظل قرير بييتري سريا لمدة مائة وسنتين.

المصادر :

Archives nationales. BB 18/1353 et 1354 (1).

Notice sur la prise de possession des Trésors de la Régence d'Alger, Jean-Baptiste Flandin, Paris, 1848.

Prise de possession des Trésors d'Alger. Requête présentée par M. Flandin. Imprimé par Jules Didot l'Aîné, Paris, 1835.

Prise de possession des Trésors d'Alger. Réponse au Mémoire, Jean-Baptiste Flandin, Paris chez Féret, libraire-éditeur, 1835.

Mémoires sur sa vie et ses diverses opérations financières, tome 2, Ouvrard.

L'Honneur de Saint-Arnaud, François Maspero, préface d'Edwy Plenel, Points-Seuil, Paris, 1995.

16

وأخيراً ظهر الأستاذ إيمريت

لما يزيد عن المائة وعشرين سنة بعد الاستيلاء على الجزائر، وبينما كان المؤرخون الفرنسيون مركّزين اهتمامهم على توطيد أسطورة الغزو الاستعماري المجيدة، كانوا يغضون النظر عن جانبها الأقل مجدا، وهو النهب الذي تعرّضت له هذه المدينة. فبعد زعزعته لتمثال بيجو في العام 1951 بفضل كتابه « الجزائر في عهد عبد القادر »، استرجع في العام 1954 مارسيل إيميريت، وهو الأستاذ في كلية الآداب بالجزائر، وأكّد وحلّل جملة جاء بها ميشوه مائة وخمس سنوات خلت : « يعلم الجميع أن الاستحواذ على هذه الكنوز كان أحد أهم الأسباب وراء حملة الجزائر، حيث كان الأمر متعلّقا بالإستيلاء على فريسة غنية أكثر منه الانتقام لنشة مروحة. »

لقد وجد إيمريت تقرير محافظ الشرطة بييتري وذكره في المؤتمر التاسع والسبعين للجمعيات العلمية، ثم نشره في نفس السنة في نشرة فرع التاريخ الحديث والمعاصر. في السنة الموالية، أثرى بحثه الذي نشرته المطبعة الوطنية تحت عنوان " « كنز القصبة، أحد أسباب حملة الجزائر ».

تبيّن أن كل الفضوليين والمؤرخين، والمختصين في العلوم السياسية والاثنولوجية، ومحبّي التاريخ الذين اهتموا، من بعيد أو من قريب، بقضية الكنز كانوا بطريقة أو بأخرى شخصيات مثيرة للاهتمام، فهل استحق مارسيل

إيمريت أن يُدرج ضمن شخصيات هذا الكتاب، علماً بأنه هو من وجد من جديد الأثار التي تدُلّ على نهب كنز الإيالة ؟

لقد تملّكتني رغبة التعرف على هذا المؤرخ الخارج عن المألوف، وبعدما أجريت بعض البحوث اكتشفت أن هذا الجامعي، أو بالأحرى أن عائلته قد قدمت ثماني علب من الوثائق إلى مركز أرشيف ما وراء البحار بآكس آن بروفانس. ثماني علب لإعادة إحياء رجل. إن الخوض في حياة الغير الخاصة أمر فيه نوع من التلصص، حتى وإن كان من البديهي أن يكون ورثة الأستاذ قد نظفوا بدقة أرشيف والدهم أو جدهم. كنت أتصورهم وهم يضعون معايير الاختيار حتى يحددوا ما له أهمية تاريخية كي يضعوا جانبا وبدقة كلّ الأوراق الشخصية، فلم يبق في العلب الثمانية سوى الملفات المتعلقة بمختلف الأبحاث التي قام بها الأستاذ، إضافة إلى مطبوعات وكل المراسلات مع طلبته ومع المؤسسات الجامعية، ومع زملائه وباحثين آخرين. نجد في هذه المراسلات، هنا وهناك، أسراراً خاصة وسياسية تسمح ببعث الحياة في رجل استلم مشعل جان باتيست فلاندان، وبعد بحوث على شبكة الانترنت وبعض المكالمات الهاتفية مع أناس تظهر أسماؤهم في مراسلاته، تمكّنت من إكمال رسم شخصيّة آخر أبطال هذه القصة.

وُلد مارسيل إيمريت في العام 1899، تحصّل على شهادة دكتوراه في الأدب وصاحب شهادة الأُستاذيّة في التاريخ والجغرافيا سنة 1923،درّس أولا في رومانيا حيث قضى حوالي 15 سنة تعلم خلالها اللغة الرومانية وتحمس لتاريخ هذا البلد، وفي العام 1937 نشر بحثه « الفلاحون الرومانيون، من معاهدة أندرينوبل إلى تحرير الأراضي (1829 – 1864) ». لكن اهتمامه هذا برومانيا لم يُقلّل من اهتمامه بتاريخ فرنسا في القرن التاسع عشر، فنشر كذلك في العام 1937 السيدة كورنو ونابوليون الثالث، ورغم عمله الدؤوب والمتواصل

تمكّن من لقاء زوجته الرومانية إيكاتيرينا التي أنجبت له ولدين، وفي العام 1938 تم تعيينه بكلية الآداب بالجزائر ليشغل كرسي أستاذية التاريخ المعاصر وتاريخ شمال إفريقيا، وغاص على الفور في أرشيف الحكومة العامة للجزائر وباريس لفهم تاريخ هذه المقاطعة التركية السابقة وتاريخ الغزو الإستيطاني. وفي العام 1941 نشر كتابه « السانسيمونيون والجزائر »، وفي العام التالي « بولين رولان ومنفيات إفريقيا » وهو الكتاب الذي نال جائزة الجزائر الكبرى للأدب وجائزة المعهد. وفي نفس العام 1942، شارك في عملية الاستيلاء على الجزائر كنقيب... وخلال تلك الفترة كادت زوجته تصاب بالجنون، وبعد الحرب كتب إلى أحد أصدقائه وقال : « حدثت معجزة ذات يوم وشفيت في حضني ».

بعد الحرب عاد إلى كلية الآداب بالجزائر وكرّس نفسه من جديد للتدريس والبحث، فهو كان يهوى تكوين الطلبة وحثّ أحسنهم على التوجه إلى التعليم والبحث، وكان يراسلهم دائماً. نشر إيميريت العديد من الكتب (ثورة العام 1848 في الجزائر في العام 1949، والجزائر في عهد عبد القادر في العام 1951)، وأصبح عضوا في أكاديمية العلوم الاستعمارية ومراسلا للمعهد، كما تعاون مع مجلات عديدة وترأس منظمات كثيرة. اختلفت بحوثه تماماً، ولو بتوخٍّ، مع أعمال أغلب زملائه المؤرخين، فهو كان يعمل على رواية حياة المسلمين والمستعمرين حتى يفهم بشكل أحسن « المجتمع الحاضر الذي تربك تعقيداته أكثر الملاحظين بصيرة إن لم يهُب التاريخ ليساعده في ذلك » كما كتب في مقدمة كتابه « الجزائر في عهد الأمير عبد القادر »، فقد استشعر التغيرات العميقة التي كانت تحرك المجتمع الجزائري، ولكنه ظلّ يحلم بإمكانية التوافق ما بين تلك الفئتين من المجتمع.

في أي سنة انضم إلى النضالات التي خاضها الحزب الشيوعي الجزائري ولسان حاله غير الرسمي ألجيري ريبوبليكان ؟ يتذكر جدّا هنري علاق، الذي كان مدير هذه الجريدة من 1950 إلى 1955 وصاحب كتاب المسألة، الأستاذ إيمريت ومواقفه المعادية للإستعمار، كما أوضح لي : « لقد وقّع العريضة لفائدة الزوجين روزنبرغ في العام 1952، فهو كان يوقع عرائضنا دون أن يتظاهر معنا في الشارع، وبما أن جريدتنا كانت فقيرة، كنا نتّصل بالناس على الدوام لنعرض عليهم الإشتراك فيها، وكان الأستاذ إيمريت يستجيب لنا دائما ».

بعد « يد القدّيسين الدّموي » في العام 1954، وبعد القمع الذي تبع بداية ما لم يسمى بعد بحرب الجزائر، تأصلت النزعة النضالية لدى الأستاذ وتبلورت بشكل أكثر، ويمكن حتماً تفسير هذا الالتزام بتقاربه المتزايد من الحزب الشيوعي الجزائري، والاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية. وبعد تعيين جاك سوستال كحاكم عام أصبح مارسيل إيمريت عضوا في لجنة العمل ضد حالة الطوارئ، وضمن مجموعة عمل المثقفين الجزائريين التي تمردت ضد الضربات التي تلقّاها الأساتذة الجزائريون، وضد الإجراءات لمنع المعلمين من ممارسة عملهم، وضد انتهاك الحريات بصفة عامة، كما يتذكّره جيّدا الأستاذ هنري ماندوز الذي كان أحد مؤسسي مجلة تيموانياج كريتيان والذي كان منذ العام 1946 زميل مارسيل إيمريت في كلية آداب الجزائر ورئيس مجموعة عمل المثقفين الجزائريين : « قلّة منّا كانوا من هذا الجانب، كان إنسانا بسيطا جدا، ولم يكنّ له زملائه الكثير من الإحترام بسبب مواقفه السياسية وبسبب سمعته السيّئة كأستاذ. لكنه كان باحثا فريداً من نوعه ورائعاً، وأشكّ من أن الغالبية العظمى من مستمعيه كانت

تفقه ما يقول. كان أخرقا نوعا ما وغير متميّز في الحياة العادية، وكان الجميع يسخر من أبحاثه عن السانسيمونيين في الجزائر [. . .]. »

قام إيمريت، وهو على رأس وفد من الجزائريين، بزيارة الاتحاد السوفياتي وأذربيجان أين حضي باستقبال « يليق برئيس »، وفي طريق عودته توقف بروما ليشارك في المؤتمر الدولي للتاريخ، ثم كتب إلى أحد أصدقائه يصف له نظرته لإيطاليا مقارنة بالجنة السوفياتية : « لقد باركني البابا، لذا أظن أنّ هذا سيمنحني دون شك سنوات عديدة من الغفران. يا للتناقض الجميل، البؤس والفوضى يعمّان إيطاليا، وهو الشّيء الذي أدهشني بالخصوص كوني عدت لتوي من بلد حر ومزدهر يصبو إلى الإرتقاء ليصبح مثال للانتاجية في خدمة السلام. »

خصصت جريدة ألجيري ريبوبليكان حيزا واسعا لهذه الرحلة التي أغضبت السلطات والمعمرين المتشددين إلى أبعد حد، ولكن الأستاذ خص بصيحته المدوية جريدة لوموند التي نشرت في 6 أكتوبر 1955 وفي قسم « آراء حرة » مقاله المُعنْون « إدماج أو دولة متعددة الجنسيات ».

من الملفت للإنتباه أن مارسيل إيمريت لم يكن يناضل من أجل استقلال الجزائر، لكنه كان بالرغم من ذلك ينتقد بشدّة ما أصبح يسمى منذ وقت قريب « سياسة الإدماج » :

إدماج ؟ إن ما تريده هذه السياسة هو أن تجعل من مسلمي الجزائر فرنسيين، وكم من الوقت سيتطلب ذلك ؟ إذا كان ذلك سيتطلّب قرناً فلنضع حدّاً للنقاش، وإن تم ذلك فورا فعلينا إعطاؤهم، مثلما هو الحال بالنسبة لنا، مدرسة في كل قرية، ومجلساً منتخباً في كل بلدية، ومائتي نائب في الجمعية الوطنية بما أن تعداد سكان الجزائر يبلغ العشرة ملايين

نسمة. ما من إجابة على هذا [. . .] أيظنون أن الوعود الجميلة، مرة أخرى، تكفي لتهدئة الجزائر ؟

كمثال أعطى ما فعله الاتحاد السوفياتي في أذربيجان وهو « بلد يشبه الجزائر كثيرا »، فيؤكّد أنه تم التغلب على الأمية في خلال 25 سنة، وشرح مفصّلاً ما فعله الروس ليصلوا إلى هذه النتيجة، ثم تجرّأ بكل وقاحة واقترح تطبيق هذا النموذج في الجزائر : « إذا وظفنا البطّالين فإني موقن بأن سنتين ستكونان كافية كي يتم تسجيل كل أطفال الجزائر في مدارسنا ».

ثم يصف الأستاذ إيمريت الجزائر التي يحلم بها : « في الجمهورية الفدرالية لأذربيجان يقوم الأهالي الأصليون الآن بتسيير المستثمرات الزراعية التي تنتج ما يمكن بسهولة بيعه للاتحاد السوفياتي (خمور، وفواكه، وتبغ، وقطن)، ويسيرون الصناعات الحديدية واستخراج البترول. تتعايش الشعوب بأخوية وتسلك الناس الطرق الكبرى دون رشّاشات، ولا نتحدّث هنا عن الإدماج بل عن دولة متعددة الجنسيات، ولايبدو أن هناك ما يهدد هذه الفدرالية.«

وهكذا وضعه نصب أعينهم كل من أمن الإقليم والشرطة، والجيش والمعمرون المتشددون، وكان واعيا جدا بذلك، حيث كتب في 27 جانفي 1956 إلى زميل له : « أنا لا أحظى بشعبية كبيرة منذ أن عبّرت عن نفسي في جريدة لوموند، وسيأتي يوم يقوم فيه عملاء مقاومة الإرهاب بتصفيتي. ما هذه سوى بداية أعمال العنف [. . .] وقد عزّزت رحلتي إلى روسيا فكرتهم بأني "لعنة" [. . .]. »

ها هو أيضاً في قلب أحداث « يوم الحواجز » الشهيرة التي صادفت يوم 24 جانفي 1960، والتي خلّفت 14 قتيلا و123 جريحا في صفوف الدرك، و6 قتلى و24 جريحا من المتظاهرين، إذ وجد مارسيل إيمريت نفسه محاصراً

بأعوان الوحدات الإقليمية (ميليشيا حقيقية في يد المتشددين)، ولم يكن لينفذ بجلده لولا وجود بيار لاغايارد الذي تعرف عليه وأطلق سراحه.

بعد استسلام « البقايا » كادت أن تمزقني نساء هائجات تعرفن علي في الشّارع، كنّ يصرخن « ها هو إيمريت، وهو يتنزّه مبتهجاً بعد أن أكل »، وهكذا بدأ وابل من الشتائم يتخلّله البكاء، كنّ يشتمن ويلوّحن. تم نهب مكتبي بالكلية، سرقوا أسطواناتي، وجهاز التسخين، والسجاد، وجهاز العرض، وعلى الخصوص آلتي للرقن الأوليفيتي الجميلة كنت استلمتها للتو. لقد تركن لي كتعويض سروالا داخليا نسائيا [. . .]. تكبّدت كلّيتنا خسائر تقدر بأكثر من مليون. وكان الأمر أسوأ في كلية العلوم، أما في ثانوية البنات فقد اختفت الأبواب، والأرجح أنها استعملت في إشعال النيران. يخيّم على المكان الآن جوٌّ من الخمول. لقد اندهش النازيون من عمليّات التفتيش التي خُصّوا بها فهم ليسوا متعودين على هذه المعاملة.

أصبحت حياة إيمريت المهنية جحيما في العام 1960، لأن زملاءه بما فيهم العميد بالوت كانوا يهاجمونه في نقطة ضعفه، أي بالتشكيك في كفاءاته، ولا داعي أن نشير بأن أغلب هؤلاء الزملاء كانوا يعارضون إلتزاماته السياسية. وتتالت الاهانات حتى الاستقلال (أدى انفجار قنبلتين إلى تخريب أوراقه بينما حكمت عليه المنظمة السرية بالإعدام كما قال هو نفسه) الذي دفع ثمنه، مثله مثل غيره، وخسارة كل ما لديه، ولكنه أبداً لم يندم، وقبل أن يعود إلى فرنسا وهب مكتبته المكوّنة من 3000 مجلّد « كبداية لمعالجة الكارثة ». تمّ تعيينه بجامعة كليرمون فيرون ليشغل منصب أستاذ التاريخ المعاصر... وبسنّ الأربع والسّتين بدأ في الخوض في بحوثٍ جديدة عن تاريخ فرنسا في القرن التاسع عشر، وأخذ يناضل في جمعية الصداقة الفرنسية

الروسية، وينشط في كثير من المنظمات والجمعيات دون أن يتوقّف عن النشر إلى أن وافته المنيّة في العام 1985.

لم يؤثر أبدا إلتزامه السياسي المناهض للاستعمار بعمله كمؤرخ، ولكنه أعطاه الجرأة للتطرّق إلى مواضيع حساسة كنهب الجزائر لا تتطابق مع الأسطورة الجميلة التي حيكت عن الغزو، وفي رسالة إلى شارل آجرون، أحد زملائه القدامى واللامعين، كتب قائلاً : « إن مناهضة الإستعمار ورقة رابحة الآن، ولكن بعض الأعمال حقّاً مجادلة سيّئة لا غير ». كان في في العلبة الثالثة من أرشيفه ورقتان في ملف « كنز القصبة » تعبّران عن رأيه في هذه القضية بحذر أقل مما هو الأمر في مؤلّفه العلمي :

كان الملك شارل العاشر في الواقع في وضعية مالية لا يُحسد عليها، إذ لن تصوت الغرف على الميزانية وأصبحت القائمة المدنية مهددة، ولابد من مال للضغط على الناخب وإنقاذ المَلَكية، وبالتالي كان من الضروري الاستحواذ على كنز الجزائر العظيم.

لذا تم اللجوء إلى بورمون رجل كل المهمات الذي خاطر بكل شيء قصد تنفيذ التعليمات السرية التي أعطيت له، أي الإستحواذ على ثلثي الكنز للملك سرّاً، ثم يتم نقل هذا الذهب إلى الخارج، إلى نيس وجبل طارق وإنجلترا، ليقوم بعد ذلك المصرفيون بإدخاله إلى فرنسا، ومن ثم يتم الانسحاب من الجزائر.

حينئذ إندلعت الثورة، وكان الماكر لويس فيليب هو من استلم الذهب البربري دون أن ينبس ببنت شفة. ولكن ماكانت الوجهة النهائية للكنز ؟ وكيف ساهم في تعزيز الحكومة الجديدة لفرنسا ؟

كانت « آخر غزوة للملك » سباقاً نحو الكنز المخفي.

لم يصغ أحد لمارسيل إيمريت، وعلى المرء الإعتراف بأنه عدى شخصيته المثيرة للجدل، لم تكن تواريخ نشر بحثه، أي في العامين 1954 و1955، ملائم لخلق نقاش حول الأسباب التي دفعت بفرنسا إلى إرسال حملة عسكرية إلى الجزائر، إذ كان حتماً استفزازاً القول بأن تاريخ مهمة فرنسا الحاملة للحضارة بدأت بنهب واختلاسات كانت دون أدنى شكّ السبب الأساسي لغزو الجزائر، ومذ ذاك لم يستعمل أطروحة إيمريت سوى قلّة من مؤرخي الجزائر، ومن بينهم شارل أندري جوليان، على سبيل المثال، الذي ذكر في كتابه تاريخ الجزائر المعاصرة مارسيل إيمريت، ولكنه لم يخصص سوى بعض الأسطر لقضية الكنز.

حذى الجزائري من أصول قبائلية عمار حمداني حذو الأستاذ إيمريت، وكتب الحقيقة حول حملة الجزائر الذي لم يحظ بصدى كبير، من الأرجح كون الكاتب جزائري، وترك ضربة المروحة للداي متربّعة على رأس أسباب الغزو.

المصادر :

Centres des Archives d'outre-mer, Aix-en-Provence. Papiers Marcel Emerit. 159 APOM 1 à 8.

La vérité sur l'expédition d'Alger, Amar Hamdani, 1984.

خلاصة القول

انتهت قصة السّطو على مدينة الجزائر، وقد فتحت المجال لآراء وقناعات الجميع تزدهر، رغم أنها لا تتوافق مع بعضها البعض، خاصة في مسألة حجم الاختلاسات، لذا فعلى القارئ أن يرتّبها بنفسه. كما قد حان الوقت لأعرض لهذا القارىء رأيي وقناعاتي الشخصية، وأودّ، قبل ذلك، أن أذكّر بالسّر الذي باح به مترجم لجنة الحكومة التي أنشأها بورمون، أوسيب دو سال، لأني اشتم فيه رائحة الحقيقة « لقد نهبت في الجزائر بقدر ما نهب هذا أو ذاك من المقتصدين العامين ومن ضباط الأركان، وظننت للحظة أن ثروة صغيرة أصبحت في حوزتي، ولكن الصُّدف والضمير... كفاية. لقد أخذ آخرون نقوداً ذهبية [...] »، لم يكن أوسيب عالما بكل صغيرة وكبيرة، وهذا ما يضفي قيمة أكبر على أقواله.

لقد كمّل الرائد بيرصا هذا القول : « أ أسف لذكري عدد ضئيل فقط من أبطالنا الذين كانوا في أفريقيا العام 1830، ولكن أسفي أكبر لأنه لا يمكنني ذكر كل الدساسين والناهبين في تلك المرحلة[...] ما من ذرّة شك بأن القصّوبة كانت، ولثمانية أيام متتالية، ضحية أشنع أعمال النهب، ولكنني لن أذكر أسماء الناهبين مع أنني أعرفهم جدّ المعرفة، فقد رأيت ما يكفيني من السجون الملكية وليست مشتاقاً ولا بي لوعة للعودة إليها [...] ولم يتم السماح بعملية النهب الصغيرة هذه سوى لتغطية عملية أكبر، نهب الكنز،

وهكذا كان الناهبين الكبار يفكرون : "فلنتركهم أخذ غنيمة القصوبة حتى نُغلط ونُظَلّل متّهمينا، إلخ" ».

تم تقديم عمليات النهب هذه رسميا على أنها كانت تعدّيات مؤسفة ولكنها متوقّعة لجنود خاطروا بحياتهم، ولكنّها كانت في حقيقة الأمر جزءً لا يتجزّء من عملية الاستيلاء على الجزائر. لم الآمر حينها متعلّقاً باستيطان الجزائر بل بتعزيز السلطة المتزعزعة لشارل العاشر، وكان من المفترض أن يلهي مجد الإنتصار الشعب ويثير حماسه، وأن يرفع معنويات الجيش ليعزّز ولاءه للملك. ولكن الأهم هو أن مال كنز الإيالة كان سيسمح لشارل العاشر بشراء الذمم، فيضمن لنفسه أغلبية تقبل بعودة الملكية المطلقة. هل كان لهذا المخطط أن ينجح إن لم لم يعمد الأميرال دو بيريه إلى تأجيل تاريخ الاستيلاء على الجزائر ؟ على أي حال، أثّرتبثورة جويلية بشكل كبير على مخطط سير العملية، فلم تأخذت قطع الذهب والفضة المسارات المبرمجة، خاصة الجزء الأكبر المخصّص لصندوق شارل العاشر والذي يحمل ما قيمته مائة مليون إذا بلغ المجموع الإجمالي 150 مليون فرنك...

إن كانت عملية النهب أمر مؤكّد فإنه من الصّعب معرفة مداه، ودعونا نضع جانباً الرقم الرسمي الذي يأتي بأكثر بقليل من 48 مليون من قطع نقدية ذهبية وفضّية، والتي يزعمون أنها وجدت في أقبية قريبة من الديوان. إن مراجعة سجلات الإدخال والإخراج للخزينة، والتي أكد وجودها عدد من الشهود (ومنهم شالير، وبيرتيزان، وجانتري دو بوسي، والداي حسين باشا وسان جون...)، كانت ستسمح بإجراء تقييم دقيق للمبلغ، إلاّ أن المشرفين على عملية النهب سارعوا إلى إتلافها، وجعلوا الخزناجي يوقّع ورقة يعترف فيها بأن هذه السجلات لم يكن لها وجود أبدا. وبعد اختفاء السجلات أضحت كلمة الخزناجي، التي تساوي وزنها ذهباً هي الأخرى، الدّليل الوحيدة على

هذه الأحداث، وأصبح الخزناجي الشخص الوحيد القادر على دحض الرقم الرسمي، وكي تكتمل مكيدتهم، جعل الفرنسيون الخزناجي يوقّع على وثيقة تؤكد بأن أقبية الإيالة لم تكن تحتوي على أكثر من 50 مليون فرنك.

من الممكن أن يدي الخزناجي كانتا مكبّلتين، لكنّ لسانه كان طليقاً، فأراح أمين الخزينة العجوز ضميره وأخبر بالقصّة صديقه سان جون الذي حرص على تدوين كلامه في برقياته، وكذلك نقله العقيد مونتيث. وبقيت اعترافات الخزناجي لسنوات طويلة سجينة ملفين تم حفظهما أولا في وزارة الخارجية البريطانية، وبعدها في الأرشيف الوطني في مبنى قديم يقع في قلب لندن، بشارع شانسيري لاين، قبل أن يصلا إلى كيو، على ضفاف نهر التميز، في الضاحية الغربية للعاصمة البريطانية. يبدو أن الخزناجي، وفقاً لسان جون، ذكر مبلغ 500 مليون على الأقل، في حين قال مونتيث أن المبلغ هو 250 مليون فرنك، يُضاف إليه الأسلحة والذخيرة والمعدات والمواد الغذائية التي وجدت في المخازن. وإن تناقض هذان الرقمان في الظاهر فالسّبب هو أنهما يعكسان وقائع مختلفة لا غير، فكلمة « كنز » استعملت دون تمييز وهذا فقط للإشارة إلى الذهب والفضة التي تم اكتشافها في الأقبية، وكذا الحلي والأحجار الكريمة والماس والأسلحة ومختلف المعدات التي وجدت في مخازن الإيالة وفي المؤسسات الدينية وفي عمليات النهب الأخرى التي قام بها الغزاة، وبالتالي وصل تقييم سان جون إلى مبلغ يقارب 750 مليون.

يتضح لنا إذن أن هذه الأرقام الثلاثة ليست بمتناقضة ولا غير معقولة، والدليل على ذلك المعاينة الفعليّة للكنز الذي قام بها رغما عنه السيد غي، مساعد الجنرال كلوزيل، أي حساب القطع الذهبية المحفوظة في الأقبية، دون أن يضيف إليها محتوى الصندوق الصغير من خشب الآكاجو بطول 80 سنتيمتر و33 سنتيمترات عرضا وعمقا، والذي كان يحتوي على أكياس

الذهب من الحرير المزركش على الطريقة الشرقية، وكذا الصناديق الأخرى. فانطلاقا من التكعيب الذي قام به السيد غي بمساعدة أحد الخبراء، تمكّنت من تقدير الكنز بحوالي 240 مليون فرنك، وهو رقم يتفق تماما مع قيمة 250 مليون التي ذكرها الخزناجي، وهي القيمة التي ذكرها العقيد مونتيث (قد يغيّر تقدير المساحات الشاغرة القيمة لتقارب ما بين 240 و250)، ويؤكّد هذا التقدير لقطع الذهب والفضة عدد من الشهود، كالحاجب السابق لبورمون أو المترجم أوسيب دوصال، أو حتى المدعو بيرو. وقد قدّر الجيش الغازي عموماً هذا الكنز ما بين 250 و350 مليون فرنك.

لكن تقدير مجمل عمليات النهب أمر أصعب، ولكن الأرقام التي قدمها سان جون في برقياته إلى وزارة الخارجية، والتي تتراوح بين 500 و750 مليون، لا تبدو لي غير معقولة، فالزيادة اليومية في تقديرات القنصل البريطاني تبررها عمليات النهب التي تمت تواكبا مع توغل الجيش الفرنسي.

للتأكد من أن الرقم الذي قدمه سان جون (ما بين 500 و750 مليون) لم يكن من ضرب الخيال، يكفينا أن نقوم بتقديرإجماليّ لمختلف مكوّنات كنوز الجزائر، ويجب الإضافة فعليّاً إلى الكنز :

– ماس وحلي قدّرها بيار دوفال، القنصل السابق لفرنسا بالجزائر، في العام 1828 بقيمة 107ملايين فرنك،

– وثائق استفادة من الريع بقيمة تتراوح ما بين 8 و10 ملايين لفائدة انجلترا سلمها الداي حسين باشا إلى الجنرال دو بورمون،

– الثروات الخاصة لداي الجزائر وباي قسنطينة التي تعد بالملايين،

– حجز على 273 بيت بمحتوياتها،

– عمليات النهب التي تمت في الأيام الثمانية الأولى من دخول الجيش الغازي إلى القصبة والتي يستحيل تقديرها،

– 1500 مدفع وأطنان من البارود تقدر بقيمة 5 ملايين،

– المواد الغذائية وغيرها من المنتوجات المختلفة التي تم اكتشافها في مخازن الإيالة والتي تُقدّر على الأقل بحوالي 20 مليون،

– منتوج الذهب والفضة الذي تم العثور عليه في دار السّك (70 رطلاً من الذهب و10 قناطير من الفضة نهبها الجنود)، أي ما يقارب 200 ألف فرنك،

– ابتزاز الأتراك، إذ يروي سان جون أن الفرنسيين اشترطوا فدية على 500 تركي بمبلغ 10 ملايين، وتؤكد شهادات كثيرة أن كل الأتراك، أغنياءً كانوا أو فقراء، تركوا كل ممتلكاتهم مقابل عقود أو أوراق لا قيمة لها، وكانت الممتلكات تقدر بعشرات الملايين بل وحت تفوق 100 مليون،

– المساهمات المشترطة على باي وهران،

– نهب أملاك الوقف.

لا شكّ أن الحصيلة تتجاوز 500 مليون، فلم يبالغ سان جون إذن في برقياته، إذ سرق الفرنسيّون في الأسابيع الأولى من الغزو ما يتجاوز 500 مليون فرنك (أي ما يساوي تقريبا 4 مليارات أورو)، وهي مبالغ بعيدة كل البعد عن كنز قصة مونتي كريستو، بل وحتى عن كنز قصة راكام الأحمر.

من استفاد من هذه الأموال ؟

لقد أخذت الدولة جزءا لا يستهان به من هذه الأموال،وتقول الرواية الرسمية أن ما يقارب 43 مليون فرنك دخلت صناديق الخزينة الملكية وأُدرجت في ميزانية فرنسا، كما تم تخصيص ما يقارب 5 ملايين لجيش الغزو لتلبية حاجياته، ووصلت بواخر جزائرية ومدافع وذخيرة إلى أحواض ميناء طولون. ويشير أرشيف وزارة الحرب إلى عملية بيع بالمزاد لمواد غذائية وبضائع سلبت من مخازن الإيالة، ولكنها لم تحتفظ بأثر لوجهة حصيلة البيع.

كان إذن المنتفعون من الجزء الأكبر لكنز الإيالة وعمليات النهب التي تمت في القصبة والمدينة وضواحي الجزائر هم أفراد الجيش وموظفو وزارة المالية ومصرفيين، وتجار ومغامرون، بل وحتى ملك الفرنسيين.

كانت دار سيلييز وممثلها في الجزائر، آدولف شنيدير، في وضعية جد مواتية، حتى بغض النظر عن العقود المربحة المبرمة مع وزارة الحربية، كي يكونا من بين المستفيدين الكبار من عملية الاستيلاء على الجزائر، ولا شكّ من أن بواخر أسطول سيلييز، التي كانت ستنقل الحصّة السرية من الكنز ليودع في خزين شارل العاشر، استعملت في نقل الذهب والفضة المختلسة سرّا، ومن المحتمل كذلك أن فرانسوا آليكساندر سيلييز وآدولف شنيدير ساهما في تبييض هذا المال عبر النظام البنكي الأوروبي، الشيء الذي يكون قد منحهما دور الحكم ما بين السلطة القديمة والجديدة، وقد خوّلت لهما مكانتهما وعلاقاتهما أيضا بشراء البضائع والمواد المختلفة التي تم نهبها من المخازن، وأيضا كسب أملاك الأتراك الذين اضطروا لمغادرة الإيالة، وهذا كلّه بأسعار مناسبة جدّاً. كم قُدّر ربحهما في هذه العملية ؟ لقد كان، على ما يبدو، كاف لتزدهر أعمالهما من جديد وليتربّعا على عرش صناعة الحديد والصلب في فرنسا.

ليس من السّهل أيضاً تقدير الأموال التي أخذها كل منهما، ومن المرجّح أن محافظ الشرطة بييتري كان محقاً عندما أكّد، دون أن يقدم أي دليل على ذلك، بأن المستفيد الأساسي كان لويس فيليب، ولكن ما من شيء يسمح لنا بأن نجزم بأنه استلم 100 مليون. لكن الأكيد هو أن بورمون استعمل ذهب الجزائر لتمويل جزءٍ من المؤامرات الكارلية، وأنه استلم ما يتراوح بين 8 و10 ملايين من الريع الإنجليزي، ويبقى من الصّعب أن نكون أكثر دقة من ذلك. لاحظنا أيضا أن عددا من الشخصيات ملأت جيوبها بقطع نقدية رنّانة

سرقت من الأقبية الموجودة تحت رواق المرايا.، وليس لديّ أدنى شكّ من أن البارون دو نييه وفيرينو كانا من أسعد المستفيدين، لأنهما لم يخشيا التباهي بهذا الثراء المفاجئ والمرحب به، وغيرخم كثيرون، فيمكننا ذكر سيرميه ونوييه والمتصرف العام صوليه الذي كان مساعد فيرينو، وكتب رئيس لجنة التحقيق، دولور، في 8 أكتوبر 1830 إلى جيرار وزير الحربية : « في كل عمليات السرقات تلك، كان السيد سيرميه، المقتصد العسكري المساعد، الشخص الوحيد المعروف لدرجة إثارة الشبهات، وقد رحل قبل أن نتمكن من الاستماع إلى دافعه »، وأشار كلوزيل، كذلك إلى السيد جيرار، بأن السيد دو نوييه « ترك الجيش حاملاً معه في أمتعته سهواً، لا شك في ذلك، بعض القطع، منها ما كانت ثمينة ». كان الملك في قبضة كلوزيل، فكتب هذا الأخير في كتاب إفريقيا الفرنسية : « يجب أن لاتكون غنائم القصوبة المختفية النتيجة الوحيدة لحرب أفريقيا. ». أما بالنسبة لأوغست صوليه فقد اتهمه الدوق دو روفيغو والسيد بريفازاك باختلاس الملايين... لكن عدد الناهبين كان كبيراً.

استناداً للرواية الرسمية، ذهب جيش إفريقيا باسم الحضارة الغربية والمسيحية لتأديب « البرابرة »، لكن الواقع يقول بأن مهمته كانت طرد الداي ونهب الجزائر. وهكذا بدأت ما سمّاها الكثيرون « المهمة التمدينية لفرنسا في إفريقيا ».

المصادر :

Le Miroire, Hamdan Khodja, Actes Sud, réedition, Paris 1985.

الملحقات

1. مذكرة جان باتيست فلاندان، المقرر السابق للجنة تحقيق سبتمبر 1830، حول الاقتطاعات التي تمت على كنوز الجزائر (SHAT).

2. تقرير محافظ الشرطة بييتري عن نهب كنوز الجزائر المؤرّخ في15 جويلية 1852. (الأرشيف الوطني. BB 18 / 1353–1).

3. ملخص المحاضرة التي قدمها الأستاذ مارسيل إيمريت في الجزائر، في العام 1954، بخصوص كنز القصبة (آكس آن بروفانس، أرشيف ماوراء البحار، وثائق مارسيل إيمريت. APOM 159 / 3).

1

1830.

90 : 6

Soustractions pratiquées lors de la prise de possession des trésors d'Alger.

Après l'entrée de notre armée à Alger, et la prise de possession des trésors de la Régence, le Ministère de la guerre fut informé secrètement par un officier général (1), que des commissaires israélites avaient été chargés de constater, d'après l'autorisation d'un ordre donné de réserver cent millions pour la cassette de Charles dix. (2)

La révolution de 1830 ayant fait tomber Louis Philippe à la place, il fallut donner un successeur à Mr le Maréchal de Bourmont. Le successeur fut Mr le Lieutenant Général Clausel. Il ajouta entr'autres instructions celle de créer une commission d'enquête à l'effet de rechercher si ce était vrai, comme cela avait été dénoncé au ministère de la guerre, que des soustractions importantes eussent été pratiquées lors de la prise de possession des trésors d'Alger; et le Ministre mit à la disposition une partie du personnel qui devait être consigné aux Commissions. Je reçus une lettre de service à cet effet, et arrivé à Alger un ordre du jour en annonça la création, et me désigna comme son rapporteur.

Il ayant eu cette qualité acquis la certitude que les soustractions révélées au ministère avaient été pratiquées et n'avaient point été consignées dans le rapport que je présentai à la commission, après l'avoir soumis à la signature de ses membres (3)

---

(1) Le général Lovendo

(2) Le général Bourmont dit dans [illegible] qu'il fut question de remettre [illegible] cette somme fut [illegible] par le Ministre Polignac à M. de Bourmont pour être remise au Maréchal Clausel, qui le nomma [illegible] Mr le Maréchal Clausel, ou par communication de cette lettre.

(3) Cette soustraction [illegible] eut lieu après le 11me jour de l'entrée en exercice de

J'étais, nonobstant des conclusions contraires et mensongères de la dite commission, et après les avoir refutées et flétries devant elle, j'étais dis-je, à ma rentrée en France, sur un rapport fait par un des membres de la dite commission d'enquête, rédigé par moi, et dans des circonstances inévitables, révéler la vérité, dire à Mr le Maréchal Soult d'abord, puis, au Roi Louis Philippe, qu'on avait les soustractions dont on s'était rendu coupable.

En le disant j'accomplissais un devoir. Le pouvoir comprenait alors, il me fut dit, et ayant envoyé au Roi qui m'avait accordé une audience, pour me dire les soustractions dont je l'avais longuement entretenu, et qui était la répétition exacte de tout ce que je lui avais dit, il fut remis au Ministre d'Angleterre qui, profitant de l'absence de Mr le Maréchal Soult(1), en saisit les pièces, mon projet pour arriver à la découverte de la vérité; on la savait, on en avait profité; mais dans le but non avoué, donner satisfaction à une lettre d'un Préfet de police qui m'annonçait l'arrivée à Paris d'Angleterre des envoyés considérables faites en longues à une maison que j'avais indiquée, et à plusieurs autres maisons avec les fonds soustraits à Alger (2)

Le résultat de cette mesure fut une information mensongère produite:

1° de quelques dépositions officieusement inscrites
2° du refus de recevoir celles que j'avais indiquées.

Cette information aux fins d'enquête fut ordonnée par voie d'ordre et domaniale de mon lieu, de ceux que

---

cette commission, je dois que j'avais sur les traces de la vérité, sur le résultat d'une adversaire de Paris. Les documents nécessaires pour établir ces faits existaient en Angleterre; j'en avais trouvé le moyen de les approprier. Toutes recherches faites, ces documents inutiles, plus tard elles pourraient à Paris j'en ai la preuve

(1) il était alité à ce sujet.

(2) Cette lettre j'en ai possédé.

avaient pratiqué les soustractions, et une prise à partie dans laquelle il fallait que je succombasse, et dans un état prévalu pour me mettre violemment en retraite..... par retrait d'emploi.

Et pourquoi tant d'intrigues, tant d'injustice? parce que le pouvoir qui régnait alors avait trouvé le moyen de faire tourner à son profit la plus grande partie de ces soustractions effectuées au préjudice de Charles X (soixante millions au moins) et, pour cela, prit sous sa protection les hommes qui les avaient pratiquées: Offrons-en le coupable sur l'autel de la cupidité, mon sacrifice le consommera.

Que si l'on disait encore au ministère ou ailleurs, qu'il y a chose jugée, je répondrais que le principe de la chose jugée s'évanouit devant les pièces ou les témoignages qui font révélation à la procédure d'où émanèrent la complaisance et la subornation des coupables

---

MINISTÈRE DE LA JUSTICE ET DES LIBERTÉS
ARCHIVES NATIONALES

2

Cabinet
de
PRÉFET DE POLICE.

Affaire de la spoliation des trésors d'Alger en 1830.

Paris le 15 Juillet 1852

Rapport

Il y a 22 ans que l'esprit public était vivement impressionné en France ; le pavillon français venait de détruire la piraterie ; et, le 5 Juillet 1830, l'armée entrait à Alger. La puissance barbare du Dey disparaissait pour faire place à la civilisation Européenne, et ses trésors accumulés devenaient le prix de la conquête.

ARCHIVES NATIONALES

Ces trésors, dont la commission chargée de l'occupation d'Alger prit possession et qui étaient renfermés dans la Casauba s'élevaient à la somme de 48.684.527 f. 94 c. : ils furent pesés et non comptés. Ils se composaient, d'après les mémoires du temps, de bandjoux, de lingots d'or et d'argent, de pièces d'or de toutes les nations, depuis le Robaa Soltani jusqu'à la double quadruple de Mexique

94
F/7/18 1353-1356

Mexique, de piastres fortes, de mohos d'Espagne & de Portugal, ℔ª ... ℔ª .... $ª ... ; enfin, d'après le rapport de la Commission, il existait 24 millions en or & 24.684.527 f. 94 c. en argent.

La Commission qui prit connaissance des trésors de la Casauba était composée :

1° du Baron Denniée, Intendant en chef
2° ..... de Tholozée, maréchal de camp, g[énéra]l
3° de Firino, Trésor. général.
4° de Deval, Consul de France
5° d'Aubignosc, Lieutenant g[énér]al de Police d'Alger
6° d'Edmond de Rufsières, ancien secrétaire d'ambassade

Sur cette somme de 48,684,527 f. 94 c. 5.285.729 f. 94 c. furent gardés pour les besoins de l'armée, et le surplus, c'est à dire 43.398.798 f. furent chargés dans les proportions suivantes, sur cinq bâtimens de l'expédition :

Le vaisseau le Marengo reçut : 13.218.598 f.
Le vaisseau le Duquesne .... 11.550.000 f.

Ces deux sommes étaient en or.

Sur le Scipion ..... 5.100.600 f.
sur le Nestor ..... 10.240.000 f.
sur la Vénus ..... 3.289.600 f.
Somme égale 43.398.798 f.

Le

Le montant de l'inventaire des fonds trouvés dans le trésor de la Régence a donc été, d'après le rapport de la commission, comme on en a vu le chiffre plus haut, de 48.684.527.94 F.

Ce chiffre était bien inférieur à ce que l'on en attendait; on pensa généralement en France que cette somme n'était qu'une partie des trésors qui avaient existé, et le mot de pillage, de détournement fut prononcé.

C'est cette question, qui remonte à 22 ans, que nous allons aujourd'hui traiter, en exposant tous les motifs, toutes les causes qui ont accrédité ces bruits.

Une accusation positive de détournement a été portée par M. Flandin, sous-intendant militaire en retraite, ancien membre de la commission d'enquête à Alger en 1830. M. Flandin, dans une brochure publiée par lui, a exposé tous ses griefs, et a fait valoir toutes les considérations qui, suivant lui, prouvaient le préjudice causé au trésor national. En un mot, il a voulu prouver que

les deux trésors de la Régence devaient contenir environ 150 millions.

Notre mission, on le concevra, était des plus difficiles : il fallait rechercher quelle somme était réellement entrée en France, & il fallait faire ces recherches de manière à n'éveiller aucune susceptibilité aucune attention.

Nous allons donner tous les renseignements qu'il nous a été possible de recueillir pour débrouiller cette ténébreuse affaire, et fournir toutes les indications nécessaires qui, selon nous, peuvent conduire à la découverte de la vérité.

Dans notre pensée, nous dirons que, sauf les preuves les plus précises du contraire, nous croyons à un détournement majeur, à la spoliation des trésors d'Alger et nous prouverons notre dire par des chiffres.

. . . . . .

توجدهنا 22 ورقة حيث يقدم فيها محافظ الشرطة عناصر تؤكد أنه تمت بالفعل « اختلاس كبير ».

. . . . . .

— Nous croyons donc avoir réuni dans notre exposé des documents assez précis pour convaincre qu'en 1830, les trésors du Dey d'Alger n'ont profité à la France que pour une faible partie & que la plus grosse part a servi à grossir la fortune de la branche dictatoriale & quelques fortunes particulières.

C'est maintenant à la Justice qu'il

qu'il appartiendra de prononcer pour les recherches à faire et qui sont mentionnées dans l'indication graduelle de M. Flandin, en ce qui concerne la maison Fould, le Ministère de l'Intérieur, la maison Sellière & la Liste civile.

Bien que nous ayons examiné attentivement ces questions, nous les avons trouvées hors de notre compétence et nous n'avons, quant à présent, vu aucun parti à en pouvoir tirer, sans éveiller, à l'instant même, l'attention de personnes ayant encore tout intérêt à laisser dans l'ombre l'histoire des trésors de la Régence.

Nous allons terminer cet exposé par une seule question.

150.000.000 devaient bénéficier à la France ;
42.562.768f 61c sont seulement portés au budget 1830.
Cet somme 107.437.231f 39c qui manquent & dont nous demandons la justification, nous réunissant à 77.437.231f 39c, si nous avons fait double emploi pour la maison Hagermann.

Puisque nous avons parlé de dilapidations et prouvé qu'elles devaient exister, nous ne terminerons par ce mémoire sans parler d'autres abus tout aussi graves, tolérés sous le règne de Louis Philippe

&

Ce n'est donc qu'avec une entière réserve que ce sujet pourrait être abordé avec lui. C'est, du reste, un homme très instruit dans l'administration forestière & l'un des plus compétens pour donner sur cette affaire & sur les produits qu'elle a dû rapporter, les renseignemens & les chiffres les plus précis

&c

Le Préfet de Police

Delessert

3

COMMUNICATION DE M.EMERIT,professeur à la Faculté des Lettres d'Alger,au 76e CONGRES DES SOCIETES SAVANTES (Alger, 1964)

LE TRESOR DE LA CASBAH

(Résumé)

L'occupation d'Alger en 1830 n'est due ni à la nécessité de combattre la piraterie,ni au désir de libérer des esclaves,ni à un besoin d'expansion économique.La principale des causes est la nécessité de se procurer les ressources nécessaires pour faire pression sur le corps électoral en France.On désirait surtout doter l'ordre de Saint-Louis et payer aux membres de la Légion d'honneur l'arriéré de leur indemnité.Ces libéralités devaient,pour être efficaces,provenir non du budget,mais de la Liste civile.

C'est pourquoi Polignac a prescrit à Bourmont de verser secrètement à la Cassette royale la plus grande partie du trésor du dey d'Alger.Ce trésor devait être d'environ 150 millions en or, argent et bijoux.48 millions seulement entrèrent dans les caisses de l'Etat.

Les agents du Pouvoir ont certainement retenu pour eux quelques millions.Des témoignages et l'augmentation brusque de leur fortune l'indiquent assez.Mais ils n'ont pu s'approprier des caisses d'or d'une valeur de près de 100 millions.

Le transport de ces caisses fut soigneusement dissimulé. Des banquiers firent passer cet or par Nice et par l'Angleterre. Tout porte à croire qu'il entra ensuite dans la caisse personnelle du nouveau roi,Louis-Philippe.

Les enquêtes faites en 1830,puis plus tard,à la suite des dénonciations du sous-intendant militaire Flandin,furent étouffées par le Gouvernement.Sous la Seconde République l'Assemblée Nationale ne se hâta pas d'élucider la question et l'arrivée au pouvoir des orléanistes empêcha le développement de l'enquête.

Nous avons pensé que les documents sur la question n'avaient pas été cherchés au bon endroit.Notre hypothèse de recherche fut la suivante:Lorsque Louis-Napoléon confisqua les biens de la famille d'Orléans,il fut certainement tenté de justifier la mesure en démontrant que ces biens provenaient de spoliations,en particulier de celle du trésor du dey,qui légalement appartenait à l'Etat.C'est donc dans les papiers de la Préfecture de police de 1852 que nous avons cherché la documentation...

Notre recherche fut couronnée de succès.Une enquête très poussée de Pietri montre que tout l'or d'Alger fut fondu à la Monnaie(où on a eu la précaution de détruire les registres)et vérifié dans les laboratoires de divers orfèvres de Paris.On retrouve la trace d'un encaissement en or de plus de 100 millions sur lesquels 60 au moins n'ont pu entrer que dans la Cassette royale.Mais,comme l'un des banquiers qui s'étaient chargés du transport,Fould,était devenu ministre des Finances,le rapport Pietri n'eut pas de suites .

فهرس

تنبيه 07

1 - رسو باخرتين شراعيتين محملتين بالذهب بفيل فرانش 09

2 - رحلة البحث عن الكنز 17

3 - ريش طاووس على خد قنصل مضارب 25

4 - كوبلندز، و اترلو 1815 35

5 - حملة عسكرية ضد الإيالة رغم معارضة فرنسا 65

6 - تحضيرات الحملة العسكرسة 79

7 - الاستيلاء على الجزائر 91

8 - من مبعوثنا الخاص في الجزائر 123

9 - تم اختلاس جزء من الكنز 127

10 - الخزناجي لسان جون :

« المرجّح أن الفرنسيين و جدوا أكثر من 500 مليون » 147

11 - نقص قدره 17 مليون فرنك في الخزينة الفرنسية 159

12 - ذهب الجزائر يمول المؤامرات الكارلية 171

13 - فلاندان يتمادى 207

14 - ضحايا التشهير يتنفسون الصعداء 225

15 - إنتصار فلاندان العابر 247

16 - وأخيراً ظهر الأستاذ إيمريت 273

خلاصة القول 283

ملحقات 291

أنـجـز طـبـعـــه عـلى مـطابـــع
بـاتنـة – Chihabprint